

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ  
الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

الطبعة الأولى  
شركة دار الحديث للنشر والتوزيع  
بمكة المكرمة - الرياض



دار الحديث للنشر والتوزيع

الرياض - مكة المكرمة

الكويت - حولي - شارع الملك عبدالعزيز  
ص. ب. ١٣٤٦ مولد  
الرياض - طريق الملك عبدالعزيز  
٢٢٠١٤  
تلفاكس: ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠  
نقال: ٠٠٩٦٥٩٩٢٦٤٨٠

www.daraldeyaa.com

info@daraldeyaa.com

## الموزعون المعتمدون

٩٨٩٦٤٨٠ نقال	٢٦٦٥٨١٨٠ تلفاكس	دولة الكويت، دار الحديث للنشر والتوزيع - حولي
٢٠٥٥٥٠٠ - ٤٢٢٩٣٣٢ هاتف: ٩٢٧١٢٠ فاكس:	٩٢٥١٩٢ هاتف: ٢٣١٧١٠ فاكس:	المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد - الرياض دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض دار المهراج للنشر والتوزيع - جدة
٢٠٢١٢٨١٧٠٠ فاكس:	٢٠٢١٢٨١٦٣٧/٢٤ هاتف:	الجمهورية التركية، مكتبة الارها - اسطنبول
٨٥٠٧٧٠ فاكس:	٥٤٠٠٠٠ هاتف: ١٧٠٧٠٢٩ هاتف:	الجمهورية اللبنانية، دار احياء التراث العربي - بيروت شركة التسليم - بيروت - كوندش المزرعة
٢١٥٢١٩٢ فاكس:	٢٢٢٨٢١٦ هاتف:	الجمهورية العربية السورية، دار الفجر - دمشق - حلبوني
٠١٠٠٧٢٩٦٢٣ مرسول:	٢٢٢١١١١٤٤٤ فاكس:	جمهورية مصر العربية، دار البصائر - القاهرة - زهراء مدينة نصر
٠٠٢٤٩٩٩٠٠٢٥٧٩ هاتف:		الجمهورية السودانية، دار الاساطير - الخرطوم - شارع المطار
٦٤٤١١١٦ فاكس:	٦٤٤١١١٦ هاتف:	المملكة الأردنية الهاشمية، دار الرازي - عمان - الميداني دار محمد فهد للنشر والتوزيع - عمان
٤١٨١٣٠ فاكس:	٤١٧١٣٠ هاتف:	الجمهورية اليمنية، مكتبة تريم الحديثة - تريم
٠٢١٣٣٣٣٣٣٨ - ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ هاتف:		دولة ليبيا، مكتبة الوحدة - طرابلس شارع عمرو ابن العاص
٠٢٢٢٥٢٥٢٤٦٦ هاتف:		الجمهورية الإسلامية الجزائرية، شركة النشر الإسلامي - فواكشوت

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه وبأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.

القولُ المُسلمُ  
في تحقيق معاني السلم

تأليف الشيخ العلامة  
أبي العباس أحمد بن محمد بن يعقوب الولايلي المكناسي المالكي  
(ت ١١٢٨ هـ)

اعتنى به  
نزار حمادي

دار الضيافة  
للنشر والتوزيع  
الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نطقنت نتيجة تغير العالم وحدثه بأنه الموجود الذي لا أول لوجوده، واستثنائية ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَاءُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] بأنه الواحد الأحد الذي لا آخر لبقائه وجوده، والصلاة والسلام الأكملان على سرّ الوجود، سيّدنا ومولانا محمد المخصوص بالشفاعة والوجود، الذي أفصحت موجبات آياته وكمالاته بأنه حائز لكمال السؤدد، وأنه مبعوث للأحمر والأسود، وعلى آله وأصحابه الماضين على نهجه الأحمد.

وبعد؛ فقد تقرر أن المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها ذهن عن الخطأ في الفكر، وأنه معيار النظر والاعتبار، وميزان التأمل والافتكار، فكل نظر لا يتزن بهذا الوزن يبرز في معرض البطلان، وكل فكر لا يعبر بهذا المعيار فهو فاسد العيار.

وإنّ من أفضل ما صُنّف فيه من المؤلفات، فجمعت قواعده المنتشرات، نظم السّلم المنورق للعلامة عبد الرحمن الأخصري، حتى صار محط أنظار كل ذكي ولودعيّ، فكُتبت عليه الكثير من الشروح والتعليقات والحواشي والتقييدات، ومن أنفس تلك الشروح كتاب «القول المسلم في تحقيق معاني السّلم» للشيخ العلامة أبي العباس أحمد الولايلي،

فقد زاده الله تعالى بسطة في العلوم العقلية والنقلية، واختصه بالتبحر في هذه الآلة المنطقية، فكتب فيها الكثير من المؤلفات نظماً ونثراً تأليفاً وشرحاً.

وهذا الشرح النفيس لم يحقّق من قبل ولم يطبع، لذا وجهت عنايتي لإخراجه للنور حتى يستفيد منه طلبة العلوم، فاعتنيت به انطلاقاً من النسخة الأزهرية وهي بخط ابن المؤلف عبد الهادي الولايلي رحمه الله تعالى، سيأتي ذكرها ضمن مؤلفات الشارح، وكذلك استأنست بنسخة من المكتبة الوطنية بتونس، والله أسأل التوفيق القبول، وأن ينفع به كل راغب في تحصيل هذا العلم المعقول.

\*\*\* \*\* \*

## ترجمة موجزة للعلامة أحمد بن يعقوب الولالي

✽ اسمه وكنيته ونسبه ووفاته:

هو: الشيخ العلامة الدراكة: أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب الولالي، نسبة إلى آيت والال، وهي بطن من بربر آيت دراس.

ترجمه العلامة القادري في «نشر المثاني» فقال: الشيخ الفقيه العالم العلامة الدراكة الفهامة أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب الولالي، دفين مكناسة الزيتون، ومدرس قصبة الحضرة السلطانية الإسماعيلية أدام الله شرفها. بدأ صاحب الترجمة القراءة في الزاوية الدلائية حين عمارتها. وكان صاحب الترجمة دراكة فهامة محمود العشرة، ومؤلفاته شاهدة على تحقيقه في العلم، وهي جملة وافرة<sup>(١)</sup>.

لا يعلم تحديداً عام ولادة الشيخ أحمد، أما وفاته فكانت في ثاني رجب سنة ثمان وعشرين ومائة وألف (١١٢٨هـ) رحمه الله تعالى.

---

(١) نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تأليف محمد بن الطيب القادري. القسم الثاني ضمن موسوعة أعلام المغرب، (١٩٥٦/٥). تحقيق محمد حجي وأحمد توفيق.

## \* تلقى العلوم:

يعتبر العلامة أحمد الولاى أحد خريجي الزاوية الدلائية أو البكرية الشهيرة، ففيها لازم جلة من الشيوخ، وأخذ عنهم أمهات العلوم النقلية والعقلية، أبرزهم شيخ شيوخ المغرب الإمام الحسن بن مسعود اليوسى.

وقد ذكر العلامة الولاى بعض الأخبار عن بدايته العلمية في كتابه «مباحث الأنوار في أخبار بعض الأخيار»، فمن ذلك قوله عند لقائه الشيخ العارف بالله تعالى محمد بن عبد الله بن سعيد السوسى (ت ١٠٧٩هـ) الذي ألف فيه شأنه «المباحث» هذا: «كنت حديث السن، ضعيف الرأي، أغلب ما تغلبت به همتي التبحر في علوم حضرت عندي تلك الساعة، مع التعلق بأذيال ذلك الشيخ المعظم، فقلت له: يا سيدي، إني أريد العلم الفلاني، والعلم الفلاني، لعلوم كنت أريد، مثل الفقه والأصول والبيان والمنطق، فقال لي رضي الله تعالى عنه: لا! بل الحسن بك أن تتعلم من كل علم. فمن بركته رضي الله تعالى عنه منذ قال لي ذلك، فُتِح لي في تلك العلوم التي سَمَّيت وفي غيرها من جميع ما يُعطَى في الإسلام، وإذا لم يحضر من له خبرة بفنٍّ من الفنون في بلد أنا فيه قَيِّضَ الله تعالى معلِّماً يلقاني فأخذ عنه ذلك العلم، مثل التوقيت، وعلم الاسطرلاب، والعروض، وصناعة الجدول، والحساب وغير ذلك»<sup>(١)</sup>.

## \* أبرز شيوخه:

- الشيخ محمد بن محمد بن يعقوب، وهو والده، قال في ترجمته في

(١) مباحث الأنوار (ص ١٧٢).

«مباحث الأنوار»: «وعليه ابتدأت قراءة النحو، ففتح لي معه فتحا مبينا»<sup>(١)</sup>، «وكان يجاعل أولاده على قراءة العلم رغبة فيه، فيقول لأحدهم: إن حفظت كذا فلك كذا، أو فهمت كذا فلك كذا، وفي لهم لستم رغبتم، وأنا قد أعطاني على ختم «خليل» باللوح مهرة من جياذ الخيل، وأعطاني بقرة على ختم «الرسالة»، جازاه الله تعالى عنا في حرصه على خيرنا في دار الكرامة»<sup>(٢)</sup>.

- الشيخ الحسن بن مسعود اليوسي (ت: ١١٠٢هـ) الفقيه الأصولي العلامة الأديب المنطقي المتكلم، شيخ شيوخ المغرب، الغني عن التعريف، ويعتبر عمدة الشيخ الولايلي الذي قال في «المباحث»: «وكنا نحن إذ ذاك بالزاوية البكرية نقرأ على الشيخ العلامة الدراكة الشهير الحسن بن مسعود اليوسي رحمه الله تعالى ورضي عنه»<sup>(٣)</sup>، وقال أيضا: «وكنا نحن نرى أن ملازمة العلوم التي نحن بصدها أوفق لأحوالنا، وعلى ذلك المذهب شيخنا ابن مسعود»، وقال متحدثا عن بعض أصحابه: «فهو يشاركنا في أخذ العلوم الآلية عن الشيخ ابن مسعود، مثل البيان والمنطق وأصول الفقه، وغيرها كالفقه وأصول الدين»<sup>(٤)</sup>.

ومن جملة مشايخه أيضا الشيخ العلامة الإمام عبد القادر الفاسي (١٠٠٧ - ١٠٩١هـ)<sup>(٥)</sup>، وقد خصه الولايلي بترجمة في «مباحث الأنوار»

(١) مباحث الأنوار (ص ٢٦٥).

(٢) مباحث الأنوار (ص ٢٦٧).

(٣) مباحث الأنوار (ص ١٥١).

(٤) مباحث الأنوار (ص ١٥٢).

(٥) انظر ترجمته في مقدمتنا على عقيدته.

وأثنى على علمه وأخلاقه، وجاء بما يفيد أنه كان على معرفة خاصة به، ووصفه بـ«العالم العَلَم، وركن الدين المستلم»، وقد ذكر أنه زاره قبل وفاته بيوم واحد<sup>(١)</sup>.

✽ أبرز تلاميذه:

- أحمد بن عبد الله الغربي الدكالي الرباطي (ت: ١١٧٠هـ). كان عالما متفننا صوفيا فقيها محدثا عارفا بأصول الدين والفقه<sup>(٢)</sup>. قال الكتاني: روي في المغرب عن أبي الحسن علي العكاري، وأبي الحسن علي بركة النطاوي، والشيخ أبي العباس ابن ناصر، وأحمد بن يعقوب الولاوي، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

- أبو عبد الله محمد بن عبد السلام البناني الفاسي (ت: ١١٦٣هـ)<sup>(٤)</sup>. قال الكتاني: «هو شيخ المشايخ، مسند فاس والمغرب في وقته». ثم قال: «يروى عامة عن أبي عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي، وأبي العباس أحمد بن العربي بن الحاج، وأبي علي اليوسي، والقاضي أبي مدين بن

(١) مباحث الأنوار (ص ٢٩٧، ٢٩٨).

(٢) راجع ترجمته في طبقات الحضيكي (ج ١/ص ١٠٩، ١١٠)، وإتحاف المطالع لعبد السلام بن سودة (ضمن موسوعة أعلام المغرب ج ٧/ص ٢٣٨٢).

(٣) فهرس الفهارس والأبواب ومعجم المعاجم والمسلسلات. (ج ١/ص ١١٩) لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني تحقيق د. إحسان عباس دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٤) راجع ترجمته في نشر المناني، ضمن موسوعة أعلام المغرب، (ج ٦/ص ٢١٦٤)، وطبقات الحضيكي (ج ٢/ص ٣٥٩).

الحسن السوسي المكناسي، وأبي الحسن علي بركة التطواني، والقاضي سعيد بن أبي القاسم العميري، وأبي عبد الله المسناوي، وأبي مروان عبد الملك التجموعي، والعارف أبي العباس أحمد بن ناصر الدرعي، وأحمد بن يعقوب<sup>(١)</sup>. وقد ذكر البناني في إجازته لأبي عبد الله محمد التاودي بن سودة أن من شيوخه سيدي أحمد بن يعقوب<sup>(٢)</sup>.

- أبو عبد الله محمد بن حمزة العياشي (ت ١١٤٦هـ)<sup>(٣)</sup>. قال الكتاني في فهرسته: «وقد وقفت على إجازة كتبها أبو العباس أحمد بن يعقوب الولايلي لأبي عبد الله محمد بن حمزة العياشي»<sup>(٤)</sup>.

- أحمد الحبيب بن محمد بن صالح الصديقي السجلماسي اللمطي (ت: ١١٦٥)، نشأ بسلمجاسة وأخذ عن شيوخها، ثم رحل في طلب العلم إلى مراكش وفاس ودرعة وغيرها، فأخذ عن أبي الحسن اليوسي، وعلي الدادسي، وأبي الحسن العكاري، وأبي العباس بن يعقوب الولايلي<sup>(٥)</sup>.

- أبو محمد صالح بن محمد الحبيب السجلماسي اللمطي الفيلايلي

(١) فهرس الفهارس (ج ١/ص ٢٢٥) وقد ورد في تحفة المجالس في التعليقات على فهرس الفهارس: قلت: أحمد بن يعقوب هو الولايلي، وهو يروي عن قاضي فاس الجديد العلامة أحمد بن سعيد المكيدي (ت ١٠٩٤هـ) وهو عن عبد القادر بن علي الفاسي، وأبي سالم المياشي، وأحمد بن أبي بكر الدلائي، وأحمد بن عمران الفاسي، وعيسى الثعالبي، والشهاب أحمد الخفاجي وغيرهم. اهـ.

(٢) الفهرسة الصغرى والكبرى للتاودي (ص ١٠٦) دراسة وتحقيق الأستاذ عبد المجيد الخيالي.

(٣) انظر ترجمته في فهرس الفهارس للكتاني (ج ٢/ص ٢١٣).

(٤) فهرس الفهارس (ج ٢/ص ٢١٣).

(٥) انظر كتاب الأعلام للمراكشي (ج ٢/ص ٣٨٣).

(ت: ١١٧٩) نشأ بسجلماسة، فأخذ بها عن أخيه الشيخ أحمد الحبيب، ولازمه فكان عمدته في العلم، ثم انتقل إلى فاس فأخذ عن مشاهيرها كالشيخ محمد بن زكري حيث قرأ عليه جمع الجوامع للسبكي في أصول الفقه، والشيخ محمد بن عبد السلام البناني فأخذ عنه البلاغة بتلخيص المفتاح وغيره، ثم انتقل إلى مكناس فجلس إلى حلقات درس كل من الشيخ سعيد العميري، والشيخ ابن يعقوب الولايلي، وحصل على إجازات قبل الرجوع إلى سجلماسة<sup>(١)</sup>.

- العلامة أبو العباس أحمد بن عاشر بن عبد الرحمن الحافي السلاوي: عالم سلا وواعية أخبارها (ت: ١١٦٣)<sup>(٢)</sup>. قال الكتاني: «استفدت من كناشته أنه كان يقرأ بفاس وحضر مجالس الكماد، وسيدي أحمد بن عبد الله، وأبي العباس أحمد بن عبد الحي الحلبي، وقال: جالسناه ودعا لنا. وأخذ أيضا عن أبي مدين السوسي، وأحمد بن ناجي، وأحمد بن يعقوب»<sup>(٣)</sup>.

### ✽ مؤلفاته:

تشير تراجم العلامة الولايلي إلى أنه كان مكثراً من التصنيف في شتى العلوم، وهذا أيضا ما تفيد مخطوطات كتبه المنتشرة في الخزائن العامة والخاصة، في المغرب الأقصى على وجه الخصوص، وفيما يلي ذكر لأبرزها.

(١) فهارس علماء المغرب، للدكتور عبد المربط الترقي (ص ٦٧٤).

(٢) انظر ترجمته في الأعلام للمراكشي (ج ٢/ص ٣٨٠).

(٣) فهرس الفهارس (ج ٢/ص ٢١٧).

- أشرف المقاصد في شرح المقاصد. وهو شرح ممزوج على متن المقاصد الدينية للعلامة سعد الدين التفتازاني، وأعتبره من أعظم مؤلفات أهل السنة في علم الكلام، وهو سبب اهتمامي بتراث العلامة الولاى أصالة، وقد يسر الله تعالى العناية بتحقيق جزء كبير منه، وأرجو منه سبحانه توفيقى لإتمام الباقي.

- شرح «الجواهر المكنون في صدف الثلاثة فنون». وهو شرح على منظومة العلامة الأخضرى في علم البيان. توجد منه نسخ خطية متعددة بالخزانة الحسنية (٢١٧٤ - ٣٩٢٨ - ١١٣٣١ - ١١٨٨٢ - ١١٩٤١ - ١٣٥٠٤). ونسخة بالخزانة العامة برقم ٣٢٦د.

- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح للجلال القزوينى، فرغ من تأليفه في الرابع والعشرين من المحرم عام (١١٠٨ هـ). وقد طبع ضمن موسوعة شروح التلخيص وطبع مستقلا، وتوجد منه نسخ متعددة بالخزانة الحسنية بالرباط (٧٥٩ - ٣٦٥٠ - ٤٨١٥ - ٥٦٧٨ - ٨٧٨١ - ٩٤٤٤ - ٩٥٤١ - ١٠٤٣٧ - ١١١٠١ - ١٣١٥٨).

- نزهة الأنظار في روضة الأزهار. في علم التوقيت. توجد منه نسخة خطية بالخزانة الحسنية رقم ٦٠٠٦. ونسخة بالزاوية الحمزاوية<sup>(١)</sup> رقم ٦١. وهو شرح على «روضة الأزهار» للجادري.

- مباحث الأنوار في أخبار بعض الأخيار. وهو في مناقب الشيخ

(١) الفهرس المكتوب بخط اليد (ص٦).

محمد بن عبد الله السوسي الذي تقدمت الإشارة إليه، حققه عبد العزيز بوعصّاب. ونشرته كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سنة ١٩٩٩م.

- القول المسلّم في تحقيق معاني السلم. وهو شرح على النظم المنطقي الشهير للشيخ الأخضرّي. منه نسخة في المكتبة الأزهرية بخط ابنه عبد الهادي الولايلي، وأخرى بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم ٩٤٦٤. وهو هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ.

- لوامع النظر في تحقيق معاني المختصر. وهو شرح على المختصر المنطقي للشيخ الإمام محمد بن يوسف السنوسي. وهو قيد التحقيق.

- تفصيل المجمل في شرح الجمل. وهو شرح على كتاب الجمل في المنطق للخونجي. توجد منه نسخة في الخزّانة الحسنية بالرباط برقم ٢٣٠٦.

- لاميته في المنطق مع شرحها. منه نسخة بالمكتبة الأزهرية وأخرى بالزاوية الحمزاوية بالمغرب الأقصى.

- تلخيص المقال في شرح لامية الأفعال. في علم التصريف. توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس برقم ٨١٠٩.

- شرح خطبة السعد على التلخيص. نسخة الخطية متوفرة أيضا، منها نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس وقفت عليها.

- نصيحة الصفاء في قواعد الخلفاء. وقد يسر الله تعالى تحقيقه على نسخة خطية بالخزانة الحسنية برقم ٣٩١٤، تقع في ١٨ صفحة، وبآخرها

تقريظ لبعض العلماء، وله نسخة أخرى بالخزانة العامة برقم ٣٨٣ك، ونسخة ثالثة برقم ١٢٥ع، ولم يتيسر لي الحصول عليهما.

- حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع. يوجد جزء يسير منها بإحدى المكتبات المخطوطة في مصر.

- قصيدة في التوحيد. مفقودة.

- شرح رسالة السيد الشريف الجرجاني في المنطق. وهي أيضا مفقودة.

❖ النسخ المعتمدة في العناية بالقول المسلم.

- نسخة مكتبة مخطوطات الأزهر الشريف، تحمل رقم ٩٦٠٠٧، تقع في ٤٨ ورقة، مسطرتها ٢٥، وناسخها عبد الهادي الولاى ابن المؤلف.

- نسخة المكتبة الوطنية بتونس، تحمل رقم ٩٤٦٤، تقع في ٦٥ ورقة، مسطرتها ٢١، وناسخها أحمد بن الحاج محمد الغرش سنة ١٢٩٦هـ.

\*\*\*

مِثْرُ السُّلَمِ الْمُنُورِ  
فِي عِلْمِ النَّطِقِ

تأليف  
الإمام عبد الرحمن بن الصَّغِيرِ الْأَخْضَرِيِّ  
(ت ٩٨٣ هـ)

## بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا  
 وَحَظَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ  
 حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ  
 نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ  
 مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا  
 مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى  
 صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحَبَا  
 وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى  
 وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ  
 فَبِعِصْمِ الْأَفْكَارِ عَنْ غِيِّ الْخَطَا  
 فَهَآكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَائِدَا  
 سَمَّيْتُهُ بِالسَّلَامِ الْمُنَوَّرِقِ  
 وَاللَّهُ أَزْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا  
 وَأَنْ يَكُونَ نَافِعَا لِلْمُبْتَدي

تَنَائِجِ الْفِكْرِ لِأَزْبَابِ الْحَبَا  
 كُلِّ حَبَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ  
 رَأَوْا مُخْذَرَاتِهَا مُكْشِفَةً  
 بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ  
 وَخَبِرَ مَنْ حَارَّ الْمَقَامَاتِ الْعُلَى  
 الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى  
 يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لَجَبَا  
 مَنْ شُبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْإِهْتِدَا  
 نَسَبْتُهُ كَالنَّخْوِ لِللسَانِ  
 وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغَطَا  
 تَجَمَّعُ مِنْ قُوْنِهِ قَوَائِدَا  
 يُرْقَى بِهِ سَمَاءِ عِلْمِ الْمَنْطِقِ  
 لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا  
 بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

## فصل

### في جواز الاشتغال به

وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْإِسْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ  
قَائِنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاطِي حَرَمًا وَقَالَ قَوْمٌ يُبَغِّي أَنْ يُعْلَمَا  
وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ  
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

### أنواع العلم الحادث

إِذْرَاكَ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عِلْمٌ وَدَرْكٌ نِسْبَةً بِتَصْدِيقٍ وَسِمٌ  
وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ  
وَالنَّظَرِ مَا احتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِي  
وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْيَتَبَهَّلْ  
وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوصَّلَا بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَا

### أنواع الدلالة الوضعية

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وافَقَهُ يَدْعُونَهَا دَلَالَةً الْمُطَابَقَةِ  
وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا وَمَا لَزِمَ فَهُوَ التَّرَامُ إِنَّ يَعْقِلَ التَّرِمَ

## فصل

### في مباحث الألفاظ

مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ      إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ  
فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى      جُزْءٍ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا  
وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمُفْرَدَا      كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وَجَدَا  
فَمَفْهُمُ اشْتِرَاكِ الْكُلِّيُّ      كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِيُّ  
وَأَوَّلُ لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجَ      فَاَنْشُبُهُ أَوْ لِعَرَضٍ إِذَا خَرَجَ  
وَالْكَلِّبَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاضِ      جِنْسٍ وَفَضْلٍ عَرَضٍ نَوْعٍ وَخَاصِ  
وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ بِلا شَطَطٍ      جِنْسٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ أَوْ وَسَطٍ

## فصل

وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعْنَانِ      خَمْسَةٌ أَقْسَامٍ بِلا نَقْصَانِ  
تَوَاطُؤُ تَشَاكُكٍ تَخَالُفٍ      وَالِاشْتِرَاكِ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ  
وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ      وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٌ سَلْبٌ ذِكْرٌ  
أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دَعَا      وَفِي التَّسَاوِي قَالَتِمَاسٌ وَقَعَا

## فصل

### في بيان الكل والكليّة والجزء والجزئية

الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ      كَكُلِّ ذَاكَ لِبَسَ دَا وَتَوَقُّوعِ

وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا      فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَا  
وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ      وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةٌ

### فصل في المَعْرِفَاتِ

مُعَرَّفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قُسَمٍ      حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عَلِيمٌ  
فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَضْلٍ وَقَعَا      وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا  
وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلٍ أَوْ مَعَا      جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا  
وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ      أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدْ اِزْتَبَطَ  
وَمَا يَلْفَظِيٌّ لَدَيْهِمْ شُهُرَا      تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا  
وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطَرِّدَا      مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا  
وَلَا مُسَاوِيَا وَلَا تَجَاوُزَا      بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرِّزَا  
وَلَا يَمَّا يُدْرَى بِمَخْدُودٍ وَلَا      مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا  
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ      أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ  
وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ      وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ قَادِرٍ مَا رَوُوا

## باب في القضايا وأحكامها

ما اَحْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى	بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا
ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ فَنِمَانِ	شَرْطِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ وَالثَّانِي
كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ	إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلٌ
وَالسُّورُ كُلُّيَّتًا وَجُزْئِيًّا يُرَى	أَفْسَاؤُهُ أَرْبَعَةٌ حَيْثُ جَرَى
إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا	شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٌ أَوْ شَيْءٍ جَلَا
وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ فِي الْحَمَلِيَّةِ	وَالْآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّةِ
وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ	فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمُ
أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ	وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ
جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي	أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ
مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْأَيْنِ	وَذَاتُ الْإِنْفِصَالِ دُونَ مَبْنِي
مَا أَوْجَبَتْ تَسَافُرًا بَيْنَهُمَا	أَفْسَاؤُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتَعْلَمَا
مَانِعٌ جَمْعٍ أَوْ خُلُوءٍ أَوْ هُمَا	وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاعْلَمَا

## فصل في التناقض

تَنَاقُضٌ خَلْفَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي	كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفْيِي
فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً	فَتَقْضَاهَا بِالْكَفْبِ أَنْ تُبَدِّلَهُ

وَإِنْ تَكُنْ مَخْصُورَةً بِالسُّورِ فَأَنْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ  
فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً نَقِضْهَا سَالِيَةً جُزْئِيَّةً  
وَإِنْ تَكُنْ سَالِيَةً كُلِّيَّةً نَقِضْهَا مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً

## فصل

### في العكس المستوي

الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكِيفِيَّةِ  
وَالْكَمِّ إِلَّا الْمُوجِبَ الْكُلِّيَّةِ فَعَوَّضُوهَا الْمُوجِبَ الْجُزْئِيَّةَ  
وَالْعَكْسُ لَا زِمَ لِغَيْرِ مَا وَجَدَ بِهِ اجْتِمَاعُ الْخَسْتَيْنِ فَأَنْقُضْ  
وَمِثْلُهَا الْمُهِمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ  
وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبْعِ وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

## باب

### في القياس

إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا مُسْتَلَزِمًا بِالدَّاتِ قَوْلًا آخَرًا  
ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالْاِقْتِرَانِي  
وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ  
فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرُكِّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا  
وَرَتَّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَاَنْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدَّمَاتِ      بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ آتٍ  
وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صُغَرَى      قَبِجُ انْدِرَاجِهَا فِي الْكُبْرَى  
وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرِ صُغَرَاهُمَا      وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرِ كُبْرَاهُمَا  
وَأَصْغَرُ فَذَلِكَ ذُو انْدِرَاجٍ      وَوَسْطٌ يُلْغَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

### فصل

الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ      يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسٍ  
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ      إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ  
وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ      أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسْطِ  
حَمْلٌ بِصُغَرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى      يُدْعَى بِشَكْلِ أَوَّلٍ وَيُدْرَى  
وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ      وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أُلْفَ  
وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ      وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمِلِ  
فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعَدُّ      فَقَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الْأَوَّلُ  
فَنَسْرَطُهُ الْإِنْبَابُ فِي صُغَرَاهُ      وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةُ كُبْرَاهُ  
وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ      كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ سُرْطٌ وَقَعَ  
وَالثَّالِثُ الْإِنْبَابُ فِي صُغَرَاهُمَا      وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةُ إِخْدَاهُمَا  
وَرَابِعُ عَدَمُ جَمْعِ الْخَسَيْنِ      إِلَّا بِصُورَةٍ فَبِهَا تَسْبِيحُنِ  
صُغَرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ      كُبْرَاهُمَا سَالِيَةٌ كُلِّيَّةٌ

فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ      كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ  
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا      وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يُنْتَجَا  
وَتَنْبِجُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ      تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا زُكِّنَ  
وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ      مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ  
وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ      أَوِ النَّتِيجَةِ لِيَعْلَمَ آتِ  
وَتَنْتَهِيَ إِلَى صَرُورَةٍ لِمَا      مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا

### فصل في الاستثنائي

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِيِّ      يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيِّ بِمَا امْتَرَأَ  
وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ      أَوْ ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ  
فَإِنْ بِكَ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ      أَنْتَجَ وَضَعَ ذَاكَ وَضَعَ التَّالِي  
وَرَفَعُ تَالٍ رَفَعَ أَوَّلٍ وَلَا      يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى  
وَإِنْ يَكُنْ مُتَفَصِّلاً فَوَضَعُ ذَا      يُنْتِجُ رَفَعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا  
وَذَاكَ فِي الْأَخْصَرِ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ      مَانِعَ جَمْعٍ فَيُوضَعُ ذَا زُكِّنَ  
رَفَعُ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا      مَانِعَ رَفَعُ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

### فصل في لواحق القياس

وَمِنْهُ مَا يَدْعَوْنَهُ مُرَكَّبًا      لِيَكُونَ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

وَأَقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَةً	فَرَكِّبْنَاهُ إِنْ تُرِدُ أَنْ تَعْلَمَهُ
نَتِيجَةً إِلَى هَلُمَّ جَرًّا	بَلَزْمٌ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى
يَكُونُ أَوْ مَقْصُولَهَا كُلُّ سَوَا	مُتَّصِلِ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى
فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ	وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتُدِلَّ
وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فَحَقَّقْ	وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِيَّ
لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمَثِيلٌ جُعِلَ	وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيٍّ حُمِلَ
قِيَاسُ الْاسْتِقْرَاءِ وَالْتِمَازِ	وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ

### أَقْسَامُ الْحُجَّةِ

وَحُجَّةٌ نَفَائِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ	أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ
خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلٌ	وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلَتْ الْأَمْلَ
أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أَلْفَ مِنْ	مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتٍ	مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ
وَحَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتٍ	فِتْلِكَ جُمْلَةُ الْبَقِيضِيَّاتِ
وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ	عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ
عَقْلِيٍّ أَوْ عَادِيٍّ أَوْ تَوَلُّدُ	أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

## جَمَاعَةٌ

وَحَطَّاءُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا  
فِي اللَّفْظِ كَاشِتِرَاكِ أَوْ كَجَعْلِ ذَا  
وَفِي الْمَعْنَايِ لِالْتِبَاسِ الْكَادِبَةِ  
كِمَثَلِ جَعْلِ الْعَرَضِيِّ كَالذَّاتِي  
وَالْحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ  
وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ  
هَذَا تَمَامُ الْعَرَضِ الْمَقْصُودِ  
قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ  
نَظْمُهُ الْعَبْدُ الدَّلِيلُ الْمُفَقِّرُ  
الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ  
مَغْفِرَةٌ تُحْبِطُ بِالذُّنُوبِ  
وَأَنْ يُبَيِّنَا بِجَنَّةِ الْعُلَى  
وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحًا  
وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ  
إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحًا  
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَتَنَصَّفْ لِمَقْصِدِي

فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَا  
تَبَائِنٍ مِثْلَ الرَّدِّفِ مَاخِذَا  
يَذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ  
أَوْ نَاتِجِ إِخْدَى الْمُقَدَّمَاتِ  
وَجَعْلِ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ  
وَتَرْكِ شَرْطِ النَّجْحِ مِنْ إِكْمَالِهِ  
مِنْ أُمِّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ  
مَا رُمِئَتْهُ مِنْ قَنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ  
لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرِ  
الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ  
وَتَكْشِفِ الْغِطَاءَ عَنِ الْقُلُوبِ  
فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَقَضَّلَا  
وَكُنْ لِإِضْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا  
وَإِنْ بَدِيهَةٌ فَلَا تُبَدِّلِ  
لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَيْنَحَا  
الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي

وَلَيْتَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً	مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
لَا سَيِّئًا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ	ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ
وَكَانَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ	تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ	مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِئِينَ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا	عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مَنْ هَدَى
وَأَلَيْهِ وَصَحْبِهِ الثَّقَاتِ	السَّالِكِينَ سُبُلَ النِّجَاةِ
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجًا	وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى

تمت بحمد الله

\*\*\* \*\* \*

القولُ المُسلمُ  
في تحقيق معاني السُّلَمِ

تأليف الشيخ العلامة

أبي العباس أحمد بن محمد بن يعقوب الولايلي المكناسي المالكي

(ت ١١٢٨ هـ)

اعتنى به  
نزار حمادي

## بسم الله الرحمن الرحيم

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَّفَ عِلْمَ الْأَنْظَارِ، وَجَعَلَهُ عِمَادًا لِبَصِيحَةِ قَوَانِينِ  
الْأَفْكَارِ، وَمَيَّزَانًا لِلْعُقُولِ عِنْدَ مُحَاوَلَاتِهَا سُبُلَ الْاِسْتِبْصَارِ، وَالْهَـ يَنْتَصِرُ  
بِهَا الرَّأْيُ عَلَى وَضُوحِ الْحَقِّ أَيْ اِنْتِصَارِ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي مِنْ نُورِهِ سَطَعَ  
الْبُرْهَانُ، وَمِنْ ظُهُورِهِ ظَهَرَ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ ظُهُورَ الْعَيَانِ، وَعَلَى آلِهِ  
وَصَحَابَتِهِ الَّذِينَ أَغْنَاهُمْ كَمَالُ عُقُولِهِمْ عَنِ اسْتِعْمَالِ آلَاءِ الْقَانُونِيَّةِ  
بِاضْطِلَاحِهَا، وَفَارَزُوا بِتَمْهِيدِ الْحَقِّ بِمَا أُوتُوا مِنْ قُوَّةِ الذِّكَاةِ فَقَامُوا  
بِإِضْلَاحِهَا.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَهَذَا شَرْحٌ لَطِيفٌ عَلَى السُّلَمِ الْمُرَوَّتِي، أَلْبَسْتُهُ - بِحَمْدِ  
اللَّهِ تَعَالَى - رَوْنَقَ التَّحْقِيقِ وَالْاِسْتِقَامَةِ، وَأَبْعَدْتُهُ بِقَدْرِ الْاِسْتِطَاعَةِ عَنْ  
مَطَانِ التَّوْهِيمِ وَالْمَلَامَةِ، فَهُوَ جَدِيدٌ عِنْدَ الْمُنْصِيفِ بِأَنَّهُ يُسَمَّى بِ«الْقَوْلِ  
الْمُسَلَّمِ فِي تَحْقِيقِ مَعَانِي السُّلَمِ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَسْأَلُ مِنْ فَضْلِهِ أَنْ يَجْعَلَهُ

مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي يَدُومُ خَيْرُهَا، وَيَكْثُرُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ نَفْعُهَا  
وَأَجْرُهَا، فَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ، الْمُتَفَضَّلُ عَلَى عَبْدِهِ بِمَا يُرِيدُ، بِسَيِّدِنَا  
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا.

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَابِ

(الْحَمْدُ): هُوَ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ، وَالشُّكْرُ: فِعْلٌ يُثْنِي عَنْ تَعْظِيمِ  
الْمُنْعِمِ بِسَبَبِ الْإِنْعَامِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَصْفَ مِنَ الْمَخْلُوقِ لَا يَكُونُ إِلَّا  
مِنَ اللَّسَانِ، فَتَقَرَّرَ بِسَبَبِ ذَلِكَ بَيْنَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ  
مِنْ وَجْهِ، وَهُوَ أَنَّ يَجْتَمِعَ مَعْقُولَانِ فِي أَمْرٍ، وَيَتَفَرَّدُ كُلُّ مِنْهُمَا بِغَيْرِهِ.

وَالْحَمْدُ وَالشُّكْرُ كَذَلِكَ، فَيَجْتَمِعَانِ فِي الْفِعْلِ اللَّسَانِيِّ فِي مُقَابَلَةِ  
الْإِنْعَامِ، فَهُوَ وَصْفٌ بِالْجَمِيلِ فَيَكُونُ حَمْدًا، وَفِعْلٌ يُثْنِي عَنْ تَعْظِيمِ  
الْمُنْعِمِ لِإِنْعَامِهِ فَيَكُونُ شُكْرًا، وَيَتَفَرَّدُ الْحَمْدُ فِي الْوَصْفِ بِالْجَمِيلِ لَا  
فِي مُقَابَلَةِ الْإِنْعَامِ، بَلْ لِمُجَرَّدِ الْقِيَامِ بِحَقِّ الْكَمَالِ وَاسْتِحْقَاقِ نِعْمَتِ  
الْجَمَالِ، وَيَتَفَرَّدُ الشُّكْرُ بِفِعْلِ غَيْرِ اللَّسَانِ مِنْ سَائِرِ الْأَرْكَانِ.

فَالْحَمْدُ أَحْصَى مَوْرِدًا؛ إِذْ لَا يَرِدُ مِنَ الْمَخْلُوقِ إِلَّا مِنَ اللَّسَانِ،  
وَأَعَمَّ مُتَعَلِّقًا لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ الْإِحْسَانِ وَلِغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالشُّكْرُ بِالْعَكْسِ، أَيُّ: أَحْصَى مُتَعَلِّقًا لِكَوْنِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي  
مُقَابَلَةِ الْإِنْعَامِ، وَأَعَمَّ مَوْرِدًا لِأَنَّهُ يَرِدُ مِنَ اللَّسَانِ وَمِنْ سَائِرِ الْأَرْكَانِ

كَالْقَلْبِ وَالْيَدِ وَسَائِرِ الْجَوَارِحِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :  
 أَفَادَتْكُمْ النِّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرُ الْمُحَجَّبَا  
 (لِلَّهِ) اللَّهُ: عَلَّمَ عَلَى ذَاتِ وَاجِبِ الوجودِ الْمُستَحَقُّ لِجَمِيعِ  
 الكَمَالَاتِ .

وَعَلَّقَ الْحَمْدَ بِهِ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلذَّاتِ الْجَامِعَةِ لِجَمِيعِ الصِّفَاتِ .  
 وَالْكَلَامُ عَلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي «لِلَّهِ» ، وَعَلَى أَقْسَامِ الْحَمْدِ ،  
 وَعَلَى سَبَبِ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ ، وَعَلَى الْجَلَالَةِ هَلْ هُوَ اسْمٌ مُرْتَجَلٌ أَوْ مُتَقَوْلٌ  
 مُشْتَقٌّ: شَهِيرٌ فَلَا نُطِيلُ بِهِ .

(الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا) أَيَّ أَبْرَرَ وَبَيَّنَ (نَتَائِجَ) جَمْعُ نَتِيجَةٍ ، وَهُوَ الْعِلْمُ  
 وَالظَّنُّ الْحَاصِلُ عَنْ دَلِيلٍ ، أَوْ هِيَ نَفْسُ الْمَعْلُومِ أَوْ الْمَطْنُونِ .

(الفِكْرُ): وَهُوَ حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي الْمَعْقُولَاتِ ، كَحَرَكَةِ النَّفْسِ  
 لِاسْتِخْرَاجِ جِنْسٍ حَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ وَهُوَ الْحَيَوَانُ ، وَفَضْلِهَا وَهُوَ النَّاطِقُ ،  
 يُبَوِّضُ عِنْدَ تَعْرِيفِهِ الْجِنْسُ الَّذِي هُوَ أَعَمُّ أَوَّلًا ، ثُمَّ الْفَصْلُ الَّذِي هُوَ  
 أَخْصُ ، فَكَّرَ! .

وَكَذَلِكَ حَرَكَتُهَا عِنْدَ طَلَبِ شَأْنٍ حَدُوثِ الْعَالَمِ ، لِاسْتِخْرَاجِ الْقَضِيَّةِ  
 الْقَائِلَةِ: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ» وَهِيَ صُغْرَى الدَّلِيلِ ، وَاسْتِخْرَاجِ الْقَائِلَةِ: «وَكُلُّ  
 مُتَغَيِّرٍ حَدِيثٌ» ، وَهِيَ كُبْرَاهُ ، فَيَنْتُجُ أَنَّ «الْعَالَمَ حَدِيثٌ» . فَكَّرَ .

وَحَرَجَ بِالْحَرَكَةِ فِي الْمَعْقُولَاتِ حَرَكَتُهَا فِي الْمَحْسُوسَاتِ،  
كَاسْتِحْضَارِ الْأَجْرَامِ وَالْأَوَانِهَا وَأَكْوَانِهَا، فَلَا يُسَمَّى فِكْرًا، بَلْ تَحْيِيلًا.

ثُمَّ الْفِكْرُ الَّذِي هُوَ الْحَرَكَةُ فِي الْمَعْقُولَاتِ إِنْ طُلِبَ بِهِ الظَّنُّ أَوْ  
الْعِلْمُ كَمَا فِي الْمِثَالِ سُمِّيَ نَظْرًا، وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْ ذَلِكَ لَمْ يُسَمَّ نَظْرًا،  
كَأَكْثَرِ حَدِيثِ النَّفْسِ.

(لَأَرْبَابِ) أَيِ أَصْحَابِ (الْحِجَابِ) أَيِ الْعَقْلِ. وَهُوَ مَلَكَةٌ يَتَأَتَّى بِهَا  
اِحْتِسَابُ الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ مِنَ الضَّرُورِيَّةِ اللَّازِمَةِ لَهَا.

وَفِي إِسْتِنَادِ إِخْرَاجِ النَّتَائِجِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى دُونَ نَفْسِ الْفِكْرِ رَدُّ عَلَى  
الْمُعْتَرِزَةِ الْمُسْنِدَةِ إِلَى الْفِكْرِ كَمَا يَبْنِيهِ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ الْأَرْجُوزَةِ  
يَقُولُ:

وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ عَلَى السَّنْبِجَةِ خِلَافٌ آتٍ عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ  
أَوْ تَوَلَّدُ.

وَحَظَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلِّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ  
(وَحَظَّ) عَطَفَ عَلَى «أَخْرَجَ» أَيِ: أَزَالَ (عَنْهُمْ) أَيِ: عَنْ أَرْبَابِ  
الْعُقُولِ (مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ) أَيِ: مِنَ الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ كَالسَّمَاءِ، فَإِضَافَةٌ  
السَّمَاءِ إِلَى الْعَقْلِ مِنْ إِضَافَةِ الْمُشَبَّهِ بِهِ إِلَى الْمُشَبَّهِ، وَذَلِكَ مُسْتَعْمَلٌ فِي  
كَلَامِ الْعَرَبِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ:

وَالرِّيحُ تَغْبُثُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

أَيُّ: قَدْ جَرَى الْأَصِيلُ الَّذِي هُوَ كَالذَّهَبِ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي هُوَ كَاللُّجَيْنِ. وَالْأَصْلُ: الْوَقْتُ الْقَرِيبُ مِنَ الْغُرُوبِ، وَيُوصَفُ بِالصُّفْرَةِ بِاعْتِبَارِ صُفْرَةِ الشَّعَاعِ فِيهِ، وَاللُّجَيْنُ: الْفِضَّةُ.

وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالسَّمَاءِ: ظُهُورُ الْأَنْوَارِ الَّتِي يُنْتَدَى بِهَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا، حِسِّيَّةٌ فِي السَّمَاءِ، وَمَعْنَوِيَّةٌ فِي الْعَقْلِ.

وَمِنْ «يَمَعْنَى» «عَنْ»، وَالْمَجْرُورُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِمَّا قَبْلَهُ.

(كُلُّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ) أَيُّ: مِنَ الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ كَالسَّحَابِ، فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُشَبَّهِ بِهِ إِلَى الْمُشَبَّهِ كَمَا قَبْلَهُ.

وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَ الْجَهْلِ وَالسَّحَابِ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا مَانِعاً مِنْ ظُهُورِ الْأَنْوَارِ، إِلَّا أَنَّهَا عَرَفِيَّةٌ مَعْنَوِيَّةٌ فِي الْجَهْلِ، نُجُومِيَّةٌ حِسِّيَّةٌ فِي السَّحَابِ.

وَمِنْ «فِي قَوْلِهِ: «مِنْ سَحَابِ» لِلْبَيَانِ، أَيُّ: أَزَالَ عَنْهُمْ الْحِجَابَ الَّذِي هُوَ سَحَابُ الْجَهْلِ.

وَالْجَهْلُ إِمَّا بَسِيطٌ: وَهُوَ نَفْيُ الْعِلْمِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ عَالِماً. أَوْ مُرَكَّبٌ: وَهُوَ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ.

وَالْأَوَّلُ عَدَمِيٌّ، وَالثَّانِي وَجُودِيٌّ، إِلَّا أَنَّهُ عَقْلِيٌّ لَا يُدْرِكُ بِالْحَوَاسِّ.

وَتَشْبِيهِ الْحِسِّيِّ بِالْعَقْلِيِّ - وَإِنْ كَانَ عَدَمِيًّا - لَا مَانِعَ مِنْهُ حَيْثُ  
يَشْتَرِكُ الْمُشْبِهَانِ فِي وَجْهِ الشَّبهِ كَمَا هُنَا، فَإِنَّ السَّحَابَ وَالْجَهْلَ مُطْلَقًا  
مُشْتَرَكَانِ فِي مَنَعِ ظُهُورِ الْأَنْوَارِ فِي مَلَابِسِهِمَا، وَلَا اسْتِحَالَةَ فِي اشْتِرَاكِ  
الْحِسِّيِّ مَعَ الْعَقْلِيِّ مُطْلَقًا فِي وَجْهِ عَقْلِيٍّ؛ إِذْ لَا يَسْتَحِيلُ اتِّصَافُ الْحِسِّيِّ  
بِالْعَقْلِيِّ الْعَدَمِيِّ، كَاتِّصَافِ الْإِنْسَانِ بِعَدَمِ الْعِلْمِ.

وَقَوْلُهُ: «كُلُّ حِجَابٍ» لَا يَفْتَضِي اتِّصَافَ أَزْيَابِ الْعُقُولِ بِالْعِلْمِ  
الْمُحِيطِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ: كُلُّ حِجَابٍ يَنْبَغِي أَنْ يَرَّالَ عَنْهُمْ، وَهُوَ الَّذِي  
سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَرَّالُ.

حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً  
(حَتَّى بَدَتْ) أَيْ: فَظَهَرَتْ (لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ) أَيْ: الْمَعْرِفَةُ  
الَّتِي أَفْرَادُهَا كَالشُّمُوسِ فِي انْكِشَافِ الْأَشْيَاءِ بِكُلِّ مِنْهُمَا، إِلَّا أَنَّ  
الْمُنْكَشِفَ بِالْمَعَارِفِ هُوَ الْمَعْقُولَاتُ، وَبِالشُّمُوسِ الْحِسِّيَّاتُ.

وَجَمَعَ الشَّمْسَ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهَا إِلَّا فَرْدٌ وَاحِدٌ لِظُهُورِهَا بَعْدَ  
الْغَيْبَةِ كُلِّ يَوْمٍ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا شُمُوسٌ.

وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ بِتَقْدِيرِ الْأَفْرَادِ وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ وَلَا تُحْتَمِلُ  
وُجُودَهَا، فَالْإِضَافَةُ هُنَا أَيْضًا مِنْ إِضَافَةِ الْمُشْبِهِ بِهِ إِلَى الْمُشْبَهِ عَلَيْهِ عَلَى  
سَبِيلِ مَا قَبْلَهُ.

وَصَحَّ تَشْبِيهُ الْمُفْرَدِ هُنَا بِالْجَمْعِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ الشَّامِلُ  
لِلْأَفْرَادِ الْكَثِيرَةِ، فَ«حَتَّى» هُنَا بِمَعْنَى الْقَاءِ الْمُسْتَعْتَبَةِ؛ لِأَنَّ إِزَالَهَ  
سَحَابِ الْجَهْلِ يَتَعَبُّهُ بُدُو شُمُوسِ الْمَعْرِفَةِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا مِنَ الْغَايَةِ الَّتِي لَهَا مَبْدَأٌ وَقَوَسُطٌ،  
وَذَلِكَ بِأَنْ يُرَادَ بِالْمَعْرِفَةِ الْكَامِلَةِ، وَيُقَدَّرُ أَنَّ الْإِزَالَهَ تَذْرِيجِيَّةٌ؛ بِأَنْ يَرَالَ  
حِجَابُ أَوَائِلِ الْعُلُومِ، ثُمَّ حِجَابُ أَوَاسِطِهَا، ثُمَّ حِجَابُ كَمَالِهَا.

وَالْحَطْبُ فِي مِثْلِ هَذَا سَهْلٌ، إِلَّا أَنَّا نَبْهِنَا عَلَى مَا ذُكِرَ لِأَنَّ مِثْلَ  
هَذِهِ الْمَبَاحِثِ تَرْتَاخُ لَهَا النَّفْسُ الَّتِي أَلْفَتِ الدَّقَائِقَ وَاللِّطَائِفَ.

وَلَمَّا بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ (رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا) أَيِ مُخَدَّرَاتِ  
الْمَعَارِفِ (مُنْكَشِفَةً) أَيِ وَاضِحَةً.

وَالْمُخَدَّرَةُ: هِيَ الْمَجْعُولَةُ فِي الْخِدْرِ، وَهُوَ سِتْرٌ تَكُونُ فِيهِ الْجَارِيَةُ  
الْحَسَنَاءُ عَلَى الْبُعْبُعِ أَوْ غَيْرِهِ، وَهُوَ الْهُودُجُ، وَيُسَمَّى الْغَبِيطَ، قَالَ أَمْرُؤُ  
الْقَيْسِ:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدَرَ خِدَرَ عَنِيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

وَتَقُولُ إِذَا مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعَا عَفَوْتَ بَعِيرِي يَا أَمْرَأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ

وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَأَ الْقَيْسِ تَلَطَّفَ فِي رَجِيلِ حَيٍّ عَنِيْزَةٍ وَقَدْ تَأَخَّرَتْ فِي

نِسْوَةٍ عَنْ حَيِّهَا فِي الرَّجِيلِ، وَكَانَ يَهْوَاهَا، حَتَّى أَرْكَبْتُهُ وَدَخَلَ مَعَهَا

الْخَذَرُ، فَكَانَ يَلَاغِيهَا وَيُبَاشِرُهَا حَتَّى يَمِيلَ بِهِمَا الْهُدُجُ، فَأَنْشَدَ قَصِيدَةً يَذْكُرُ فِيهَا مَا وَقَعَ لَهُ فِي تِلْكَ النَّازِلَةِ وَمَا قَالَتْ. وَمَعْنَى «مُرْجَلِي»: جَاعِلِي مَاشِيَةً عَلَى رِجْلِي بِإِهْلَاكِ الْبَعِيرِ.

وَقَدْ شَبَّهَ الْمُصَنِّفُ لَطَائِفَ الْمَعَارِفِ وَمَحَاسِنَهَا بِالْحَسَنِ فِي الْخُذُورِ، فَأَضْمَرَ التَّشْبِيهَ فِي النَّفْسِ اسْتِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ، وَأَصَافَ إِلَى «الْمَعْرِفَةِ» مَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْمُسْتَبَيِّهِ، وَهُوَ الْكَوْنُ فِي الْخُذُورِ.

وَفِي هَذَا الْكَلَامِ مَعَ مَا قَبْلَهُ تَوْجِيهَانِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ كَالْتَأْكِيدِ لِمَا قَبْلَهُ، وَحِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُرْتَبَأً بِ«الْفَاءِ» عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ حَطَّ سَحَابِ الْجَهْلِ يُوجِبُ بُدُوَ الْمَعْرِفَةِ، وَبُدُوَ الْمَعْرِفَةِ هُوَ رُؤْيَةُ مُخَدَّرَاتِ الْمَعَارِفِ، أَعْنِي إِدْرَاكَهَا الَّذِي هُوَ الْمُرَادُّ هُنَا مِنَ الرُّؤْيَةِ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ تَفَنَّنَ فِي الْعِبَارَةِ، فَجَعَلَ الْمَعَارِفَ فِيمَا قَبْلَ هَذَا الْكَلَامِ شُمُوسًا، وَجَعَلَهَا فِي هَذَا مُخَدَّرَاتٍ كَالْعَرَائِسِ.

- وَثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُّ بِرُؤْيَةِ مُخَدَّرَاتِ الْمَعَارِفِ رُؤْيَةً مَخْصُوصَةً، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ دَوَامِ التَّلَذُّذِ بِإِدْرَاكِهَا وَالتَّفَطُّنِ لِمَحَاسِنِهَا، وَهُوَ غَيْرُ مُجَرَّدِ بُدُوِّهَا، بَلْ يَتَرَتَّبُ عَلَى الْبُدُوِّ، فَيَحْسُنُ تَقْدِيرُ «الْفَاءِ» كَمَا مَرَرْنَا عَلَيْهِ فِي السَّبْكِ، وَهُوَ أَنْسَبُ بِالْمُخَدَّرَاتِ الْمُتَلَذَّذِ بِهَا عِنْدَ الْكَشْفِ عَنْ مَحَاسِنِهَا.

وَمُحْصَلُ الْأَبْيَاتِ الثَّلَاثَةِ أَنَّ النَّاطِمَ يَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَيَصِفُهُ بِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ النَّتَائِجَ مِنْ دَلَالِهَا لِأَرْبَابِ الْمُعُولِ، بِأَنْ خَلَقَهَا عِنْدَ فِكْرِهِمْ فِي أدْلَتِهَا، وَبِأَنَّهُ حَطَّ عَنْ عُقُولِهِمْ - الَّتِي هِيَ كَالسَّمَاوَاتِ فِي ظُهُورِ الْأَنْوَارِ - الْجَهْلُ الَّذِي هُوَ كَالسَّحَابِ فِي تَغْطِيَةِ الْأَنْوَارِ، قَبِدَتْ لِعُقُولِهِمُ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي هِيَ كَالشَّمْسِ فِي الْاهْتِدَاءِ بِهَا، وَرَأَوْا حِينَئِذٍ الْمَعَارِفَ الْحَسَنَ الَّتِي هِيَ كَالْحِسَانِ الْمُحَدَّرَاتِ مِنَ الْعَرَائِسِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَخْرَجَ نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَا» كَالْتَأْكِيدَ لَهُ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَ النَّتَائِجِ لَا يَكُونُ إِلَّا وَقَدْ حُطَّ الْجَهْلُ وَظَهَرَتِ الْمَعْرِفَةُ.

وَفِي ذِكْرِ الْحِجَا وَالْفِكْرِ وَالنَّتَائِجِ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِهَذِهِ الْأُمُورِ، وَذَلِكَ هُوَ الْمُسَمَّى بِرَاعَةِ الاسْتِهْلَالِ الَّتِي هِيَ: أَنْ يُذَكَّرَ أَوَّلُ الْكَلَامِ مَا لَهُ مُنَاسَبَةٌ بِالْمَقْصُودِ.

نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الْإِيْمَانِ وَالْإِسْلَامِ  
ثُمَّ اسْتَدْرَكَ تَجْدِيدَ الْحَمْدِ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْمُنَاسِبَةِ لِتَجْدِيدِ يَقُولِهِ:  
(نَحْمَدُهُ جَلَّ) أَيْ: عَظَّمَ (عَلَى الْإِنْعَامِ) عَلَيْنَا (بِنِعْمَةِ الْإِيْمَانِ) أَيْ:  
بِالنَّعْمَةِ الَّتِي هِيَ الْإِيْمَانُ (وَالْإِسْلَامُ)، فَلِإِضَافَةِ هُنَا بَيَانِيَّةً.

وَالْإِيْمَانُ: هُوَ تَصْدِيقُ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَمِيعِ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ

مَجِيئُهُ بِهِ ﷺ ، مَعَ تَرْكِ الْجُحُودِ وَالِاسْتِكْبَارِ عَنِ الْإِقْرَارِ بِالْحَقِّ .

وَالِإِسْلَامُ: هُوَ الْإِذْعَانُ لِذَلِكَ .

وَعَلَى هَذَا فَالْإِيْمَانُ الْحَقِيقِيُّ مُتَضَمِّنٌ لِلْإِسْلَامِ ؛ لِأَن تَرْكَ الْجُحُودِ وَالِاسْتِكْبَارِ هُوَ الْإِذْعَانُ وَالِانْقِيَادُ لِقَبُولِ حَقِيقَةِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ .

وَيُطْلَقُ الْإِسْلَامُ عُرْفاً عَلَى التُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ ، مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ .

وَعَلَى إِطْلَاقِهِ عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ يَكُونُ شَرْطاً ، وَقِيلَ: شَرْطاً فِي اغْتِبَارِ الْإِيْمَانِ الشَّرْعِيِّ عِنْدَ عَدَمِ تَعَذُّرِ التُّطْقِ . وَالْمَشْهُورُ - بِنَاءً عَلَى إِطْلَاقِهِ عَلَى الْأَعْمَالِ - أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطاً وَلَا شَرْطاً .

وَإِنَّمَا خَصَّ هَاتَيْنِ النُّعْمَتَيْنِ بِالْحَمْدِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا أَكْثَرُ النُّعَمِ ؛ إِذْ حُصُولُهُمَا يُوجِبُ السَّعَادَةَ الْأَبَدِيَّةَ ، وَقَوَاتُهُمَا - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى - يُوجِبُ الشَّقَاوَةَ الْأَبَدِيَّةَ .

مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرٍ مَنْ حَاَزَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَى

(مَنْ خَصَّنَا) بَدَلٌ مِنَ الصَّمِيرِ فِي: «نَحْمَدُهُ»، أَوْ مَعْمُولٌ لِفِعْلِ مَخْدُوفٍ، أَي: أَحْمَدُ مَنْ خَصَّنَا (بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا)، أَي: جَعَلَنَا مُخْتَصِّينَ بِخَيْرِ الْمُرْسَلِينَ (وَخَيْرٍ مَنْ حَاَزَ الْمَقَامَاتِ)، أَي: فَازَ بِالْمَرَاتِبِ (الْعُلَا) أَيِ الْعَالِيَةِ .

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ ﷺ خَيْرُ الْمُرْسَلِينَ وَخَيْرُ الْحَاذِرِينَ لِلْمَرَاتِبِ الْعُلَا  
فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رُوحَانِيَّةً كَانَتْ أَوْ بَدَنِيَّةً، وَذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ مِنْ هَذِهِ  
الْأُمَّةِ الْمَعْصُومَةِ مِنَ الْخَطَا.

مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى  
(مُحَمَّدٍ)، بَدَلٌ مِنْ «خَيْرٍ»، أَوْ مَرْفُوعٌ بِتَقْدِيرِ الْمُبْتَدَأِ، أَيُّ: وَهُوَ  
مُحَمَّدٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ: أَمْدَحُ.

(سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى)، أَيُّ: سَيِّدِ كُلِّ مُتَّبِعٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.  
وَالسَّيِّدُ: الرَّئِيسُ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ فِي الْمُهَيَّمَاتِ وَدَفْعِ الثُّلِمَاتِ.

(الْعَرَبِيُّ الْهَاشِمِيُّ الْمُصْطَفَى)، وَوَضَعَ هَذِهِ الْأَوْصَافَ مُوَافِقٌ  
لِلتَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ فِي الْوَصْفِ بِمُتَعَدِّدٍ، وَهُوَ تَقْدِيمُ الْأَعْمَ عَلَى مَا هُوَ  
أَخْصَرُ، كَمَا فِي وَضْعِ أَجْزَاءِ التَّعَارِيفِ، كَوَضْعِ الْحَيَوَانِ قَبْلَ النَّاطِقِ  
فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبِيَّ أَعْمُ مِنَ الْهَاشِمِيِّ، وَالْهَاشِمِيُّ  
أَعْمُ مِنَ الْمُصْطَفَى.

وَالْأَصْطِفَاءُ: هُوَ اخْتِيَارُ الصَّافِي الْأَرْفَعِ مِنَ الشَّيْءِ.

وَهَذِهِ أَوْصَافٌ مَدْحٍ، أَمَّا «الْمُصْطَفَى» فَوَاضِحٌ لِأَنَّ اضْطِفَاءً عَلَامٍ  
الْغُيُوبِ لِعَبْدِهِ جَامِعٍ لِجَمِيعِ الْمَحَاسِنِ مُقْتَضٍ لُجُودِ عَامَّةٍ أَوْصَافِ  
الْأَثَرَةِ وَالتَّقْضِيلِ.

وَأَمَّا الْعَرَبِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ فَلَتَضْمُنُهُمَا النَّسَبَةُ لِأَفْضَلِ الْقَبَائِلِ وَالنِّسَاءِ  
مِنْ أَشْرَفِ الْعَمَائِرِ، فَهُمْ وَإِنْ كَانَ شَرُّهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ نَسَائِهِ عليه السلام  
مِنْهُمْ يَتَحَقَّقُ بِالنَّسَبِ إِلَيْهِمْ لَهُ عليه السلام إِنَافَةُ نَسَبِهِ عَلَى كُلِّ نَسَبٍ، إِذِ  
الشَّرَفُ مِمَّا يَقْبَلُ التَّزَايُدَ وَلَوْ بِالنَّسَبِ.

صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الْحِجَابُ يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لُجْجَا  
(صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ) أَيُّ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، فَالْجُمْلَةُ دُعَائِيَّةٌ وَإِنْ كَانَتْ  
يَلْفِظُ الْإِخْبَارَ.

وَالصَّلَاةُ مِنَ اللهِ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ: رَحْمَةٌ لَهُ رَحْمَةً تُنَاسِبُ مَقَامَ  
الْإِخْتِصَاصِ بِمَرْتَبَةِ الرُّسَالَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ أَعْظَمَ مِنْ كُلِّ رَحْمَةٍ يَرْحَمُ  
بِهَا غَيْرَهُ، وَهِيَ مِنَ الْأَدْمِينَ وَالْمَلَائِكَةِ: طَلَبُ ذَلِكَ مِنَ اللهِ تَعَالَى.

(مَا دَامَ الْحِجَابُ) أَيُّ: مُدَّةَ دَوَامِ الْعَقْلِ (يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي  
لُجْجَا) أَيُّ: يَخُوضُ لُجْجَا مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ كَالْبَحْرِ.

وَاللُّجَّةُ مِنَ الْبَحْرِ: مُعْظَمُ مَائِهِ، فَإِضَافَةُ الْبَحْرِ إِلَى الْمَعَانِي مِنْ  
إِضَافَةِ الْمُسَبَّبِ بِهِ إِلَى الْمُسَبِّبِ، وَذَكَرُ اللَّجَّةِ وَالْحَوْضِ تَرْشِيحٌ <sup>(١)</sup> لِلتَّشْبِيهِ،  
وَوَجْهُ التَّشْبِيهِ: اتِّسَاعُ كُلِّ مِنَ الْبَحْرِ وَالْمَعَانِي اتِّسَاعًا يُفْتَقَرُ فِي سُلُوكِهِ إِلَى  
آلَةٍ.

(١) الترشيح في اللغة: التربية والتنمية، فترشيح التشبيه: تقويته وتمكينه.

وَيُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ شَبَّهَ الْحِجَا - الَّذِي هُوَ الْعَقْلُ - بِالسَّفِينَةِ فِي التَّوَصُّلِ بِكُلِّ مَنِهَمَا إِلَى الْمُرَادِ مِنْ قَطْعِ الْبَحْرِ وَتَصْنُحِ الْمَعَانِي، فَأَضْمَرَ التَّشْبِيهَ فِي النَّفْسِ اسْتِعَارَةً بِالْكِتَابَةِ، وَيَكُونُ ذِكْرُ اللَّحْجِ وَالْبَحْرِ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً: وَهِيَ أَنْ يُذَكَّرَ مَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْمُسَبَّهِ بِهِ، وَذِكْرُ «الْمَعَانِي» تَجْرِيدٌ: وَهُوَ أَنْ يُذَكَّرَ مَا يَلَانِمُ الْمُسَبَّهَ.

وَفِي تَأْيِيدِ الصَّلَاةِ بِدَوَامِ الْحِجَا خَائِضاً لِلْجَجِّ بِحَرِّ الْمَعَانِي بَرَاعَةً الْاسْتِهْلَالِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِيمَاءً إِلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ لَهُ تَعَلَّقٌ بِالْعَقْلِ وَخَوْصِهِ فِي أَفْكَارِهِ وَمَعَانِيهِ.

وَالِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْاِهْتِدَا

(و) عَلَى (آلِهِ) وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ عَلَى الْمَشْهُورِ، (وَصَحْبِهِ) جَمْعُ صَاحِبٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، بِمَعْنَى الصَّحَابِيِّ: وَهُوَ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَآمَنَ بِهِ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَرَهُ كَمَا إِذَا كَانَ أَعْمَى، وَإِنْ لَمْ يَرَوْهُ، وَإِنْ لَمْ تَطُلْ صُحْبَتُهُ، عَلَى الْمَشْهُورِ.

(ذَوِي الْهُدَى) أَيُّ: أَصْحَابِ الْاِهْتِدَاءِ وَالرَّشَادِ وَهُوَ اتِّبَاعُ الْحَقِّ، فَالْهُدَى مَقْصَدٌ بِمَعْنَى الْاِهْتِدَاءِ الْإِلَازِمِ، وَيُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَضْدرًا مِنْ هَذَا: ذَلِكَ عَلَى السَّبِيلِ، فَيَكُونُ مُتَعَدِّياً، وَكِلَا الْمَعْنِيَيْنِ صَحِيحَانِ فِي الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ اهْتَدَوْا لِلْحَقِّ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَهَدَوْا غَيْرَهُمْ، وَيَتَأَسَّبَانِ مَعاً قَوْلُهُ: (مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْاِهْتِدَا)

و«مَنْ» إِمَّا بَدَلٌ مِنْ «صَحْبِهِ»، أَوْ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ، أَيْ: أَمْلَحُ مَنْ شِبْهَهَا إِلَى آخِرِهِ.

وَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى مَا وَرَدَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ افْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»<sup>(١)</sup>، فَأَخْبَرَ ﷺ بِأَنَّ مُقْلَدَهُمْ مُصِيبٌ، كَالْمُقْلَدِ لِلنَّجْمِ فِي سَمْتِ جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ، فَإِنَّهُ يُصِيبُ تِلْكَ الْجِهَةَ.

وَفِي ذَلِكَ تَرْكِيبُهُمْ وَنُصُوبُ لَارَانِهِمْ وَاجْتِنَاهِدُهُمْ، حَسَرْنَا اللَّهُ تَعَالَى فِي زُرْمَتِهِمْ، وَجَعَلْنَا مِنَ الْمُتَّبِعِينَ لِهَدْيِهِمْ، بِجَاهِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ.

وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نَسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِللسَانِ  
فَيَعِصُمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغَطَا

(وَبَعْدُ) هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمَّةِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى الْحَرَكَاتِ جَبْرًا لِمَا فَاتَهُ مِنْ ذِكْرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ، وَيَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرِ الَّذِي قَامَتْ «أَمَّا» الْمَحْذُوفَةُ مَقَامَهُ مَعَ اسْمِ الشَّرْطِ وَهُوَ «مَهْمَا»، وَالْأَصْلُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، فَحُذِفَتْ «مَهْمَا» وَمَا بَعْدَهَا، وَأُقِيمَتْ «أَمَّا» مَقَامَهَا، وَقَدْ تُحَذَفُ «أَمَّا» وَتُقَامُ «الْوَاوُ» مَقَامَهَا كَمَا هُنَا.

(فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نَسْبَتُهُ) أَيْ: وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَالصَّلَاةِ عَلَى

(١) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (ص ٨٩٥) وغيره، واتفق المحدثون على عدم صحة نسبه إلى النبي ﷺ.

النَّبِيِّ ﷺ فَالْعِلْمُ الْمُسَمَّى بِالْمَنْطِقِ وَهُوَ عِلْمٌ أَيْ: قَوَاعِدُ وَضَوَائِبُ يُعْرَفُ بِهَا كَيْفِيَّةُ التَّوَصُّلِ مِنَ الصَّرُورِيَّاتِ إِلَى النَّظَرِيَّاتِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُتَوَصِّلُ إِلَيْهَا تَصَوُّرِيَّةً أَوْ تَصْدِيقِيَّةً، وَيَأْتِي تَفْسِيرُ الْقَاعِدَةِ.

نِسْبَتُهُ لِلْعَقْلِ (ك) نِسْبَةُ (النَّحْوِ لِللِّسَانِ) بِمَعْنَى أَنَّ قَائِدَتَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَقْلِ كَقَائِدَةِ النَّحْوِ بِالنِّسْبَةِ لِللِّسَانِ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَهُ عِصْمَةٌ فِيمَا نُسِبَ إِلَيْهِ، (يُعَصِّمُ) الْمَنْطِقُ (الْأَفْكَارَ) عِنْدَ مُرَاعَاتِهِ وَاسْتِعْمَالِ مُفْتَضَى قَوَاعِيدِهِ (مِنْ غَيِّ الْخَطَا) أَيْ: مِنَ الْغَيِّ الَّذِي هُوَ الْخَطَا فِي الْمُدْرَكَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، تَصَوُّرِيَّةً كَانَتْ أَوْ تَصْدِيقِيَّةً، كَمَا أَنَّ النَّحْوَ يُعَصِّمُ عِنْدَ مُرَاعَاتِهِ وَاسْتِعْمَالِ قَوَاعِيدِهِ اللِّسَانَ مِنَ الْخَطَا فِي الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَا يَأْتِي فِي تَصْرِيفِ مُفْرَدَاتِهِ بِغَيْرِ مُفْتَضَى الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا فِي تَرَكَيبِ جُمْلِهِ بِاللَّحْنِ فِي الْإِعْرَابِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَهَذِهِ الْقَائِدَةُ فِي الْمَنْطِقِ جَلِيلَةٌ تَحْمِلُ عَلَى التَّهْمَمِ بِهِ وَالِاشْتِعَالِ بِتَعَلُّمِهِ، إِذْ لَا أَعْظَمَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ إِدْرَاكِ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ كَمَا هِيَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذِكْرَ قَائِدَةِ الشَّيْءِ يُرْغَبُ فِي الْإِشْتِعَالِ بِهِ عَلَى قَدْرِهَا، وَلِذَلِكَ تُذَكَّرُ قَوَائِدُ الْفُنُونِ أَمَامَ الشُّرُوعِ فِيهَا.

ثُمَّ أَكَّدَ هَذِهِ الْقَائِدَةَ بِمَا يَلْزِمُهَا فَقَالَ: (وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْتَسِفُ الْغَطَا) بِمَعْنَى أَنَّ مَنْ اسْتَعْمَلَ قَوَاعِدَ الْمَنْطِقِ فِي مُدْرَكَاتِهِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ اعْتَصَمَ - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى - مِنَ الْخَطَا فِي تِلْكَ الْمَدَارِكِ،

فَلَا يُدْرِكُهَا إِلَّا عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَمَنْ أَدْرَكَ الْحَقَائِقَ كَمَا هِيَ أَدْرَكَ لَهَا لَذَّةَ  
تَحْمِلُهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنِ الْعُلُومِ الدَّقِيقَةِ، وَلَا يَكْتَفِي فِي الْغَالِبِ بِالظَّوَاهِرِ  
الَّتِي تَقْتَصِرُ عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْقَرَائِحِ؛ إِذْ لَا يُؤْمَنُ فِي الظَّوَاهِرِ الْحَطَأُ  
الْبَاطِنِي.

وَالْبَحْثُ عَنِ الْحَقِّ إِنَّمَا يُؤْمَنُ فِيهِ الْحَطَأُ بِاسْتِعْمَالِ قَوَاعِدِ الْمَنْطِقِ،  
فَتَكْشِفُ لَهُ الْمَفْهُومَاتُ الدَّقِيقَةُ كَمَا هِيَ بِوَاسِطَةِ قُوَّةِ الْقَرِيحَةِ مَعَ  
اسْتِعْمَالِ قَوَاعِدِ الْمَنْطِقِ، فَصَدَقَ أَنَّ الْمَنْطِقَ يَكْشِفُ الْغَطَاءَ عَنِ الْأَفْهَامِ  
الدَّقِيقَةِ.

وَأَيْضاً إِذْرَاكَ مَعَانِي الْمَنْطِقِ لَا يَخْلُو مِنْ اسْتِعْمَالِ آلَةِ الْعَقْلِ فِي  
تَقَاسِيمِهِ وَخَفِيَّاتِ مَدَارِكِهِ، فَتَأَلَّفَ النَّفْسُ الْبَحْثُ عَنِ الدَّقَائِقِ فَلَا  
تَهَابُهَا، فَإِذَا تَوَجَّهَتْ لِطَلِبِهَا أَدْرَكَتْهَا بِاسْتِعْمَالِ قَوَاعِدِهِ كَمَا هِيَ.

وَأَيْضاً مَعَانِي الْمَنْطِقِ تَنْبِيهٌُ لِلْعَقْلِ عَمَّا قَدْ يَغْفُلُ عَنْهُ مِمَّا هُوَ  
مُقْتَضَى إِذْرَاكِهِ، فَيَتَقَوَّى الْعَقْلُ بِذَلِكَ التَّنْبِيهِ، وَيَتَلَكَّ الْقُوَّةَ يَحْصُلُ  
إِذْرَاكَ الدَّقَائِقِ، وَلِهَذَا سُمِّيَ الْمَنْطِقُ مَنْطِقاً لِأَنَّهُ يَنْبَهُ الْعَقْلَ عَمَّا قَدْ يَغْفُلُ  
عَنْهُ، فَيَتَقَوَّى عَلَى الْمَدَارِكِ بِالتَّنْبِيهِ، وَيَتَقَوَّى الْعَقْلُ يَتَقَوَّى الْمَنْطِقُ  
اللِّسَانِي، وَلِذَا يُقَالُ: «إِذَا نَطَقَ اللِّسَانُ بَانَ حَالُ الْجَنَانِ»، فَسُمِّيَ بِاسْمِ  
مَا يَلْزَمُهُ.

وَعَلِمَ بِهِذَا أَنَّ مَنْ لَهُ مَلَكَةٌ عَقْلِيَّةٌ كَامِلَةٌ مِنْ طَبِيعِهِ اسْتَعْنَى عَنِ

الاشْتِعَالِ بِقَوَاعِدِ الْمَنْطِقِ كَمَا هُوَ شَأْنُ السَّلَفِ، وَهَذَا حَاصِلُ مَا يَتَّبِعُهُ هُنَا، وَإِلَّا فَالَّهِ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنْ دَقَائِقِ الْفَهْمِ.

وَلَمَّا سَوَّقَ إِلَى الْمَنْطِقِ وَرَغَّبَ فِيهِ بِذِكْرِ فَائِدَتِهِ الْجَلِيلَةِ، تَوَجَّهَ لِتَنْظِيمِ بَعْضِ قَوَاعِدِهِ، وَأَمَرَ بِالْخِطَابِ الْعَامِّ بِأَخْذِهَا، فَقَالَ:

فَهَاكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدًا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ قَوَائِدًا سَمِّيَتْهُ بِالسَّلَامِ الْمُنُورِقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ (فَهَاكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدًا) أَيُّ: فَخُذْ مِنْهُ قَوَاعِدَ هِيَ بَعْضُ أَصُولِهِ، فَ«مِنْ» فِي كَلَامِهِ لِلْبَيَانِ مَعَ التَّبْعِيضِ، وَالْأَصُولُ هُنَا وَالْقَوَاعِدُ بِمَعْنَى وَاحِدَةٍ.

وَالْقَاعِدَةُ: قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ تُنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهَا<sup>(١)</sup>، مِثْلُ قَوْلِنَا فِي التَّصَوُّرِيَّاتِ: «كُلُّ تَعْرِيفٍ صُدِّرَ بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْفَضْلِ فَهُوَ حَدٌّ تَامٌ»، أَيْ كَامِلٌ. فَيَتَعَرَّفُ مِنْهُ أَنَّ قَوْلَنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» حَدٌّ تَامٌ، وَكَذَا قَوْلَنَا فِي تَعْرِيفِ الْفَرَسِ: «الْحَيَوَانُ الصَّاهِلُ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ جُزْئِيَّاتِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.

وَقَوْلِنَا فِي التَّصْدِيقَاتِ: «كُلُّ قَضِيَّةٍ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةٌ»،

(١) قال العلامة الولاى أيضا في تعريف القاعدة: «هي الضابط، والمراد به: قضية تتضمن حكماً كلياً يشملُ بعمومه جميع الجزئيات. والمراد بالجزئيات هنا: القضايا التي موضوعاتها مشمولة لموضوع القاعدة الكلية». (مواهب الفتاح، ج ١/ص ٤٤)

فَيَتَعَرَّفُ مِنْهَا أَنَّ قَوْلَنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» يَنْعَكِسُ إِلَى قَوْلَنَا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَقَوْلَنَا: «كُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ» يَنْعَكِسُ إِلَى: «بَعْضُ الْجِسْمِ جَمَادٌ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ جُزْئِيَّاتِهَا.

ثُمَّ نَبِّهَ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ تَجْمَعُ فُرُوعًا هِيَ جُزْئِيَّاتُهَا بِقَوْلِهِ: (تَجْمَعُ) تِلْكَ الْقَوَاعِدُ وَتِلْكَ الْأُصُولُ (مِنْ فُتُونِهِ فَوَائِدًا)، أَيْ تَجْمَعُ فَوَائِدُ هِيَ بَعْضُ فُتُونِهِ، فَالْفُتُونُ بَيَانٌ لِلْفَوَائِدِ، وَعَنَى بِالْفَوَائِدِ جُزْئِيَّاتِ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ لِأَنَّهَا هِيَ الْمَجْمُوعَةُ لِتِلْكَ الْقَوَاعِدِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِالْفُتُونِ مَتَاهِي الْفُتُونِ وَمَسَائِلُهُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْأَوَائِلِ، وَأَرَادَ بِالْقَوَاعِدِ الْأَوَائِلَ، وَيَكُونُ مَعْنَى جَمْعِهَا لِلْفُتُونِ أَنَّ فِي قُوَّةٍ مَنْ أَدْرَكَهَا أَنْ يَبْحَثَ عَنْ مَتَاهِي الْفَنِّ فَيُدْرِكُهَا.

ثُمَّ سَمَّى كِتَابَهُ هَذَا بِاسْمِ يُطَابِقُ مَعْنَاهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ فَقَالَ: (سَمَّيْتُهُ بِالسَّلَامِ الْمُرَوِّقِ) أَيْ: الْمُرَوِّقِ الْمُحَسِّنِ، وَالْمُرَادُ بِوَصْفِهِ بِذَلِكَ مَدْحُهُ وَأَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى مَا يُسْتَحْسَنُ مِنْهُ، كَالشَّيْءِ الْمُسْتَحْسَنِ لِتَرْوِيْقِهِ.

وَإِنَّمَا سَمَّيْتُهُ بِالسَّلَامِ لِأَنَّهُ (يُرْفَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ) أَيْ: يُطْلَعُ بِهِ إِلَى عِلْمِ الْمَنْطِقِ الَّذِي هُوَ عِلْمٌ عَالٍ عَلَى الْأَفْهَامِ كَالسَّمَاءِ فِي الِازْتِفَاعِ، وَأَرَادَ بِعِلْمِ الْمَنْطِقِ مَتَاهِيهِ الَّتِي يُرْفَى إِلَيْهَا بِالْمَبَادِي الَّتِي فِي كِتَابِهِ.

وَاللهُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصًا  
وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدي بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي  
ثُمَّ لَمَّا تَقَوَّى فِي رَجَائِهِ كَمَالَ مُرَادِهِ مِنَ النَّظْمِ سَأَلَ الْإِخْلَاصَ فِيهِ  
لِيُقْبَلَ، وَدَوَامَ النَّفْعِ بِهِ لِيَكُونَ حَسَنَةً جَارِيَةً، فَقَالَ: (وَاللهُ) مُقَدِّمٌ  
لِلْأَهْتِمَامِ وَالْإِخْتِصَاصِ، وَمَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ، (أَرْجُو أَنْ يَكُونَ  
خَالِصًا) لَا رِبَاءَ فِيهِ وَلَا سُمْعَةً.

وَقَدْ صَمَّنَ «أَرْجُو» مَعْنَى أَسْأَلُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى  
- لَا غَيْرُهُ - رَاجِعًا لِإِجَابَتِهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّظْمُ خَالِصًا (لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ)،  
أَي: مَقْصُودًا بِهِ وَجْهُهُ الْكَرِيمُ، أَيْ: مَرْضَاتُهُ تَعَالَى، فَيَكُونَ كَامِلٌ  
الْفَوَابِ.

(لَيْسَ قَالِصًا) أَيْ نَاقِصَ الْأَجْرِ، وَالْقُلُوصُ: نُفْصَانُ الشَّيْءِ عَنْ  
بُلُوغِ مَا يَنْبَغِي لَهُ، وَمِنْهُ: تَقَلَّصْتُ شَفَتَاهُ، أَيْ: انْتَقَصَتَا عَنْ بُلُوغِ مَا  
يَنْبَغِي لهُمَا.

(و) أَسْأَلُهُ تَعَالَى أَيْضًا (أَنْ يَكُونَ) هَذَا النَّظْمُ (نَافِعًا لِلْمُبْتَدي) أَيْ  
لِكُلِّ مُبْتَدي، وَذَلِكَ يَجْمَعُ قَرَائِحَ الْمُبْتَديينَ عَلَى تَعَلُّمِهِ وَيَسْهِّلُ فَهْمَهُ  
عَلَيْهِمْ، فَيَكُونُ كُلُّ مُبْتَدي (بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي) أَيْ: يَتَوَصَّلُ  
بِإِدْرَاكِهِ إِلَى إِدْرَاكِ الْكُتُبِ الْمُطَوَّلَاتِ فِي الْفَنِّ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ: التَّوَصُّلُ

بِالْقَرِيبِ إِلَى الْفَهْمِ إِلَى بَعِيدِ عَنْهُ ، وَبِصِغَارِ الْعِلْمِ إِلَى كِبَارِهِ .  
وَلَمَّا يَرْجُوهُ فِيهِ مِنَ التَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى عَلِيِّ مَطَالِبِ الْعِلْمِ سَمَاءُ سُلَّمًا  
تَشْبِيهَا لَهُ بِالسُّلَّمِ الْمُتَوَصِّلِ بِهِ مِنْ سُفْلِ إِلَى عُلُوٍّ .

\*\*\*

## فصل في جَوَازِ الاِشْتِغَالِ بِهِ

وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الاِشْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ  
فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا  
وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ  
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ  
(فَصْلٌ فِي) شَأْنِ (جَوَازِ الاِشْتِغَالِ بِهِ) أَي: بِالْمَنْطِقِ مِنْ إِثْبَاتِ  
ذَلِكَ الْجَوَازِ أَوْ نَقْيِهِ.

(وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الاِشْتِغَالِ بِهِ) جَارٍ (عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، فَابْنُ  
الصَّلَاحِ<sup>(١)</sup> وَالنَّوَاوِي<sup>(٢)</sup> حَرَّمَا) هُ، قَالَا: لِأَنَّهُ يُشَوِّشُ الْعَقْلَ، وَرَبَّمَا يُفْسِدُ

(١) يشير إلى قول ابن الصلاح في فتاويه: وأما المنطق هو مدخل الفلسفة، ومدخل الشرِّ شرٌّ،  
وليس الاشتغال بتعليمه وتعلُّمه مما أباحه الشارعُ، ولا استباحه أخذُ من الصحابة والتابعين  
والأئمة المجتهدين والسلف الصالح وسائر من يُقْتَدَى به من أعلام الأئمة وساداتها وأركان  
الأمة وقاداتها، وقد بَرَأَ الله الجميع من معيَّة ذلك وأدناسه وطهرهم من أوضاره. (فتاوى  
ومسائل ابن الصلاح، ص ٢١٠ - ٢١١ تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة،  
ط ١٩٨٦م)

(٢) بُوِّهَ ذلك من قول النووي في طبقات الشافعية عند الترجمة للإمام الغزالي في فصل بيان  
أشياء أنكرت عليه: غير خافٍ استفتاء العلماء والعقلاء - قبل واضع المنطق أرسطاطليس =

العقائِدَ، وَهُوَ مِنْ عُلُومِ الْفَلَسِيفَةِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ حَكَاهُ السَّيُوطِيُّ أَيْضاً عَنْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ  
وَالْمُحَدِّثِينَ. وَبَالَغَ بَعْضُ مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِهِ<sup>(١)</sup> حَتَّى قَالَ: لَا أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى يَغْفِرُ لِلْمَأْمُونِ الْعَبَّاسِيِّ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُعَاقِبَهُ لِإِذْخَالِ عُلُومِ الْفَلَسِيفَةِ  
عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّتِي مِنْهَا الْمَنْطِقُ<sup>(٢)</sup>.

= وبعده - ومعاريفهم الجمة عن تعلُّم المنطق، وإنما المنطق عندهم - بزعمهم - آلة صناعية  
تعصمُ الذهن من الخطأ، وكلُّ ذي ذهنٍ صحيحٍ منطقيٍّ بالطبع، فكيف غفل الغزالي عن  
حال شيخه إمام الحرمين فمن قبله من كل إمام هو له مقدّمٌ ولمحلّه في تحقيق الحقائق رافعٌ  
له ومعظمٌ؟! ثم لم يرفع أحد منهم بالمنطق رأساً، ولا بنى عليه في تصرفاته أسساً. ولقد أتى  
بخلطه المنطق بأصول الفقه بدعة عظمت شؤمها على المتفقهة حتى كثر بعد ذلك فيهم  
المتفلسفة، والله المستعان. (طبقات الشافعية، ص ١٠٠ - ١٠١ تحقيق د. علي عمر،  
مكتبة الثقافة الدينية، ط ١ - ٢٠٠٩ م).

(١) قال الشيخ أبو علي اليوسي: ومما يتعلل به بعض من حرّم هذا العلم ويعتذر أن يقول: «إنه  
من علم اليهود»، فإن كان يعني أن اليهود يشتغلون به فقد اشتغلوا بكثير من علومنا كالنحو  
 وغيره، وإن كان يعني أن واضعيه ليسوا مسلمين فليس شرف العلم بحسب الواضع، بل  
 بحسب الموضوع والغاية، وناهيك بغاية الصيانة من الخطأ، وإلا فكثير من العلوم قد  
 وضعها النصارى والمجوس والجاهلية كالأطب والتنجيم وغيرهما ولم تجتنب. وما أجدر  
 هؤلاء أن يقال لهم: عليكم أن تجتنبوا آلات صنائعكم الحسية لأن أكثر أوضاعها اليهود  
 والنصارى، وهم المشتغلون بها كثيراً، فإن لم يجتنبوها فاعلم أنهم يتبعون أهواءهم. وربما  
 يصرح بعض الجهلة ناقلاً عن مثله بأنه يجوز الاستجمار بكتب المنطق استخفافاً به، ولقد  
 نطق به بعض الطلبة يوماً بمحضري، فطلبت له الدليل على وجوده تعالى، فلم يستطع، فرجع  
 لحيته عما قال. نفائس الدرر في حواشي المختصر (ق/٦ - ٧).

(٢) المقصود بمن بالغ في تحريمه هو الشيخ أحمد بن تيمية، وهذا الكلام المنقول عنه ذكره  
 الصفي قاتلاً: «حاشي من أتق به أن الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله كان=

وَذَلِكَ أَنَّ الْمَأْمُورَ كَتَبَ إِلَى سُلْطَانِ النَّصَارَى أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ كُتُبَ  
الْيُونَانِ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ فِي بَيْتٍ لَا يَتْرُكُونَ مَنْ يَطْلُعُ عَلَيْهَا، وَشَاوَرَ  
النَّصْرَانِيَّ أَهْلَ مَشُورَتِهِ فِي إِرسَالِهَا فَأَمْتَنَعُوا إِلَّا كَبِيرًا مِنْهُمْ فَقَالَ: ابْعَثْهَا  
إِلَيْهِمْ لِأَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ مَا دَخَلَتْ عَلَى أَهْلِ شَرْعٍ إِلَّا أَفْسَدَتْهُ عَلَيْهِمْ  
لِاخْتِلَافِ عُلَمَائِهِمْ بِسَبَبِ تَعَاطِيْعَا، فَبَعَثَهَا النَّصْرَانِيُّ.

وَالسِّيُوطِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِمَّنْ بَالَغَ فِي ذَمِّ قَنَّ الْمَنْطِقِ،  
وَأَلَّفَ فِيهِ كِتَابًا سَمَّاهُ: «المُشْرِفُ فِي تَحْرِيمِ الْمَنْطِقِ».

وَلَمَّا بَلَغَ الْإِمَامَ الْمَغِيلِيَّ مَا قَالَ السِّيُوطِيُّ رَدَّ عَلَيْهِ رَدًّا جَمِيلًا فِي  
أَبْيَاتٍ ظَرَافٍ يَقُولُ فِيهَا:

أَيُمْكِنُ أَنَّ الْمَرْءَ فِي الْعِلْمِ حُجَّةٌ      وَيَنْتَهَى عَنِ الْفَرْقَانِ فِي بَعْضِ قَوْلِهِ  
هَلِ الْمَنْطِقُ الْمَعْنِيُّ إِلَّا عِبَارَةٌ      عَنِ الْحَقِّ أَوْ تَحْقِيقِهِ حِينَ جَهْلُهُ؟!  
مَعَانِيهِ فِي كُلِّ الْكَلَامِ فَهَلْ تَرَى      دَلِيلًا صَحِيحًا لَا يُرَدُّ لِسُكُلِهِ؟!  
وَعَنَّا بِالْفَرْقَانِ الْمَنْطِقَ لِأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ وَالْبَاطِلِ.

قُلْتُ: وَمِنْ جُمْلَةِ غَرَائِبِ الْعُلَمَاءِ قَوْلُهُمْ بِتَحْرِيمِ الْمَنْطِقِ<sup>(١)</sup>

= يقول. ثم ذكر ذلك المقول. (غيث الأدب الذي انسجم في شرح لامية المعجم للشخ  
صلاح الدين الصفدي، ص ٤٦ الطبعة الأولى في المطبعة الأزهرية المصرية سنة  
١٣٠٥هـ).

(١) استدلل القائلون بالمنع بدليلين: الأول: أنه من علوم الفلاسفة، وهم من أهل العقائد=

وَتَغْلِبُهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُفْسِدُ الْفِكْرَ وَيُسْوِئُهُ، وَهُوَ إِنَّمَا وُضِعَ مُحَقِّقًا لِصَلَاحِ  
الْفِكْرِ وَمُقَرَّرًا لِمَسَالِكِ الْحَقِّ، فَإِنْ عَتَوْا أَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُ فَالْبِدِيَّةُ  
تَدْفَعُهُ، وَالْمُشَاهَدَةُ تَمْنَعُهُ، وَإِنْ عَتَوْا أَنَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْكَثْرَةِ  
فَكَذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ عَتَوْا أَنَّ ذَلِكَ رُبَّمَا كَانَ فَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ فَقَدْ  
أَجْمَعَ الْأُصُولِيُّونَ وَالْفَرَعِيُّونَ عَلَى عَدَمِ عِبْرَتِهِ فِي تَغْلِيلِ التَّحْرِيمِ؛ فَإِنَّ  
الْأَمْرَ النَّادِرَ لَا عِبْرَةَ بِهِ فِي التَّحْرِيمِ وَإِلَّا حُرِّمَتْ جَمِيعُ الْمُحَلَّلَاتِ لِأَنَّهَا  
قَدْ تَكُونُ آيَلَةً إِلَى الْفَسَادِ وَمُقَارَبَةً إِلَى الْعَطَبِ.

وَاللهُ دَرُّ الْقَائِلِ حَيْثُ يَقُولُ:

حِكْمَةُ الْمَنْطِقِ شَيْءٌ عَجِيبٌ وَاخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهِ أَعْجَبُ

وَلَقَدْ أَصَابَ بِالتَّجْرِيبَةِ مَنْ قَالَ: مَنْ أَتَقَنَ الْمِهْمَ مِنْ فَنِّ الْمَنْطِقِ

= الفاسدة، يوشك أن من استغرق همته في علمهم أن يسرقوه في علم العقائد. الثاني: أن  
الصحابة ومن في معناهم من السلف الصالح لم يشتغلوا به، ولو كان محتاجاً إليه ما أغفلوه.  
وكلا الدليلين في غاية السقوط، أما الأول فإن كثيراً من علوم الفلاسفة نقلت إلى الإسلام،  
وأثبتها الأئمة على سبيل الوجوب أو الندب كالتوقيت والطب والحساب.

والثاني: أن المنطق مركز في الطباع بنقل الإجماع؛ إذ حاصله استدلال بوجوب أحد  
المتلازمين على الآخر، ويقدمه على عديمه، أو استدلال بوجود أحد المتغايرين على عدم  
الآخر، أو بعدمه على وجوده، وهذا لا ينكره عاقل. وحينئذ فليس للفلاسفة إلا مجرد  
التسمية والاصطلاح، ولا جرم أن من له ذهن سليم لا يحتاج إلى الاصطلاحات المنطقية،  
كما لا يحتاج العربي إلى تعلم الاصطلاحات العربية. (حاشية قصارة على شرح البستاني  
على السلم المنورق، ق ١٥/ب).

(١) يعني فكذلك البدية تدفعه والمُشاهدة تمنعه.

جَعَلَ اللهُ الْعُلُومَ كُلَّهَا طَوْعَ يَدِهِ<sup>(١)</sup>.

وَبِالْجُمْلَةِ، فِيمَا تَحْكُمُ بِهِ الْفِكْرَةُ السَّالِمَةُ أَنَّ تَحْرِيمَهُ بَعْدَ إِدْرَاكِهِ وَإِدْرَاكِ قَائِدَتِهِ لَا يَقَعُ مِنْ أَحَدٍ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْإِمَامَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَنَّهُمَا اشْتَغَلَا بِهِ زَمَانًا طَوِيلًا، فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمَا أَنْبَاؤُهُ، وَذَلِكَ لَا يُسْتَعْرَبُ فِي أَمْرِ اللهِ تَعَالَى، فَإِنَّ يَدَيْهِ الْفَتْحُ وَالْعَلَقُ، وَلَمَّا لَمْ يَفْتَحْ لَهُمَا ظَهَرَ لَهُمَا بِالْاجْتِهَادِ تَحْرِيمُهُ.

فَإِنْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ عَنْهُمَا فَهُوَ حُكْمٌ بِالتَّحْرِيمِ عَلَى مَا لَمْ تُذَرِكْ حَقِيقَتُهُ، فَلَا يُسْتَعْرَبُ خَطَأً الْاجْتِهَادُ فِي الْمَحْكُومِ بِهِ، إِلَّا أَنَّ الْخَطَأَ فِي الْاجْتِهَادِ لَا يَقْدَحُ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ وَلَا يُذَمُّ بِهِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا خُوطِبَ بِاتِّبَاعِ ظَنِّهِ، وَإِنْ لَمْ يُصَبِّ فِي الْاجْتِهَادِ.

وَالنَّوَاوِيُّ<sup>(٢)</sup> نَسَبَهُ إِلَى «نَوَى» وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى مِصْرَ، وَالنَّسَبُ إِلَيْهَا نَوَوِيٌّ بِلَا أَلِفٍ، وَكَانَ الْأَلِفُ لِمُجَرَّدِ الْإِشْبَاعِ كَقَوْلِهِمْ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقَرَابِ»، وَهَذَا الْإِشْبَاعُ قَدْ يَقَعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ، فَيَقَالُ فِي «لَقَدْ» مَثَلًا: «لَقَدْ كَانَ كَذَا وَكَذَا».

(١) قال العلامة البوسي: القدر الضروري من علم المنطق لا ينبغي أن يُصَدَّ عنه إلا من لا عقل له، وقد اشتغل به الجماهير من الفضلاء تدریسًا وتالیفًا، وحثوا كثيراً على تعليمه لكونه لا ينفك عنه علم من العلوم ولا يُستغنى عنه، وبه تكون العلوم طَوْعَ الْيَدِ لِمَنْ حَقَّقَ الْمَهْمَ مِنْهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ تَصَوَّرَ أَوْ تَصَدَّقَ، وَذَلِكَ هُوَ نَظَرُ الْمُنْطَقِيِّ. (نفائس الدرر في حواشي المختصر، ق/٦)

(وَقَالَ قَوْمٌ) وَهُوَ الْعَرَالِيُّ وَأَتْبَاعُهُ (يَنْبَغِي) أَي: يُسَحَبُ (أَنْ يُعْلَمَا) بَلْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ لَا يُوثَقُ بِعِلْمِهِ<sup>(١)</sup>، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَخْلَعْهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ<sup>(٢)</sup> كَالْعَرَبِيَّةِ لِعَدَمِ تَوْقُفِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَيْهِ، بَلْ يَزِدَادُ بِهِ كَمَالُ إِدْرَاكِهَا، وَلِأَنَّهُ قَدْ يُغْنِي عَنْ فَائِدَتِهِ كَمَالُ الْعَقْلِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا مَا يُرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى تَحْرِيمِهِ فَمِمَّا لَمْ يَنْبُثْ نَقْلُهُ، بَلْ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ أَلْفَ فِيهِ وَقَرَّرَ تَأْلِيْفَهُ فِيهِ، فَلَوْ رَجَعَ إِلَى التَّحْرِيمِ لَأَلْفَ فِيهِ مُتَّبِعًا عَلَى أَنَّ مَا سَلَفَ مِنْهُ لَا عِزَّةَ بِهِ، وَلَمْ يَبْنِ لَهُ تَأْلِيْفٌ فِي تَحْرِيمِهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا نُقِلَ عَنْهُ لَا أَصْلَ لَهُ.

(وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ، جَوَازُهُ) جَوَازًا عَامًّا صَادِقًا بِالنَّدْبِ الَّذِي هُوَ الْمُرَادُ هُنَا (لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ) أَي: لِقَوِيِّ الْعَقْلِ سَلِيمِ الْإِدْرَاكِ، لَا تَغْلِبُ عَلَيْهِ الْأَوْهَامُ، (مُمَارِسِ) قَوَاعِدِ (السُّنَّةِ) الْمُطَهَّرَةِ (و) قَوَاعِدِ (الْكِتَابِ) الْعَزِيزِ.

(١) نص كلام الإمام الغزالي في المستصفى عندما ذكر المقدمة المنطقية: ليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول، ولا من مقدماته الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه أصلاً. (المستصفى من علم الأصول، ج ١/ص ٣٠ تحقيق د. حمزة بن زهير حافظ).

(٢) أما العلامة اليوسي فقال: لو قيل بوجوب تعلم المنطق كفاية ما يُلدِّ لكونه يتأدى به إلى القوة على ردِّ الشبه وحلِّ الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية، وما لا يتوصل للواجب إلا به واجب. (فائس الدرر في حواشي المختصر، ق/٦).

وَأَمَّا ضَعِيفُ الْإِدْرَاكِ فَيَنْبَغِي لَهُ تَرْكُهُ لِأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ لَا يُدْرِكُهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَبَعْدَ إِدْرَاكِهِ شَيْئًا مِنْهُ يُخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يُجْرِيَ مَا أَدْرَكَ مِنْهُ عَلَى مَا يَتَغَلَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْوَهْمِيَّةِ، فَيُضِلُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يُمَارِسْ قَوَاعِدَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَا مُمَارَسَةً رَاسِخَةً يُخْشَى عَلَيْهِ أَنْ يُجْرِيَ قَوَاعِدَهُ عَلَى الْأَوْهَامِ فَيَعْتَقِدُ خِلَافَ مُفْتَضَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَيُضِلُّ، بِخِلَافِ ذِكْرِ الْعَقْلِ الَّذِي مَارَسَ قَوَاعِدَ الْكِتَابِ وَقَوَاعِدَ السُّنَّةِ وَرَسَخَتْ فِيهِ، فَإِنَّهُ يُجْرِيَ قَوَاعِدَهُ مَادَّةً وَصُورَةً فِيمَا يُطَاقُ مَا مَارَسَ مِنَ الْحَقِّ الْمُفَرَّرِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

(لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى) زِيَادَةِ (الصَّوَابِ) إِذْ يَزْدَادُ بِمَعْرِفَتِهِ قُوَّةَ إِدْرَاكِ الْحَقِّ، وَيَحْصُلُ لَهُ بِهِ اقْتِدَارٌ عَلَى دَفْعِ شَيْءٍ رُبَّمَا أَوْرَدَهَا الْمُلْحِدُ عَلَى الْحَقِّ الْمَعْلُومِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَبِهَذَا عُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَوَازِ فِي هَذِهِ الْقَوْلَةِ النَّدْبُ كَمَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ تَقْتَضِي النَّدْبَ، فَإِنَّ مَا يَتَقَوَّى بِهِ عَلَى الْإِزْدِيَادِ فِي الْحَقِّ وَتَخَصُّصِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْدُوبًا.

فَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْقَوْلَةِ وَقَوْلِ «الْعَزَالِي» وَاتِّبَاعِهِ: التَّفْصِيلُ فِي هَذِهِ، دُونَ قَوْلِ «الْعَزَالِي»، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُرَدَّ الْقَوْلَانِ إِلَى الْوِفَاقِ، فَإِنَّ الظَّنَّ بِ«الْعَزَالِي» أَنَّهُ لَا يَقُولُ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي تَعَلُّمُهُ لِمَنْ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى ذَهَبِهِ

اعْتِقَادُ عَقَائِدِ الْحَقِّ.

وَعُلِمَ بِمَا قَرَرْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِمُمَارَسَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ رُسُوحُ عَقَائِدِ الْحَقِّ فِي ذَهْنِ الَّذِي أَرَادَ الْأَشْتِغَالَ بِهِ، لَا الْمُمَارَسَةُ بِمَعْنَى إِذْرَاكِ لُغَاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِذْرَاكِ أَسْبَابِ نُزُولِ آيَاتِ الْكِتَابِ، وَمَعْرِفَةِ نَاسِخِهِ وَمَنْشُورِهِ، وَمَحَلِّ جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، وَأَسْبَابِ وُرُودِ نُصُوصِ السُّنَّةِ قَوْلًا وَفِعْلًا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ، لَا الْمُشْتَغِلُ بِالْعِلْمِ الْمُكْمَلِ كَالْمَنْطِقِيِّ، فَافْهَمْ.

\*\*\* \*\* \*

## أنواع العلم بالحادث

إِذْرَاكَ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عَلِيمٌ      وَدَرْكَ نِسْبَةٍ بِتَضَدِّيقٍ وَسِمٌ  
وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ      لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبَّاعِ  
وَالنَّظَرِيِّ مَا اخْتِاجَ لِلتَّأَمُّلِ      وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِيِّ  
وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّورٍ وَصِلَ      يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتِهَلِ  
وَمَا لِتَضَدِّيقٍ بِهِ تَوْصِلًا      بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَا

(أنواع العلم بالحادث) قَيَّدَ الْعِلْمَ بِالْحَادِثِ لِإِخْرَاجِ الْقَدِيمِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَنَوَّعُ إِلَى الْأَنْوَاعِ الْآتِيَةِ مِنْ كَوْنِهِ ضَرْوِيًّا أَوْ نَظَرِيًّا أَوْ تَصَوُّرِيًّا أَوْ تَضَدِّيقِيًّا.

أَمَّا الضَّرُورِيُّ فَإِنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ يُوْهِمُ مُقَارَنَتَهُ لِلضَّرُورَةِ الْمُسْتَحِيلَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، فَهُوَ وَإِنْ صَحَّ فِيهِ مَعْنَى الضَّرُورِيَّةِ - بِمَعْنَى عَدَمِ اكْتِسَابِهِ وَعَدَمِ حُصُولِهِ عَنْ بُرْهَانٍ - لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الضَّرُورِيُّ لِلْإِبْهَامِ، مَعَ عَدَمِ وُرُودِ السَّمَاعِ بِإِطْلَاقِهِ.

وَأَمَّا النَّظَرِيُّ، وَهُوَ مَا يَخْصُلُ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، فَلَا قِتْضَاءَ مَعْنَاهُ

الْحُدُوثِ الْمُحَالِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى .

وَأَمَّا التَّصَوُّرُ فَلِأَنَّ مَعْنَاهُ حُصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الْعَقْلِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى لِإِقْتِضَائِهِ الْحُدُوثَ وَالْإِنْطِبَاقَ فِي الْعَقْلِ ، وَكُلُّهَا حَوَادِثٌ ، فَهُوَ وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْعِلْمُ بِالْمُفْرَدِ ، وَلَيْسَ بِمُحَالٍ ، لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ ؛ لِلْإِيْهَامِ ، وَلِعَدَمِ وُرُودِ السَّمَاعِ .

وَأَمَّا التَّصْدِيقُ فَلِإِقْتِضَائِهِ بِإِعْتِبَارِ مَا يُعْهَدُ حُصُولَ صُورَةِ النَّسَبَةِ وَالطَّرْفَيْنِ وَحَدِيثِ النَّفْسِ ، فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لِمِثْلِ مَا ذُكِرَ فِي التَّصَوُّرِ .

نَعَمْ ، يُمَكِّنُ أَنْ يُطْلَقَ كُلُّ وَنُهُمَا بِإِعْتِبَارِ النَّسَبَةِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْبَيَانِ وَالْإِفْهَامِ بِمُتَعَلِّقَاتِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ النَّسَبَةَ بِأَذْنَى سَبَبٍ ، فَيَقَالُ مَثَلًا : الْعِلْمُ التَّصْدِيقِيُّ فِي حَقِّهِ تَعَالَى هُوَ عِلْمُهُ بِوُقُوعِ النَّسَبَةِ أَوْ لَا وَقُوعِهَا ، وَالْعِلْمُ التَّصَوُّرِيُّ هُوَ عِلْمُهُ بِالْمُفْرَدِ بِلَا حُكْمٍ ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ فِي التَّحْقِيقِ إِلَى تَقْسِيمِ تَعَلُّقِهِ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي نَفْسِهِ وَاحِدًا<sup>(١)</sup> .

وَذَكَرَ أَنْوَاعَ الْعِلْمِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْفَنِّ لِلْإِشَارَةِ إِلَى مَا يُعْلَمُ بِهِ تَأَكُّدُ الْحَاجَةِ إِلَى اسْتِعْمَالِ قَوَاعِدِ الْمَنْطِقِ عَلَى مَا سَنُنَبِّهُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ

(١) قال العدوي في حاشيته على شرح الأخضري بعد أن أورد هذا الكلام بطوله للعلامة الولالي: وحاصله أن أنواع العلم أربعة: ضروري، ونظري، وتصديقي، وتصوري، إلا أن تقسيمه للأربعة ليس من وجه واحد كما يتبادر، بل تقسيمه للصور والتصديق باعتبار متعلِّقه، وتقسيمه للضروري والنظري باعتبار آله. (ق ٤٥/١)

شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ فِي التَّحْقِيقِ إِلَى زِيَادَةِ الْبَيَانِ فِي قَائِدَتِهِ .  
 ثُمَّ أَنْوَأُ الْعِلْمَ الْحَادِثِ أَرْبَعَةً كَمَا أَشْرَحْنَا إِلَيْهَا ، أَرَادَ بَيَانَهَا فَقَالَ :  
 (إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ تَصَوُّراً عُلِمَ) أَيُ: إِدْرَاكَ الْعَقْلِ لِلْمَعْنَى الْمُفْرَدِ عُلِمَ فِي  
 الْأَصْطِلَاحِ مُسَمًى بِالتَّصَوُّرِ .  
 وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ هُنَا: مَا أَدْرَكَ بِلَا حُكْمٍ عَلَيْهِ ، وَلَا بِهِ ، يَثْبُوتُ أَوْ  
 نَفْيُ ، فَدَخَلَ فِيهِ :

- مَا لَا نِسْبَةَ مَعَهُ أَصْلًا: كَمَعْنَى «زَيْدٌ» .
  - وَمَا لَهُ نِسْبَةٌ تَقْيِيدِيَّةٌ: كـ «غُلَامٌ زَيْدٌ» .
  - وَمَا لَهُ نِسْبَةٌ إِنْشَائِيَّةٌ: كـ «قُمْ» .
  - وَمَا لَهُ نِسْبَةٌ خَبَرِيَّةٌ غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ وَلَا مَنْفِيَّةٍ: كَالنِّسْبَةِ بَيْنَ «زَيْدٌ»  
 وَ«قَائِمٌ» فِي: «زَيْدٌ قَائِمٌ» بِالنِّسْبَةِ لِلشَّأْنِ فِيهَا .
- فَكُلُّ ذَلِكَ يُسَمَّى تَصَوُّراً ، وَيَتَنَاوَلُهُ قَوْلُهُ: «إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ» .

وَأِنَّمَا يَخْرُجُ مِنَ التَّصَوُّرِ إِدْرَاكَ أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ  
 بَيْنَ شَيْئَيْنِ يَثْبُوتُ أَوْ نَفْيًا ، وَعَلَى هَذَا نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: (وَدَرَكُ) أَيُ: إِدْرَاكَ  
 وَقُوعِ (نِسْبَةٍ) بَيْنَ مَوْضُوعٍ وَمَحْمُولٍ ، أَوْ مُقَدِّمٍ وَتَالٍ ، أَوْ جُزْئِي  
 الْإِنْفِصَالِ ، (بِتَصْدِيقٍ وَنِسْمٍ) أَيُ: وَنِسْمٍ وَاعْلَمْ إِدْرَاكَ النِّسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ  
 بِتَصْدِيقٍ فِي الْأَصْطِلَاحِ .

فَقَوْلُهُ: «إِدْرَاكُ» اسْمٌ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْإِدْرَاكِ، فَالتَّصْدِيقُ عَلَى ظَاهِرِهِ  
عِبَارَةُ الْمَتْنِ سَادِجٌ؛ لِأَنَّهُ إِدْرَاكُ أَنَّ النُّسْبَةَ وَاقِعَةٌ ثُبُوتًا أَوْ نَقْيًا، فَإِدْرَاكُ  
طَرَفَيْهَا سَرَطٌ فِيهَا، كإِدْرَاكِ النُّسْبَةِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ عِنْدَ الشَّاكِّ الْمُتَرَدِّدِ فِي  
وُقُوعِهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَمْ لَا.

وَأِنَّمَا كَانَ إِدْرَاكُ الطَّرَفَيْنِ وَالنُّسْبَةِ التَّصْوِيرِيَّةَ سَرَطًا فِي  
التَّصْدِيقَاتِ؛ لِاسْتِحَالَةِ الْحُكْمِ بِوُقُوعِ النُّسْبَةِ بَيْنَ طَرَفَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَصَوُّرِ  
الطَّرَفَيْنِ بِوَجْهِ مَا، وَلَا تَصَوُّرِ النُّسْبَةِ الَّتِي حُكِمَ بِوُقُوعِهَا. وَنَعْنِي  
بِالْحُكْمِ بِوُقُوعِهَا إِدْرَاكُ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ.

وَالتَّصْدِيقُ فِي الْأَصْلِ: نِسْبَةُ الْخَبَرِ أَوِ الْمُخْبِرِ إِلَى الصَّدَقِ، ثُمَّ  
نُقِلَ فِي عُرْفِ الْمَنَاطِقَةِ إِلَى إِدْرَاكِ النُّسْبَةِ الَّتِي يَعْرِضُ التَّصْدِيقُ أَوْ  
التَّكْذِيبُ لِخَبَرِهَا أَوِ الْمُخْبِرِ بِهَا، فَالتَّصْدِيقُ عَلَى هَذَا مَجَازٌ صَارَ حَقِيقَةً  
عُرْفِيَّةً.

وَاخْتِيارَ تَسْمِيَةِ إِدْرَاكِ النُّسْبَةِ بِالتَّصْدِيقِ - وَإِنْ كَانَ التَّكْذِيبُ قَدْ  
يَعْرِضُ لِخَبَرِهَا، إِذِ الْمُرَادُ بِإِدْرَاكِهَا اعْتِقَادُهَا الَّذِي يَصْحُ مَعَهُ الْخُلْفُ -  
لِأَنَّهُ أَشْرَفُ الْعَارِضِينَ.

وَلِمُلَا حَظِّ هَذَا الْأَصْلِ يَقُولُ بَعْضُهُمْ: التَّصْدِيقُ هُوَ فِعْلُ النَّفْسِ  
الَّذِي هُوَ إِخْبَارُ النَّفْسِ بِأَنَّ هَذِهِ النُّسْبَةَ وَاقِعَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَيَكُونُ  
خَبَرُهَا صَادِقًا، أَوْ غَيْرُ وَاقِعَةٍ فَيَكُونُ كَاذِبًا؛ لِيُطَابِقَ هَذَا لِإِدْرَاكِهَا لِلنُّسْبَةِ

الَّذِي هُوَ إِذْ عَانَتْهَا وَقَبُولُهَا لَوْ قُوعِ النَّسَبَةِ.

وَقِيلَ: إِنَّ التَّصْدِيقَ هُوَ مَجْمُوعُ التَّصَوُّرَاتِ، أَعْنِي: الطَّرَفَيْنِ،  
وَالنَّسَبَةَ التَّصَوُّرِيَّةَ<sup>(١)</sup>، مَعَ إِدْرَاكِ أَنَّ تِلْكَ النَّسَبَةَ وَاقِعَةٌ بُتُونًا أَوْ نَفْيًا،  
وَعَلَيْهِ يَكُونُ التَّصْدِيقُ مُرَكَّبًا مِّنَ التَّصَوُّرَاتِ مَعَ إِدْرَاكِ الْوُقُوعِ.

وَالأَوَّلُ مَذْهَبُ «الإمام»<sup>(٢)</sup>، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَكِلَا  
الْقَوْلَيْنِ مُتَّفَقَانِ عَلَى حَاجَةِ النَّسَبَةِ التَّصْدِيقِيَّةِ إِلَى إِدْرَاكِ التَّصَوُّرَاتِ  
الثَّلَاثِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي كَوْنِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا إِنَّمَا هِيَ عَلَى أَنَّهَا أَجْزَاءُ  
أَوْ شُرُوطٌ<sup>(٣)</sup>، وَالْحَظُّ فِي ذَلِكَ سَهْلٌ، وَالْأَقْرَبُ الَّذِي تَمِيلُ إِلَيْهِ  
النَّفْسُ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّ مَصَبَّ التَّصْدِيقِ فِي الْأَصْلِ هُوَ النَّسَبَةُ<sup>(٤)</sup>.

(١) يعني بالطرفين والنسبة التصورية: تصوم الموضوع، وتصور المحمول، وتصور النسبة أي:  
بمجرد خطورها، كما في الجملة المشكوك.

(٢) أي الإمام فخر الدين الرازي، وقد صرح بذلك في أول «الملخص» فقال: فرق ما بين  
التصور والتصديق كما بين البسيط والمركب، فكل تصديق ففيه ثلاث تصورات؛ للعلم  
الأولي بأن حقيقة الحكم، والمحكوم به، وعليه، متى لم تكن متصورة تعذر ذلك الحكم.  
(ق/١)

(٣) قال العدوي: فإن قلت: هل لهذا الخلاف الذي بين الإمام والحكماء من فائدة؟ فالجواب  
أن فائدته أنه يبين عليه أنه عند الإمام لا يكون التصديق بديها إلا إذا كان كل من أجزائه  
بديها، ومن هنا ترى الإمام في كتبه الحكمية يستدل ببداهة التصديقات على بداهة  
التصورات، وأما عند الحكماء فمناط البداهة واكسب هو نفس الحكم فقط، فإن لم يحتج  
في حصوله إلى نظر يكون بديها وإن كان طرفاه بالكسب. (حاشية على شرح الأضرعي  
على السلم، ق ٤٧/١)

(٤) قال العدوي: وهو التحقيق لأن الموصل إلى التصور طريق، والموصل إلى التصديق طريق-

(وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ) وَهُوَ التَّصَوُّرُ (عِنْدَ الْوَضْعِ) أَي: عِنْدَ نَصْبِهِ لِلْكَلَامِ عَلَيْهِ تَعْلِيماً أَوْ تَعَلُّماً بِالْكِتَابَةِ أَوْ اللَّفْظِ، فَإِذَا أُريدَ كِتَابَةُ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ قَدَّمَ التَّصَوُّرَ، وَإِذَا أُريدَ التَّكَلُّمُ عَلَيْهِمَا بِاللَّفْظِ قَدَّمَ التَّصَوُّرَ، وَكَذَلِكَ يُفَعَّلُ بِمُتَعَلِّقِ كُلِّ مِنْهُمَا، فَيُقَدَّمُ مُتَعَلِّقُ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمُفْرَدُ، عَلَى مُتَعَلِّقِ الثَّانِي وَهُوَ النَّسْبَةُ.

وإِنَّمَا أَمَرَ بِتَقْدِيمِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ التَّصَوُّرُ - عِنْدَ نَصْبِهِ لِلتَّكَلُّمِ عَلَيْهِ تَعْلِيماً أَوْ تَعَلُّماً (لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ) عَلَى التَّصْدِيقِ، وَكَذَا مُتَعَلِّقُ كُلِّ مِنْهُمَا.

وَالْتَقَدُّمُ الطَّبِيعِيُّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ: هُوَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْآخَرُ، فَيُقَدَّمُ الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ عَلَى الْمُتَوَقِّفِ، وَالتَّصَوُّرُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّصْدِيقُ فِي نَفْسِهِ وَفِي مُتَعَلِّقِهِ؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ - الَّذِي هُوَ إِدْرَاكُ وَقُوعِ النَّسْبَةِ نَفِياً أَوْ ثُبُوتاً - لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِتَّصَوُّرِ طَرَفَيْ النَّسْبَةِ، مَعَ النَّسْبَةِ التَّصَوُّرِيَّةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَا يَتَوَقَّفُ التَّصَوُّرُ عَلَى التَّصْدِيقِ؛ لِصِحِّهِ وَجُودِهِ بِلَا تَّصْدِيقٍ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ.

وَكَذَا الْمُفْرَدُ الَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُ التَّصَوُّرِ يَصِحُّ أَنْ يُوجَدَ بِدُونِ النَّسْبَةِ الَّتِي هِيَ مُتَعَلِّقُ التَّصْدِيقِ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ؛ لِأَنَّ النَّسْبَةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا

= آخر، والأول هو القول الشارح، والثاني هو القياس، ومن المعلوم أن الذي يوصل له القياس إنما هو الحكم فقط. (حاشية على شرح الأخضري على السلم، ق ٤٧/١).

بَيْنَ طَرَفَيْنِ، بِخِلَافِ الطَّرَفَيْنِ.

وَكَذَلِكَ نِسْبَةُ التَّصَوُّرِ يَصِحُّ وُجُودُهَا دُونَ الْإِيقَاعِيَّةِ، دُونَ الْعَكْسِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، إِلَّا أَنَّ تَقَدُّمَ التَّصَوُّرِ عَلَى التَّصْدِيقِ لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ إِذْرَاكَ النَّسْبَةِ لَا يَتَحَقَّقُ حَتَّى يُذْرَكَ الطَّرَفَانِ بِحَقِيقَتِهِمَا، بَلْ يَكْفِي فِي ذَلِكَ أَنَّ يَتَصَوَّرَا بِوَجْهِ مَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّا نَذْرِكُ النَّسْبَةَ الْإِيقَاعِيَّةَ بَيْنَ الْمَلَكِ وَكَوْنِهِ مُطِيعًا، فَنَقُولُ: الْمَلَكُ مُطِيعٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى إِذْرَاكِ حَقِيقَةِ الْمَلَكِ، وَنَذْرِكُ النَّسْبَةَ بَيْنَ ذَاتِ الْوَاجِبِ وَكَوْنِهِ قَدِيمًا قَادِرًا عَالِمًا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْصَافِ، وَنَحْكُمُ بِتِلْكَ النَّسْبَةِ وَلَمْ نَذْرِكُ كُنْهُ الذَّاتِ وَلَا كُنْهُ الْأَوْصَافِ الْمَحْكُومِ بِهَا، فَقَوْلُهُمْ: «الْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعُ تَصَوُّرِهِ» مَعْنَاهُ: فَرَعُ تَصَوُّرِهِ بِوَجْهِ مَا مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ.

وَلَمَّا قَسَمَ الْعِلْمَ إِلَى قِسْمَيْنِ بِاعْتِبَارِ مُتَعَلِّقِهِ - وَهُوَ الْمُفْرَدُ وَالنَّسْبَةُ - قَسَمَ كُلًّا مِنْهُمَا إِلَى قِسْمَيْنِ بِاعْتِبَارِ افْتِقَارِهِ إِلَى وَاسِطَةٍ أَوْ لَا، فَقَالَ: (و) الْعِلْمُ (النَّظَرِيُّ مَا احْتِيجُ) أَيُّ: هُوَ الَّذِي يُحْتَاجُ فِي حُصُولِهِ (لِلتَّأَمُّلِ) فِي إِيجَادِ مَا يُوصِلُ إِلَيْهِ: مِنْ مُعْرِفٍ فِي التَّصَوُّرِيِّ، وَحُجَّةٍ فِي التَّصْدِيقِيِّ.

(وَعَكْسُهُ) أَيُّ: وَخِلَافِ النَّظَرِيِّ، وَهُوَ الَّذِي لَا يُحْتَاجُ فِي حُصُولِهِ إِلَى تَأَمُّلٍ فِي إِيجَادِ وَاسِطَةٍ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَيْهِ (هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِي) بِنَفْسِهِ، بِحَيْثُ تَصِلُ إِلَيْهِ النَّفْسُ بِلَا تَأَمُّلٍ فِي إِيجَادِ مَا يُوصِلُ

إِلَيْهِ. وَرَصَفَ الضَّرُورِيَّ بِالْجَلِيِّ لِزِيَادَةِ الْكَشْفِ وَزِيَادَةِ التَّائِيدِ، لَا لِإِخْرَاجِ شَيْءٍ.

فَانْقَسَمَ الْعِلْمُ - عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ - إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: تَصَوُّرٌ ضَرُورِيٌّ، وَتَصَوُّورٌ نَظَرِيٌّ، وَتَصْدِيقٌ ضَرُورِيٌّ، وَتَصْدِيقٌ نَظَرِيٌّ. - فَالتَّصَوُّورُ الضَّرُورِيُّ: كَتَصَوُّرِ الْإِنْسَانِ وَجُودَ ذَاتِهِ.

- وَالتَّصَوُّورُ النَّظَرِيُّ: كَتَصَوُّرِهِ لِحَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّأَمُّلِ فِي أَجْزَائِهِ لِيَسْتَخْرِجَ جِنْسَهُ الْقَرِيبَ وَقَضْلَهُ، وَالتَّأَمُّلِ فِي كَيْفِيَّةِ وَضْعِهِمَا، وَكَيْفِيَّةِ الْإِخْرَاجِ وَالْإِذْخَالِ بِهِمَا، وَذَلِكَ بِتَقْدِيمِ الْجِنْسِ فَيَخْرِجُ عَنْهُ مَا لَا يَتَنَاوَلُهُ، ثُمَّ الْفَضْلَ فَيَخْرِجُ بِهِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْجِنْسُ غَيْرَ حَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ، إِلَّا أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى كَيْفِيَّةِ الْوَضْعِ إِنَّمَا تَتَأَكَّدُ عِنْدَ قَصْدِ إِفْهَامِ الْغَيْرِ.

- وَالتَّصْدِيقُ الضَّرُورِيُّ: كَالْتَّصْدِيقِ بِأَنَّ الْكُلَّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ، وَأَنَّ الْإِثْبَاتَ خِلَافُ النَّفْيِ.

- وَالتَّصْدِيقُ النَّظَرِيُّ: كَالْتَّصْدِيقِ بِأَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ بِأَرْضِهِ وَسَمَائِهِ، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى التَّأَمُّلِ فِي اسْتِخْرَاجِ الْحَدِّ الْوَسَطِ بِذَلِيلِ إِثْبَاتِهِ لِلْعَالَمِ، وَذَلِيلِ اسْتِزَامِهِ لِلْحُدُوثِ، فَيَرْكَبُ الْعَقْلُ مِنْ ذَلِكَ قَصِيَّتَيْنِ صَغْرَى وَكُبْرَى هَكَذَا:

العالم مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الْحَادِثَةِ

وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ

فَيَذَرُكَ بِذَلِكَ: أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ

وَإِنَّمَا انْقَسَمَ الْعِلْمُ مُطْلَقًا إِلَى الضَّرُورِيِّ وَالنَّظَرِيِّ، خِلَافًا لِمَنْ يَقُولُ: هُوَ كُلُّهُ ضَرْوَرِيٌّ، أَوْ كُلُّهُ نَظَرِيٌّ، أَوْ التَّصَوُّرِيُّ ضَرْوَرِيٌّ بِخِلَافِ التَّصْدِيقِيِّ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ يَرُدُّ ذَلِكَ، إِذِ الْإِنْسَانُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ عُلُومًا فِي الْقِسْمَيْنِ لَا يَخْتِاجُ فِيهَا إِلَى تَأَمُّلٍ، وَعُلُومًا يَخْتِاجُ فِيهَا إِلَى تَأَمُّلٍ.

وَأَيْضًا لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا نَظَرِيَّةً لَمْ يَخْصُلْ لِلْعَقْلِ مِنْهَا شَيْءٌ؛ لِلزُّومِ الدَّوْرِ أَوْ السَّلْسُلِ فِي اخْتِيجِ كُلِّ عِلْمٍ إِلَى الْوَاسِطَةِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ الْوَاسِطَةِ إِنْ اخْتِاجَ إِلَى مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فَهُوَ دَوْرٌ، وَإِنْ اخْتِاجَ إِلَى الْغَيْرِ، وَالْغَيْرِ إِلَى الْغَيْرِ دَائِمًا، فَهُوَ تَسْلُسُلٌ.

وَلَوْ كَانَ الْقِسْمَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا ضَرْوَرِيًّا لَمْ يَخْتِجْ إِلَى وَاسِطَةٍ وَلَا مُعَلِّمٍ فِي الْجَمِيعِ أَوْ فِي أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ، وَالْوِجْدَانُ يُكَذِّبُهُ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ بَعْضَ كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ نَظَرِيٌّ، فَالنَّظَرِيُّ مِنْهُمَا يَخْتِاجُ إِلَى طَرِيقٍ يُوَصِّلُ إِلَيْهِ، وَالنَّفْسُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا الْخَطَأُ فِي سُلُوكِ طَرِيقِ طَلَبِ الْعِلْمِ؛ لِكَثْرَةِ وَقُوعِ الْخَطَأِ مِنْهَا فِي مَدَارِكِهَا؛ لِغَلَبَةِ الْأَوْهَامِ عَلَيْهَا، فَاحْتِيجَ فِي كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ - أَغْنِي التَّصَوُّرَ وَالتَّصْدِيقَ

النَّظَرِيَّتَيْنِ - إِلَى صَابِطٍ إِذَا رُوعِيَ عِنْدَ طَلَبِ التَّوَصُّلِ أَمِنَتْ النَّفْسُ مَعَهُ مِنَ الْخَطَا فِي الْعِلْمَيْنِ، فَوَضَعُوا لِلْأَوَّلِ صَابِطاً سَمَّوْهُ مُعَرِّفاً، وَلِلثَّانِي صَابِطاً سَمَّوْهُ حُجَّةً وَبُرْهَاناً كَمَا يَأْتِي، وَذَلِكَ هُوَ مَوْضُوعُ عِلْمِ الْمُنْطِقِ.

فَتَبَيَّنَتْ وَجْهُ الْحَاجَةِ إِلَى الْمُنْطِقِ، وَأَنَّ لَهُ فَائِدَةً أَكِيدَةً: وَهِيَ الْأَمْنُ مِنَ الْخَطَا فِي الْعُلُومِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا يَسْتَلْزِمُ هَذَا.

ثُمَّ أَشَارَ النَّاطِقُ إِلَى مَا يُسَمَّى بِهِ مَا يُوَصَّلُ إِلَى الْعِلْمَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا بِقَوْلِهِ: (وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ) أَيُّ: مَا وَصِلَ بِهِ إِلَى التَّصَوُّرِ الْمَجْهُولِ (يُدْعَى) أَيُّ: يُسَمَّى (بِقَوْلٍ شَارِحٍ) لِأَنَّهُ شَرَحَ الْمُرَادَ، أَيُّ: فَتَحَهُ وَأَظْهَرَهُ لِلْعَقْلِ، بِأَجْزَاءٍ حَقِيقَتِهِ وَهُوَ الْحَدُّ كَمَا يَأْتِي، أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِ الْحَقِيقَةِ وَيُسَمَّى رَسْماً كَمَا يَأْتِي أَيْضاً.

(فَلْتَبَيَّنْ) أَيُّ: فَلْتَجْتَهِدْ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى التَّصَوُّرِ الْمُحْتَاجِ بِالْبَحْثِ عَمَّا يُوَصَّلُ إِلَيْهِ، وَهُوَ تَكْمِيلٌ لِلْبَيِّنَةِ. فَالْحَدُّ كَالْحَيَوَانَ النَّاطِقِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى حَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ، وَالرَّسْمُ كَالْحَيَوَانَ الضَّاحِكِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى تَصَوُّرِهَا فِي الْجُمْلَةِ.

(وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تَوْصُّلاً) أَيُّ: وَمَا تُوَصَّلُ بِهِ إِلَى التَّصْدِيقِ الْمَجْهُولِ (بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَا) أَيُّ: يُعْرَفُ وَيُسَمَّى بِحُجَّةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْقُولِ وَهُمْ الْمَنَاطِقَةُ وَمَنْ يَتَعَاطَى عُلُومَهُمْ، وَيُسَمَّى بُرْهَاناً أَيْضاً

إِنْ رُكِّبَ مِنَ الْقَضَايَا الْيَقِينِيَّةِ كَمَا يَأْتِي ، وَذَلِكَ كَقَوْلِنَا :

الْجِرْمُ مُلَازِمٌ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ

وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ

فَيَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى أَنَّ الْجِرْمَ حَادِثٌ

وَيُسَمَّى حُجَّةً لِأَنَّ مَنْ تَمَسَّكَ بِهِ حَجٌّ خَصْمُهُ ، أَيْ غَلَبَهُ ، مِنْ حَجٍّ

إِنْ غَلَبَ .

\*\*\*

## أنواع الدلالة الوضعية

دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقة  
 وجزئيه تضمناً وما لزم فهو التزام إن يعقل التزام  
 ولما كان غرض المنطقي على ما تقدم بيان صوابه تراعى  
 ليتوصل بها إلى العلم الصحيح تصوراً كان أو تصديقاً، وكان فهم تلك  
 الصوابية وفهم المعاني منها لا يصح بسهولة إلا بدلالة الألفاظ  
 واستعمالها، احتيج إلى البحث عن الألفاظ<sup>(١)</sup> من وجه الحاجة إليها  
 وهو دلالتها الوضعية.

ثم إن فهم هذا الخاص - أعني دلالة اللفظ المفيدة بالوضعية -

(١) قال الشيخ أحمد الولاى في شرح لاميته المنطقية: المباحث اللفظية ليست من غرض المنطقي بالذات لأن غرضه اكتساب العلوم النظرية، وإنما تكتسب من المعاني لا من الألفاظ من حيث هي، ولكن لما جرت الألفاظ بالنسبة للمعاني مجرى المرأة بالنسبة إلى ما يرى فيها لأن المعنى إنما يظهر باللفظ عند إرادة إيصاله للأفهام بأسهل طريق، فكان في ظهور المعنى فيه كالمرأة في ظهور الصور الحسية فيها، مست الحاجة إلى البحث عن الألفاظ من حيث إظهارها للمعاني، وإنما تظهرها بالدلالات، فجعل مبحث الدلالة من مبادئ الفن.

يَتَوَقَّفُ عَلَى فَهْمِ الْعَامِّ وَهُوَ مُطْلَقُ الدَّلَالَةِ الشَّامِلَةِ لِلْفُظْيَةِ وَغَيْرِهَا،  
فَيَنْبَغِي أَنْ تُفَسَّرَ الدَّلَالَةُ الْمُطْلَقَةُ أَوَّلًا، فَنَقُولُ: الدَّلَالَةُ هِيَ فَهْمُ أَمْرٍ مِنْ  
أَمْرٍ.

وَالْفَهْمُ فِي الْجُمْلَةِ يُوصَفُ بِهِ الْفَاهِمُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُصَدِّرُ الْفَاعِلِ،  
فَيَقَالُ: «زَيْدٌ فَاهِمٌ»، وَيُوصَفُ بِهِ الْمَعْنَى الْمَفْهُومُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُصَدِّرُ  
الْمَفْعُولِ بِلاَ وَاسِطَةٍ حَرْفٍ، فَيَقَالُ مَثَلًا: «هَذَا اللَّفْظُ مَفْهُومٌ مِنْهُ»،  
فَيَكُونُ وَضْفًا لِلدَّالِّ الَّذِي هُوَ اللَّفْظُ أَوْ غَيْرُهُ.

وَهُوَ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ أُريدَ بِهِ الْاِغْتِبَارُ الْأَخِيرُ؛ بِدَلِيلِ تَعْلِيلِهِ  
بِالْمَجْرُورِ بـ«مِنْ»، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْأَخْذُ مَثَلًا:  
أَنَا أَخِذْتُ، وَهَذَا الْمَالُ مَأْخُودٌ، وَزَيْدٌ مَأْخُودٌ مِنْهُ هَذَا الْمَالُ.

فَإِذَا اِغْتَبِرَ مُطَابِقًا لِلْمَصْدَرِ - الَّذِي هُوَ وَضْفُ الْمَفْهُومِ مِنْهُ - لَمْ  
يَرِدْ أَنَّ الْفَهْمَ وَضْفُ الْفَاهِمِ، فَكَيْفَ يُفَسَّرُ بِهِ وَضْفُ الدَّالِّ؟ لِأَنَّا نَقُولُ:  
أَخَذْنَاهُ فِي التَّعْرِيفِ عَلَى أَنَّهُ وَضْفُ الْمَفْهُومِ مِنْهُ، وَالْمَفْهُومُ مِنْهُ هُوَ  
الدَّالُّ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ.

ثُمَّ الدَّلَالَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تُصَافَ إِلَى اللَّفْظِ،  
أَوْ إِلَى غَيْرِهِ، وَدَلَالَةُ كُلٍّ مِنَ اللَّفْظِ وَغَيْرِهِ: إِمَّا وَضْعِيَّةٌ، أَوْ عَقْلِيَّةٌ، أَوْ  
طَبِيعِيَّةٌ، فَالْمَجْمُوعُ سِتَّةٌ:

أَمَّا دَلَالَةُ اللَّفْظِ الْوَضْعِيَّةُ: فَكَدَلَالَةُ «الرَّجُلِ» عَلَى الذَّكْرِ الْإِنْسِيِّ،  
وَالْمَرْأَةِ عَلَى الْأُنثَى الْإِنْسِيَّةِ.

وَأَمَّا دَلَالَتُهُ الْعَقْلِيَّةُ: فَكَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى اللَّافِظِ بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ  
عَرَضٌ لَا بُدَّ لَهُ عَقْلًا مِنْ جِزْمٍ يَقُومُ بِهِ، وَهُوَ اللَّافِظُ بِهِ.

وَأَمَّا دَلَالَتُهُ الطَّبِيعِيَّةُ فَكَدَلَالَةُ لَفْظِ «أَخ» عَلَى وَجَعٍ بِاللَّافِظِ، فَإِنَّ  
الطَّبْعَ عِنْدَ الرَّجَعِ يُلْجَأُ لِلنُّطْقِ بِذَلِكَ، وَيَعْضُهُمْ جَوْرٌ أَنْ تُسَمَّى هَذِهِ  
عَادِيَّةً.

وَأَمَّا دَلَالَةُ غَيْرِ اللَّفْظِ وَضْعًا: فَكَدَلَالَةُ الْإِشَارَةِ الْمَخْصُوصَةِ،  
كَالْإِشَارَةِ بِالرَّأْسِ مَثَلًا عَلَى مَعْنَى «نَعَمْ»، وَهُوَ الْإِجَابَةُ، أَوْ مَعْنَى «لَا»  
وَهُوَ الْامْتِنَاعُ مِنَ الْإِجَابَةِ.

وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَقْلًا: فَكَدَلَالَةُ مُلَازِمَةِ الْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ لِلْجِزْمِ عَلَى  
حُدُوثِهِ؛ إِذِ الْعَقْلُ يُحِيلُ قَدَمَ مُلَازِمِ الْحَادِثِ.

وَأَمَّا دَلَالَتُهُ طَبْعًا: فَكَدَلَالَةُ الصُّفْرَةِ الْحَادِثَةِ فِي الْحَيِّ عَلَى الْوَجَلِ،  
وَالْحُمْرَةِ كَذَلِكَ عَلَى الْخَجَلِ، فَإِنَّ مِنْ طَبْعِ الرَّجُلِ أَنْ تَحْدُثَ لَهُ صُّفْرَةٌ  
الْوَجْهِ، وَالْخَجَلِ أَنْ تَحْدُثَ لَهُ حُمْرَةٌ. وَجَوْرٌ بَعْضُهُمْ أَنْ تُسَمَّى هَذِهِ  
أَيْضًا عَادِيَّةً.

وَوَجْهُ انْقِسَامِ الدَّلَالَةِ إِلَى مَا ذُكِرَ أَنَّ الدَّلَالَةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلْوَضْعِ

دَخَلَ فِيهَا أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ لِلْوَضْعِ دَخْلٌ فِيهَا فَهِيَ الْوَضْعِيَّةُ فِي اللَّفْظِ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوَضْعِ دَخْلٌ فِيهَا فَإِنْ أَمَكُنْ تَغْيِيرَهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَهِيَ الطَّبِيعِيَّةُ فِي الْقِسْمَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَغْيِيرَهَا فَهِيَ الْعَقْلِيَّةُ فِيهِمَا.

فَهَذِهِ سِتَّةُ أَقْسَامٍ، الْمُعْتَبَرُ مِنْهَا فِي عِلْمِ الْمَنْطِقِ قِسْمٌ وَاحِدٌ، وَهِيَ اللَّفْظِيَّةُ الْوَضْعِيَّةُ، وَإِنَّمَا اعْتُبِرَتْ لِعُمُومِهَا وَانضِبَاطِهَا وَسُهُولَةِ تَنَاوُلِهَا، بِخِلَافِ الطَّبِيعِيَّةِ فَإِنَّهَا مَحْصُوصَةٌ بِبَعْضِ الْأُمُورِ، مَعَ عَدَمِ الْوُثُوقِ بِانضِبَاطِهَا لِإِمْكَانِ اخْتِلَافِ الطَّبَائِعِ، وَتَنَاوُلِهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْبَحْثِ عَنْ مُقْتَضَى الطَّنْعِ، وَقَدْ يَصْعُبُ.

وَكَذَا الْعَقْلِيَّةُ تَخْتَصُّ بِمَا بَيْنَهُمَا لُزُومٌ عَقْلِيٌّ، وَالْعُقُولُ تَتَنَاقَضُ فَلَا تَنْضَبِطُ أَفْهَامُهَا بِاعْتِبَارِ الْفَاهِمِينَ، وَهِيَ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى إِدْرَاكِ الْلُزُومِ، وَقَدْ يَكُونُ صَعْبُ التَّنَاوُلِ، بِخِلَافِ اللَّفْظِيَّةِ الْوَضْعِيَّةِ فَإِنَّهَا لَا تَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى الْإِطْلَاعِ عَلَى الْوَضْعِ، وَهُوَ سَهْلٌ، وَكَلَّمَا عُرِفَ الْوَضْعُ انضَبَطَ فِي أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ لَهُ، وَتَعُمُّ الْعَقْلِيَّاتِ وَالتَّفَلِّيَّاتِ لِإِمْكَانِ الْوَضْعِ لِكَاثِفَتِهَا بِالضَّرُورَةِ.

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ الْمُعْتَبَرَةَ - وَهِيَ اللَّفْظِيَّةُ الْوَضْعِيَّةُ - تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ، وَدَلَالَةُ التَّضَمُّنِ، وَدَلَالَةُ الْإِنْتِزَامِ.

وَالِى ذَلِكَ أَشَارَ النَّاطِلُ يَقُولُهُ: (أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ) اللَّفْظِيَّةِ (الْوَضْعِيَّةِ)

وَزِدْنَا التَّقْيِيدَ بِـ«الْلَفْظِيَّةِ» لِتَخْرُجَ الْوَضْعِيَّةُ غَيْرُ اللَّفْظِيَّةِ، فَإِنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ، وَتَدُلُّ عَلَى قَصْدِ التَّقْيِيدِ قَوْلُهُ: (دَلَالَةُ اللَّفْظِ) فَذَلِكَ إِصْافَةُ الدَّلَالَةِ إِلَى اللَّفْظِ عَلَى أَنَّ الْمُتَرَجِّمَ لَهُ هُوَ الدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ، وَبَرَزَ هُنَا التَّقْيِيدُ بِـ«الْوَضْعِيَّةِ»، فَكَانَتْ قَالٌ فِي التَّرْجَمَةِ: أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ الْوَضْعِيَّةِ، وَقَالَ هُنَا: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ الْوَضْعِيَّةِ»، فَحُذِفَ مِنَ التَّرْجَمَةِ مَا ذَكَرَ هُنَا وَهُوَ التَّقْيِيدُ بِـ«الْلَفْظِ»، وَحُذِفَ هُنَا التَّقْيِيدُ بِـ«الْوَضْعِيَّةِ» لِذِكْرِهِ فِي التَّرْجَمَةِ، وَيُسَمَّى الْحَذْفُ مِنْ كُلِّ مِنَ الْكَلَامَيْنِ مَا ذَكَرَ فِي الْآخِرِ «الْإِحْيَاكَ»، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْبَدِيعِ.

(عَلَى مَا وُافِقَ) وَضَعَهُ (هـ) أَي: دَلَالَةُ اللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي وَافَقَ وَضَعَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَضَعَ لَهُ (يَدْعُونَهَا) أَي: يُسَمَّوْنَهَا فِي الْأَصْطِلَاحِ: (دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ) وَمَعْنَى كَوْنِ الْمَذْلُومِ بِاللَّفْظِ مُوَافِقًا لِوَضْعِهِ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَذْلُومُ لَمْ يَرِدْ عَلَى مَا وَضَعَ لَهُ اللَّفْظُ وَلَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ، بَلْ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَذْلُومُ مُوَافِقٌ - أَيِ مُطَابِقٌ - لِلْمَوْضُوعِ لَهُ بِأَن كَانَ نَفْسُهُ، فَلَمْ يَرِدِ الْمَذْلُومُ عَلَى الْمَوْضُوعِ لَهُ وَلَمْ يَنْقُصْ، وَلَا زَادَ الْمَوْضُوعُ لَهُ عَلَى الْمَفْهُومِ حَالَ الدَّلَالَةِ وَلَا نَقْصٌ.

وَأِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِاتِّحَادِ مَا فِيهِمْ حَالُ الْفَهْمِ مَعَ الْمَوْضُوعِ لَهُ اللَّفْظُ أَوَّلًا، فَخَرَجَ بِذَلِكَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءِ الْمَوْضُوعِ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءٌ وَهُوَ التَّصْمُنُ كَمَا يَأْتِي، وَعَلَى لَازِمِ الْمَوْضُوعِ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ

لَازِمٌ وَهُوَ الْإِلْتِزَامُ كَمَا يَأْتِي أَيْضاً.

وُسَمِيَتْ مُطَابَقَةً لِمُطَابَقَةِ الْمَفْهُومِ حَالَ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ لِمَا وَضِعَ لَهُ، فَلَمْ يَرِدِ الْمَذْلُوعُ عَلَى الْمَوْضُوعِ وَلَا نَقُصَ عَنْهُ، وَكَذَا الْعَكْسُ كَمَا قَرَّرْنَا، وَذَلِكَ كَدَلَالَةِ لَفْظِ «الْأَرْبَعَةِ» عَلَى ضَنْغٍ «الْاِثْنَيْنِ»، أَيْ: عَلَى الْحَاصِلِ مِنْ تَكَرُّرِهِمَا، وَدَلَالَةِ لَفْظِ «الْإِنْسَانِ» عَلَى مَجْمُوعِ «الْحَيَوَانَ النَّاطِقِ».

وَقَوْلُنَا: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَضِعَ لَهُ» تَنْبِيْهُ عَلَى رِعَايَةِ الْحَيْثِيَّةِ فِي الْحُدُودِ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَضِعَ لَهُ لَا مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الْجُزْئِيَّةُ أَوْ اللَّزُومُ.

فَالْأَوَّلُ كَدَلَالَةُ لَفْظِ «الرَّكْعَةِ» عَلَى الرُّكُوعِ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى مَجْمُوعِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، إِذْ يَصْدُقُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَضِعَ لَهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ «الرَّكْعَةِ» مَوْضُوعٌ أَيْضاً لِمَعْنَى الرُّكُوعِ وَحْدَهُ دُونَ السُّجُودَيْنِ، وَلَكِنْ لَا يَصْدُقُ أَنَّهُ دَلٌّ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الْجُزْئِيَّةُ؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ وَحْدَهُ جُزْءٌ فِي ذَلِكَ الْإِطْلَاقِ.

وَالثَّانِي كَدَلَالَةُ لَفْظِ «الشَّمْسِ» عَلَى صَوْرِهَا حِينَ يُطْلَقُ عَلَى قُرْصِهَا، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَضِعَ لَهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الشَّمْسِ وَضِعَ لِلصَّوْرِ كَمَا وَضِعَ لِلْقُرْصِ، لَكِنْ لَمْ يَدُلَّ فِي ذَلِكَ

الإِطلاَقِ عَلَى الصَّوِّ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ اللَّزُومُ؛ إِذِ الصَّوُّ لَا زِمَ لِلْقُرْصِ الَّذِي أُريدَ بِلَفْظِ الشَّمْسِ حِينَئِذٍ.

وَيَدْخُلُ فِي دَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ يَتَنَكَّ الحَيِّثِيَّةِ دَلَالَةُ لَفْظِ «الشَّمْسِ» عَلَى «الصَّوِّ» إِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ وَضِعَ لَهُ، فَلَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ مِنْ حَيْثُ اللَّزُومُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ، كَمَا يَدْخُلُ فِيهَا دَلَالَةُ «الرَّكْعَةِ» عَلَى «الرُّكُوعِ» إِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ فَقَطْ لِكَوْنِهِ وَضِعَ لَهُ، إِذْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْجُزْئِيَّةِ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ.

(و) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى (جُزْءٍ) مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْؤُهُ يَدْعُونَهَا (تَضَمُّنًا) أَيُّ: يُسَمُّونَهَا دَلَالَةَ التَّضَمُّنِ؛ لِتَضَمُّنِ الْمَعْنَى الَّتِي وَضِعَ لَهُ اللَّفْظُ لِذَلِكَ الْجُزْءِ الْمَذْلُولِ، وَذَلِكَ كَدَلَالَةِ لَفْظِ «الْأَرْبَعَةِ» عَلَى «اِثْنَيْنِ» نِصْفِ مَعْنَاهُ، أَوْ عَلَى «وَاحِدٍ» رُبُعِهِ، أَوْ عَلَى «ثَلَاثَةٍ» ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِ.

وَخَرَجَ بِكَوْنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْجُزْءِ الدَّلَالَةُ عَلَى نَفْسِ مَا وَضِعَ لَهُ، كَمَجْمُوعِ أَجْزَاءِ مَعْنَى الْأَرْبَعَةِ وَهِيَ الْمُطَابَقَةُ، وَبِالْحَيِّثِيَّةِ الْمُسَارِ إِلَيْهَا يَقُولَتَا: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءٌ» دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْجُزْءِ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ أَوْ اللَّزُومُ.

فَالْأَوَّلُ كَدَلَالَةِ لَفْظِ «الرَّكْعَةِ» عَلَى «الرُّكُوعِ» فَقَطْ دُونَ «السَّجْدَتَيْنِ»

إِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ وَضِعَ لَهُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ جُزْءَ الْمَجْمُوعِ الَّذِي هُوَ الرُّكُوعُ وَالسَّجْدَتَانِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى لَفْظِ الرَّكْعَةِ بَوْضِعٍ آخَرَ، لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جُزْءٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ.

وَالثَّانِي كَدَلَالَةِ لَفْظِ الرَّكْعَةِ عَلَى السَّجْدَتَيْنِ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى الرُّكُوعِ فَقَطْ، وَفَهَمَ السَّجْدَتَانِ لِلزُّومِهِمَا لِلرُّكُوعِ، إِذْ لَا يَصْدُقُ أَنَّهُ دَلَّ عَلَيْهِمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا جُزْءَانِ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا لَازِمٌ لِمَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ اللَّفْظُ.

وَيَدْخُلُ فِي دَلَالَةِ التَّصْمُنِ بِالْحَيِثِيَّةِ دَلَالَةُ لَفْظِ «الرَّكْعَةِ» عَلَى «الرُّكُوعِ» حَيْثُ يُطْلَقُ عَلَى مَجْمُوعِ السَّجْدَتَيْنِ وَالرُّكُوعِ، فَإِنَّهُ دَلَّ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ مِنْ حَيْثُ الْجُزْئِيَّةُ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَضِعَ لَهُ.

وَكَذَا يَدْخُلُ دَلَالَتُهُ عَلَى السَّجْدَتَيْنِ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ؛ إِذْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى السَّجْدَتَيْنِ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ مِنْ حَيْثُ الزُّومُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ الْجُزْئِيَّةُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(و) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى (مَا لَزِمَ) مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمٌ لِمَعْنَاهُ (فَهُوَ الْتِزَامٌ) بِمَعْنَى أَنَّ دَلَالَةَ اللَّفْظِ عَلَى اللَّازِمِ لِمَعْنَاهُ تُسَمَّى دَلَالَةَ الْاِلْتِزَامِ.

وَأَدْخَلَ الْفَاءَ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ - الَّذِي هُوَ الدَّلَالَةُ كَمَا قَرَرْنَا -

لِعُمُومِ الْمُتَبَدِّلِ، وَالْمُبْتَدَأِ الْعَامِّ يَجُوزُ إِدْخَالُ الْفَاءِ عَلَى خَبَرِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ الْفَاءِ لِنَقْدِيرِ «أَمَّا»، أَيْ: وَأَمَّا دَلَالَةٌ.

وَلِأَنَّمَا تُسَمَّى بِذَلِكَ فِي هَذَا الْفَنِّ (إِنْ يَعْقِلِ التَّرِيم) أَيْ: إِنْ كَانَ لَزُومُهُ لِمَعْنَى اللَّفْظِ حَاصِلًا بِالْعَقْلِ، أَيْ: بِالدَّهْنِ، وَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ أَهْلَ الْفَنِّ إِنَّمَا يُسَمُّونَهَا دَلَالَةً الْإِتِرَامِ إِنْ كَانَ اللَّزُومُ ذَهْنِيًّا، وَاللَّزُومُ الدَّهْنِيُّ عِنْدَهُمْ: هُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى كُلَّمَا فِيهِمْ مِنَ اللَّفْظِ فِيهِمْ ذَهْنًا لَازِمُهُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّعْبِيرَ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِمَا لَمْ تُعْتَدِ الدَّلَالَةُ بِهِ عَنْهُ اضْطِرَّاحًا - وَهُوَ اللَّزُومُ الدَّهْنِيُّ - لَا يَخْلُو عَنْ خَفَاءٍ، إِذْ مُطْلَقَ اللَّزُومِ الْعَقْلِيِّ لَا يَكْفِي فِي ثُبُوتِ دَلَالَةِ الْإِتِرَامِ، وَلِأَنَّمَا يَكْفِي مَا يُعَبِّرُ عَنْهُ بِاللَّزُومِ الدَّهْنِيِّ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ، وَلَكِنَّ النِّظْمَ أَحْوَجَ لِذَلِكَ.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّزُومِ الدَّهْنِيِّ - الْمُشْتَرَطُ مَعْنَاهُ - أَنْ يَكُونَ اللَّزُومُ فِي الْخَارِجِ أَيْضًا، بَلْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى - كَمَا ذَكَرْنَا - كُلَّمَا فِيهِمْ فِي الدَّهْنِ لَازِمُهُ، سَوَاءً لَازِمٌ فِي الْخَارِجِ أَيْضًا كَالزُّوجِيَّةِ - وَهِيَ الْإِنْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَتَيْنِ - الْمَفْهُومِ ذَهْنًا مِنْ لَفْظِ الْأَرْبَعَةِ عِنْدَ فَهْمِ مَعْنَاهَا، وَهِيَ لَازِمٌ لِمَعْنَى فِي الْخَارِجِ أَيْضًا، وَيُسَمَّى هَذَا لَازِمًا مُطْلَقًا، أَوْ لَازِمٌ فِي الدَّهْنِ فَقَطْ دُونَ الْخَارِجِ، كَالْبَصْرِ الْمَفْهُومِ ذَهْنًا مِنْ لَفْظِ الْعَمَى، إِذْ مَعْنَاهُ عَدَمُ الْبَصَرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا، فَإِنَّهُ لَازِمٌ فِي الدَّهْنِ،

مُتَنَافٍ لِمَعْنَى الْعَمَى فِي الْحَارِجِ، وَيُسَمَّى بِاللَّازِمِ الْمُقَيَّدِ لِتَقْيِيدِهِ  
بِالدَّهْنِ.

وَأَمَّا غَيْرُ الدَّهْنِيِّ، وَهُوَ مَا لَا يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِ الْمَعْنَى فَهَمَّهُ، سَوَاءٌ  
كَانَ بِحَيْثُ إِذَا فَهِمَ الْمَلْزُومُ وَفُهِمَ اللَّازِمُ حَكَمَ بِاللُّزُومِ بَيْنَهُمَا،  
كَالْإِنْسَانِ وَمُعَايَرَتِهِ لِلْفَرَسِ، فَإِنَّ مَنْ فَهِمَهُمَا حَكَمَ بِاللُّزُومِ بَيْنَهُمَا، وَلَا  
يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِ الْفَرَسِ فَهْمُ الْمُعَايَرَةِ؛ لِصِحَّةِ الْغَفْلَةِ عَنِ الْفَرَسِ وَمُعَايَرَتِهِ،  
أَوْ كَانَ بِحَيْثُ لَا يُحَكَمُ بِاللُّزُومِ وَلَوْ فَهِمَ الْمُتَلَاذِمَانِ كَالْجِزْمِ وَخُذُوثِهِ،  
إِذْ لَا يُحَكَمُ بِاللُّزُومِ بَيْنَهُمَا وَلَوْ تَصَوَّرَا؛ لِتَوَقُّفِ إِدْرَاكِ اللُّزُومِ بَيْنَهُمَا  
عَلَى إِدْرَاكِ الْأَعْرَاضِ وَمُلَازِمَتِهَا، وَفِي ذَلِكَ خَفَاءٌ.

وَهَذَا فِي قَنْ الْمُنْطَقِ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ كَالْبَيَانِ وَالْأَصُولِ فَلَا يُشْتَرَطُ  
فِي دَلَالَةِ الْإِتْرَامِ كَوْنُ اللَّزُومِ ذَهْنِيًّا بِالْمَعْنَى الَّتِي فُسِّرَ بِهِ.

وَرَدْنَا قَوْلَنَا: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا زِمَ لِمَعْنَاهُ» لِإِخْرَاجِ الدَّلَالَةِ عَلَى  
اللَّازِمِ لَيْكُنْ لَا مِنْ حَيْثُ اللَّزُومُ، بَلْ مِنْ حَيْثُ وَضَعُ اللَّفْظِ لَهُ، أَوْ مِنْ  
حَيْثُ كَوْنُهُ جُزْءًا لِمَا وَضَعَ لَهُ اللَّفْظُ.

فَالْأَوَّلُ كَدَلَالَةِ لَفْظِ «الشَّمْسِ» عَلَى «نُورِ قُرْصِ الشَّمْسِ» حِينَ  
يُطْلَقُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ دَلَالَةٌ عَلَى اللَّازِمِ، لَيْكُنْ هُوَ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ دَلَالَةٌ  
عَلَى مَا وَضَعَ لَهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ دَلَالَةٌ عَلَى اللَّازِمِ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى الْقُرْصِ  
بِوَضْعِ آخَرٍ وَفُهِمَ لَزِمُ الْقُرْصِ وَهُوَ الضَّوُّ.

وَالثَّانِي كَدَلَالَةِ لَفْظِ «الرَّكْعَةِ» عَلَى «السَّجْدَتَيْنِ» إِذَا أُطْلِقَ عَلَى مَجْمُوعِ الرُّكُوعِ وَالسَّجْدَتَيْنِ، فَإِنَّهُ دَلَالَةٌ عَلَى الْجُزْءِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى اللَّازِمِ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى نَفْسِ الرُّكُوعِ فَقَطْ وَفُهُمِ السَّجْدَتَانِ بِطَرِيقِ اللَّزُومِ.

وَلِإِذْخَالِ نَحْوِ دَلَالَةِ لَفْظِ «الشَّمْسِ» عَلَى «الضُّوءِ» حِينَ يُطْلَقُ عَلَى الْقُرْصِ وَفُهُمِ الضُّوءِ لُزُومًا، فَإِنَّهُ دَلَالَةٌ عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ لَفْظُ الشَّمْسِ، لَكِنْ بِوَضْعٍ وَإِطْلَاقٍ آخَرَ، لَا فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ لِأَنَّهُ فُهُمٌ مِنْ طَرِيقِ اللَّزُومِ.

وَلِإِذْخَالِ نَحْوِ دَلَالَةِ لَفْظِ الرُّكْعَةِ عَلَى السَّجْدَتَيْنِ حِينَ يُطْلَقُ عَلَى الرُّكُوعِ فَقَطْ، فَإِنَّهُ دَلَالَةٌ عَلَى اللَّازِمِ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ، وَإِنْ كَانَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى السَّجْدَتَيْنِ تَضْمَنًا حِينَ يُطْلَقُ عَلَى مَجْمُوعِ الرُّكُوعِ وَالسَّجْدَتَيْنِ.

وَمِمَّا يَنْبَغِي لَهُ التَّعَرُّضُ هُنَا أَمْرَانِ:

- أَحَدُهُمَا: مَا بَيَّنَّ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثَةِ مِنْ نِسْبَةِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ.

- وَالْآخَرُ: وَجْهٌ تَسْمِيَّتُهَا وَضْعِيَّةٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ التَّضْمِينَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي ذِي أَجْزَاءٍ؛ إِذِ التَّضْمِينُ: فَهُمُ الْجُزْءُ فِي ضِمْنِ الْكُلِّ، وَاللُّزُومِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي لَازِمٍ

ذهني، فَيَكُونُ بَيْنَ هَاتَيْنِ عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَذْلُولُ  
لِلْفِظِ مُرَكَّبًا لَهُ جُزْءٌ وَلَا زِمٌ ذِهْنِيٌّ فَتَجْتَمِعَانِ فِيهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ إِلَّا  
الْجُزْءُ دُونَ اللَّازِمِ الْمَذْكُورِ فَتُوجَدُ التَّضْمِينَةُ فِيهِ دُونَ اللَّزُومِيَّةِ، وَأَنْ  
لَا يَكُونَ لَهُ إِلَّا اللَّازِمُ الْمَذْكُورُ دُونَ التَّرْكِيبِ، فَتَكُونُ فِيهِ اللَّزُومِيَّةُ دُونَ  
التَّضْمِينَةِ.

فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُمَا تَجْتَمِعَانِ وَتَنْفَرِقَانِ، وَذَلِكَ هُوَ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ،  
وَالْأَمثلةُ وَاضِحَةٌ.

وَلَمَّا جَارَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مَوْضِعًا لِمَا لَا لَازِمَ لَهُ وَلَا جُزْءَ، جَارَ  
أَنْ تَنْفَرِدَ الْمُطَابَقَةُ عَنْ هَاتَيْنِ.

وَلَمَّا شُرِطَ الْوَضْعُ فِي هَاتَيْنِ لَمْ تَنْفَرِدَا عَنِ الْمُطَابَقَةِ، فَتَكُونُ  
الْمُطَابَقَةُ أَعَمَّ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا لِصِحَّةِ انْفِكَاحِهَا عَنْ كُلِّ، دُونَهُمَا.

فَتَحْصَلُ مِنْ هَذَا أَنَّ بَيْنَ التَّضْمِينَةِ وَاللَّزُومِيَّةِ بِاعْتِبَارِ مَوْرِدِهِمَا  
عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ، وَبَيْنَ كُلِّ مِنْهُمَا وَالْمُطَابَقَةَ عُمُومٌ بِإِطْلَاقٍ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ الدَّلَالَاتِ الثَّلَاثِ شُرِطَ فِيهَا اسْتِنَادُهَا إِلَى  
الْوَضْعِ فِي الْجُمْلَةِ، إِلَّا أَنْ اسْتِنَادَ الْمُطَابَقَةِ إِلَى الْوَضْعِ بِلَا وَاسِطَةٍ،  
وَاسْتِنَادَ التَّضْمِينَةِ وَالْإِلْزَامِيَّةِ إِلَى الْوَضْعِ بِوَاسِطَةِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ؛  
لِأَنَّهُ كُلَّمَا سُمِعَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ وَقَدْ عُرِفَ الْوَضْعُ فَهُمَ مَعْنَاهُ، وَكُلَّمَا

فَهُمَ الْمَعْنَى فِيهِمْ جُزْؤُهُ وَلَا زِمُهُ، فَهَاتَانِ مُقَدِّمَتَانِ:

- الْأُولَى مِنْهُمَا: وَضْعِيَّةٌ، وَحَاصِلُهَا انْتِقَالُ الذَّهْنِ مِنَ الْمَوْضُوعِ  
لِلْمَوْضُوعِ لَهُ.

- وَالثَّانِيَّةُ: عَقْلِيَّةٌ، إِذْ حَاصِلُهَا انْتِقَالٌ مِنَ الْمَعْنَى لِجُزْئِهِ أَوْ لِزِمِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّ الْوَضْعِيَّةَ هِيَ الْمُطَابَقَةُ فَقَطْ، إِذْ لَا تَوَقَّفُ فِيهَا  
إِلَّا عَلَى الْوَضْعِ، وَالْأُخْرَتَانِ عَقْلِيَّتَانِ لِتَوَقُّفِهِمَا عَلَى الْانْتِقَالِ الْعَقْلِيِّ،  
وَهُوَ حَاصِلُ الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَّةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْمُطَابَقَةَ وَالتَّضَمُّنَ وَضْعِيَّتَيْنِ لِدُخُولِ الْجُزْءِ فِي  
الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ، فَلَيْسَ تَمَّ انْتِقَالُ عَقْلِيٍّ، بِخِلَافِ الزُّرُومَةِ لِخُرُوجِ  
اللَّازِمِ عَنِ الْمَلْزُومِ، فَلَا بُدَّ مِنْ انْتِقَالِ عَقْلِيٍّ فِيهَا مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى  
اللَّازِمِ.

وَالْتَّحْقِيقُ أَنَّ فَهْمَ اللَّازِمِ وَالْجُزْءِ إِنْ شُرِطَ فِيهِ الْاِنْتِقَالُ مِنَ  
الْمَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ إِلَى خُصُوصِ الْجُزْءِ وَاللَّازِمِ، فَتَمَّ انْتِقَالُ عَقْلِيٍّ  
كَمَا قَرَّرَ الْبَيِّنَاتُ وَالْأُصُولِيُّونَ فِي الْأَلْفَافِ الْمَجَازِيَّةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ  
يُخْطَرُ بِهَا الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ لَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَلْتَفِتُ الذَّهْنُ بِالْقَرِينَةِ إِلَى  
اللَّازِمِ وَالْجُزْءِ لِكُونَ أَحَدِهِمَا هُوَ الْمُرَادَ بِاللَّفْظِ، فَتَمَّ انْتِقَالُ عَقْلِيٍّ،  
فَيَصِحُّ الِاعْتِبَارُ الْمَذْكُورُ.

وَأِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ فَلَا يَخْلُو فَهْمُ الْكُلِّ مِنْ فَهْمِ الْجُزْءِ وَاللَّازِمِ؛ لِأَنَّ  
الزُّوْمَ ذَهْنِيًّا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمَنَاطِقَةِ، فَلَيْسَ ثَمَّ انْتِقَالٌ عَقْلِيٌّ رَائِدٌ عَلَى  
الانْتِقَالِ مِنَ اللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

\*\*\*

## فصل في مباحث الألفاظ

مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ بُوجِدَ      إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ  
فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى      جُزْءٍ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا  
وَهُوَ عَلَى فِئَتَيْنِ أَغْنَى الْمُفْرَدَا      كُلِّي أَوْ جُزْئِي حَيْثُ وَجِدَا  
فَمِنْهُمْ اشْتِرَاكِ الْكُلِّي      كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِي  
وَأَوَّلُ لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجَ      فَاَنْتَبَهُ أَوْ لِمَرَضٍ إِذَا خَرَجَ

(فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ) وَالْمَبَاحِثُ جَمْعُ مَبْحَثٍ، بِمَعْنَى  
الْمَبْحُوثِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ يَتَحَيَّلُ فِي مَعْنَاهُ كَوْنُهُ ظَرْفًا لَوْفُوعِ  
الْحَدَثِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ مُصَدِّرٍ أُطْلِقَ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَأُرِيدَ بِهِ  
نَفْسُ الْبَحْثِ.

فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ الْمَعْنَى: فَصْلٌ فِي الْأَلْفَاظِ الْمَبْحُوثِ عَنْهَا،  
يَعْنِي مِنْ جِهَةِ التَّرْكِيبِ وَالْإِفْرَادِ وَمَا يُلَاحِظُ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْبَحْثُ فِي  
الدَّلَالَةِ بَحْثٌ فِي الْأَلْفَاظِ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ.

وَعَلَى الثَّانِي فَيَكُونُ الْمَعْنَى: فَضْلٌ فِي أَبْحَاثِ الْأَلْفَاظِ، أَيْ: فِي  
الْأَبْحَاثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَلْفَاظِ مِنَ الْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَالْبَحْثُ فِي الْأَصْلِ: التَّفْتِيشُ عَنْ بَاطِنِ الشَّيْءِ حِسًّا، اسْتُعْمِلَ  
عُرْفًا فِي بَيَانِ الْمُرَادِ وَالْكَشْفِ عَنْ حَقِيقَةِ الْقَصْدِ تَرْكِيبًا أَوْ إِفْرَادًا.

(مُسْتَعْمِلُ الْأَلْفَاظِ) خَرَجَ بِهِ مُهْمِلُ الْأَلْفَاظِ، كـ«دَيْرٍ» بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ  
يُسَمَّى لَفْظًا، لَا يَخْلُو ذَلِكَ الْمُسْتَعْمِلُ (حَيْثُ يُوجَدُ) أَيْ: حَيْثُ يُطْلَقُ  
مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ، وَهُمَا: الْإِفْرَادُ، وَالتَّرْكِيبُ، فَالْلَفْظُ الْمُسْتَعْمِلُ (إِمَّا مُرَكَّبٌ  
أَوْ مُفْرَدٌ) وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنِ الْمُرَكَّبِ وَالْمُفْرَدِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَعْرِيفِهِمَا.

وَالْأَيْفُ وَاللَّامُ فِي «الْأَلْفَاظِ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودِ:  
الْأَلْفَاظُ الْوَضْعِيَّةُ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: مُسْتَعْمِلُ الْأَلْفَاظِ الْوَضْعِيَّةِ لَا يَخْلُو  
مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا أَوْ مُرَكَّبًا، فَيَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَكَّبَاتِ مَوْضُوعَةٌ كَمَا قِيلَ،  
لَكِنْ عَلَى الْقَوْلِ بِوَضْعِهَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يُرَادَ بِوَضْعِهَا الْوَضْعُ النَّوعِيُّ،  
لَا الشَّخْصِيُّ؛ لِلْعِلْمِ الْفَرُودِيِّ بِأَنَّ التَّرْكِيبَ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ كُلُّ شَخْصٍ  
لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِلْوَضْعِ الْأَوَّلِ. وَقِيلَ: إِنَّهَا غَيْرُ مَوْضُوعَةٍ،  
وإِنَّمَا وُضِعَتِ الْمُفْرَدَاتُ، ثُمَّ تُرَكَّبُ الْمُفْرَدَاتُ عِنْدَ الْإِسْتِعْمَالِ، وَهُوَ  
الَّذِي صَحَّحَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ.

(فَأَوَّلُ) أَيْ: وَالْأَوَّلُ مِنْ هَذَيْنِ وَهُوَ الْمُرَكَّبُ: (مَا) أَيْ: لَفْظٌ،

وَهُوَ كَالْجِنْسِ فِي التَّعْرِيفِ، خَرَجَ عَنْهُ مَا لَيْسَ بِلَفْظِ كَالْمَعَانِي، فَلَا يَتَنَاوَلُهَا لَفْظُ الْمُركَّبِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي هَذَا الْإِصْطِلَاحِ.

(دَلَّ) خَرَجَ مَا لَا دَلَالَةَ لَهُ أَصْلًا كـ «دَيَّرَ» وَ «رُمِعَ»، (جُزْؤُهُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَيْسَ لَهُ جُزْءٌ أَصْلًا، كِتَابُ الْجَزِّ وَلَا مِ الْأَمْرِ، أَوْ لَهُ جُزْءٌ وَلَا دَلَالَةَ لَهُ أَصْلًا كَالزَّايِ مِنْ «زَنَدٍ».

(عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَهُ جُزْءٌ وَلَهُ دَلَالَةٌ لَا عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ، كـ «أَبْكُمْ» فَإِنَّ لَهُ جُزْءًا وَهُوَ «أَب»، وَجُزْءًا آخَرَ وَهُوَ «كَمْ»، وَالْأَوَّلُ وَهُوَ «أَب» يَدُلُّ عَلَى الْمَوْصُوفِ بِالْأَبَوَّةِ، وَلَيْسَ جُزْءٌ مَعْنَى «أَبْكُمْ»، وَهُوَ الشَّخْصُ الْمَوْصُوفُ بِالْبَكَمِ، وَالثَّانِي وَهُوَ «كَمْ» يَدُلُّ عَلَى السُّؤَالِ عَنِ الْعَدَدِ أَوْ عَلَى كَثْرَتِهِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا جُزْءٌ مَعْنَى «أَبْكُمْ» أَيْضًا. وَخَرَجَ بِهِ أَيْضًا نَحْوُ «بَعْلُكَ» عِلْمًا، فَإِنَّ لِكُلِّ مِنْ جُزْئَيْهِ مَعْنَى لَيْسَ جُزْءًا لِمَعْنَاهُ حَالُ الْعِلْمِيَّةِ.

وَرَبَّمَا يُرَادُ هُنَا: «دَلَالَةٌ مَقْصُودَةٌ»، لِيَخْرُجَ نَحْوُ «الْحَيَوَانَ النَّاطِقُ» مُسَمًّى بِهِ إِنْسَانٌ، فَإِنَّ لِكُلِّ مِنْ جُزْئَيْهِ مَعْنَى هُوَ جُزْءٌ مُسَمَّاهُ، لَكِنَّهُ لَمْ تَقْصِدْ دَلَالَتَهُ عَلَى ذَلِكَ الْجُزْءِ حَالُ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْعِلْمِ الْإِشْعَارُ بِالشَّخْصِ، لَا بِمَا فِيهِ مِنَ الْأَجْزَاءِ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ جُزْءٍ مِنَ اللَّفْظِ دَالًّا عَلَى جُزْءٍ الْمُسَمًّى قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ.

وَلِيَخْرُجَ أَيْضًا نَحْوُ «عَبْدُ اللَّهِ» عِلْمًا لِأَنَّ جُزْءَهُ الَّذِي هُوَ «عَبْدُ

يَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ الْعُبُودِيَّةِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الشَّخْصِ الْمُسَمَّى، وَيُسَمَّى هَذَا جُزْءًا مَادِّيًّا وَهُوَ مَا لَهُ وُجُودٌ لَفْظًا كَهَذَا، أَوْ تَقْدِيرًا كَالصِّمْرِ فِي «أَقُومُ»، وَجُزْؤُهُ الَّذِي هُوَ إِصْافَتُهُ إِلَى الْجَلَالَةِ يَدُلُّ عَلَى تَقْيِيدِ الْعُبُودِيَّةِ بِنِسْبَتِهَا إِلَى مَوْلَاهَا وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْمُسَمَّى أَيْضًا، وَيُسَمَّى هَذَا جُزْءًا صُورِيًّا، وَهُوَ مَا كَانَ هَيْئَةً لِلْفِظِ، لَا لَفْظًا مَلْفُوظًا أَوْ مُقَدَّرًا.

وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ هُنَا أَيْضًا لَفْظًا: «خَالِصَةً» لِيُخْرِجَ مِنَ الْأَعْلَامِ مَا وُضِعَ لِيُشْعِرَ بِالشَّخْصِ وَبِمَا فِيهِ مِنْ بَعْضِ الْمَعَانِي، كـ«الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» إِذَا وُضِعَ لِلشَّخْصِ وَقُصِدَ إِشْعَارُ اللَّفْظِ بِكُلِّ مَنْ مَعْنِيَّتُهُ عِنْدَ الْاِسْتِعْمَالِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ مُعَيَّنٌ لِلشَّخْصِ لِكَوْنِهِ عِلْمًا عَلَيْهِ، فَدَلَالَةُ جُزْءِهِ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ غَيْرُ خَالِصَةٍ لِسُوبِهَا بِالِدَّلَالَةِ الْعِلْمِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى جُزْءٍ» بِضَمِّ الرَّايِ تَبَعًا لِلْجِيمِ، لُغَةٌ فِي الْجُزْءِ بِسُكُونِ الرَّايِ.

وَإِذَا عَلِمَ الْمُرَكَّبُ بِأَنَّهُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ، فَهُوَ (بِعَكْسِ) أَيْ: خِلَافِ (مَا) أَيْ: الْمُفْرَدِ الَّذِي (تَلَا) الْمُرَكَّبَ، أَيْ: تَبَعَهُ فِي كَلَامِ النَّاطِقِ.

وَإِذَا كَانَ الْمُرَكَّبُ بِخِلَافِ الْمُفْرَدِ، قَالَ الْمُفْرَدُ: مَا لَمْ يَدُلَّ جُزْؤُهُ

عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ، إِمَّا لِيَكُونَهُ لَا جُزْءَ لَهُ أَصْلًا كِتَابُ الْجَرِّ وَلَا مِ الْأَمْرِ، أَوْ لَهُ جُزْءٌ لَا دَلَالَةَ لَهُ أَصْلًا كَالزَّائِي مِنْ «زَيْدٍ»، أَوْ لَهُ دَلَالَةٌ لَا عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ كـ«أَب» مِنْ لَفْظِ «أَبْكُمْ»، فَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الْمُفْرَدِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَعَلَى زِيَادَةٍ قَبْدٍ بَعْضِهِمْ: «دَلَالَةٌ مَقْصُودَةٌ خَالِصَةٌ» يَدْخُلُ فِي الْمُفْرَدِ نَحْوُ «الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ»، سَوَاءً قُصِدَ الْإِشْعَارُ بِمَذْلُولِ جُزْئِيَّةٍ أَوْ لَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَيْضًا.

وَلِئَمَّا قَدَّمَ الْمُرَكَّبَ فِي التَّعْرِيفِ عَلَى الْمُفْرَدِ لِأَنَّ قِيُودَ الْمُرَكَّبِ ثُبُوتِيَّةٌ، وَقِيُودَ الْمُفْرَدِ عَدَمٌ تِلْكَ الْقِيُودِ، كَمَا ظَهَرَ ذَلِكَ فِي تَعْرِيفِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَالْعَدَمُ الْمُضَافُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ.

وَلِهَذَا يُقَالُ: الْمُرَكَّبُ يُقَدَّمُ مِنْ حَيْثُ وَصَفَهُ بِالتَّزْكِيَةِ الَّذِي هُوَ مَرْجِعُهُ إِلَى قِيُودِ ثُبُوتِيَّةٍ عَلَى الْمُفْرَدِ الَّذِي مَرْجِعُهُ إِلَى قِيُودِ هِيَ عَدَمَاتُ قِيُودِ الْمُرَكَّبِ، وَإِنْ كَانَ الْمُفْرَدُ مِنْ حَيْثُ وَجُودٌ ذَاتِهِ يَكُونُ مُقَدَّمًا عَلَى الْمُرَكَّبِ، إِذْ لَا بَحْثَ لَنَا عَنْ ذَاتِ كُلِّ مِنْهُمَا، بَلْ عَنْ وَصْفِ كُلِّ مِنْهُمَا.

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى تَفْسِيمِ فِي الْمُفْرَدِ مِنْ حَيْثُ مَعْنَاهُ يَقُولُهُ: (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمُفْرَدًا) يَعْنِي أَنَّ مَعْنَى الْمُفْرَدِ قِسْمَانِ لِأَنَّهُ إِمَّا (كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ) فَمَعْنَى اللَّفْظِ الْمُفْرَدِ لَا يَخْلُو (حَيْثُ وَجِدًا) مَذْلُولًا لِلْفَرْقِ مِنْ أَنْ يَكُونَ كُلِّيًّا أَوْ يَكُونَ جُزْئِيًّا.

وَأَتَمَّا جَعَلْنَا التَّقْسِيمَ فِي مَعْنَى الْمُفْرَدِ لِأَنَّ الْمَعْنَى هُوَ الْمَوْصُوفُ حَقِيقَةً بِكَوْنِهِ كُلِّيًّا أَوْ جُزْئِيًّا كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَفْسِيرِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَأَمَّا وَصْفُ اللَّفْظِ بِهِمَا فَبِالتَّبَعِ .

ثُمَّ فَسَّرَ الْكُلِّيَّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ بِقَوْلِهِ: (فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ) أَيِ فَاَلْمَعْنَى الَّذِي إِذَا أُدْرِكَ فُهِمَ مِنْهُ صِحَّةُ اشْتِرَاكِ أَفْرَادٍ كَثِيرَةٍ فِيهِ هُوَ (الْكُلِّيُّ كَأَسَدٍ) وَمَعْنَى إِفْهَامِهِ صِحَّةُ الْاِشْتِرَاكِ كَوْنُهُ لَا يَأْبَى الْاِشْتِرَاكَ لِكَوْنِهِ حَقِيقَةً ذَهْنِيَّةً، لَا مَعْنَى خَارِجِيًّا، إِذِ الْمَعْنَى الذَّهْنِيَّةُ مُنْقَطِعٌ عَنِ الْمُسَخَّصَاتِ، فَيَصِحُّ تَحْقُقُهُ فِي كُلِّ فَرْدٍ لَهُ تَشْخُصٌ خَارِجِيٌّ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ حَمْلُ الْكُلِّيِّ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ، وَالْمَعْنَى الْخَارِجِيُّ تَعَيَّنَ بِمُسَخَّصَاتِهِ وَصَارَ بِهَا فَرْدًا يَصِحُّ الْإِشَارَةُ الْحِسِّيَّةُ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ .

وَالْفَرْدُ الْمُعَيَّنُ لَا تَتَعَقَّلُ لَهُ أَفْرَادٌ تَشْتَرِكُ فِيهِ، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى أَفْرَادٍ، وَعَلَى هَذَا ثَبَّهَ بِقَوْلِهِ: (وَعَكْسُهُ) أَيِ: وَخِلَافُ الْكُلِّيِّ (الْجُزْئِيُّ) فَهُوَ الَّذِي إِذَا تَصَوَّرَ وَجَدَ مَانِعًا مِنْ شِرْكَةِ أَفْرَادٍ كَثِيرَةٍ فِيهِ .

فَالْكُلِّيُّ عَلَى هَذَا: هُوَ الَّذِي لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ مِنْ وَقُوعِ الشَّرْكَةِ فِيهِ .

وَالْجُزْئِيُّ: هُوَ الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ مِنْ وَقُوعِ الشَّرْكَةِ فِيهِ .  
هَذَا إِذَا جُعِلَ التَّقْسِيمُ فِي الْمَعْنَى وَتَبِعَهُ التَّفْسِيرُ، وَأَمَّا إِنْ اعْتُبِرَ

ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ كَانَ مَعْنَى «مَفْهُومُ اشْتِرَاكِ» أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي يُفْهَمُ مَعْنَى  
يَصِحُّ فِيهِ الْاِشْتِرَاكُ هُوَ الْكُلِّيُّ، وَالَّذِي لَا يُفْهَمُ مَعْنَى يَصِحُّ فِيهِ الْاِشْتِرَاكُ  
هُوَ الْجُزْئِيُّ.

فَالْعَلَمُ جُزْئِيٌّ وَضَعًا وَاسْتِعْمَالًا، وَسَائِرُ الْمَعَارِفِ كَاسْمِ الْإِشَارَةِ  
وَالضَّمِيرِ وَغَيْرِهَا جُزْئِيَّاتٌ اسْتِعْمَالًا، لَا وَضَعًا؛ لِصِحِّهِ الْاِشْتِرَاكِ فِي  
مَعَانِيهَا بِاعْتِبَارِ أَصْلِ الْوَضْعِ.

وَإِذَا كَانَ مَنَاطُ مَنَعِ التَّصَوُّرِ وَعَدَمِ مَنَعِهِ نَفْسُ التَّصَوُّرِ دَخَلَ فِي  
الْكُلِّيِّ:

- مَا امْتَنَعَ فِي الْخَارِجِ اشْتِرَاكُ الْأَفْرَادِ فِيهِ لِعَدَمِ وُجُودِهَا، إِمَّا  
لِاسْتِحَالَتِهَا عَقْلًا كَأَفْرَادِ الشَّرِيكِ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ، فَإِنَّ مَفْهُومَهُ لَا يَمْتَنِعُ  
تَصَوُّرُهُ وَوُجُودُ الشَّرَكَةِ فِيهِ، وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ عَقْلًا وَوُجُودُ فَرْدٍ وَاحِدٍ مِنْهَا  
فَضْلًا عَنِ وُجُودِ أَفْرَادٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَإِمَّا لِاسْتِحَالَتِهَا عَادَةً فَقَطْ كَبَحْرِ مِنْ  
زَيْتِي، فَإِنَّ أَفْرَادَهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهَا وَلَوْ وَاحِدًا، وَالْعَقْلُ لَا يَمْنَعُهَا، إِذْ لَوْ  
وُجِدَتْ مَا لَزِمَ مُحَالٌ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَتْ عَادَةً.

- وَدَخَلَ فِي الْكُلِّيِّ أَيْضًا: مَا امْتَنَعَتْ شَرَكَةُ الْأَفْرَادِ فِيهِ فِي  
الْخَارِجِ لِعَدَمِ تَعَدُّدِهَا، وَلَوْ وُجِدَ مِنْهَا فَرْدٌ وَاحِدٌ، إِمَّا مَعَ افْتِنَاعٍ غَيْرِ  
ذَلِكَ الْفَرْدِ، كَ«الْإِلَهِ» وَهُوَ الْمَعْبُودُ بِالْحَقِّ، فَإِنَّ تَصَوُّرَهُ لَا يَمْتَنِعُ شَرَكَةُ

أَفْرَادٍ فِيهِ، وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ بِالذَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ وَجُودُ تَعَدُّدٍ فِي أَفْرَادِهِ، فَلَا  
اشْتِرَاكَ فِي الْخَارِجِ لِلْأَفْرَادِ فِيهِ، أَوْ مَعَ عَدَمِ الْامْتِنَاعِ كَالشَّمْسِ فَإِنَّ  
مَفْهُومَهَا - وَهُوَ الْكَوْكَبُ النَّهَارِيُّ الْعَامُّ الضَّوِّ الْفَائِضِ - لَا يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ  
أَفْرَادٍ تَشْتَرِكُ فِيهِ، وَإِنَّمَا مَعَ الْاشْتِرَاكِ عَدَمُ وَجُودِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهَا.

- كَمَا دَخَلَ فِي الْكُلِّيِّ مَا لَهُ أَفْرَادٌ مُتَعَدِّدَةٌ تَشْتَرِكُ فِيهِ، إِذَا مَعَ  
تَنَاهِيهَا كَأَفْرَادِ الْإِنْسَانِ، أَوْ بِدُونِ التَّنَاهِي كَأَفْرَادِ الْحَرَكَاتِ الْفَلَكِيَّةِ عَلَى  
مَذْهَبِ الْفَلَّاسِفَةِ الْقَائِلِينَ بِوُجُودِ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا.

فَهَلِ هِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَسَامٍ دَاخِلَةٌ فِي تَعْرِيفِ الْكُلِّيِّ:

- مَا لَا أَفْرَادَ لَهُ، إِذَا مَعَ امْتِنَاعِهَا أَوْ لَا.

- وَمَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا فَرْدٌ وَاحِدٌ، إِذَا مَعَ امْتِنَاعِ غَيْرِهِ أَوْ لَا.

- وَمَا لَهُ أَفْرَادٌ مُتَعَدِّدَةٌ، إِذَا مَعَ تَنَاهِيهَا أَوْ لَا.

وَلَمَّا كَانَ التَّعْرِيفُ وَهُوَ أَوَّلُ الْمَقْصُودَيْنِ مِنَ الْفَنِّ يَكُونُ حَدًّا  
وَيَكُونُ رَسْمًا، وَالْحَدُّ يَكُونُ بِالذَّاتِيَّاتِ، وَالرَّسْمُ بِالْعَرَضِيَّاتِ، تَعَرَّضَ  
لِلذَّاتِيِّ وَالْعَرَضِيِّ فَقَالَ: (وَأَوَّلُ لِلذَّاتِ إِنَّ فِيهَا انْدَرَجَ فَاَنْسُبُهُ) بِمَعْنَى أَنَّ  
الْأَوَّلَ مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ - وَهُوَ الْكُلِّيُّ - إِنَّ انْدَرَجَ - أَيُّ: دَخَلَ - فِي  
الذَّاتِ فَاَنْسُبُهُ لَهَا، وَقُلْ: ذَاتِي.

وَالْمُرَادُ بِالذَّاتِ هُنَا: الْمَاهِيَّةُ وَالْحَقِيقَةُ، وَالذَّاتُ فِي الْأَصْلِ لَفْظٌ

يُرَادُ بِهِ مَعْنَى الصَّاحِبَةِ، نَقَلَهُ أَهْلُ الْعُرْفِ إِلَى الْحَقِيقَةِ، فَحَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ  
مَثَلًا - وَهِيَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ - ذَاتٌ، فَكُلُّ كَلْبٍ دَاخِلٌ فِيهَا فَهُوَ ذَاتِيٌّ،  
فَالنَّاطِقُ ذَاتِيٌّ، وَالْحَيَوَانُ كَذَلِكَ.

وَهُوَ مُنْحَصِرٌ فِي الْجِنْسِ وَالْفَضْلِ لِأَنَّ الدَّخَلَ فِي الْمَاهِيَةِ - بِأَنَّ  
كَانَ مِنْ أَجْزَائِهَا - إِنْ كَانَ أَعَمَّ مِنْهَا فَهُوَ جِنْسُهَا، إِمَّا قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ  
عَلَى مَا يَأْتِي، وَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا لَهَا فَهُوَ فَضْلٌ لَهَا، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ  
الْجُزْءُ أَخَصَّ مِنَ الْمَاهِيَةِ مُطْلَقًا أَوْ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّ الْأَخَصَّ يَصِحُّ صِدْقُ  
الْأَعَمِّ دُونَهُ، فَيَلْزَمُ صِحَّةُ صِدْقِ الْمَاهِيَةِ مَعَ انْتِفَاءِ بَعْضِ أَجْزَائِهَا عَنْهَا.

وَقَوْلُهُ: «أَوَّلٌ» يَجِبُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّ نَصْبَهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى  
الِاسْتِغَالِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ هُنَا لِأَنَّ مَا بَعْدَ «إِنْ» لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا فَلَا  
يُعَسَّرُ عَامِلًا، وَسَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكِيرَةِ التَّنْصِيلُ فِي الْكَلْبِيِّ.

(أَوْ لِعَرَضٍ إِذَا خَرَجَ) أَيُّ: وَأَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ - وَهُوَ الْكَلْبِيُّ -  
خَارِجًا عَنْ أَجْزَاءِ الذَّاتِ فَانْتَسَبَهُ لِعَرَضٍ وَقُلْ فِيهِ: عَرَضِيٌّ، كَالصَّاحِكِ  
بِاعْتِبَارِ مَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ.

وَيُعْرَفُ كَوْنُ الشَّيْءِ جُزْءًا مِنَ الْحَقِيقَةِ أَوْ لَا فَيَكُونُ ذَاتِيًّا أَوْ  
عَرَضِيًّا بِأَنْ يُعْرَفَ مَا اعْتَبَرَهُ الْوَاضِعُ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، فَمَا اعْتَبَرَ دُخُولَهُ  
فِي الْمُسَمَّى الْحَقِيقِيِّ فَهُوَ جُزْءٌ وَذَاتِيٌّ، وَمَا لَا فَهُوَ عَرَضِيٌّ.

وَفِيهِمْ مِنْ هَذَا أَنَّ مَا لَيْسَ دَاخِلًا فِي الْحَقِيقَةِ وَلَا خَارِجًا عَنْهَا، بَلْ هُوَ نَفْسُهَا - كَمَجْمُوعِ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ لِلْإِنْسَانِ وَهُوَ النَّوْعُ - لَا يُسَمَّى ذَاتِيًّا وَلَا عَرَضِيًّا.

وَقِيلَ: إِنَّهُ ذَاتِيٌّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الذَّاتِيَّ مَا لَيْسَ خَارِجًا عَنِ الْحَقِيقَةِ. وَرَدَّ بِأَنَّ الذَّاتِيَّ مَا يُنْسَبُ لِلذَّاتِ، وَالْمَنْشُوبُ خِلَافُ الْمَنْشُوبِ إِلَيْهِ، وَمَجْمُوعُ الْحَقِيقَةِ هُوَ الذَّاتُ، فَكَيْفَ يُنْسَبُ لِنَفْسِهِ؟! وَلَا جُلَّ هَذَا كَانَ كَوْنُ مَجْمُوعِ الْحَقِيقَةِ لَيْسَ ذَاتِيًّا وَلَا عَرَضِيًّا مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ.

وَلَا يَرُدُّ أَنَّ النَّاطِقَ مَثَلًا عَرَضِيٌّ لِمُطْلَقِ الْحَيَوَانِ لِأَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ، وَهُوَ عَارِضٌ لَهُ فِي الْحَيَوَانِ الْإِنْسَانِيِّ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْكَلَامُ فِي الْحَقَائِقِ الصَّادِقِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَالنَّاطِقُ لَا يَصْدُقُ إِلَّا عَلَى الْحَيَوَانِ الْإِنْسَانِيِّ، لَا الْفَرَسِيِّ مَثَلًا، وَالْحَيَوَانُ الْإِنْسَانِيُّ يَدْخُلُ فِيهِ النَّاطِقُ.

وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصٍ جِنْسٌ وَفَضْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصٌّ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ بِلا شَطْطٍ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطٌ ثُمَّ ثَبَّةٌ عَلَى أَفْسَامِ الْكُلِّيِّ بِقَوْلِهِ: (وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصٍ) أَيْ: تَنْحَصِرُ الْكُلِّيَّاتُ فِي خَمْسَةِ أَفْسَامٍ وَلَا تَنْقُصُ عَنِ الْخَمْسَةِ وَلَا تَزِيدُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْكُلِّيَّ:

- إِمَّا (جِنْسٌ) وَهُوَ مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ، كَ«الْحَيَوَانِ» الصَّادِقِ عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَغَيْرِهِمَا.

فَخَرَجَ عَنْ قَوْلِنَا: «مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ» مَا لَا يَصْدُقُ فِي الْجَوَابِ أَصْلًا، وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ الَّذِي لَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ أَصْلًا.

وَيَقُولُنَا: «مَا هُوَ؟» الْخَاصَّةُ وَالْفَصْلُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا إِنَّمَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ عِنْدَ السُّؤَالِ بِـ«أَيُّ؟».

وَيَقُولُنَا: «عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقِيقَةِ» النَّوْعُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ عَلَى الْمُتَّفِقِينَ بِالْحَقِيقَةِ.

وَرُبَّمَا يَخْرُجُ يَقُولُنَا: «كَثِيرِينَ» الْكُلِّيُّ الَّذِي هُوَ نَوْعٌ أَوْ جِنْسٌ عِنْدَ تَفْصِيلِهِ وَكَوْنِهِ حَدًّا، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ عَلَى مُتَّحِدٍ عِنْدَ السُّؤَالِ عَنْهُ بِـ«مَا؟»، كَمَا إِذَا قِيلَ: مَا الْإِنْسَانُ؟ فَيُقَالُ: الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ، أَوْ قِيلَ: مَا الْحَيَوَانُ؟ فَيُقَالُ: الْجِسْمُ النَّامِي الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ.

وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنْ إِخْرَاجِ الْحَدِّ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى النَّوْعِ أَوْ الْجِنْسِ عِنْدَ عَدَمِ تَفْصِيلِهِ فِي الْجَوَابِ.

وَقَدْ يَعْرِفُ الْجِنْسُ بِأَنَّهُ: جُزْءُ الْمَاهِيَةِ الصَّادِقِ عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا. (و) إِمَّا (فَصْلٌ) وَهُوَ مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ «أَيُّ مَا هُوَ؟» قَوْلًا ذَاتِيًّا.

فَخَرَجَ بِـ«مَا صَدَقَ» الْعَرَضُ الْعَامُّ.

وَبِ«أَيِّ مَا هُوَ؟» الْجِنْسُ وَالنَّوْعُ لِأَنَّهُمَا لَا يَصْدُقَانِ فِي جَوَابِ  
«أَيِّ مَا هُوَ؟».

وَيَقُولُنَا: «ذَاتِيًّا» الْخَاصَّةُ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُقَالُ قَوْلًا عَرَضِيًّا.  
وَيُعْرَفُ أَيْضًا بِأَنَّهُ: جُزْءُ الْمَاهِيَةِ الصَّادِقُ عَلَيْهَا دُونَ غَيْرِهَا،  
كَ«النَّاطِقِ» لِلْإِنْسَانِ.

(و) إِمَّا (عَرَضٌ) عَامٌّ، وَهُوَ الْكُلِّيُّ الَّذِي لَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ  
أَصْلًا، وَيُعْرَفُ بِأَنَّهُ: الْكُلِّيُّ الْخَارِجُ عَنِ الْمَاهِيَةِ، الصَّادِقُ عَلَيْهَا وَعَلَى  
غَيْرِهَا، كَالْتَنَفُّسِ لِلْإِنْسَانِ.

(و) إِمَّا (نَوْعٌ) وَهُوَ: مَا صَدَقَ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» عَلَى كَثِيرِينَ  
مُتَّفِقِينَ بِالْحَقِيقَةِ.

فَخَرَجَ الْعَرَضُ الْعَامُّ يَقُولُنَا: «صَدَقَ فِي الْجَوَابِ»، وَالْخَاصَّةُ  
وَالْفَضْلُ يَقُولُنَا: «فِي جَوَابِ مَا هُوَ؟»، وَالْجِنْسُ يَقُولُنَا: «مُتَّفِقِينَ  
بِالْحَقِيقَةِ» لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصْدُقُ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِيهَا.

وَإِخْرَاجُ الْحَدِّ عَنْ هَذِهِ التَّعَارِيفِ الْأَرْبَعَةِ لَا يَخْفَى مِنْ إِخْرَاجِهِ مِنْ  
الْأَوَّلِ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَاجَةِ إِلَى إِخْرَاجِهِ.

(و) إِمَّا (خَاصٌّ) أَيَّ خَاصَّةً، وَحَذَفَ النَّاءَ تَرْخِيمًا<sup>(١)</sup> بِلَا نِدَاءٍ لَهُ

(١) الترخيم في اللغة : هو ترفيق الصوت وجعله علويا خفيفا. وفي الاصطلاح: هو حذف أو آخر  
الكلم في النداء نحو : «يا فاطمة» «يا سعا».

لأنه يجوز ترجيح غير المتأدى إن صلح للنداء كما عليم في محله.

ويبين ما ذكر بينان الفرق بين «ما» و «أي» المذكورتين، وذلك أن «ما» إنما يسأل بها عن حقيقة الشيء في أصل وضعها، فإذا سئل عن حقيقة مختلفين أو مختلفات فالحقيقة الجامعة للمختلفين أو المختلفات هي الجنس.

وإذا سئل بها عن شيء واحد أو أكثر مع اتحاد الحقيقة فيجاب بحقيقة المسؤول عنه وهو النوع الصادق على ذلك الواحد أو على تلك المتحدات في الحقيقة؛ لأن النوع هو حقيقة ذلك الواحد، وهو الجامع للمتعددات المتحدة الحقيقة.

و«أي» إنما يسأل بها عن مُمَيِّز الشيء عما يشاركه في أمر يعمله هو وغيره، ومعلوم أن المُمَيِّز لا يكون إلا فضلاً أو خاصة، وأما العرض العام فلا يُمَيِّز المسؤول عنه لأن الفرض أنه يعم المسؤول عنه وغيره فلا يفيد في التمييز ولا في بيان الحقيقة، فلا يجاب به أصلاً؛ لأن النوع إن سئل عن حقيقة فرد واحد أو عن أفراد متعددة متحدة الحقيقة أوجب به مجملاً، وإن سئل عن كلي أوجب به مفصلاً، ويسمى حينئذ حذاً.

فمثال السؤال عن المختلفات أن يقال: ما الإنسان والفرس

وَالطَّائِرُ؟ فَيَجَابُ بِالْحَيَوَانِ لِأَنَّهُ جِنْسُهَا، وَهُوَ الْحَقِيقَةُ الْجَامِعَةُ لَهَا، وَكَذَا عَنِ اثْنَيْنِ.

وَمِثَالُ السُّؤَالِ عَنِ الْمُتَّحِدَاتِ أَنْ يُقَالَ: «مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو وَخَالِدٌ؟» أَوْ «مَا الصَّقْلِيُّ وَالزَّنَجِيُّ وَالرُّومِيُّ؟» فَيَجَابُ بِالْإِنْسَانِ لِأَنَّهُ هُوَ حَقِيقَتُهَا الْجَامِعَةُ لَهَا، وَهُوَ النَّوْعُ، وَكَذَا السُّؤَالُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهَا. وَلَوْ سُئِلَ عَنْ كُلِّي وَقِيلَ: مَا الْإِنْسَانُ؟ لَقِيلَ: هُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ، وَهُوَ حَدُّهُ.

وَمِثَالُ السُّؤَالِ عَنِ الْمُمَيَّرِ أَنْ يُقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ الْإِنْسَانُ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَيَوَانَاتِ؟ فَيُقَالُ: النَّاطِقُ مِنْهَا، وَهُوَ الْفَصْلُ، أَوِ الضَّاحِكُ، وَهُوَ الْخَاصَّةُ.

وَوَجْهُ انْحِصَارِ الْكُلِّيِّ فِي الْخَمْسَةِ أَنَّ الْمَعْنَى الْكُلِّيَّ إِمَّا نَفْسُ الْحَقِيقَةِ وَهُوَ النَّوْعُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَفْسَهَا فَهُوَ إِمَّا دَاخِلٌ فِيهَا، أَوْ خَارِجٌ عَنْهَا.

وَالْأَوَّلُ - وَهُوَ الدَّاخِلُ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَعَمَّ مِنْ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ، أَوْ أَخَصَّ مِنْهَا، أَوْ مُسَاوِيًا، أَوْ مُبَايِنًا، وَالْقِسْمَةُ حَاصِرَةٌ.

لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مُبَايِنًا، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْجُزْءِ الدَّاخِلِ الصَّادِقِ عَلَى مَا دَخَلَ فِيهِ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي يُنَكِّبُ الْجَوَابَ بِهِ، وَالْمُبَايِنُ لَا يَصْدُقُ.

وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ أَحْصَى، وَإِلَّا صَدَقَتِ الْمَاهِيَةُ بِدُونِ بَعْضِ أَجْزَائِهَا، وَهُوَ مُحَالٌ.

فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ أَعْمَ أَوْ مُسَاوِيًا، وَالْأَعْمُ هُوَ الْجِنْسُ، وَالْمُسَاوِي هُوَ الْفَصْلُ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ لِهَذَا.

وَالثَّانِي - وَهُوَ الْخَارِجُ - لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبَايِنًا؛ وَإِلَّا لَمْ يَصْدُقْ عَلَى الْمَاهِيَةِ، وَالْكَلَامُ فِي الصَّادِقِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ إِمَّا أَعْمَ وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ، أَوْ أَحْصَى أَوْ مُسَاوِيًا وَهُوَ الْخَاصَّةُ لِاخْتِصَاصِهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَاصَّةِ هُنَا الْمُسَاوِي لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَقَعُ بِالْأَحْصَى لِخُرُوجِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْمَاهِيَةِ عَنْهُ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ بِهِ غَيْرَ جَامِعٍ.

وَيُسَبِّغُنِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ التَّوَعَّ الْمَعْرَفَ بِأَنَّهُ هُوَ الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُسَمَّى بِالتَّوَعَّ الْحَقِيقِيِّ، وَأَمَّا الَّذِي يُسَمَّوْنَهُ التَّوَعَّ الْإِصَافِيَّ فَيُعْرَفُ بِأَنَّهُ هُوَ الْكُلِّيُّ الْمُنْتَدِجُ تَحْتَ جِنْسٍ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَقِيقِيِّ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ:

- يَجْتَمِعَانِ فِي نَحْوِ «الْإِنْسَانِ» لِأَنَّهُ كُلِّيٌّ اُنْتَدَجَ تَحْتَ جِنْسٍ، وَهُوَ كُلِّيٌّ صَادِقٌ عِنْدَ السُّؤَالِ عَلَى الْمُتَّفِقِينَ فِي الْحَقِيقَةِ، فَهُوَ حَقِيقِيٌّ.

- وَيَنْتَقِرُ الْإِصَافِيُّ فِي نَحْوِ «الْحَيَوَانِ» لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ عِنْدَ السُّؤَالِ

عَنِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْحَقِيقَةِ، فَلَا يَكُونُ حَقِيقَةً، وَهُوَ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ جِنْسٍ، فَهُوَ إِضَافِيٌّ، وَكَذَا يَنْفَرِدُ فِيمَا فَوْقَهُ كَالنَّامِيِّ وَالْجِسْمِ، وَيَنْفَرِدُ الْحَقِيقِيُّ بِمَا يُقَالُ فِي السُّؤَالِ عَنِ الْمُتَفَقِّينَ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ جِنْسٍ فَلَا يَكُونُ إِضَافِيًّا بَلْ حَقِيقَةً، وَيُمَثَّلُ لَهُ بِالْعَقْلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ جِنْسِ الْجَوْهَرِ، وَلَا تَحْتَ جِنْسِ الْعَرَضِ، وَإِنَّمَا تَحْتَهُ أَشْخَاصٌ تَخْتَلِفُ بِالْمُسَخَّصَاتِ وَالْعَوَارِضِ، لَا بِالْفُضُولِ.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ النَّاطِقَ لَمْ يَرْتَبِ الْحَمَسَ عَلَى مَا افْتَضَتْهُ رُبَّةُ التَّفْهِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، بَلْ أَتَى بِهَا عَلَى مَا سَمَحَ بِهِ النُّظْمُ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَقْسِيمِ فِي الْجِنْسِ فَقَالَ: (وَأَوَّلُ) وَهُوَ الْجِنْسُ فِيهِ (ثَلَاثَةٌ) أَقْسَامٍ (بِلَا شَطْطٍ) أَيُّ: بِلَا زِيَادَةٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ:

(جِنْسٌ قَرِيبٌ) وَهُوَ الَّذِي لَا جِنْسَ تَحْتَهُ كَالْحَيَوَانِ؛ إِذْ لَيْسَ تَحْتَهُ إِلَّا الْأَنْوَاعُ كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَنَحْوَهُمَا، وَيُسَمَّى الْجِنْسُ السَّافِلَ.

(و) جِنْسٌ (بَعِيدٌ) وَهُوَ الَّذِي لَا جِنْسَ فَوْقَهُ كَالْجَوْهَرِ، إِذْ لَيْسَ فَوْقَهُ إِلَّا الْعَوَارِضُ كَالْمَوْجُودِ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوُجُودِ الَّذِي هُوَ عَرَضٌ عَامٌّ لِلْمَاهِيَةِ، وَيُسَمَّى الْجِنْسُ الْأَعْلَى وَجِنْسُ الْأَجْنَاسِ.

(و) جِنْسٌ (وَسَطٌ) وَهُوَ الَّذِي تَحْتَهُ جِنْسٌ وَفَوْقَهُ جِنْسٌ، كَالْجِنْسِ إِذْ تَحْتَهُ جِنْسٌ وَهُوَ الْحَيَوَانُ، وَفَوْقَهُ جِنْسٌ وَهُوَ الْجَوْهَرُ.

ثُمَّ الْجِنْسُ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلُ لَا يَصِحُّ تَعَدُّهُمَا؛ لِامْتِنَاعِ أَنْ يَكُونَ  
لِلْمَاهِيَةِ جِنْسَانِ مُتَسَاوِيَانِ فِي الْعُلُوِّ أَوْ السُّفْلِ، فَأَخْرَى أَكْثَرُ، كَمَا يَمْتَنِعُ  
أَنْ يَكُونَ لَهَا فَضْلَانِ مُتَسَاوِيَانِ لِأَنَّ حِكْمَةَ الْوَاضِعِ عِنْدَ مَلَا حِظَةِ الْمَاهِيَةِ  
لِلْوَضْعِ لَهَا تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَا يَدْخُلُ فِي تِلْكَ الْمَاهِيَةِ يُعْتَبَرُ لِلْإِخْرَاجِ  
عَنْهُ أَوْ بِهِ، وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ مَا جَعَلَهُ الْحَكِيمُ فِي الْخَارِجِ لِتَحْصِيلِ  
الْفَائِدَةِ التَّوَعِّيَةِ، وَالْوَحْدَةُ تَكْفِي فِي الْإِخْرَاجِ وَلِلْفَائِدَةِ؛ إِذِ الرَّائِدُ  
الْمُسَاوِي مُحْصَلٌ مَا حَصَلَ.

مَثَلًا إِذَا أَرَادَ الْوَاضِعُ أَنْ يَضَعَ لِلْحَقِيقَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ اعْتَبَرَ الْأَجْزَاءَ  
الَّتِي بِهَا تَكْمُلُ الْحَقِيقَةُ التَّوَعِّيَّةُ، كَمَا فَعَلَ الْحَكِيمُ فِي إِيجَادِهَا، وَمَعْلُومٌ  
أَنَّ أَثَارَهَا إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِالنَّفْسِ الْعَاقِلَةِ، وَالذَّاتِ الَّتِي تُلَابِسُهَا النَّفْسُ  
وَتُوجَدُ بِهَا، وَتِلْكَ الذَّاتُ إِذَا تَوَمَّلَ فِيهَا وَجِدَتْ جَوْهَرًا نَامِيًا حَسَاسًا،  
فَتَضُمُّ إِلَى النَّفْسِ الْعَاقِلَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ كَافٍ فِي إِخْرَاجِ  
مَا لَا يُوْجَدُ هُوَ فِيهِ عَنِ الْحَقِيقَةِ وَكَافٍ فِي فَائِدَتِهِ، حَتَّى لَوْ فَرَضَ مُسَاوٍ  
لَهُ كَانَ فِي فَائِدَتِهِ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَجْزَاءِ فِي الْحَقِيقَةِ فِي السُّفْلِ وَالْعُلُوِّ وَإِلَّا لَزِمَ  
التَّرَكُّبُ مِمَّا لَا يَنْتَهِي.

وَلَمَّا كَانَ الْأَعْلَى مِنْهَا لَشُمُولِ جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ لَمْ يَتَعَدَّدْ.

وَلَمَّا كَانَ الْأَسْفَلُ لِإِخْرَاجِ جَمِيعِ مَا يُخْرَجُ بِالتَّوَسُّطِ لَمْ يَتَعَدَّدْ؛  
وَالْأَيُّ كَانَ مُتَوَسِّطًا لَا أَسْفَلَ.

وَكَذَا الْفَضْلُ لَمَّا كَانَ لِإِخْرَاجِ جَمِيعِ مَا سِوَى النَّوعِ لَمْ يَتَعَدَّدْ.  
وَلَمَّا كَانَ الْمُتَوَسِّطُ لِإِخْرَاجِ بَعْضِ الْأَنْوَاعِ دُونَ بَعْضٍ جَازَ تَعَدُّدُهُ  
عَلَى حَسَبِ تَعَدُّدِ الْأَنْوَاعِ.

فَالْجَوْهَرُ مَثَلًا هُوَ الْأَعْلَى لِجَمْعِهِ جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ  
جِنْسِ الْعَرَضِ، فَاِمْتَنَعَ تَعَدُّدُهُ؛ إِذْ لَا يَتَعَدَّدُ إِلَّا بِأَعْلَى قُوَّةٍ، وَهُوَ غَيْرُ  
مَوْجُودٍ، أَوْ بِمُسَاوٍ وَهُوَ مَقْهُودٌ أَيْضًا؛ لِكَوْنِهِ لَوْ فُرِضَ كَتَحْصِيلِ  
الْحَاصِلِ، فَيَنْتَهِي لِفَقْدَانِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلِعَدَمِ الْفَائِدَةِ.

وَالْجِسْمُ تَحْتَهُ، إِذْ يُخْرَجُ بِهِ النَّوعُ الَّذِي هُوَ الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ.

وَالنَّامِي تَحْتَ الْجِسْمِ إِذْ يُخْرَجُ بِهِ النَّوعُ الْجَامِدُ كَالْحَجَرِ.

وَالْحَسَّاسُ تَحْتَ النَّامِي؛ إِذْ يُخْرَجُ بِهِ النَّوعُ الَّذِي هُوَ الشَّجَرُ، وَبِهِ  
كَمَالُ الْجِنْسِ السَّافِلِ، إِذْ لَيْسَ تَحْتَهُ إِلَّا النَّاطِقُ لِإِخْرَاجِ مَسَائِرِ الْأَنْوَاعِ.

وَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّ الْأَجْزَاءَ الْمُتَوَسِّطَةَ كُلَّ يُخْرَجُ نَوْعًا لَمْ يُخْرَجْهُ مَا  
قُوَّةً لِيَتَكُونَ لَهَا الْفَائِدَةُ، وَجَبَ انْتِهَاؤُهَا لِئَلَّا يَلْزَمَ وُجُودُ مَا لَا يَنْتَهِي مِنَ  
الْأَنْوَاعِ، وَوُجُودُ مَا لَا يَنْتَهِي مِنْ أَجْزَاءِ الْمَاهِيَةِ.

وَقَدْ تَحَقَّقَ بِهَذَا أَنَّ لَا تَعَدُّدَ لِلْعَالِيِ وَلَا لِلْسَّافِلِ، وَلَا لِكُلِّ وَاحِدٍ

بِخُصُوصِهِ مِنَ الْأَجْزَاءِ الْمُتَوَسِّطَةِ لِإِنْتِفَاءِ فَائِدَةِ التَّعَدُّدِ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّدُ  
الْمُتَوَسِّطُ لِأَنَّهُ لِإِخْرَاجِ الْأَنْوَاعِ الْمُرتَبَةِ الْمُتَعَدِّدَةِ، فَيَتَعَدَّدُ عَلَى حَسِبِهَا.

فَقَدْ أَتَّصَحَّ لَكَ بِهَذَا الْكَلَامِ وَجْهُ عَدَمِ تَعَدُّدِ الْفَصْلِ الْمُسَاوِي،  
وَالْجِنْسِ الْعَالِي وَالْأَسْفَلِ، وَوَجْهُ تَعَدُّدِ الْمُتَوَسِّطِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ بِمَنِّهِ.

ثُمَّ الَّذِي ظَفَرَ بِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ كَمَا تَقَدَّمَ:

- مَا تَحْتَهُ جِنْسٌ وَفَوْقَهُ جِنْسٌ كَالنَّامِيِّ، وَهُوَ الْمُتَوَسِّطُ.

- وَمَا فَوْقَهُ جِنْسٌ وَلَيْسَ تَحْتَهُ جِنْسٌ كَالْحَيَوَانِ، وَهُوَ السَّافِلُ.

- وَمَا تَحْتَهُ جِنْسٌ وَلَيْسَ فَوْقَهُ جِنْسٌ كَالْجَوْهَرِ، وَهُوَ الْعَالِي.

وَأَمَّا مَا لَيْسَ فَوْقَهُ وَلَا تَحْتَهُ جِنْسٌ فَلَمْ يُظْفَرْ لَهُ بِمِثَالٍ مُّحَقَّقٍ، وَإِنْ  
صَحَّ عَقْلًا وَجُودُهُ، وَقَدْ يُمَثَّلُ لَهُ بِالْعَقْلِ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ الْفَلَّاسِقَةِ مِنْ  
أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ جِنْسِ الْجَوْهَرِ وَلَا جِنْسِ الْعَرَضِ، وَبِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا  
تَحْتَهُ مِنَ الْعُقُولِ أَنْوَاعٌ لَا أَفْرَادَ.

\*\*\*

## فصل

وَنَسَبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعْنَى خَمْسَةٌ أَقْسَامٌ بِلاَ نَقْصَانٍ  
نَوَاطِلُ وَتَشَاكُكٌ تَخَالُفٌ وَالِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

(فَصْلٌ) فِي تَقْسِيمِ آخِرٍ فِي الْأَلْفَاظِ بِالنَّسَبَةِ إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي  
وُضِعَتْ لَهَا تِلْكَ الْأَلْفَاظُ فِي الْجُمْلَةِ، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ الْقِسْمَيْنِ،  
أَعْنِي اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى، وَاتِّحَادَهُمَا مَعًا، أَوْ اتِّحَادِ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

فَإِذَا تَعَدَّدَتِ الْأَلْفَاظُ وَكَانَ كُلُّ لَفْظٍ لِمَعْنَى مُبَايِنًا لِمَعْنَى الْآخَرِ فِي  
مَفْهُومِهِ، كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَالطَّائِرِ، فَتِلْكَ الْأَلْفَاظُ مُتَبَايِنَةٌ؛ لِتَبَايُنِ  
مَقَاهِمِهَا.

وَقَوْلُنَا: «مُبَايِنًا لِمَعْنَى الْآخَرِ فِي مَفْهُومِهِ» لِيَدْخُلَ فِي التَّبَايُنِ مَا  
بَيْنَهُمَا الْإِطْلَاقُ عَلَى مَصْدُوقٍ وَاحِدٍ، كَالسَّيْفِ وَالْمُهَنْدِ وَالصَّارِمِ  
لِاخْتِلَافِ مَقَاهِمِهَا، وَمَا بَيْنَهَا مُنَاسَبَةُ الْاِشْتِقَاقِ كَالْعِلْمِ وَالْعَالِمِ وَالْحَدِيدِ  
وَالْحَدَادِ.

وَإِنْ لَمْ تَتَعَدَّدِ الْأَلْفَاظُ وَالْمَعْنَى مَعًا، فَإِنْ اتَّحَدَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى

مَعًا، وَكَانَ الْمَعْنَى كُلِّيًّا، فَإِنْ اسْتَوَى الْمَعْنَى فِي الْأَفْرَادِ الَّتِي اشْتَرَكَتْ فِيهِ كَمَعْنَى الْإِنْسَانِ الَّذِي هُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ لِأَنَّهُ فِي زَيْدٍ كَهُوَ فِي عَمْرٍو، فَالْلَفْظُ مُتَوَاطِعٌ لِتَوَاطُعِ الْأَفْرَادِ فِي مَعْنَاهُ.

وَإِنْ لَمْ يَسْتَوِ فِيهَا كَمَعْنَى الْبَيَاضِ فَإِنَّهُ فِي الثَّلَجِ أَشَدُّ مِنْهُ فِي الْعَاجِ، وَكَالْجُودِ فَإِنَّهُ فِي الْقَدِيمِ أَسْبَقُ مِنْهُ فِي الْحَادِثِ، وَكَالتَّوَرِّ فَإِنَّهُ فِي الشَّمْسِ أَقْوَى مِنْهُ فِي السَّرَاجِ، فَالْلَفْظُ مُشْكِكٌ لِتَشْكِكِ النَّاطِرِ فِي مَعْنَاهُ هَلْ لَفْظُهُ مُتَوَاطِعٌ نَظَرًا لِمَا بِهِ تَمَثُّلُ الْأَفْرَادِ فِيهِ، أَوْ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ تِلْكَ الْمَصَادِقِ نَظَرًا لِمَا بِهِ التَّخَالُفُ.

وَإِنْ اتَّحَدَ اللَّفْظُ فَقَطْ وَالْمَعْنَى مُتَعَدِّدٌ، كَلَفْظِ الْعَيْنِ لِلْبَاصِرَةِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَاسُوسِ، فَالْلَفْظُ مُشْتَرِكٌ لِتَشَارِكِ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ فِيهِ.

وَإِنْ اتَّحَدَ الْمَعْنَى فَقَطْ وَالْلَفْظُ مُتَعَدِّدٌ كَالْإِنْسَانِ وَالْبَشَرِ، وَالْقُعُودِ وَالْجُلُوسِ، وَالْقِيَامِ وَالْوُقُوفِ، فَالْلَفْظُ مُتَرَادِفٌ لِأَنَّ كُلَّ قَرْدٍ مِنْهُ يَعْقُبُ الْآخَرَ فِي الْمَعْنَى، وَيَأْتِي أَثَرُهُ كَالرَّدِيفِ عَلَى الدَّابَّةِ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ التَّوَاطُعَ وَالتَّشْكِكَ إِنَّمَا هُمَا عِنْدَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى وَالْلَفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُمَا إِنَّمَا يَتَصَوَّرَانِ فِي الْكُلِّيِّ لَا فِي الْجُزْنِيِّ، وَأَنَّ التَّبَايُنَ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ تَعَدُّدِ اللَّفْظِ الدَّالِّ وَالْمَعْنَى الْمَذْذُولِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا التَّخَالُفَ، وَأَنَّ الْأَشْتِرَاكَ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ اتِّحَادِ اللَّفْظِ الدَّالِّ وَتَعَدُّدِ

الْمَعْنَى الْمَذْلُولِ لِذَلِكَ اللَّفْظِ، وَأَنَّ التَّرَادُفَ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى وَتَعَدُّدِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهِ.

وَالِى هَذَا التَّقْسِيمِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ) الْمَوْضُوعَةِ (لِلْمَعَانِي) الَّتِي وَضِعَتْ لَهَا تِلْكَ الْأَلْفَاظُ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيْمَا ذُكِرَ وَضْعُ الْمَجْمُوعِ لِلْمَجْمُوعِ، وَلِأَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي قُورِلَتْ بِمَا لَمْ تَوْضَعْ لَهَا مِنْ الْمَعَانِي أَصْلًا لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا التَّقْسِيمُ.

(خَمْسَةُ أَقْسَامٍ) أَي: تَنْشَأُ عَنْ تِلْكَ النَّسْبَةِ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ، وَإِنَّمَا فَسَّرْنَاهُ بِذَلِكَ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ النَّسْبَةَ لَا تَنْقَسِمُ بِمَا ذُكِرَ يَنْقَسِمُهَا، بَلْ هِيَ مَنْشَأُ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ النَّائِثَةِ عَنْ نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْمَعَانِي الَّتِي وَضِعَتْ لَهَا تِلْكَ الْأَلْفَاظُ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا ذُكِرَ سَابِقًا.

هِيَ (بِلَا نُقْصَانٍ) مِنْهَا وَلَا زِيَادَةٍ عَلَيْهَا:

- (تَوَاطُؤُ) وَتَقَدَّمَ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ هُوَ كَوْنُ مَعْنَى اللَّفْظِ مُسْتَوِيًا فِي أَفْرَادِهِ، كَمَعْنَى الْإِنْسَانِ.

- وَ(تَشَاكُكُ) وَتَقَدَّمَ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ هُوَ كَوْنُ مَعْنَى اللَّفْظِ مُتَقَاوِنًا فِي مَصْدُوقَاتِهِ، كَمَعْنَى الْبَيَاضِ.

- وَ(تَحَالُفُ) أَي تَبَايُنُ، وَتَقَدَّمَ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ هُوَ كَوْنُ الْمَعَانِي مُتَعَدِّدَةً لِأَلْفَاظٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ لِمَعْنِيهِمَا.

- (وَالِاشْتِرَاكِ) وَتَقَدَّمَ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَكُونُ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ تَشْتَرِكُ فِيهِ  
مَعَانٍ أَوْ مَعْنَيَانِ، كَلَفَظِ الْعَيْنِ لِمَعَانِيهِ.

- (وَعَكْسُهُ) أَيِ عَكْسُ الْاِشْتِرَاكِ هُوَ (التَّرَادُفُ) وَتَقَدَّمَ مَا يُفِيدُ  
أَنَّهُ هُوَ كَوْنُ اللَّفْظِ مُتَعَدِّدًا وَالْمَعْنَى وَاحِدًا، كَالْجُلُوسِ وَالْقُعُودِ  
لِمَعْنَاهُمَا، وَكَوْنُهُ عَكْسُ الْاِشْتِرَاكِ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَرْجِعُهُ لِتَعَدُّدِ  
الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَالثَّانِي مَرْجِعُهُ لِتَعَدُّدِ اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، فَأَشْبَهَ مَا  
وَقَعَ بَيْنَهُمَا عَكْسُ الْقَضِيَّةِ فِي وَصْفٍ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَوَّلِ بِوَصْفٍ مَا تَأَخَّرَ  
مِنَ الْآخِرِ، كَالْقَضِيَّةِ مَعَ عَكْسِهَا.

وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ سَتُذَكَّرُ  
أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى تَقْسِيمِ آخَرٍ فِي اللَّفْظِ الْمُرَكَّبِ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ  
عَلَى الْمُفْرَدِ، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ تَأْخِيرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْمُعَرِّفَاتِ لِأَنَّهُ أَنْسَبُ  
بِالْقَضَايَا مِنْهُ بِالْمُفْرَدَاتِ فَقَالَ: (وَاللَّفْظُ) الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ (إِمَّا طَلَبٌ)  
لِلْفِعْلِ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ، (أَوْ) (خَبَرٌ) وَسَيَأْتِي تَعْرِيفُهُ.

(وَأَوَّلُ) وَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ (ثَلَاثَةٌ) أَنْسَامٍ (سَتُذَكَّرُ)

الآن:

- الْأَوَّلُ مِنْهَا: (أَمْرٌ) أَيِ: مَا يُسَمَّى أَمْرًا، وَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ (مَعَ

اسْتِعْلَا) أَي: مَعَ عَدِّ الْأَمْرِ نَفْسَهُ عَالِيًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِيًا فِي نَفْسِهِ<sup>(١)</sup>، فَلَا اسْتِعْلَاءَ الْمُطَابِقُ كَقَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلَاءِ: قُمْ لِيخْلَعَنِيكَ. وَالْاسْتِعْلَاءُ الْغَيْرُ الْمُطَابِقُ كَقَوْلِ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلَاءِ: أَطْعِمْنِي.

- (وَعَكْسُهُ دُعَا) أَي: وَالثَّانِي مِنْهَا وَهُوَ الْمُسَمَّى دُعَاءَ عَكْسِهِ، أَي: خِلَافَهُ، وَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ مَعَ عَدَمِ الاسْتِعْلَاءِ، بَلْ مَعَ الْخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ الطَّلَبِ مَعَ الْخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ يُسَمَّى دُعَاءً، وَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ عَالِيًا، فَيَشْمَلُ قِسْمَيْنِ كَمَا قَبْلَهُ، فَقَوْلُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ عَلَى وَجْهِ التَّذَلُّلِ «قُمْ» يَكُونُ دُعَاءً، كَقَوْلِ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ عَلَى وَجْهِ الْخُضُوعِ: أَطْعِمْنِي.

(وَفِي التَّسَاوِيِ بِالنِّمَاسِ وَقَعَا) أَي: وَالثَّالِثُ مِنْ تِلْكَ الْأَقْسَامِ مَا يُسَمَّى النِّمَاسًا وَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مِنْ مُسَاوٍ لِلْمَطْلُوبِ، وَشَرَطُ

(١) قال العلامة الولاقي: الأمر: طَلَبٌ يَفْعَلُ غَيْرُ كَفِّ طَلِبَا كَاتِنَا عَلَى جِهَةِ الاسْتِعْلَاءِ. فخرج بالطلب الخبر، وخرج بالفعل النهي بناءً على أن المطلوب به تركُّ الفعل. وخرج بدفع كَفِّ النهي أيضا بناءً على أن المطلوب به فعلٌ هو كَفِّ، فالنهي يخرج عن التعريف على كلا التقديرين. وخرج بقوله: «على جهة الاستعلاء» الدعاء والالتماس لأن الأول من الأدنى والثاني من المساوي، بخلاف الأمر فيشترط فيه طلب الأمر العلو، ومعنى طلب العلو أن يعدَّ نفسه عاليا بإظهار حالة العالي لكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على جهة التواضع والانخفاض، فُسِّي - حُرْفًا - ميله في كلامه إلى العلو طلباً له، سواء كان عاليا في نفسه أو لا. (مواهب الفتاح، ضمن حواشي التلخيص، ج ٢/ص ٣٠٩).

التَّسَاوِي فِي الْإِتِمَاسِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِإِعْتِبَارِ عَدِّ الطَّلِبِ نَفْسَهُ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ أَعْلَى أَوْ أَذْنَى، فَيَشْمَلُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ: طَلَبُ الْمُسَاوِي فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَطَلَبُ الْأَذْنَى، وَطَلَبُ الْأَعْلَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِإِعْتِبَارِ نَفْسِ الْأَمْرِ فَلَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ.

وإِنَّمَا حَمَلْنَا الطَّلَبَ فِي كَلَامِهِ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ لِتَفْسِيهِ لَهُ إِلَى الْأَمْرِ وَالِدُعَاءِ وَالْإِتِمَاسِ، وَالْمُنْقَسِمِ لِذَلِكَ هُوَ الطَّلَبُ الْمَذْكُورُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالطَّلَبِ مُطْلَقَهُ، فَيَشْمَلُ الصَّرِيحَ سَوَاءً كَانَ بِصِيغَةِ «افْعَلْ» أَوْ «لِتَفْعَلْ»، أَوْ بِاسْمِ الْفِعْلِ كـ «تَزَالِ»، وَيَشْمَلُ الْاسْتِفْهَامَ وَالْعَرْضَ وَالتَّخْصِيصَ وَالتَّمْنَى وَالتَّرَجِّي وَالتَّهْنِئَةَ.

وإِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الْاسْتِفْهَامُ أَمْرًا بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ سُؤَالٌ عَنِ الْوَاقِعِ أَوْ عَنْ مَا سَيَقَعُ، وَصَرِيحُهُ اسْتِخْرَاجُ مَا عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي أَمْرَيْنِ جُهْلِ الْوَاقِعِ مِنْهُمَا، فَلَيْسَ كـ «افْعَلْ» فِي الدَّلَالَةِ عَلَى خُصُوصِ طَلَبِ إِجْبَادِ الْفِعْلِ، وَلَكِنْ يَتَضَمَّنُ عُرْفًا إِظْهَارَ الرَّغْبَةِ فِي الْإِخْتِبَارِ عَنْ مَا وَقَعَ أَوْ يَتَقَعُ، وَفِي ضِمْنِ ذَلِكَ طَلَبُ الْإِخْتِبَارِ.

وَأَمَّا الْعَرْضُ وَالتَّخْصِيصُ فَمَذْلُولُهُمَا إِظْهَارُ الرَّغْبَةِ فِي الْفِعْلِ، وَأَصْلُهُمَا الْاسْتِفْهَامُ، وَيَتَضَمَّنَانِ عُرْفًا طَلَبَ الْفِعْلِ، فَلَيْسَا دَالِّينِ بِالْقَصْدِ

الْأَوَّلِ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ كَدَلَالَةٍ «افْعَلْ».

وَأَمَّا النَّهْيُ فَإِذَا بُيِّنَ عَلَى أَنَّهُ لِيَطْلُبَ نَفْيِ الْفِعْلِ لَمْ يَدُلَّ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ قَصْداً، إِلَّا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ طَلَبَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ يَقْتَضِي الْأَمْرَ بِضِدِّهِ.

وَأَمَّا التَّمْنَى وَالتَّرَجُّي فَإِذَا قِيلَ: «لَيْتَكَ تَفْعَلُ»، «لَعَلَّكَ تَفْعَلُ»، فَمَدُلُّوهُمَا بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ إِظْهَارُ مَحَبَّةِ الْفِعْلِ وَتَمَنِّيهِ، أَوْ رَجَاءِهِ، وَيَلْزَمُ ذَلِكَ عُرْفاً طَلَبُهُ.

وَإِذَا حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا كَانَ قَوْلُهُ: «وَأَوَّلُ» إِلَى آخِرِهِ تَفْصِيلٌ فِي بَعْضِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ، وَتَكُونُ فِي الْكَلَامِ شِبْهُ الاسْتِحْدَامِ: وَهُوَ أَنْ يُعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى لَفْظٍ مُرَاداً بِهِ خِلَافُ مَا أُريدَ بِهِ أَوَّلًا.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَمْلَ مَعَ كَوْنِهِ فِيهِ بُعْدٌ مَا، يَرِدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَضَرَ فِي كَلَامِهِ لَا يَبْصَحُ أَيْضاً لِيُخْرَجَ مَا لَيْسَ أَمراً وَلَا خَبِراً، كَلَفِظَ «بِعُثْ» وَ«اشْتَرَنْتُ»، وَجُمَلَةَ الْقَسَمِ غَيْرِ الْجَوَابِيَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ «إِنْ شَاءَ»<sup>(١)</sup>

(١) فرق العلامة الولاى بين الخبر والإنشاء بما حاصله أن الكلام إن كان بين طرفيه - وهما المسند والمُسند إليه - نسبة تطابقه في الخارج أو لا تطابقه، فذلك الكلام خبر، وذلك كقولنا: «زيد قائم» فهذا كلام له نسبة مفهومة وهي اتصاف زيد بالقيام في الخارج، ثم القيام بالنسبة إلى ذات زيد خارجاً إما أن يُتَسَبَّبَ له على وجه الانصاف به فتكون النسبة مطابقة لما فهم من اللفظ فيكون الكلام صدقاً، أو تكون النسبة بين القيام وزيد نسبته الانتفاء بأن لا يتصف زيد بالقيام فيكون الكلام كذباً. فقد ظهر أن هذا الكلام له نسبة =

وَتَنْبِيْهٌ، لَا خَبْرٌ وَلَا طَلَبٌ.

\*\*\*

= دل على وقوعها خارجاً وفي نفس الأمر نسبة أيضاً أي معنى في الخارج يطابق فيصدق الكلام، أو لا يطابق فيكذب، فهذا الكلام حينئذ خبر. وأما إن لم يكن لتلك النسبة المفهومة من الكلام معنى خارج بأن لا يقصد المتكلم حصول نسبة خارجية، بل قصد به كون نسبه توجد باللفظ فالكلام حينئذ إنشاء، كقولك: «يُعْتُ» عند قصد إنشاء البيع، و«قُمْ!» مثلاً، فإن نسبة البيع إلى الية الفاعل إنما وجدت باللفظ، وكذا نسبة القيام للمخاطب على وجه الأمر إما وجدت بنفس التلفظ من غير قصد إلى أن إحدى النسبتين حاصلة. (راجع مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، ج ١/ص ١٦٥ - ١٦٨)

## فصل في بيان الكل والكليّة والجزء والجزئية

الكلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ      كَكُلِّ ذَلِكَ لَيْسَ ذَا وَقُوعٍ  
وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا      فَإِنَّهُ كَلْبَةٌ قَدْ عَلِمَا  
وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ      وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةٌ

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ) الْفَرْقِ بَيْنَ (الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ، وَ) الْفَرْقِ بَيْنَ  
(الْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ) لِأَنَّ الْأَوَّلَيْنِ اشْتَرَكَا فِي الْمَادَّةِ اللَّفْظِيَّةِ، فَقَدْ يَتَوَهَّمُ  
التَّرَادُفُ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ لَفْظَ «كُلِّ» مَوْضُوعٌ لِمَجْمُوعِ أَشْيَاءٍ كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ جُزْءٌ ذَلِكَ الْمَجْمُوعِ، فَمَوْضُوعُهُ تَصَوُّرِيٌّ، وَلَفْظُ  
الْكُلِّيَّةِ مَوْضُوعٌ اضْطِلَاحًا لِقَضِيَّةٍ حُكْمٍ فِيهَا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ  
الْمَوْضُوعِ، فَمَوْضُوعُهُ تَصْدِيقِيٌّ، وَالْجُزْءُ بَعْضُ الْكُلِّ، فَمَذْلُومُهُ تَصَوُّرِيٌّ  
كَالْكُلِّ، وَالْجُزْئِيَّةُ مَوْضُوعُهَا قَضِيَّةٌ مَحْكُومٌ فِيهَا عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ  
الْمَوْضُوعِ، فَمَذْلُومُهُ تَصْدِيقِيٌّ.

(الْكُلُّ) أَي: حُكْمُ الْكُلِّ هُوَ (حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ) أَيِ مَجْمُوعِ  
أَشْيَاءٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَسْتَقِلُّ بِالْحُكْمِ، كَقَوْلِنَا: هَؤُلَاءِ الْعَشْرَةُ يَحْمِلُونَ

هَذِهِ الصَّخْرَةُ، إِذَا فُرِضَ أَنَّ بَعْضَ الْعَشْرَةِ لَا يَسْتَطِيعُ حَمْلَهَا، هَذَا حُكْمُ  
الْكُلِّ فِي الْإِثْبَاتِ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ فِي السَّلْبِ فَهُوَ النَّفْيُ عَنِ الْمَجْمُوعِ، كَقَوْلِنَا: «مَا  
أَعْطَيْتُ كُلَّ الْعَشْرَةِ»، وَلَا يُتَأْفَى الثَّبُوتُ لِلْبَعْضِ، بَلِ الْغَالِبُ فِي  
اسْتِعْمَالِهِ الثَّبُوتُ لِلْبَعْضِ.

أَمَّا الْحُكْمُ الْوَاقِعُ فِي الْكُلِّيَّةِ فَهُوَ فِي الْإِثْبَاتِ حُكْمُ بِالْمَحْمُولِ  
عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ، بِحَيْثُ يَسْتَقِلُّ كُلُّ فَرْدٍ بِذَلِكَ الْمَحْمُولِ، كَقَوْلِنَا:  
«كُلُّ جَاهِلٍ مُفَرَّطٌ فِيمَا يَلْزَمُهُ»<sup>(١)</sup>.

وَفِي السَّلْبِ نَفْيُ الْمَحْمُولِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ، بِحَيْثُ لَا يَصِفُ

(١) قال الإمام ابن عرفة في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُومًا﴾ [الإسراء: ٣٨]. فإن قلت: لِمَ أُوْرِدَ اسمُ الإشارة مع أن الخصال المنهي عنها متعدّدة؟ فالجواب أنه إشارة إلى أن كُلَّ واحدة من تلك الخصال على انفرادها سيئة، وإفرادها أبلغ في الأمر، فهو كُليَّةٌ لَا كُلٌّ. (تقييد الأبي، ص ٥١٦ تحقيق د. حوالة)

والخصال المتقدم النهي عنها في السورة بدئت بقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٢٢] إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْآخِرِينَ مَرَسًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وهي عند العد اثنتا عشرة خصلة مطلوبة الكف عنها: الشرك، والتأفيف، والتَّهَرُّ، والتبذير، والقبض المفرط، والبسط المفرط، وقتل الولد، وقتل النفس بغير حق، وقربان الزنى، وقربان مال اليتيم بغير حق، وقفو ما لا يُعلم، والمشي في الأرض مرحا.

وقال الإمام ابن عرفة في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]: تقرر في علم المنطق أن الأسوار ثلاثة: «كل» كقولك: كل أعضاء الإنسان بدن. «لا كلي» كقولك: كل إنسان نوع من أنواع الحيوان. وكلية: كقولك: كل إنسان شخص موجود في زمان ما. وهذا في الآية كلية. (تقييد الأبي ص ٧٨٢ تحقيق د. الزار)

شَيْءٌ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ بِالْمَحْمُولِ، كَقَوْلِنَا: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِطَائِرٍ».

ثُمَّ مَثَلَ الْمُصَنِّفُ بِحُكْمِ السَّلْبِ فِي بَابِ الْكُلِّ بِقَوْلِهِ: (كَكُلِّ ذَلِكَ لَيْسَ ذَا وَفُوعٍ) وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا قِيلَ فِيمَا وَرَدَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا سَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» فَقَالَ لَهُ ﷺ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَبْقَ»<sup>(١)</sup> أَيْ: لَمْ يَبْقَ مَجْمُوعُ الْقَصْرِ وَالنَّسْيَانِ، أَيْ: بَلِ الْوَاقِعُ بَعْضُهُ، عَلَى مَا هُوَ طَرِيقُ التَّقْيِ فِي بَابِ الْكُلِّ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُتَأَنَّى الثَّبُوتُ لِلْبَعْضِ، وَأَنَّ الثَّبُوتَ لَهُ أَغْلَبُ الْأَسْتِعْمَالِ، وَعَلَيْهِ عَوَّلَ النَّاطِمُ فِي التَّمْثِيلِ.

وَلَكِنْ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ بَابِ الْكُلِّيَّةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ: لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنَ الْقَصْرِ وَالنَّسْيَانِ، وَهُوَ الَّذِي فَهَمَ مِنْهُ ذُو الْيَدَيْنِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «بَلِ بَعْضُ ذَلِكَ وَقَعَ يَا رَسُولَ اللَّهِ»، فَقَالَ ﷺ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَمَّلَهَا، ثُمَّ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، فَكَانَ تَشْرِيعًا لِلْسُّجُودِ الْبَعْدِيِّ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ السَّائِلَ بِـ«أَمْ» يَعْتَقِدُ أَنَّهُ وَقَعَ أَحَدُ الْمُتَعَادِلَيْنِ لَا بَعَيْنِهِ، فَيَجَابُ بِالتَّعْيِينِ بِأَنَّ يُقَالُ: وَقَعَ كَذَا، أَوْ يَنْفِي كُلِّ مِنْهُمَا تَخْطِئَةُ السَّائِلِ فِي اعْتِقَادِهِ، وَلَا يُجَابُ بِأَنَّ الْمَجْمُوعَ لَمْ يَبْقَ، بَلِ وَقَعَ

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له.

أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى وَجْهِ الْإِبْهَامِ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ السَّائِلَ جَوَابًا، إِذْ هُوَ مُعْتَقَدُهُ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللِّسَانِ مِنْ أَنَّ لَفْظَةَ «كُلٌّ» إِذَا تَقَدَّمَ النَّفْيُ أَفَادَ النَّفْيَ عَنِ الْمَجْمُوعِ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ حُكْمِ الْكُلِّ، كَقَوْلِنَا: «مَا كُلُّ إِنْسَانٍ يُحْسِنُ صُنْعَةَ الْحِسَابِ»، أَيْ: بَلِ الْبَعْضُ يُحْسِنُهَا، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ أَفَادَ النَّفْيَ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْكُلِّيَّةِ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ الْمُسْلِمِينَ لَا يَرْضَوْنَ بَغْيَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ»، أَيْ: لَا يَرْضَاهَا وَاحِدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا حُمِلَ الْحَدِيثُ عَلَى مَعْنَى أَنَّ النَّسْيَانَ وَالْقَصْرَ لَمْ يَقَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا كَانَ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ لِأَنَّهُ وَقَعَ مَا أَوْجَبَ السُّجُودَ الْبَعْدِيَّ وَهُوَ النَّسْيَانُ، وَلِلذَلِكَ كَمَلِ الصَّلَاةِ ﷺ ثُمَّ سَجَدَ بَعْدَ أَنْ أُخِيرَ بِأَنَّ مَا قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ حَقٌّ، وَأَخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ يَجِبُ مُطَابَقَتُهَا لِلْوَاقِعِ.

فَالْجَوَابُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ:

- إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ فِي اعْتِقَادِي وَظَنِّي، فَالْخَبَرُ مُطَابِقٌ لظَنِّي قَطْعًا، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى جَوَازِ الْإِخْبَارِ عَنِ الظَّنِّ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ إِذَا قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى الْمُرَادِ.

- وَإِمَّا بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ الْقَصْرَ لَمْ يَقَعْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا

النَّسِيَانُ الْمُتَعَادُ لَكُمْ بِهِ تَتَخَاطَبُونَ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَنْ غَفْلَةٍ عَنِ الصَّلَاةِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا وَقَعَ نَسِيَانٌ آخَرُ - إِنْ وَقَعَ - وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ بِالتَّنْسِيَةِ الْحَاصِلَةِ بِشُحُودِ عَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَنَحْوِ ذَلِكَ لِلتَّشْرِيعِ، وَيُطَابِقُ مَا وَرَدَ: «إِذَا لَا أَنْسَى»<sup>(١)</sup>، وَلَكِنْ أَنْسَى لِأَنْسَ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» لِأَنَّهُ رُجُوعٌ لِلظَّاهِرِ وَسُؤَالٌ عَنِ الْحَاصِلِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ لَفْظُ النَّسِيَانِ الْمَوْجُودِ فِي كَلَامِ ذِي الْيَدَيْنِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى التَّنْسِيَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عِنْدَهُ ﷺ، وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ أَسْهَلُ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى حُكْمِ الْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ كَمَا قَرَرْنَاهُ بِقَوْلِهِ: (وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا) أَي: وَحَيْثُ حُكِمَ فِي الْقَضِيَّةِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٌ بِحَيْثُ يَسْتَقِيلُ كُلُّ فَرْدٍ بِالْمَحْمُولِ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، (فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ) أَي: فَذَلِكَ الْحُكْمُ حُكْمُ الْقَضِيَّةِ الْكُلِّيَّةِ، (وَقَدْ عَلِمَ) ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ الْقَضَايَا، وَبِهِ فَارَقَ حُكْمَ الْكُلِّيَّةِ حُكْمَ الْكُلِّ.

(١) الحديث في موطن الإمام مالك من بلاغاته بلفظ: «إِنِّي لَأَنْسَى أَوْ أَنْسَى لِأَنْسَ». واللفظ المذكور هنا عزاه القاضي عياض في مشارق الأنوار لبعض المحذلين ثم قال: وقد يكون أَنْسَى هذا بالفتح، أَي: أَنْزَلْتُ، وَنَسِيََ بِمعنى تَرَكَ معلوم مشهور في اللغة ومنه: «تَسَرَّأَ اللَّهُ فَنَسِيَهُمْ» [النوبة: ٦٧] أَي: تَرَكَوا أَقْرَهُ فَرَكَهُمْ من رحمته، ويكون المعنى: مَا تَرَكَتُهُ قَضَاءً.

(مشارق الأنوار، ج ٢/ص ٢٧)

(٢) وقد يشهد له قوله تعالى: «سَتَرْنَاكَ فَلَا تَنسَى» ﷻ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﷻ [الأعلى: ٦ - ٧]، والمبينة لا تكون إلا عن حكمة وهي التشريع.

(وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ) أَي: وَالْحُكْمُ فِي الْقَضِيَّةِ عَلَى بَعْضٍ أَفْرَادِ  
 الْمَوْضُوعِ كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» (هُوَ الْجُزْئِيَّةُ) أَي: ذَلِكَ  
 الْحُكْمُ حُكْمُ الْقَضِيَّةِ الْجُزْئِيَّةِ.

(و) أَمَّا (الْجُزْءُ) فَلَيْسَ لَهُ حُكْمٌ يَكُونُ بِهِ مَوْضُوعًا لِأَنَّهُ كَمَا تَقَدَّمَ  
 بَعْضُ أَجْزَاءِ الْكُلِّ، فَالْعَشْرَةُ مَثَلًا كُلٌّ، وَكُلُّ فَرْدٍ مِنْهُ جُزْءٌ، فَ(مَعْرِفَتُهُ)  
 كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ (جَلِيلَةٌ) مِنْ مَعْرِفَةِ مَصْدُوقِ الْكُلِّ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا  
 بِأَجْزَاءِ، وَالْجُزْءُ فَرْدٌ مِنْ مَجْمُوعِهَا.

\*\*\* \*\* \*

## فصل في المَعْرِفَات

مُعَرَّفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ      حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عِلْمٌ  
فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَضْلٍ وَقَعَا      وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا  
وَنَاقِضُ الْحَدِّ بِفَضْلٍ أَوْ مَعَا      جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا  
وَنَاقِضُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ      أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدْ اِزْتَبَطَ  
وَمَا يَلْفَظِي لَدَيْهِمْ شَهْرًا      تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

(فَصْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ) وَهِيَ مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى أَحَدٍ قِسْمِي الْعِلْمِ  
وَهُوَ التَّصَوُّرُ، وَقَدَمُهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ عَلَى التَّكَلُّمِ عَلَى  
الْمُرَكَّبَاتِ لِأَنَّهُ - وَإِنْ كَانَ قَدْ يُرَكَّبُ مِنْ جِنْسٍ وَفَضْلٍ، أَوْ مِنْ جِنْسٍ  
وَخَاصَّةٍ - فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدِ، وَالْمُفْرَدُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُرَكَّبِ طَبْعًا، فَيَقْدَمُ  
عَلَيْهِ وَضَعًا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَنَا فِي تَعْرِيفِ مَعْنَى الْإِنْسَانِ مَثَلًا:  
«الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» فِي قُوَّةِ الْإِنْسَانِ، وَلِلذَلِكَ صَدَقَ عَلَيْهِ.

وَمَا يُوصِلُ إِلَى التَّصَوُّرِ يُسَمَّى مُعَرِّفًا وَقَوْلًا شَارِحًا، سَوَاءٌ كَانَ  
حَدًّا أَوْ رَسْمًا، وَيُعَرَّفُ بِأَنَّهُ: هُوَ مَا مَعْرِفَتُهُ سَبَبٌ لِمَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ  
الْمَجْهُولِ<sup>(١)</sup>، وَالْمَعْرِفَةُ الْأُولَى أُريدَ بِهَا الحُصُولَ بِالْبَالِ، وَالثَّانِيَةُ أُريدَ  
بِهَا الحُصُولَ عَنْ جَهْلٍ، بِمَعْنَى أَنَّ حُضُورَ الشَّيْءِ بِالْبَالِ مَحْمُولًا عَلَى  
الْمُعَرِّفِ - يَفْتَحِ الرِّاءُ - سَبَبٌ لِحُصُولِ مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ الْمَجْهُولِ.

فَإِذَا قِيلَ: الْإِنْسَانُ: هُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ، فَحُضُورُ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ  
الْمَعْلُومِينَ أَوَّلًا، مَحْمُولَيْنِ عَلَى الْإِنْسَانِ، سَبَبٌ لِمَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ الْإِنْسَانِ  
الْمَجْهُولَةِ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ أُريدَ بِالْأُولَى الحُصُولَ عَنْ جَهْلٍ لَزِمَ  
صِحَّةُ التَّعْرِيفِ بِالْمَجْهُولِ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْرِفَةِ الَّتِي تَكُونُ  
حَالَ التَّعْرِيفِ، إِذْ هُوَ حَالُ السَّبَبِ، فَلَوْ كَانَ الْمُعَرِّفُ - يَكْسِرُ الرِّاءُ -  
يُحْتَاجُ إِلَى تَحْصِيلِهِ عَنْ جَهْلٍ - أَيَّ حَالٍ التَّعْرِيفِ بِهِ - لَزِمَ التَّعْرِيفُ

(١) الشريف التلمساني: قد نجهل من الشيء تصورَه وإن كنا نصدّق بوجوده، كعلمنا بوجود  
الجنّ وإن كنا لا نتصوره، وقد نجهل من الشيء التصديق به وإن كنا نتصوره، كما نتصور  
الجسم ونجهل كونه قديمًا أو حادثًا حتى ينكشف لنا بالبرهان القاطع أنه حادث. فإذا جهلنا  
التصور ثم أدركناه بسبب من الأسباب قيل لذلك السبب الذي أدركنا به ذلك: «مُعَرِّفٌ»،  
وإذا تصورنا الشيء وجهلنا التصديق به ثم أدركناه بسبب من الأسباب قيل لذلك السبب  
الذي أدركنا به ذلك التصديق: «جُحَّةٌ». فالأسباب التي تدرك بها المجهولات تنقسم إلى  
مَعْرِفَةٍ وَجُحَّةٍ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَجْهُولَ إِنْ كَانَ تَصَوُّرًا فَسَبَبُ مَعْرِفَتِهِ مُعَرِّفٌ، وَإِنْ كَانَ تَصْدِيقًا  
فَسَبَبُ الْعِلْمِ بِهِ جُحَّةٌ، فَإِذَا عَرَفَ السَّبَبُ الْمَعْرُوفَ لِلشَّيْءِ عَرَفَ ذَلِكَ الشَّيْءَ، فَكَانَ مَعْرِفَةُ  
ذَلِكَ الْمَعْرُوفِ سَبَبًا فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَجْهُولِ. (شرح الجمل، مخ/ص ٥١ - ٥١)

بِالْمَجْهُولِ، وَلَوْ كَانَ الْمَعْرُفُ - يَفْتَحُهَا - لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَحْصِيلِهِ عَنْ  
جَهْلٍ حَالِ التَّعْرِيفِ لَزِمَ تَعْرِيفُ الْمَعْلُومِ، وَهُوَ عَبَثٌ.

إِلَّا أَنْ مَا ذَكَرْ مَلْزُومٌ فِيهِ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْمَعْرِفَةِ فِي مَعْنَيْنِ هُوَ  
فِيهِمَا حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ، أَوْ مُشْتَرَكٌ، وَمُسْرُغٌ ذَلِكَ الْاِتِّكَالُ عَلَى مَا عَلِمَ مِنْ  
أَنَّ الْمَجْهُولَ لَا يُعْرَفُ بِهِ، وَالْمَعْلُومَ لَا يُعْرَفُ، فَكَانَ ذَلِكَ كَالْقَرِينَةِ  
عَلَى الْمُرَادِ.

فَإِذَا كَانَ الْمَعْرُفُ سَبَبًا لِمَعْرِفَةِ الشَّيْءِ لَزِمَ:

- سَبْقُ مَعْرِفَتِهِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ سَابِقٌ<sup>(١)</sup>.

- وَلَزِمَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ<sup>(٢)</sup>؛ إِذْ لَا يَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا لِنَفْسِهِ.

- وَأَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا<sup>(٣)</sup>، لَا أَعَمَّ وَلَا أَخْصَّ كَمَا يَأْتِي لِأَنَّ الْأَعَمَّ

(١) الشريف التلمساني: المعروف سابق على المعروف في المعرفة لأن المعرفة بالمعروف سبب في  
المعرفة بالمعروف، والسبب سابق على المسبب. (شرح الجمل، مخ/ص ٥١).

(٢) الولائي: لابد أن يكون المعروف غير الحقيقة المعرفة لامتناع تعريف الشيء بنفسه من كل  
وجه، كما يمتنع تعريفه بالمغاير من كل وجه وهو المباین، فالحيوان الناطق مثلا إذا عرفنا  
به الإنسان معناه غير معنى الإنسان من جهة كون معنى الإنسان مدلولاً له مجتمع المدلولية،  
ومعنى الحيوان الناطق مدلولاً لهما مفترق المدلولية، وهو نفسه في نفس الأمر، ولذلك  
صح حمل مدلولهما عليه ليفيد ذلك الحمل مع تصورهما معرفة أنهما شيء واحد مع  
الإنسان، فتصور الإنسان من تصورهما، فالحد والمحدود متحدان من وجه مختلفان من  
آخر. (لوامع النظر، مخ/ص ٢٩).

(٣) الشريف التلمساني: لو لم يكن المعروف مساوياً للمعروف لكان إما أعم منه أو أخص، وبإصل  
أن يكون أعم منه لأن العام لا يكون سبباً في الخاص، ومعرفة العام لا تكون سبباً =

لَا يَكُونُ سَبَبًا تَامًّا فِي مَعْرِفَةِ الْأَخْصِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَيَوَانِ مَثَلًا مَعْرِفَةَ الْإِنْسَانِ، وَالْأَخْصُ مُخْرِجٌ لِبَعْضِ الْأَفْرَادِ، فَالْتِمَسْتُ بِهِ فِي مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ يَتَضَمَّنُ الْجَهْلَ بِدُخُولِ تِلْكَ الْأَفْرَادِ.

وَمِنْ ذِكْرِ السَّبَبِيَّةِ أَيْضًا يَخْرُجُ بَعْضُ الْمُتَضَايِقِينَ بِالنَّسَبَةِ لِلْآخَرِ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ أَحَدِهِمَا لَيْسَتْ سَبَبًا لِمَعْرِفَةِ الْآخَرِ لِحُصُولِهِمَا مَعًا<sup>(١)</sup>.

= في معرفة الخاص لأننا إذا علمنا أن وراء هذا الحائط حيوانا لا يلزم من ذلك أن نعلم أنه إنسان. وباطل أن يكون السبب المعروف أخص من المعروف لأنه لو كان أخص من المعروف لكان المعروف أجلى منه لأن معرفة الأعم أجلى من معرفة الأخص، وقد كنا شرطنا أن يكون المعروف أجلى من المعروف. وإنما كان الأعم أجلى من الأخص لأن الأعم أكثر أفرادا من الأخص، وما كان أكثر أفرادا كان أكثر وجودا، وما كان أكثر وجودا كان أعرف عندنا مما هو أقل وجودا، فكان الأعم أعرف عندنا من الأخص. (شرح الجمل، مخ/ص ٥١ - ٥٢).

السنوسي: لو يكن المعروف أجلى من المعروف - أي أوضح - لكان إما مساويا له في الخفاء أو أخفى منه، والخفي لا يصلح لتعريف الخفي مثله وإلا لما كان تعريفه له أولى من العكس، وأحرى أن لا يصلح لتعريفه إذا كان أخفى منه. (شرح المختصر المنطقي للإمام ابن عرفة، مخ/ص ١٠٢).

(١) الولالي: عُلم من كون التعريف سبب حصول العلم بالمعروف أن المعروف لا بد أن يكون سابقا في المعرفة عند السامع على تلك الحقيقة المعروفة؛ لوجوب سبب السبب على السبب، فلا يصح التعريف بما لا يصح حصول علمه قبل المعروف، كأحد المتضايقين يعرف به الآخر كالأبوة مع البنوة. (لوامع النظر، مخ/ص ٣).

الشريف التلمساني: التحقيق في كل واحد من المتضايقين أن يورد في الحد سبب التضايق حتى يتعقل كل واحد منهما، ثم يخص المقصود حده منها ببيان يخصه. ومثل ذلك أنا إذا أردنا أن نعرف الأب قلنا فيه: إنه حيوان يولد آخر من نوعه من نطقته من حيث هو كذلك. والحيوان هو الأب، والآخر الذي من نوعه من نطقته هو الابن، لكنهما أخذاً عاريين =

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَقْسَامِ الْمُعَرَّفِ فَقَالَ: (مُعَرَّفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ) أَيْ: مُعَرَّفُ الشَّيْءِ فِي الْجُمْلَةِ يَنْقَسِمُ أَوَّلًا إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

(حَدٌّ) أَيْ: أَحَدُ الْأَقْسَامِ مَا يُسَمَّى حَدًّا، أَخَذًا مِنْ حَدِّ الْبَلَدِ وَهُوَ مَا أَحَاطَ بِهَا مِنَ السُّورِ، وَوَجْهَهُ الْأَخْذُ أَنَّ السُّورَ مَثَلًا مَانِعٌ لِلْبَلَدِ مِنْ دُخُولٍ غَيْرِهَا فِيهَا وَمِنْ خُرُوجٍ بَعْضِهَا عَنْهَا، وَالتَّعْرِيفُ الْمُسَمَّى بِالْحَدِّ كَذَلِكَ لِمَنْعِ الْمَخْدُودِ مِنْ خُرُوجِ أَفْرَادِهِ عَنْهُ وَمِنْ دُخُولِ غَيْرِهَا فِيهِ.

وُخِصَّ بِهَذَا اللَّقَبِ - وَإِنْ كَانَ كُلُّ تَعْرِيفٍ مُعْتَبَرٍ جَامِعًا لِأَفْرَادِ الْمُعَرَّفِ مَانِعًا مِنْ دُخُولِ أَفْرَادٍ غَيْرِهِ فِيهِ - لِأَنَّ الْحَدَّ كَمَا يَأْتِي يَكُونُ بِالذَّاتِيَّاتِ، وَالْجَمْعُ وَالْمَنْعُ بِالذَّاتِيَّاتِ أَقْوَى.

(وَرَسْمِيٌّ) أَيْ: وَثَانِي الْأَقْسَامِ مَا يُسَمَّى رَسْمًا، أَخَذًا مِنْ رَسْمِ الدَّارِ وَهُوَ عَلَامَتُهَا لِأَنَّهُ - كَمَا يَأْتِي - مَا يَكُونُ بِالْعَرَضِيَّاتِ الْخَاصَّةِ، وَالْعَرَضِيُّ خَارِجٌ عَنِ الْحَقِيقَةِ، كَخُرُوجِ الْعَلَامَةِ عَنِ حَقِيقَةِ الدَّارِ.

إِلَّا أَنَّ الْمُصَنَّفَ سَمَّاهُ رَسْمِيًّا بِزِيَادَةِ يَاءِ النِّسْبَةِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمُقَسَّمُ وَهُوَ مُطْلَقُ الْمُعَرَّفِ جِنْسٌ، فَيَصِيحُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى بَعْضِ أَنْوَاعِهِ، كَمَا يُقَالُ: الْحَيَّوانُ إِنَّمَا إِنْسَانِيٌّ وَإِنَّمَا قُرْسِيٌّ، أَيْ: هَذَا الْجِنْسُ يَنْقَسِمُ إِلَى

= عن الإضافة، وتولده من نطقه هو سبب تضافيهما. وأما قولنا: «من حيث هو كذلك» فهو من التكرار الضروري في الحدود لأننا لو لم نذكره في الحد لم يكن ذلك تعريفًا للمضاف إلا من حيث الذات، لا من حيث هو مضاف، والمقصود تعريفه من حيث هو مضاف. (شرح الجمل، مخ/ص ٥٣)

حِصَّةُ إِنْسَانِيَّةٍ وَإِلَى حِصَّةِ قَرَسِيَّةٍ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ اسْتِقَامَةُ النَّظْمِ.

(وَلَفْظِيٌّ) أَي: وَثَالِثُ الْأَقْسَامِ مَا يُسَمَّى لَفْظِيًّا لِأَنَّهُ - كَمَا يَأْتِي - تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرُ، فَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعَرَّفِ اخْتِلَافٌ مَعْنَوِيٌّ، بَلِ اخْتِلَافٌ فِي ذَاتِ اللَّفْظَيْنِ، فَسُمِّيَ لَفْظِيًّا لِذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: (عَلِمَ) تَكْمِيلُ لِلْبَيِّنِ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُعَرَّفَ بِهِ عُلِمَ مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا جُهِّلَ كَوْنُهُ مُسَمًّى بِاللَّفْظِ الْآخَرِ.

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى مَا يُرَادُ بِالْحَدِّ وَالرَّسْمِ وَاللَّفْظِيِّ، وَعَلَى تَقْسِيمِ كُلِّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ إِلَى قِسْمَيْنِ، فَصَارَ مَجْمُوعُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ، فَقَالَ: (فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَقَصْلٌ وَقَعًا) أَي: فَالْمُسَمًّى بِالْحَدِّ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: حَدٌّ تَامٌ، وَحَدٌّ نَاقِصٌ.

وَالْحَدُّ التَّامُّ: هُوَ مَا وَقَعَ - أَي تَرَكَّبَ - مِنْ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْقَصْلُ، كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وَسَوَاءٌ عُبِّرَ فِي التَّعْرِيفِ بِالْجِنْسِ كَالْحَيَوَانِ فِي الْمِثَالِ، أَوْ عُبِّرَ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ مُطَابَقَةً لِأَنَّ مَجْمُوعَ الْأَجْزَاءِ هِيَ الْجِنْسُ الْقَرِيبُ، كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: هُوَ الْجِسْمُ التَّامِّي الْحَسَّاسُ الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ النَّاطِقُ. وَإِنَّمَا سُمِّيَ تَامًا لِأَنَّهُ يَنْبَغُ فِيهِ جَمِيعُ أَجْزَاءِ الْمَخْدُودِ.

(وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةً مَعًا) أَي: وَيَنْقَسِمُ الرَّسْمُ كَالْحَدِّ إِلَى تَامٍّ وَنَاقِصٍ.

فَالرَّسْمُ التَّامُّ: هُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنَ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْخَاصَّةِ الشَّامِلَةِ اللَّازِمَةِ. فَالْمُرَكَّبُ مِنْهُمَا مَعًا كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: هُوَ الْحَيَوَانُ الضَّاحِكُ، أَوْ هُوَ الْجِسْمُ التَّامِّي الْحَسَّاسُ الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ الضَّاحِكُ بِالْقُوَّةِ، عَلَى الْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ فِي الْحَدِّ.

وَسُمِّيَ تَامًّا لِذِكْرِ جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْمَحْدُودِ فِيهِ، إِلَّا الْفَضْلَ الَّذِي قَامَتْ الْخَاصَّةُ مَقَامَهُ.

وَقَبِدْنَا الْخَاصَّةَ بِالشَّامِلَةِ لِأَنَّ غَيْرَ الشَّامِلَةِ كَالْعِلْمِ بِالْكِتَابَةِ لِلْإِنْسَانِ لَا يُعْرَفُ بِهَا لِحُجُوجِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَفْرَادِ عَنْهَا، وَبِاللَّازِمَةِ لِتَخْرُجَ الْمُقَارِقَةُ كَالْتَنَقُّسِ بِالْفِعْلِ لِلْحَيَوَانِ لِحُجُوجِ أَفْرَادِ الْمَحْمُولِ عَنْ كَوْنِهَا مِنْ أَفْرَادِهِ حَالِ الْمُقَارِقَةِ، وَهُوَ فَاسِدٌ.

وَأَمَّا النَّاقِصُ مِنَ الْحَدِّ وَالرَّسْمِ فَإِلَيْهِ أَشَارَ يَقُولُهُ: (وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعًا، جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعًا) أَي: وَالْحَدُّ النَّاقِصُ هُوَ التَّعْرِيفُ الَّذِي وَقَعَ بِالْفَضْلِ وَحْدَهُ، أَوْ وَقَعَ بِالْفَضْلِ مَعَ جِنْسٍ بَعِيدٍ، لَا مَعَ جِنْسٍ قَرِيبٍ.

فَالْحَدُّ النَّاقِصُ قِسْمَانِ:

- مَا يَقَعُ بِالْفَضْلِ وَحْدَهُ، كَتَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ بِالنَّاطِقِ.

- وَمَا يَقَعُ بِالْفَضْلِ وَالْجِنْسِ الْبَعِيدِ، كَتَعْرِيفِهِ بِالْجِنْسِ النَّاطِقِ.

وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ الْأَوَّلِ نَاقِصًا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَحْدُودِ إِلَّا النَّاطِقُ، وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ الثَّانِي ظَاهِرٌ أَيْضًا لِأَنَّ الْجِنْسَ الْبَعِيدَ لَا يَتَّصِفُ بِمَا تَحْتَهُ مِنَ الْأَجْنَاسِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَحْدُودِ، إِذِ الْجِنْسُ فِي الْمِثَالِ لَا يَتَّصِفُ بِالنَّاطِقِ وَلَا الْحَسَّاسِ وَلَا الْمُتَحَرِّكِ بِالْإِرَادَةِ.

وَسَرَطُ بَعْضِهِمْ فِي تَمَامِ الْحَدِّ التَّرْتِيبَ بِأَنَّهُ يَتَقَدَّمُ الْجِنْسُ عَلَى الْفَضْلِ، فَإِنْ قِيلَ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: «هُوَ النَّاطِقُ الْحَيَوَانُ» كَانَ حَدًّا نَاقِصًا لِأَنَّهُ وَإِنْ ذُكِرَتْ فِيهِ جَمِيعُ أَجْزَاءِ الْمَحْدُودِ فِي حُكْمِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ إِلَّا النَّاطِقُ، إِذْ يَخْرُجُ بِهِ مَا سِوَى الْإِنْسَانِ أَوَّلًا، فَيَصِيرُ ذِكْرُ الْحَيَوَانِ ضَائِعًا فَكَأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَامٌ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ، فَهُوَ مُوقِفٌ عَلَى أَجْزَاءِ الْمَحْدُودِ وَإِنْ لَمْ تَجْرِ عَلَى التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ وَهُوَ ذِكْرُ كُلِّ فِي مَحَلٍّ يُخْرَجُ مَا يُقَابِلُهُ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ بَعْضُهُ.

وَلَا عِبْرَةَ بِالتَّعْرِيفِ الَّذِي يُذَكَّرُ فِيهِ الْفَضْلُ وَالْخَاصَّةُ مَعًا، كَأَن يُقَالَ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: «هُوَ النَّاطِقُ الصَّاحِكُ» لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُغْنِي

عَنِ الْآخَرِ فِي الْإِخْرَاجِ .

ثُمَّ لَوْ اسْتُعْمِلَ قَيْبُنِي أَنْ يُجْرَى عَلَى السَّابِقِ مِنْهُمَا ، فَإِنْ سَبَقَتْ  
الْخَاصَّةُ سُمِّيَ رَسْمًا نَاقِصًا عَلَى مَا بَأْتِي ، وَإِلَّا فَحَدُّ نَاقِصٌ . وَبَعْضُهُمْ  
يَجْزِمُ بِأَنَّهُ حَدُّ نَاقِصٌ .

وَكَذَا لَا عِبْرَةَ بِالْعَرَضِ الْعَامِّ مَعَ الْفَضْلِ ، كَأَنْ يُقَالَ فِي تَعْرِيفِ  
الْإِنْسَانِ : هُوَ الْمُتَنَفِّسُ النَّاطِقُ . وَعَدَّهُ بَعْضُهُمْ حَدًّا نَاقِصًا كَالَّذِي قَبْلَهُ .

وَأِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرْ هَذَانِ لِأَنَّ الْعَرَضَ مِنَ التَّعْرِيفِ التَّمْيِيزُ أَوْ بَيَانُ  
الْأَجْزَاءِ ، وَالْعَرَضُ الْعَامُّ لَيْسَ فِيهِ أَحَدُهُمَا ، وَالتَّعْرِيفُ بِالْخَاصَّةِ مَعَ  
الْفَضْلِ يُغْنِي فِيهِ الْفَضْلُ عَنِ الْخَاصَّةِ فِي التَّمْيِيزِ .

ثُمَّ أَشَدَّ إِلَى الرَّسْمِ النَّاقِصِ يَقُولُهُ : (وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ  
فَقَطْ ، أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدْ اِرْتَبَطَ) أَيُّ : وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ : هُوَ  
التَّعْرِيفُ الَّذِي وَقَعَ بِالْخَاصَّةِ فَقَطْ ، كَتَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ بِالضَّاحِكِ وَحْدَهُ ،  
أَوِ الَّذِي اِرْتَبَطَ فِيهِ الْجِنْسُ الْبَعِيدُ بِالْخَاصَّةِ بِأَنْ وَقَعَ التَّعْرِيفُ بِهِمَا مَعًا ،  
كَتَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ بِالْجِسْمِ الضَّاحِكِ ، فَالرَّسْمُ النَّاقِصُ قِسْمَانِ :

ـ مَا وَقَعَ بِالْخَاصَّةِ وَحْدَهَا كَالضَّاحِكِ .

ـ أَوْ بِهَا مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ كَالْجِسْمِ الضَّاحِكِ .

وَقِيلَ : إِنَّ الثَّانِي رَسْمٌ تَامٌ ، وَالتَّخْفِيقُ أَنَّهُ نَاقِصٌ ، إِذْ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ

مِنْ أَجْزَاءِ الْمُعَرَّفِ مَا تَحْتَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ وَإِنْ قَامَتْ فِيهِ الْخَاصَّةُ مَقَامَ الْفَصْلِ.

وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي الرَّسْمِ النَّاقِصِ: مَا يَكُونُ بِالْعَرَضِ الْعَامِّ وَالْخَاصَّةِ، كَتَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ بِالْمُتَنَفِّسِ الضَّاحِكِ.

(وَمَا بِاللَّفْظِيِّ لَدَيْهِمْ شَهْرًا) أَيْ: وَالتَّعْرِيفُ الَّذِي شُهِرَ عَنْهُمْ بِاللَّفْظِيِّ هُوَ (تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِ) لَفْظٍ (رَدِيفٍ أَشْهَرًا) عِنْدَ السَّامِعِ مِنْ اللَّفْظِ الْمُبْدَلِ وَهُوَ الْمُعَرَّفُ مَعْنَاهُ، كَتَعْرِيفِ الْغَضَنَفْرِ بِالْأَسَدِ الَّذِي هُوَ أَشْهَرُ مِنْهُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّ التَّعْرِيفَ اللَّفْظِيَّ قِسْمٌ خَارِجٌ عَنِ الْحَدِّ وَالرَّسْمِ، وَالتَّحْقِيقُ دُخُولُهُ فِي الرَّسْمِ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْمَعْنَى بِهَذَا اللَّفْظِ الْأَشْهَرِ خَاصَّةٌ مِنْ خَوَاصِّهِ.

وَزَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ - أَعْنِي الْحَدَّ النَّاقِصَ وَالتَّامَّ وَالرَّسْمَ النَّاقِصَ وَالتَّامَّ وَاللَّفْظِيَّ - قِسْمَيْنِ آخَرَيْنِ، فَصَارَ الْمَجْمُوعُ سَبْعَةً.

وَالْقِسْمَانِ الْمَزِيدَانِ هُمَا:

- التَّعْرِيفُ بِالشَّيْءِ، وَيُسَمَّى التَّعْرِيفُ بِالتَّمْيِيلِ، كَتَعْرِيفِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ كَالنُّورِ فِي الْإِهْتِدَاءِ بِهِ فِيمَا لَا تُؤْمَنُ مَعَاطِيئُهُ.

- وَالتَّعْرِيفُ بِالتَّقْسِيمِ، كَتَعْرِيفِ الْعِلْمِ التَّصْدِيقِيِّ بِتَقْسِيمِ مُطْلَقِ  
الِإِدْرَاكِ إِلَى مَا فِيهِ جَزْمٌ وَمَا لَا جَزْمَ فِيهِ، وَمَا فِيهِ الْجَزْمُ إِلَى الْمُطَابِقِ  
وَعَكْسِهِ، وَالْمُطَابِقِ إِلَى مَا يَقْبَلُ التَّشْكِيكَ وَمَا لَا يَقْبَلُهُ، وَأَنَّ مَا لَا يَقْبَلُهُ  
هُوَ الْعِلْمُ التَّصْدِيقِيُّ، فَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ التَّقْسِيمِ أَنَّ مَا لَا يَقْبَلُ التَّشْكِيكَ  
هُوَ الْعِلْمُ التَّصْدِيقِيُّ.

وَالْتَحْقِيقُ رُجُوعُ الْقِسْمَيْنِ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالْخَاصَّةِ، فَهُمَا مِنْ بَابِ  
الرَّسْمِ لِأَنَّ كَوْنَ الْمُعَرَّفِ شَبِيهَا بِالشَّيْءِ - إِنْ صَحَّ التَّعْرِيفُ بِهِ وَصَحَّ  
الِانْتِقَالُ مِنَ الشَّيْءِ إِلَى إِدْرَاكِ الْمُعَرَّفِ - خَاصَّةً مِنْ خَوَاصِّهِ، وَكَوْنَ  
الْمُعَرَّفِ خَارِجًا عَنِ الْأَقْسَامِ غَيْرِ وَاحِدٍ لِاخْتِصَاصِ مَعْنَاهُ بِهِ خَاصَّةً مِنْ  
خَوَاصِّهِ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْخَاصَّةِ رَسْمٌ.

وَشَرَطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا  
وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزًا بِمَا قَرِئَتْ بِهِهَا تُحَرِّزًا  
وَلَا بِمَا يُنْذَرُ بِمَخْذُودٍ وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا  
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَزْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ  
وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزُ فِي الرَّسْمِ قَادِرٍ مَا رَوَوْا  
ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى شَرْطِ الْمَعْرِفَاتِ فَقَالَ: (وَشَرَطُ كُلِّ تَعْرِيفٍ حَدًّا كَانَ  
أَوْ رَسْمًا أَوْ لَفْظِيًّا (أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا) أَيْ: مَا نَعْنِي أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ غَيْرُ أَفْرَادٍ

المُعَرَّفِ بِفَتْحِ الرَّاءِ، (مُنْعِيَسًا) أَي: جَامِعًا لِجَمِيعِ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْمُعَرَّفِ .  
وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِكَوْنِ التَّعْرِيفِ مُسَاوِيًا لِمَا عُرِّفَ بِهِ، كَتَعْرِيفِ  
الْإِنْسَانِ بِ«الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ» حَدًّا لَهُ، أَوْ بِ«الْحَيَوَانِ الضَّاحِكِ» رَسْمًا  
لَهُ، أَوْ بِ«الْبَشَرِ» تَعْرِيفًا لَقَطِيًّا لَهُ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ هَذِهِ التَّعَارِيفِ مُطْرَدٌ مَعَ  
الْإِنْسَانِ، مُنْعِيَسٌ، أَي: جَامِعٌ مَانِعٌ .

فَمَعْنَى الْإِطْرَادِ عَلَى هَذَا أَنَّ يَكُونَ التَّعْرِيفُ كُلَّمَا وُجِدَ وَجِدَ  
المُعَرَّفُ بِفَتْحِ الرَّاءِ، قَبْلَ زُمْ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا مِنْ دُخُولِ أَفْرَادِ غَيْرِ الْمُعَرَّفِ  
فِيهِ، إِذْ لَوْ دَخَلَ فِيهِ غَيْرُ أَفْرَادِ الْمُعَرَّفِ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ وُجُودِهِ وَجُودُ  
المُعَرَّفِ لِأَنَّهُ عِنْدَ صِدْقِهِ عَلَى غَيْرِ أَفْرَادِ الْمُعَرَّفِ لَمْ يُوْجَدْ مَعَهُ  
المُعَرَّفُ، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْإِطْرَادَ يَقْتَضِي الْمَنْعَ<sup>(١)</sup> .

وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنَ التَّعْرِيفِ الَّذِي يَكُونُ غَيْرَ مُطْرَدٍ، أَي: غَيْرَ مَانِعٍ،

(١) الولائي: علم من كون التعريف سببا لتمييز المعرف تميزا تاما بحيث لا يتوهم دخول أفراده  
في غيره ولا أفراد غيره فيه أنه لا بد أن يكون التعريف مساويا للحقيقة المعروفة، بحيث يكون  
المعرف متى صدق صدق المعرف، ومتى صدق المعرف صدق المعرف، فمضمون القضية  
الأولى وهو استلزام صدق المعرف لصدق المعرف هو معنى الاطراد، ومضمون القضية  
الثانية وهو استلزام صدق المعرف لصدق المعرف هو معنى الانكاس، فاستلزام التعريف  
للمعرف موجب لعدم صحة صدقه على أفراد غير ذلك المعرف، وذلك هو المنع من دخول  
أفراد الغير، ولهذا يقال: الاطراد يقتضي المنع، واستلزام المعرف للتعريف يقتضي عدم  
صحة صدق ذلك المعرف بدون التعريف، فلا يفرد عن التعريف بفرد ما، فلا يخرج فرد  
ما عن التعريف، وذلك معنى جمع التعريف أفراد المعرف، ولهذا يقال: الانكاس يستلزم  
الجمع. (لوامع النظر، مخ/ص ٣٠ - ٣١).

وَهُوَ التَّعْرِيفُ الَّذِي هُوَ الْأَعْمُ مِنَ الْمَعْرِفِ، كَتَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ بِمَعْنَى الْحَيَوَانِ فَقَطَّ لِأَنَّهُ لِعُمُومِهِ يَدْخُلُ فِيهِ أَفْرَادُ غَيْرِ الْإِنْسَانِ، فَلَا يَكُونُ مَانِعًا.

وَمَعْنَى الْإِنْعِكَاسِ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ كُلَّمَا وُجِدَ الْمَعْرِفُ - بِفَتْحِ الرَّاءِ - وَجِدَ هُوَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا لِأَنَّهُ لَوْ خَرَجَ عَنْهُ بَعْضُ أَفْرَادِ الْمَعْرِفِ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ وُجُودِ مَا عُرِفَ بِهِ وُجُودُهُ؛ لِوُجُودِ مَا عُرِفَ بِهِ فِي الْأَفْرَادِ الْخَارِجَةِ عَنْهُ دُونَ التَّعْرِيفِ، فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْإِنْعِكَاسَ يَقْتَضِي الْجَمْعَ.

وَاحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا يَكُونُ غَيْرَ مُنْعَكِسٍ، أَيُّ: غَيْرِ جَامِعٍ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ الَّذِي هُوَ أَخْصَصُ مِنَ الْمَعْرِفِ، كَتَعْرِيفِ الْحَيَوَانِ بِـ«الْجِسْمِ النَّاطِقِ» لِأَنَّهُ لِحُصُوصِهِ يَخْرُجُ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ أَفْرَادِ الْحَيَوَانِ، كَأَفْرَادِ الْفَرَسِ وَالطَّائِرِ وَغَيْرِهِمَا.

وَتَنْفِيسُ الْأَطْرَادِ وَالْإِنْعِكَاسِ بِمَا ذُكِرَ هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ يُقْسَرُ الْأَطْرَادُ بِالْجَمْعِ، وَالْعَكْسُ بِالْمَنْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَطْرَادَ مَعْنَاهُ الدَّهَابُ النَّاشِئُ عَنِ الطَّرْدِ، يُقَالُ: طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ، فَلَوْ اسْتُعْمِلَ مُطَاوِعُ طَرَدَ لَقِيلَ: طَرَدْتُهُ فَاُنْطَرَدَ، أَوْ فَاطَرَدَ، فَيَكُونُ مُصَدِّرُ الثَّانِي مَا ذُكِرَ.

وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ الْأَطْرَادَ بِهَذَا الْمَعْنَى اصْطِلَاحِيٌّ لَا لُغَوِيٌّ، ثُمَّ

اسْتَعْمَلَ عُرْفًا لِكَوْنِ الشَّيْءِ يَذْهَبُ عَلَى وَتَبَرَةٍ تُرَادُّ مِنْهُ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى يُقَالُ: هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُطَرِّدَةٌ، أَيُّ: تَذْهَبُ فِيْمَا تَصْدُقُ عَلَيْهِ وَتَنْقَرُّ، كَمَا أُرِيدَتْ بِحُكْمِهَا بِحَيْثُ لَا تَنْخَرُمُ.

وَالْمَعْرِفُ - بِكَسْرِ الرَّاءِ - أُرِيدَ مِنْهُ مُلَازِمَتُهُ لِمَا عُرِفَ بِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا، وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الْمُسَاوَاةِ، وَالْمُتَسَاوِيَانِ كُلَّمَا وُجِدَ أَحَدُهُمَا وَجِدَ الْآخَرُ، فَقَدْ يُرَادُّ بِالْأَطْرَادِ كَوْنُ التَّعْرِيفِ كُلَّمَا وُجِدَ وَجِدَ الْمَعْرِفُ، فَيَكُونُ الْأَطْرَادُ بِمَعْنَى الْمَنْعِ، وَعَكْسُ قَوْلِنَا: كُلَّمَا وُجِدَ الْأَوَّلُ وَجِدَ الثَّانِي كَنَفْسِهِ، كُلَّمَا وُجِدَ الثَّانِي وَجِدَ الْأَوَّلُ، فَيَكُونُ الْإِنْعَكَاسُ بِمَعْنَى الْجَمْعِ.

وَقَدْ يُرَادُّ بِهِ أَنَّ التَّعْرِيفَ كُلَّمَا وُجِدَ الْمَعْرِفُ وَجِدَ هُوَ، فَيَكُونُ الْأَطْرَادُ بِمَعْنَى الْجَمْعِ، وَالْإِنْعَكَاسُ بِمَعْنَى الْمَنْعِ، كَهَذَا الْاِغْتِيَارِ الَّذِي قَبْلَهُ، لَكِنْ لَا مِنْ طَرِيقِ اسْتِزَامِ التَّعْرِيفِ لِلْمَعْرِفِ، بَلْ مِنْ طَرِيقِ اسْتِزَامِ الْمَعْرِفِ لِلتَّعْرِيفِ كَمَا ظَهَرَ مِنَ التَّعْبِيرِ، وَكِلَا الْاِغْتِيَارَيْنِ صَحِيحَانِ عِنْدَ تَحَقُّقِ التَّسَاوِيِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ فِي كِلَيْهِمَا أَطْرَادِيٌّ ذَهَبَ عَلَى وَتَبَرَةٍ الْاِسْتِزَامِ فِي كِلَيْهِمَا.

وَلَمَّا كَانَ التَّسَاوِيِ يَقْتَضِي التَّلَازِمَ ثُبُوتًا وَنَقْيًا، عَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْأَطْرَادِ بِالْاِسْتِزَامِ فِي الثُّبُوتِ، أَيُّ: كُلَّمَا وُجِدَ التَّعْرِيفُ وَجِدَ الْمَعْرِفُ،

وَعَنِ الْإِنْعَكَاسِ بِالْإِسْتِزَامِ فِي النَّفْيِ لِأَنَّهُ يَصِحُّ مَعَهُ عَكْسُ النَّفِيضِ  
الْمُوَافِقِ، أَيُّ: كُلَّمَا انْتَفَى الثَّانِي انْتَفَى الْأَوَّلُ.

(و) شَرُطُ كُلِّ مِنَ التَّعَارِيفِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ (ظَاهِرًا) عِنْدَ السَّامِعِ  
بِحَيْثُ يَسْتَفِيدُ مِنْهُ مَا عُرِّفَ بِهِ. وَاحْتَرَزَ بِهِ مِمَّا إِذَا كَانَ التَّعْرِيفُ أَخْفَى  
مِنَ الْمُعَرَّفِ، كَتَعْرِيفِ النَّارِ بِأَنَّهَا جَوْهَرٌ كَالنَّفْسِ، إِذِ النَّفْسُ أَخْفَى مِنَ  
النَّارِ، وَمِمَّا إِذَا كَانَ مُسَاوِيًا كَتَعْرِيفِ الزَّوْجِ بِأَنَّهُ عَدَدٌ يَرِيدُ عَلَى الْفَرْدِ  
بِوَاحِدٍ، أَوْ تَعْرِيفِ الْفَرْدِ بِأَنَّهُ عَدَدٌ يَرِيدُ عَلَى الزَّوْجِ بِوَاحِدَةٍ لِأَنَّ زِيَادَةَ  
كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِوَاحِدٍ لَيْسَتْ بِأَوَّلَى مِنْ زِيَادَةِ الْآخَرِ بِهِ عَلَيْهِ،  
وَالِىَ هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (لَا أَبْعَدَا) فِي الْخَفَاءِ كَمَا مَثَلْنَا.

(وَلَا مُسَاوِيًا) فِي الْخَفَاءِ كَمَا مَثَلْنَا أَيْضًا، فَلَا يُعَرَّفُ بِوَاحِدٍ مِنَ  
الْأَبْعَدِ وَالْمُسَاوِي، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ التَّعْرِيفِ اسْتِفَادَةُ الْمُعَرَّفِ،  
وَعَبْرُ الظَّاهِرِ لِلْسَّامِعِ لَا يَسْتَفِيدُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ الْمُعَرَّفِ، سَوَاءً كَانَ أَشَدَّ  
خَفَاءً مِنْهُ أَوْ مُسَاوِيًا فِي الْخَفَاءِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ يُغْنِي عَنْ هَذَا أَنْ يَقُولَ:  
«لَا الْمَجْهُولُ» فَلَا يُعَرَّفُ بِهِ.

وَمِنَ الْمَجْهُولِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَلَا تُجَوِّزَا بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا  
تُحَرِّزَا، وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَخْذُودٍ وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا) أَيُّ: لَا  
يَصِحُّ التَّعْرِيفُ بِأَحَدِ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

— أَحَدُهَا: الْمَجَارُ بِلَا قَرِينَةٍ يُحْتَرَزُ بِهَا عَنْ أَنْ يُنْهَمَ بِالْمَجَازِ

خِلَافُ الْمُرَادِ.

- وَثَانِيهَا: بِمَا لَا يُدْرَى إِلَّا بِالْمَحْدُودِ، أَيْ الْمَعْرِفِ لِتَوْقِفِ فَهْمِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى فَهْمِ الْآخَرِ.

- وَثَالِثُهَا: الْمُشْتَرَكُ الْخَالِي مِنْ قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ الْمُرَادَ.

وَإِنَّمَا قَبِدْنَا مَنَعَ التَّعْرِيفِ بِالْمَجَازِ بِأَنْ يَكُونَ بِلَا قَرِينَةٍ يُحْتَزَرُ بِهَا عَنْ فَهْمِ خِلَافِ الْمُرَادِ؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ الْمُشْتَرَطَةَ فِي الْمَجَازِ لَا تَكْفِي فِي تَعْيِينِ الْمُرَادِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ مَا يُفِيدُ أَنَّ اللَّفْظَ لَمْ يُرْذَ بِهِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ لَمْ يُرْذَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْمَعْنَى الْقُلَانِيَّةُ، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ لِمَنْ بِمَكَّةَ: «صَلِّ صَلَاةً لَا رُكُوعَ فِيهَا وَلَا سُجُودًا»، عَلِمَ أَنَّ الصَّلَاةَ لَمْ يُرْذَ بِهَا الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ، وَهِيَ ذَاتُ الْأَرْكَانِ، وَكَفَى ذَلِكَ فِي كَوْنِ اللَّفْظِ مَجَازًا، مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِهِ الطَّوْفُ أَوْ الدُّعَاءُ.

فَإِذَا قِيلَ: مَا الْبَلِيدُ؟ فَقِيلَ: هُوَ الْحِمَارُ الَّذِي يَكُونُ بِدُونِ أَرْبَعِ قَوَائِمَ، لَمْ يَصْغَحْ حَتَّى يُقَالَ مَثَلًا: هُوَ الَّذِي يُتَعَبُ فِي الْإِفْهَامِ وَلَا يَقِفُ عَلَى أَرْبَعِ قَوَائِمَ، فَيَفْهَمُ أَنَّهُ الْإِنْسَانُ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ عَرِيزَةٌ فَهَمِ الدَّقَائِقِ؛ لِأَنَّ الْاِفْتِصَارَ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ أَفْهَمَ إِزَادَةَ الْإِنْسَانِ يَبْقَى مَعَهُ احْتِمَالُ أَنْ يُرَادَ بِإِنْسَانٍ مُنْكَرُ الصَّوْتِ كَالْحِمَارِ، لَا مُنْكَرُ الْفَهْمِ.

وَمِثَالُ التَّعْرِيفِ بِمَا تَتَوَقَّفُ دِرَايَتُهُ عَلَى دِرَايَةِ الْمَحْدُودِ أَنْ يُقَالَ  
لِمَنْ لَا يَعْرِفُ النَّهَارَ إِلَّا بِأَنَّهُ زَمَانٌ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، وَهُوَ يَجْهَلُ مَعْنَى  
الشَّمْسِ، أَنَّ الشَّمْسَ هِيَ كَوْكَبٌ نَهَارِيٌّ؛ إِذْ لَا يَعْرِفُ عَلَى هَذَا مَعْنَى  
الشَّمْسِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ النَّهَارِ، وَلَا يَعْرِفُ النَّهَارَ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الشَّمْسِ.

وَكَأَن يُقَالَ فِي تَعْرِيفِ الْعِلْمِ: هُوَ إِذْرَاكُ الْمَعْلُومِ، إِذْ لَا يُدْرَى  
الْمَعْلُومُ إِلَّا بِدِرَايَةِ الْعِلْمِ، وَلَا يُدْرَى الْعِلْمُ إِلَّا بِدِرَايَةِ الْمَعْلُومِ الَّذِي بِهِ  
وَقَعَ التَّعْرِيفُ.

وَمِثَالُ الْمُشْتَرَكِ الْخَالِي مِنَ الْقَرِينَةِ أَنْ يُقَالَ فِي تَعْرِيفِ النَّاضِ: هُوَ  
عَيْنٌ تُجِبُّهَا النَّفُوسُ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ عَيْنَ النَّفْدِ وَعَيْنَ الْمَاءِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا  
تُجِبُّهَا النَّفُوسُ، فَلَوْ قِيلَ: هُوَ عَيْنٌ تُجِبُّهَا النَّفُوسُ وَيَتَرْتَبُ بِهِ وَيَكُونُ لِمَنْ  
الْأَشْيَاءُ، تَعَيَّنَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الثَّلَاثَةَ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْمَجْهُولِ لِمَا ظَهَرَ أَنَّ الْمَجَازَ  
وَالْمُشْتَرَكِ مَا دَامَ كُلُّ مِنْهُمَا خَالِيًا عَنِ الْقَرِينَةِ الْمُعَيَّنَةِ لِلْمُرَادِ غَيْرِ  
مَعْلُومِ الْمَعْنَى، وَمَا لَا يُدْرَى إِلَّا بِالْمَحْدُودِ مَجْهُولٌ قِطْعًا؛ لِأَنَّ  
الْمَحْدُودَ مَجْهُولٌ عِنْدَ السَّامِعِ، وَمَا تَوَقَّفَتْ مَعْرِفَتُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَحْدُودِ  
الْمَجْهُولِ مَجْهُولٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مُرَادَ النَّاطِمِ بِالْمَحْدُودِ هُنَا مُطْلَقُ الْمَعْرِفِ كَمَا هُوَ  
اصْطِلَاحُ الْأُصُولِيِّينَ لِأَنَّ الْمَعْرِفَ بِالْجِنْسِ وَالْفَصْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ مَا يُفِيدُ

أَنَّهُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْمَحْدُودِ فِي هَذَا الاصْطِلَاحِ .

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى صَرْبٍ آخَرَ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْمَجْهُولِ بِقَوْلِهِ: (وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْذُودِ، أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ) أَي: إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ التَّعَارِيفِ الَّتِي يَرُدُّهَا أَهْلُ الْقَنِّ وَيَمْنَعُونَهَا التَّعْرِيفُ الَّذِي أُدْخِلَ فِيهِ حُكْمُ الْمَحْدُودِ، يَعْنِي الْحُكْمَ الَّذِي جُهِلَ اخْتِصَاصُهُ بِالْمَحْدُودِ، فَأَحْرَى إِذَا جُهِلَ ثُبُوتُهُ لَهُ أَصْلًا<sup>(١)</sup>.

كَمَا إِذَا جُهِلَ ثُبُوتُ النَّصْبِ لِلْمُعْرَبَاتِ، فَقُلْنَا فِي تَعْرِيفِ غَيْرِ الْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَجْرُورَاتِ: هِيَ مَا يُنْصَبُ مِنَ الْمُعْرَبَاتِ؛ لِأَنَّهُ تَعْرِيفٌ بِالْمَجْهُولِ.

وَكَذَا إِذَا عَرَفْنَا ثُبُوتَ النَّصْبِ لِلْمُعْرَبَاتِ، وَلَكِنْ لَا نُثَبِّرُ الْمَنْصُوبَ مِنْهَا مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، فَعَرَفْنَا الْمُعْرَبَاتِ بِالنَّصْبِ مِنْهَا بِأَنَّهَا هِيَ مَا يُعْرَبُ بِالنَّصْبِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي التَّحْقِيقِ يَرْجِعُ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالْمَجْهُولِ.

(١) الهلالي: الأحكام لا يُعرف ثبوتها إلا بعد تصوُّر المحكوم عليه، فلو عَرَفَ بها لزم الدور. والخواص التي يصحُّ التعريف بها لم يقصد تصوُّر المعرَّف لأجل الحكم عليه بها، مثلاً إذا سمعت: «كُلْ فاعل مرفوع» فاحتجَّتْ إلى تصور الفاعل لتتطوَّلَ به مرفوعاً، فلا يجوز أن يعرف لك بأنه الاسم المرفوع لأنك لا تحكم عليه بالرفع حتى تتصوره، ولا تتصوره إلا بتصور أجزاء تعريفه التي منها أنه مرفوع، فليزِم الدور. وكذا لو سمعت أن الصلاة بشرط الطهارة في صحتها، وشككت في سجود التلاوة هل هو منها فتشترط له الطهارة أم ليس منها فلا تشترط، ثم طلبت تعريف الصلاة لترى هل تتناول السجود أم لا، لم يصحَّ أن تعرف لك الصلاة بأنها قُرْبَةٌ تشترط لها الطهارة. (شرح نظم القامري، مخ/ص ١٣٥).

أَمَّا إِذَا عَلِمَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ لِلشَّيْءِ وَعُلِمَ اخْتِصَاصُهُ بِهِ، جَازَ إِدْخَالُ  
الْحُكْمِ فِي حَدِّ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَإِذَا عَلِمْنَا أَشْيَاءَ تَنْصِبُ الْمُعْرِبَاتِ،  
وَجِهَلْنَا الْمُسَمَّى بِـ«الْحَالِ» مِنْ تِلْكَ الْمُعْرِبَاتِ، جَازَ أَنْ يَدْخُلَ فِي حَدِّ  
الْحَالِ النَّصْبُ الَّذِي هُوَ حُكْمٌ لِإِخْرَاجِ مَا لَيْسَ بِمَنْصُوبٍ مِنَ الْمُعْرِبَاتِ،  
ثُمَّ تَزِيدُ قَيْدًا آخَرَ لِإِخْرَاجِ مَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ، وَلِهَذَا أَدْخَلَهُ «ابْنُ  
مَالِكٍ» فِي حَدِّ الْحَالِ فَقَالَ: «الْحَالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ»، وَلَا  
يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحُدُودِ هُنَا أَيْضًا مُطْلَقُ الْمُعْرِفِ.

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ لَا تُذَكَّرُ فِيهِ لَفْظَةً «أَوْ» بِقَوْلِهِ: (وَلَا يَجُوزُ فِي  
الْحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ») أَي: لَا يَجُوزُ ذِكْرُ «أَوْ» فِي التَّعْرِيفِ الَّذِي هُوَ حَدٌّ،  
سِوَاءَ أُرِيدَ بِـ«أَوْ» الْإِبْهَامُ، أَوْ كَانَتْ لِلشَّيْءِ، أَوْ أُريدَ بِهَا التَّقْسِيمُ، أَوْ  
التَّخْيِيرُ أَوْ الْإِضْرَابُ.

(وَجَائِزُ) أَي: وَيَجُوزُ ذِكْرُ «أَوْ» (فِي الرَّسْمِ) إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلشَّيْءِ  
وَلَا لِلْإِبْهَامِ وَلَا لِلْإِضْرَابِ الْإِبْطَالِيَّ، (فَإِذَا) السَّرُّ فِي (مَا رَوَوْا) مِنْ  
مَنْعِ ذِكْرِهَا فِي الْحَدِّ مُطْلَقًا، وَمِنْ جَوَازِ ذِكْرِهَا فِي الرَّسْمِ بِشَرْطِهِ.

أَمَّا وَجْهُ مَنْعِهَا فِي الْحَدِّ مُطْلَقًا فَلِأَنَّ الْحَقَائِقَ لَا يَتَصَوَّرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهَا إِلَّا فَضْلٌ وَاحِدٌ كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِذَا «أَوْ» فِي حَدٍّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِنْ كَانَ  
لِلشَّيْءِ أَوْ الْإِبْهَامِ فَظَاهِرٌ، إِذْ لَا تَعْرِيفَ بِأَحَدِهِمَا، وَذَلِكَ هُوَ وَجْهُ الْمَنْعِ  
فِي الرَّسْمِ إِذَا أُريدَ بِـ«أَوْ» فِيهِ أَحَدُهُمَا، وَالتَّخْيِيرُ بَيْنَ فَضْلَيْنِ مُحَالٌ

لَعَدَمَ تَعَدُّدِهِ، وَالْإِضْرَابُ عَنْ فَضْلٍ إِلَى فَضْلٍ إِنْ كَانَ لِإِبْطَالِ الْأَوَّلِ  
فَالْحَدُّ هُوَ مَا فِيهِ الثَّانِي، وَكَأَنَّ التَّعْرِيفَ الْأَوَّلَ لَمْ يُذَكَّرْ.

فَلَمْ يَصْدُقْ أَنَّ هُنَا حَدًّا فِي ضَمْنِهِ «أَوْ»، بَلْ هِيَ فِي ابْتِدَائِهِ لِمُجَرِّدِ  
إِنْشَاءِ تَعْرِيفٍ آخَرَ حَيْثُ بَطَلَ الْأَوَّلُ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ «بَلْ»، وَلَا يُمْنَعُ  
التَّعْرِيفُ مَعَ «بَلْ» الْإِبْطَالِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ لِلشُّكُوتِ عَنِ الْأَوَّلِ اقْتِصَاصُ تَعَدُّدِ  
الْفَضْلِ.

وَأَمَّا التَّقْسِيمُ وَيُسَمَّى التَّنْوِيعُ فَإِنْ أُريدَ بِهِ ذِكْرُ نَوْعَيْنِ كُلِّ نَوْعٍ بَيَّانٍ  
بِفَضْلِهِ الْآخَرَ، كَانَ الْكَلَامُ حَدَّثَيْنِ، وَالْكَلَامُ فِي الْحَدِّ الْوَاحِدِ، وَإِنْ أُريدَ  
بِهِ تَنْوِيعُ نَفْسِ الْمَحْدُودِ بِفَضْلَيْنِ بِاعْتِبَارِهِمَا تَنْوَعٌ، بِمَعْنَى أَنَّ لَهُ فَضْلَيْنِ  
وَهُوَ نَفْسُهُ وَاحِدٌ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ تَعَدُّدِ الْفَضْلِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ فَضْلَيْنِ، وَيَكُونُ  
الْفَضْلُ فِي الْحَقِيقَةِ أَحَدَهُمَا لَا بَعَيْنِهِ.

قُلْنَا: يَعُودُ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى تَعَدُّدِ الْفَضْلِ لِأَنَّ الْأَحَدَ لَا بَعَيْنَهُ  
لَا تَتَقَوَّمُ بِهِ الْحَقَائِقُ إِلَّا إِذَا اعْتَبِرَ فِي ضَمْنِ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ، فَكُلُّ مَنْ  
الْمَعْنَيْنِ فَضْلٌ، وَغَيْرُ هَذِهِ التَّقَادِيرِ لَا يَتَصَوَّرُ فِي مَعْنَى «أَوْ».

وَأَمَّا الرَّسْمُ فَكَوْنُهَا فِيهِ لِلشُّكِّ أَوْ لِلإِيهَامِ ظَاهِرُ الْمَنْعِ كَمَا تَقَدَّمَ،  
وَكَذَا الْإِضْرَابُ الْإِبْطَالِيُّ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى رَسْمٍ وَاحِدٍ، وَ«أَوْ» فِيهِ

وَسِيلَهُ لَهُ ، وَالْكَلَامُ فِيمَا تَكُونُ فِيهِ «أَوْ» مَقْصُودَةٌ.

وَكَوْنُهَا لِلتَّخْيِيرِ فِي الْخَوَاصِّ عَلَى مَعْنَى أَنَّ أَهْلِهَا وَجَدَتْ كَقَوْلِهَا  
ظَاهِرُ الْجَوَازِ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى رَسْمَيْنِ ، إِلَّا أَنَّهَا فِي شَيْءٍ  
وَاحِدٍ.

وَكَوْنُهَا لِلتَّقْسِيمِ إِلَى صِنْفَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا بِخَاصَّتِهِ ظَاهِرُ الْجَوَازِ أَيْضًا  
لِأَنَّ ذَلِكَ يَعُودُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ كَوْنُ  
الْمُقَسَّمِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ ، فَقَوْلُنَا: «الْفِكْرُ: هُوَ النَّظَرُ الْمُؤَدِّي إِلَى عِلْمِ  
أَوْ ظَنٍّ» تَعْرِيفٌ لِلْفِكْرِ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ كَوْنِهِ ذَا تَأْدِيَتَيْنِ: تَأْدِيَةٍ لِعِلْمٍ ،  
وَتَأْدِيَةٍ لِظَنٍّ.

وَكَوْنُهَا لِلْإِضْرَابِ الَّذِي يُفِيدُ السُّكُوتَ عَنِ الْأَوَّلِ ظَاهِرُ الْجَوَازِ  
أَيْضًا ، إِذْ حَاصِلُهُ جَوَازُ تَعَدُّدِ الْخَاصَّةِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفَضْلَ لَمَّا امْتَنَعَ تَعَدُّدُهُ نَافَتْهُ مَعَانِي «أَوْ» ، فَلَا تَقَعُ  
فِي الْحَدِّ الَّذِي فِيهِ يَكُونُ الْفَضْلُ ، وَالْخَاصَّةُ لَمَّا جَارَتْ تَعَدُّدُهَا لَمْ تُنَافِ  
التَّعْرِيفَ بِ«أَوْ» إِلَّا فِي بَعْضِ مَعَانِيهَا ، فَلْيَتَأَمَّلْ هُنَا ، وَقَدْ أَطْلَقْنَا فِيهِ لِقْلَةً  
مَنْ وَفَى الْكَلَامَ حَقَّهُ.

\*\*\*

## باب في القضايا وأحكامها

ما اَحْتَمَلَ الصَّدَقَ لِذَاتِهِ جَرَى      بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا  
ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ      شَرْطِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ وَالثَّانِي  
كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ      إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ  
وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى      أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ حَيْثُ جَرَى  
إِمَّا يَكُلُّ أَوْ يَنْغُضُ أَوْ يَلَا      شَيْءٌ وَلَيْسَ بِنَغْضٍ أَوْ شِبْهِ جَلَا  
ثُمَّ شَرَعَ فِي مَبَادِي الْمَقْصُودِ الثَّانِي مِنْ فَنِّ الْمَنْطِقِ وَهُوَ الْحُجَّةُ  
الْمُوصِلَةُ لِلتَّصْدِيقِ، وَتِلْكَ الْمَبَادِي هِيَ الْقَضَايَا وَأَحْكَامُهَا الَّتِي هِيَ  
نَقَائِصُهَا وَعُكُوسُهَا، فَقَالَ: (بَابُ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا).

الْقَضِيَّةُ فَعِيلَةٌ مِنَ الْقَضَاءِ وَهُوَ الْحُكْمُ، سُمِّيَتْ بِهَا الْجُمْلَةُ  
الْمُحْتَمِلَةُ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ لِوُجُوبِ الْقَضَاءِ بِثُبُوتِ الْمَحْمُولِ أَوْ سَلْبِهِ  
فِي الْحَمَلِيَّةِ، وَالْقَضَاءُ بِثُبُوتِ الزُّوْمِ أَوْ الْعِنَادِ فِي الشَّرْطِيَّةِ، وَسَيَأْتِي  
بَيَانُ الْقِسْمَيْنِ وَجَمِيعِ الْأَحْكَامِ بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِ الْقَضَايَا، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ  
تَوْعِينًا، أَعْنِي النِّقْضَ وَالْعَكْسَ.

(مَا احْتَمَلَ الصُّدُقُ) أَي: الْكَلَامُ الَّذِي يَحْتَمِلُ الصُّدُقَ وَالْكَذِبَ  
(لِدَانِهِ جَرَى) ذَلِكَ الْكَلَامُ (بَيْنَهُمْ) أَي بَيْنَ أَهْلِ الْفَنِّ (فَضِيَّةً وَخَبَرًا)  
أَي: سُمِّيَ عِنْدَهُمْ بِالْأَسْمَيْنِ مَعًا، أَمَّا وَجْهُ تَسْمِيَتِهِ خَبَرًا فَوَضَعُهُ  
بِالصُّدُقِ وَالْكَذِبِ، فَقَوْلُهُ: «مَا» كَالْجِنْسِ فِي الْحَدِّ، أَي: كَلَامٌ، فَيَدْخُلُ  
فِيهِ أَقْسَامُ الْإِنْشَاءِ السَّابِقَةِ وَغَيْرُهَا، وَقَوْلُهُ: «احْتَمَلَ الصُّدُقُ» يَعْني  
وَالْكَذِبَ، يُخْرِجُ الْإِنْشَاءَاتِ بِأَسْرِهَا إِذْ لَا تَحْتَمِلُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا<sup>(١)</sup>.

وَرَادَ قَوْلُهُ «لِدَانِهِ» لِيَدْخُلَ الْخَبَرُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الصُّدُقَ وَلَا  
يَحْتَمِلُ الْكَذِبَ أَصْلًا، لَكِنَّ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَنْ صَدَرَ مِنْهُ، كَأَخْبَارِ  
النَّبِيِّ بِالْحُسْرِ وَالنَّشْرِ لِأَنَّهَا بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهَا - أَعْنِي كَوْنُ حَاصِلِهَا إِثْبَاتَ  
مَوْضُوعٍ لِمَحْمُولٍ أَوْ رَبْطُ بَيْنَ نِسْبَتَيْنِ - تَحْتَمِلُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَخَلَّصَتْ  
لِلصُّدُقِ بِالنَّظَرِ لِمَنْ أَخْبَرَ بِهَا لَا لِذَاتِهَا.

وَلِيَدْخُلَ الْخَبَرُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْكَذِبَ وَلَا يَحْتَمِلُ الصُّدُقَ  
أَصْلًا، لَكِنَّ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى مَنْ صَدَرَ مِنْهُ كَأَخْبَارِ مُسْلِمَةَ الْكَذَابِ لَعْنَةُ  
اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ الصُّدُقَ وَالْكَذِبَ بِالنَّظَرِ لِذَاتِهَا، وَإِنَّمَا  
تَخَلَّصَتْ لِلْكَذِبِ بِالنَّظَرِ إِلَى مَنْ صَدَرَتْ مِنْهُ لِيُعَارِضَ النُّبُوَّةَ الْحَقِيقِيَّةَ

(١) قال الشيخ أحمد الولاقي في شرح لاميته المنطقية: الإنشاء: هو ما لا يحتمل الصدق والكذب لكونه ليس له نسبة خارجية بطبقها أو لا يطبقها، كالأمر والنهي والاستفهام والنداء والتمني والترجي وغير ذلك.

وَهِيَ نُبُوءَةٌ نَبِيَّنَا ﷺ (١).

(ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ) قِسْمٌ مِنْهَا (شَرْطِيَّةٌ) أَيُّ: يُسَمَّى قَضِيَّةً شَرْطِيَّةً، وَالشَّرْطِيَّةُ فِي اضْطِلَاحِهِمْ: مَا تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ، كَقَوْلِكَ فِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً قَالَتْهَا زُ مَوْجُودٌ»، فَإِذَا أَرَلْنَا مَا بِهِ التَّرْكِيبُ وَهُوَ «كُلَّمَا» وَ«الْقَاءُ» بَقِيَ: الشَّمْسُ طَالِعَةً، وَالتَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَهُمَا قَضِيَّتَانِ.

وَكَقَوْلِكَ فِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَنَفِّصَةِ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ وَإِمَّا

(١) قال الشيخ أحمد الواللي في شرح لاميته المنطقية: اللفظ المركب إن كان محتملاً بالنظر إلى ذاته الصدق، كما يحتمل بالنظر إلى ذاته الكذب، وصِدْقُهُ: مطابَقُهُ نَسَبَهُ للواقع، وكَذِبُهُ: خُلُوقُ الواقع عن نسبه، فذلك اللفظ هو الخبر، وهو المسمى عند القوم بالقضية لوجود القضاء - أي الحكم - فيه، وإن لم يحتمل اللفظ المركب للصدق والكذب بالنظر إلى ذاته فهو المسمى بالإنشاء، وهو مُهْمَلٌ في هذا الفن فلا يبحث عنه، إذ لا تُرَكَّب القضية منه، والمراد بالمركب هنا: المعيد فائدة بحسن السكوت عليها بدليل حصره في الخبر والإنشاء.

وإنما قيدنا الخبر بقولنا: «بالنظر إلى ذاته» ليدخل الخبر المقطوع بصدقه بأخبار الله تعالى وأخبار رسوله، فإنها لا تحتمل إلا الصدق، ولكن بالنظر إلى من صدرت منه، والخبر المقطوع بكذبه كأخبار الدجاجة في دعوى الرسالة، فإنها ولو كانت لا تحتمل إلا الكذب لكن بالنظر إلى من صدرت منه، وأما بالنظر إلى نفس مفهوما - من ثبوت محمول الموضوع أو سلبه عنه - فتحتمل الصدق بكون النسبة كذلك، والكذب بكونها ليست كذلك. فإذا قلنا: «زيد قائم» فهذا خبر لأنه لفظ مركب محتمل بالنظر إلى ذاته الصدق بأن يتصف زيد بالقيام، والكذب بأن لا يتصف به، ومدلول الانصاف الذي هو الصدق والكذب يمكن تخلفه لمدلوله لأن الدلالة وضعية يمكن تخلفها، فاحتمال الكذب معناه احتمال تخلف مدلوله.

أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ ؛ لِأَنَّا إِنْ أَسْقَطْنَا آلَةَ التَّرْكِيبِ وَهِيَ «إِمَّا»  
و«إِمَّا» بَقِيَ: «يَكُونُ الشَّيْءُ أَسْوَدَ» ، وَ«يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ» ، وَهُمَا  
قَضِيَّتَانِ ، وَسَيَأْتِي وَجْهُ تَسْمِيَةِ الْأُولَى بِالْمُتَّصِلَةِ وَالثَّانِيَةِ بِالْمُنْتَصِلَةِ .

وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُمَا سَرْطِيَّتَيْنِ فَلَوْجُودِ حَرْفِ السَّرْطِ فِي الْأُولَى ،  
وَوُجُودِ مَا يُشَبِّهُهُ وَهُوَ حَرْفُ الرَّبْطِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَإِنْ كَانَ الرَّبْطُ عَلَى  
وَجْهِ الْمُنَافَاةِ بَيْنَ مَضْمُونَيْهِمَا .

وَقِسْمٌ مِنْهَا (حَمَلِيَّةٌ) أَيُّ تُسَمَّى قَضِيَّةً حَمَلِيَّةً ، وَالْقَضِيَّةُ الْحَمَلِيَّةُ  
عِنْدَهُمْ: هِيَ مَا تَرَكَّبَتْ مِنْ مُفْرَدَيْنِ أَوْ مَا فِي قُوَّتَيْهِمَا ، وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ  
هُنَا: مَا لَيْسَ قَضِيَّةً ، لَا مَا يُقَابِلُ مُطْلَقَ الْمُرَكَّبِ ، فَمَا تَرَكَّبَ مِنْ مُفْرَدَيْنِ  
كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» ، أَوْ «قَامَ زَيْدٌ» ، وَمَا تَرَكَّبَ مِمَّا فِي قُوَّتَيْهِمَا  
كَقَوْلِكَ: «الْقَائِمُ أَبُوهُ عَمَرُو ضَارِبُهُ» ، لِأَنَّهُمَا فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ: «قَائِمٌ  
الْأَبِ مَضْرُوبٌ عَمَرُو» ، وَهُمَا مُفْرَدَانِ مُضَافَانِ ، لَا قَضِيَّتَانِ ، وَسُمِّيَتْ  
حَمَلِيَّةً لَوُجُودِ الْحَمْلِ فِيهَا عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

ثُمَّ نَبِّهَ عَلَى تَقْسِيمِ آخَرَ فَقَالَ: (و) الْقِسْمُ (الثَّانِي) مِنْ قِسْمِي  
الْقَضِيَّةِ - وَهِيَ الْحَمَلِيَّةُ - فِيهِ قِسْمَانِ: (كُلِّيَّةٌ ، شَخْصِيَّةٌ) أَيُّ:

- أَحَدُ قِسْمَيْهَا: كُلِّيَّةٌ ، أَيُّ: مَا مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ كَقَوْلِكَ: «الْإِنْسَانُ  
قَائِمٌ» ، وَتَسْمِيَةُ مَا مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ كُلِّيَّةً بِمَعْنَى أَنَّهَا ذَاتُ كُلِّيٍّ صَحِيحٍ

في نفسه وَإِنْ خَالَفَ اضْطِلَّاحُهُمْ فِي الْكُلِّيَّةِ عَلَى مَا يَتَقَرَّرُ.

- وَثَانِيهِمَا: شَخْصِيَّةٌ، أَيْ: مَا مَوْضُوعُهَا شَخْصٌ مُعَيَّنٌ كَقَوْلِكَ:  
«زَيْدٌ قَاتِلُهُ».

وَلَمَّا كَانَتْ الشَّخْصِيَّةُ هُوَ مَا مَوْضُوعُهَا شَخْصًا مُعَيَّنًا كَمَا ذَكَرْنَا  
كَانَتْ مُقَابَلَتُهَا هُنَا بِالْكُلِّيَّةِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْكُلِّيَّةَ هُنَا أُرِيدَ بِهَا مَا  
مَوْضُوعُهَا غَيْرُ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ الْكُلِّيُّ كَمَا ذَكَرْنَا.

(و) الْقِسْمُ (الْأَوَّلُ) مِنْ هَاتَيْنِ - وَهِيَ مَا مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ - (إِمَّا  
مُسَوَّرٌ) بِأَن يَدْخُلَ السُّورُ عَلَى مَوْضُوعِهَا الْكُلِّيِّ، (وَإِمَّا مُهْمَلٌ) بِأَن لَا  
يَدْخُلَ السُّورُ عَلَى مَوْضُوعِهَا الْكُلِّيِّ.

(وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى) أَيْ: ثُمَّ السُّورُ الَّذِي تَكُونُ بِهِ  
الْقَضِيَّةُ مُسَوَّرَةً قِسْمَانِ: مَا يُرَى كُلِّيًّا، وَمَا يُرَى جُزْئِيًّا.

وَالسُّورُ الْكُلِّيُّ: وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى إِحَاطَةِ الْحُكْمِ بِجَمِيعِ أَفْرَادِ  
الْمَوْضُوعِ قِسْمَانِ:

- كُلِّيٌّ فِي الْإِيجَابِ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».

- وَكُلِّيٌّ فِي السَّلْبِ، كَقَوْلِكَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَحْجَرُ».

وَالسُّورُ الْجُزْئِيُّ: وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ لِبَعْضِ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ  
قِسْمَانِ أَيْضًا:

- جُزئِيٌّ فِي الْإِيجَابِ ، كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» .

- وَجُزئِيٌّ فِي السَّلْبِ: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ» .

فَالسُّورُ فِي الْحَمَلِيَّةِ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامُ:

- مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِ الْحُكْمِ فِي الْإِثْبَاتِ .

- وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِهِ فِي النَّفْيِ .

- وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَبْعِيضِهِ فِي الْإِثْبَاتِ .

- وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَبْعِيضِهِ فِي النَّفْيِ .

وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (أَقْسَامُهُ) أَي: أَقْسَامُ السُّورِ (أَرْبَعَةٌ) لِأَنَّهُ  
(حَيْثُ جَرَى) فِي الْقَضَايَا فَهَؤُ:

- (إِمَّا بِ) لَفْظِ (كُلِّ) أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ، كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ  
حَيَوَانٌ»، وَ«جَمِيعُ الْجِزْمِ حَادِثٌ» .

- (أَوْ بِ) لَفْظِ (بَعْضِ) أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ، كَقَوْلِكَ: «بَعْضُ  
الْإِنْسَانِ قَفِيَّةٌ»، وَ«وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ شُجَاعٌ» .

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ كُلًّا مِنَ السُّورَتَيْنِ إِنَّمَا هُوَ سُورُ الْإِثْبَاتِ، إِلَّا أَنَّ  
الْأَوَّلَ لِلْإِثْبَاتِ الْكُلِّيِّ، وَالثَّانِي لِلْجُزئِيِّ .

- (أَوْ بِ) «لَا شَيْءَ» وَمَا فِي مَعْنَاهُ، كَقَوْلِكَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ

بَحَجَرٍ، «وَلَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا السُّورَ لِلْسَّلْبِ الْكُلِّيِّ.

- أَوْ «لَيْسَ بَعْضُ» وَمَا فِي مَعْنَاهُ، كَقَوْلِكَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْعَرَضِ بَيَاضٍ»، «وَلَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانًا»، وَ«بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ هُوَ بِإِنْسَانٍ»، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا لِلْسَّلْبِ الْجُزْئِيِّ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ «لَيْسَ كُلُّ» وَ«لَيْسَ بَعْضُ» أَنَّ «لَيْسَ بَعْضُ» يُفِيدُ النَّفْيَ عَنِ الْبَعْضِ مُطَابَقَةً، وَ«لَيْسَ كُلُّ» يُفِيدُهُ تَضَمُّنًا.

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ «لَيْسَ بَعْضُ» وَ«بَعْضُ... لَيْسَ»، فَهُوَ أَنَّ «لَيْسَ بَعْضُ» قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي السَّلْبِ الْكُلِّيِّ، كَقَوْلِكَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، أَيْ: لَا شَيْءٌ مِنْ أَعْضَائِهِ بِحَجَرٍ، لِأَنَّ «بَعْضُ» لِشِدَّةِ إِبْهَامِهِ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لَوُرُودِهِ بَعْدَ «لَيْسَ»، فَصَحَّ تَعْمِيمُهُ، بِخِلَافِ «بَعْضُ... لَيْسَ» لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ فَلَا يَتَأْتَى فِيهِ التَّعْمِيمُ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (أَوْ شِبْهِ جَلَا) إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا يُشْبِهُ وَاحِدًا مِنْ الْأَسْوَارِ الْأَرْبَعَةِ وَجِبَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى مَعْنَاهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ كَمَا قُلْنَا، فَلَا يَخْتَصُّ السُّورَ بِمُعَيَّنٍ، بَلْ وَلَا بِمَا يُلْفَظُ بِهِ، حَتَّى لَوْ دَلَّ مَثَلًا عَلَى الْعُمُومِ التَّقْدِيمُ أَوْ التَّأَخِيرُ كَانَ سُورًا، كَكَوْنِ النُّكْرَةِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ.

فَالْأَسْوَارُ أَرْبَعَةٌ:

- مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِ الْحُكْمِ فِي الْإِثْبَاتِ.

- وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَبْعِيضِهِ فِيهِ .

- وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِهِ فِي السَّلْبِ .

- وَمَا يَدُلُّ عَلَى تَبْعِيضِهِ فِي السَّلْبِ .

وَقَدْ كَرَّرْنَا أُمُثْلَتَهَا لِلزِّيَادَةِ فِي الْبَيَانِ .

ثُمَّ لَا يَحْتَئِي أَنْ التَّعْمِيمَ فِي الْمَوْضُوعِ لَا يَتَأْتِي إِلَّا بِكَوْنِهِ كُلِّيًّا ،  
وَأَمَّا الشَّخْصُ كـ «رَيْدٍ» فَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ ، فَتَنْقَسِمُ الْقَضِيَّةُ الَّتِي  
مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ إِلَى مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى مَوْضُوعِهَا سُورٌ ، وَإِلَى مَا دَخَلَ  
عَلَى مَوْضُوعِهَا مَا يُعَمِّمُهُ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَمَا يُعَمِّمُهُ فِي السَّلْبِ ، وَإِلَى مَا  
بَعْضُهُ فِي الْإِثْبَاتِ ، وَمَا بَعْضُهُ فِي السَّلْبِ .

فَقُهِمَ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْوَارِ أَرْبَعُ قَضَايَا: كُلُّيَّةٌ مُوجِبَةٌ . وَكُلِّيَّةٌ سَالِيَةٌ .  
وَجُزْئِيَّةٌ مُوجِبَةٌ . وَجُزْئِيَّةٌ سَالِيَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أُمُثْلَتُهَا ، فَأَقْسَامُ الْمُسَوَّرَةِ  
الْأَرْبَعَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْوَارِ الْأَرْبَعَةِ .

وَالْمُهِمَلَّةُ: وَهِيَ الَّتِي مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا السُّورُ ،  
وَالشَّخْصِيَّةُ: وَهِيَ الَّتِي مَوْضُوعُهَا جُزْئِيٌّ ، كُلٌّ مِنْهُمَا إِمَّا مُوجِبَةٌ وَسَالِيَةٌ .

- فَمُوجِبَةُ الْمُهِمَلَةِ كَقَوْلِكَ: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» إِذَا لَمْ يُرَدِّ بِالْأَلْفِ  
وَاللَّامِ تَبْعِيضٌ وَلَا تَعْمِيمٌ .

- وَسَالِيَتُهَا كَقَوْلِكَ: «لَيْسَ الْإِنْسَانُ بِحَيَوَانٍ» .

- وَمُوجِبَةُ الشَّخْصِيَّةِ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

- وَسَالِيئُهَا كَقَوْلِكَ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ».

فَمَجْمُوعُ مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ مِنَ الْقَضَايَا ثَمَانِيَّةٌ: شَخْصِيَّتَانِ، مُهْمَلَتَانِ،  
كَلِمَتَانِ، جُزْئَتَانِ.

وَالِإِى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَكُلُّهَا) أَيْ الشَّخْصِيَّةُ وَالْكَلِيَّةُ وَالْجُزْئِيَّةُ  
وَالْمُهْمَلَةُ إِمَّا (مُوجِبَةٌ) كَقَوْلِكَ فِي الْأَوَّلَى: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَفِي الثَّانِيَةِ:  
«كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَفِي الثَّالِثَةِ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَفِي  
الرَّابِعَةِ: «الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ».

(و) إِمَّا (سَالِيَةٌ) كَقَوْلِكَ فِي الْأَوَّلَى: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ»، وَفِي  
الثَّانِيَةِ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»، وَفِي الثَّالِثَةِ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ  
بِإِنْسَانٍ»، وَفِي الرَّابِعَةِ: «لَيْسَ الْحَيَوَانُ إِنْسَانًا».

(فَهِيَ) أَيْ الْقَضَايَا الْمُسَارُ إِلَيْهَا (إِلَى الثَّمَانِ أَيْضًا آيَةً) أَيْ آيَةً إِلَى  
ثَمَانٍ قَضَايَا، بِمَعْنَى أَنَّهَا يَصِلُ عَدَدُهَا إِلَى الثَّمَانِ.

وَلَا يَخْفَاكَ مَا فِي النِّظْمِ مِنْ بَعْضِ التَّدَاخُلِ لِأَنَّ ذِكْرَ السُّورِ  
يَتَضَمَّنُ بَعْضَ الْمُوجِبَاتِ وَبَعْضَ السَّوَالِبِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى  
ذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِيَةٌ».

وَكَذَا لَا يَخْفَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «كُلُّهَا» عَائِدٌ عَلَى بَعْضٍ مَا

اِسْتَفِيدَ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَذَلِكَ الْبَعْضُ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ هُوَ الشَّخْصِيَّةُ وَالْكُلِّيَّةُ وَالْجُزْئِيَّةُ وَالْمُهْمَلَّةُ، فَلَمْ يَخُلْ النَّظْمُ مِنْ تَدَاخُلٍ وَعَيْنَايَةِ، وَلَا يَصُرُّ ذَلِكَ لِيُظْهِرَ الْمُرَادَ، وَالنَّظْمُ أَحْوَجَ لِذَلِكَ.

وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِ الْحُكْمِ أَوْ تَتَبُعِيهِ بِالسُّورِ كَوْنُهُ أَحَاطَ بِمَا يُرَادُّ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا، كَسُورِ الْبَلَدِ الْمُحِيطِ بِمَا يُرَادُّ مِنْهَا.

وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ غَيْرِ الْمُسَوَّرَةِ مُهْمَلَّةً كَوْنُهَا أَهْمَلَتْ مِنَ السُّورِ، أَيْ: تَرَكَ مَعَهَا الْإِثْبَاتُ بِهِ.

وَوَجْهُ تَسْمِيَةِ الَّتِي مَوْضُوعُهَا جُزْئِيٌّ شَخْصِيَّةً كَوْنُ مَوْضُوعِهَا شَخْصًا مُعَيَّنًا.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مَحَلَّ السُّورِ هُوَ الْمَوْضُوعُ الْكُلِّيُّ؛ إِذْ هُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّعْمِيمَ أَوْ التَّبَعِيضَ كـ«الْإِنْسَانِ»، فَإِنْ كَانَ مَوْضُوعُ الْقَضِيَّةِ جُزْئِيًّا كـ«زَيْدٍ» لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ السُّورُ، وَمَتَى دَخَلَ عَلَيْهِ كَانَ يُقَالُ: «كُلُّ زَيْدٍ قَائِمٌ» مَثَلًا كَانَتْ الْقَضِيَّةُ مُنْحَرَفَةً لِانْجِرَافِ السُّورِ عَنْ مَحَلِّهِ.

وَكَذَا لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَحْمُولِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِثَبَاتٍ وَمِقْدَارٍ الْأَفْرَادِ، وَالْمَحْمُولُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ كُلِّيًّا؛ إِذْ لَا يُخْصَمُ بِالْفَرْدِ عَلَى الْفَرْدِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ، لَمْ يَكُنْ مَحَلًّا لِلْسُّورِ، فَإِنْ دَخَلَ السُّورُ عَلَى

الْمَحْمُولِ فَالْقَضِيَّةُ مُنْحَرَفَةٌ، كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ كُلُّ نَاطِقٍ».

وَتَكْذِبُ الْمُنْحَرَفَةُ إِذَا أُثْبِتَ لِجُزْئِيٍّ أَفْرَادًا، كَقَوْلِكَ: «كُلُّ زَيْدٍ إِنْسَانٌ»؛ لِأَنَّ زَيْدًا لَا أَفْرَادَ لَهُ، وَ«كُلُّ» تَقْتَضِي أَنْ لَهُ أَفْرَادًا، وَكَذَا إِذَا حَكَمْتَ بِاجْتِمَاعِ أَفْرَادٍ فِي فَرْدٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ كُلُّ إِنْسَانٍ» لِأَنَّ اجْتِمَاعَ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ فِي زَيْدٍ بَاطِلٌ.

وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ فَهِيَ كَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْقَضَايَا، كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ بَعْضُ إِنْسَانٍ» فَإِنَّ الشُّورَ دَخَلَ فِيهَا عَلَى الْمَحْمُولِ، وَلَكِنْ لَا يُفِيدُ اجْتِمَاعَ أَفْرَادٍ فِي فَرْدٍ وَاحِدٍ وَلَا تَعَدُّدَ أَفْرَادٍ لَهُ، وَمَتَى كَذَبَتِ الْمُنْحَرَفَةُ بِالْإِثْبَاتِ صَدَقَتْ بِالسَّلْبِ وَالْعَكْسِ، وَكَذَاكَ سَائِرُ الْقَضَايَا.

ثُمَّ السَّلْبُ فِي الْقَضِيَّةِ شَأْنُهُ التَّفَدُّمُ عَلَى الْمَوْضُوعِ أَوْ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسَمَّى بِالرَّابِطَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ شَأْنُهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ سَلْبُ نِسْبَةِ الْمَحْمُولِ إِلَى الْمَوْضُوعِ، وَالرَّابِطَةُ مُقَارِنَةٌ لِلنِّسْبَةِ لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهَا، وَالسَّالِبُ قَبْلَ الْمَسْلُوبِ، فَيَتَفَدَّمُ السَّالِبُ الَّذِي هُوَ آدَاءُ السَّالِبِ عَلَى الْمَسْلُوبِ الَّذِي هُوَ النَّسْبَةُ الْمَذْلُومَةُ لِلرَّابِطَةِ.

فَإِذَا أُخِّرَ السَّلْبُ عَنِ الرَّابِطَةِ كَانَ يُقَالُ: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ» فَقَدْ عُدِلَ بِحَرْفِ السَّلْبِ عَنْ مَحَلِّهِ، إِذْ جُعِلَ جُزْءًا مِنَ الْمَحْمُولِ، بَلْ نَفْسُهُ، وَتَسَمَّى الْقَضِيَّةُ الْمَوْجُودُ فِيهَا ذَلِكَ مَعْدُولَةً.

وَقَدْ يُطْلَقُ الْعُدُولُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَنْطِقِ عَلَى الَّتِي جُعِلَتْ أَدَاةُ السَّلْبِ  
جُزْءًا مِنْ مَوْضُوعِهَا كَالَّتِي جُعِلَتْ جُزْءً مَحْمُولَهَا، وَتُسَمَّى الْقَضِيَّةُ  
جَيِّدٌ مَعْدُولَةٌ الْمَوْضُوعِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: «الْأَعَالِمُ جَاهِلٌ».

فَإِنْ جُعِلَ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءَ الطَّرَفَيْنِ كَقَوْلِكَ فِي اللَّوْنِ:  
«الْأَمْرُقُ لِلْبَصْرِ هُوَ اللَّابِئِاضُ» سُمِّيَتْ مَعْدُولَةٌ الطَّرَفَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُمْ إِذَا  
قَالُوا قَضِيَّةٌ مَعْدُولَةٌ وَلَمْ يَقِيدُوا بِالْمَوْضُوعِ وَلَا بِالطَّرَفَيْنِ انْصَرَفَ اللَّفْظُ  
إِلَى مَعْدُولَةِ الْمَحْمُولِ.

وَتُقَابِلُ الْمَعْدُولَةُ الْمُحَصَّلَةُ: وَهِيَ الَّتِي لَمْ تُجْعَلْ أَدَاةُ السَّلْبِ فِيهَا  
نَفْسَ الْمَوْضُوعِ وَلَا نَفْسَ الْمَحْمُولِ، إِمَّا لِأَنَّهَا لَا أَدَاةَ سَلْبٍ فِيهَا، أَوْ  
لِأَنَّهَا كَانَتْ إِلَّا أَنَّهَا قُصِدَ بِهَا نَفْيُ التَّسْبِيَةِ، لَا أَنَّهُ حُكِمَ بِمَعْنَاهَا أَوْ حُكِمَ  
عَلَيْهَا.

وَسُمِّيَتْ مُحَصَّلَةً لِتَخْصِيلِ كُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا فِي مَقَرِّهِ وَلَمْ يُعْدَلْ بِهِ  
عَمَّا يَتَّبِعِي لَهُ.

وَكُلٌّ مِنَ الْمَعْدُولَةِ وَالْمُحَصَّلَةِ تَكُونُ مُوجِبَةً وَسَالِبَةً، فَالْمَعْدُولَةُ  
الْمُوجِبَةُ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ»، وَالْمُحَصَّلَةُ الْمُوجِبَةُ كَقَوْلِكَ:  
«زَيْدٌ قَائِمٌ».

وَكِلَاهُمَا يَقْتَضِي وُجُودَ الْمَوْضُوعِ؛ أَمَّا الْمُحَصَّلَةُ فَأَمْرُهَا فِي ذَلِكَ

ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْمَحْمُولُ وَجُودِيًّا، وَأَمَّا الْمَعْدُولَةُ فَلِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا مَثَلًا:  
«زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ» فِي الْاضْطِرَاحِ «زَيْدٌ» مَوْجُودٌ بِصِفَةِ غَيْرِ الْعِلْمِ.  
وَالْمَعْدُولَةُ السَّالِيَةُ كَقَوْلِكَ: «لَيْسَ زَيْدٌ هُوَ لَا عَالِمٌ».

وَالْمُحْصَلَةُ السَّالِيَةُ كَقَوْلِكَ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَالِمٍ».

وَالْفَرْقُ بَيْنَ السَّالِيَةِ الْمُحْصَلَةِ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ عَالِمٌ»  
وَالْمَعْدُولَةِ الْمُوجِبَةِ كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ هُوَ لَيْسَ بِعَالِمٍ» مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّ  
السَّالِيَةَ الْمُحْصَلَةَ لَا تَقْتَضِي وَجُودَ الْمَوْضُوعِ، بِخِلَافِ الْمُوجِبَةِ  
الْمَعْدُولَةِ، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ لَا عَبْدَ لَهُ: «لَيْسَ عَبْدُكَ هُوَ فِي الدَّارِ»،  
وَلَا يُقَالَ لَهُ: «عَبْدُكَ هُوَ لَا فِي الدَّارِ».

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا تَارَةً بِكَوْنِ أَدَاةِ السَّلْبِ لَا  
تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْعُدُولِ كَلَفْظِ «غَيْرٍ» فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْعُدُولِ،  
فَإِنْ كَانَتْ الْأَدَاةُ تُسْتَعْمَلُ فِيهِمَا مَعًا كَلَفْظِ «لَيْسَ» فَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا بِتَقْدِيمِ  
الرَّابِطَةِ أَوْ تَأْخِيرِهَا، فَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ هُوَ لَيْسَ بِعَالِمٍ» فَهِيَ مَعْدُولَةٌ، وَإِنْ  
قُلْتَ: «زَيْدٌ لَيْسَ هُوَ بِعَالِمٍ» فَهِيَ مُحْصَلَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَوْجِدِ الرَّابِطَةَ فَرَّقْ  
بَيْنَهُمَا بِالنِّيَّةِ، فَإِنْ قَصِدَ كَوْنُ الْأَدَاةِ مَحْكُومًا عَلَيْهَا أَوْ بِهَا فَهِيَ مَعْدُولَةٌ،  
وِلَّا فَهِيَ مُحْصَلَةٌ.

وَالأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ فِي الْحَمَلِيَّةِ وَالْآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّةِ

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى مَا يُسَمَّى بِهِ كُلُّ مِنْ جُزْئِي الْحَمْلِيَّةِ فَقَالَ: (و) الْجُزْءُ (الْأَوَّلُ) مِنَ الْقَضِيَّةِ الْحَمْلِيَّةِ هُوَ (الْمَوْضُوعُ فِي) تِلْكَ (الْحَمْلِيَّةِ) وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ وَالْمَنْسُوبُ لَهُ غَيْرُهُ، فَاسْتَحَقَّ التَّقْدِيمَ لِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَحْكُومِ بِهِ، وَالْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَنْسُوبِ، سَوَاءً تَقَدَّمَ لَفْظًا كَزَيْدٍ فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أَوْ تَأَخَّرَ لَفْظًا كَهُوَ فِي: «قَائِمٌ زَيْدٌ».

(و) الْجُزْءُ (الْآخِرُ) فِي الْحَمْلِيَّةِ هُوَ (الْمَحْمُولُ) فِيهَا، وَالْمُرَادُ أَيْضًا بِكَوْنِهِ الْآخِرُ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ التَّأْخِيرَ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِهِ وَعَارِضٌ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَالْعَارِضُ مُؤَخَّرُ الرُّتْبَةِ عَلَى الْمَعْرُوضِ.

وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مَوْضُوعًا فِي الْقَضِيَّةِ الْحَمْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَيَّلُ فِيهِ أَنَّهُ كَشَيْءٍ وَضِعَ - أَيْ نُصِبَ - لِيَحْمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَسُمِّيَ الثَّانِي مَحْمُولًا لِتَحَيُّلِ أَنَّهُ حُمِلَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَسَبَبُ التَّحَيُّلِ أَنَّ الْمَعْرُوضَ - وَهُوَ الْأَوَّلُ - أَضْلُهُ أَنْ يَكُونَ ذَاتًا، وَالْعَارِضُ أَضْلُهُ أَنْ يَكُونَ وَضْفًا، وَالذَّاتُ أَحَقُّ بِأَنْ تَكُونَ حَامِلًا، فَيَكُونُ الْوَضْفُ أَحَقَّ بِأَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا.

وَقَوْلُهُ: (بِالسُّوِّيَّةِ) تَكْمِيلُ لِلْبَيِّنَةِ، وَقَدْ يُشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمَحْمُولَ مُسَاوٍ لِلْمَوْضُوعِ فِي تَحَقُّقِ تَسْمِيَةِ كُلِّ مِنْهُمَا بِمَا سُمِّيَ بِهِ لِمَا يُوْجِبُهَا.

ثُمَّ الْقَضِيَّةُ الْحَمْلِيَّةُ تَشْتَمِلُ عَلَى الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ وَالنِّسْبَةِ بَيْنَهُمَا، أَعْنِي نِسْبَةَ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ بِالثَّبُوتِ أَوِ النَّفْيِ.

فَإِنْ صُرِّحَ فِيهَا بِلَفْظِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ فَقَطَّ سُمِّيَتْ ثُنَائِيَّةً؛ إِذْ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهَا إِلَّا لَفْظَانِ، كَقَوْلِكَ فِي الثُّبُوتِيَّةِ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«قَائِمٌ زَيْدٌ»، وَفِي السَّلْبِيَّةِ: «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«مَا قَامَ زَيْدٌ».

وَأَلْفِي حَرْفُ السَّلْبِ فِي التَّسْمِيَةِ بِالثَّنَائِيَّةِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ غَيْرُ لَازِمٍ لِلْقَضِيَّةِ كَالسُّورِ السَّابِقِ، وَالْمُقَدَّرُ فِيهَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ كَالْمُصَرَّحِ بِهِ، فَإِذَا قِيلَ: «مَنْ جَاءَكَ؟» وَقِيلَ: «زَيْدٌ» فَهِيَ ثُنَائِيَّةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «جَاءَ زَيْدٌ»، وَالْمُقَدَّرُ كَالْمَذْكُورِ.

وَإِنْ صُرِّحَ فِيهَا بِالذَّالِّ عَلَى النَّسْبَةِ سُمِّيَتْ ثَلَاثِيَّةً، وَالدَّالُّ عَلَى النَّسْبَةِ - وَهُوَ الرَّابِطَةُ فِي الْإِضْطِلَاحِ - هُوَ صُورَةُ الضَّمِيرِ، فَإِذَا قِيلَ: «زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ»، فَالْقَضِيَّةُ ثَلَاثِيَّةٌ.

وَقَوْلُنَا: «وَالذَّالُّ عَلَى النَّسْبَةِ هُوَ الرَّابِطَةُ فِي الْإِضْطِلَاحِ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي الْعَرَبِيَّةِ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُسَمَّى رَابِطَةً لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَوْضُوعِ، لَا عَنِ النَّسْبَةِ، وَلَكِنْ لَمَّا تَحَقَّقَتِ الرَّابِطَةُ فِي غَيْرِ لُغَةِ الْعَرَبِ كَهَسْت<sup>(١)</sup> فِي لُغَةِ الْفَرَسِ اضْطَلَحُوا جِئَ عَرَبُوا الْمَنْطِقَ عَلَى أَنَّ صُورَةَ الضَّمِيرِ هُوَ الرَّابِطَةُ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا التَّأَكِيدَ فَهُوَ أَنْسَبُ بِالرَّبْطِ، وَإِلَّا فَلُغَةُ الْعَرَبِيَّةِ أَغْنَى الْإِعْرَابُ فِيهَا عَنِ الرَّابِطَةِ.

ثُمَّ النَّسْبَةُ الْإِيقَاعِيَّةُ لَا تَخْلُو مِنْ كَيْفِيَّةٍ فِي نَفْسِ الْقَضِيَّةِ مِنْ

(١) معناها: موجود.

وَجُوبٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ» أَوْ «لَيْسَ بِكَاتِبٍ»  
فَأَثْبَاتُ الْكِتَابَةِ أَوْ سَلْبُهَا إِنَّمَا كَانَ لَا عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ؛ إِذْ لَا تَجِبُ  
الْكِتَابَةُ وَلَا سَلْبُهَا لِذَاتِ زَيْدٍ.

وَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ» فَأَثْبَاتُ الْإِنْسَانِيَّةِ لَزَيْدٍ وَاجِبَةٌ، وَإِذَا قُلْتَ:  
«لَيْسَ بِفَرَسٍ» فَسَلْبُ الْفَرَسِيَّةِ عَنْهُ وَاجِبٌ، فَكَيْفِيَّةُ النَّسْبَةِ لَا بَدَّ مِنْهَا فِي  
نَفْسِ الْقَضِيَّةِ، إِذْ لَا يَخْلُو الثَّبُوتُ أَوْ السَّلْبُ مِنْ وَجُوبٍ أَوْ عَدَمِهِ.

إِلَّا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُصَرَّحْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَكْوِينِ النَّسْبَةِ بِوُجُوبٍ وَلَا  
بِغَيْرِهِ فَالْقَضِيَّةُ ثَنَائِيَّةٌ إِنْ لَمْ يُصَرَّحْ بِالرَّابِطَةِ، وَثَلَاثِيَّةٌ إِنْ صُرِّحَ بِهَا، وَإِنْ  
صُرِّحَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ النَّسْبَةِ مَثَلًا مَعَ الرَّابِطَةِ كَانَ يُقَالُ: «كُلُّ  
إِنْسَانٍ هُوَ حَيَوَانٌ بِالضَّرُورَةِ» سُمِّيَتْ الْقَضِيَّةُ حَبْنِيذَ رُبَاعِيَّةٍ، وَسُمِّيَتْ  
مُوجَّهَةً لِإِيَّانِ جِهَةِ النَّسْبَةِ فِيهَا، وَالْقَضَايَا الْمَوْجَّهَاتِ أَقْسَامٌ ذَكَرْتُ فِي  
غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ.

وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيلِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ  
أَيْضاً إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَصِلَةٍ  
جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَنَالِي  
مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْأَيْنِ  
مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا  
مَانِعٌ جَمْعٍ أَوْ خُلُوءٍ أَوْ هُمَا  
فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِيْمٌ  
وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ  
أَمَّا بَيَّانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ  
وَذَاتِ الْإِنْفِصَالِ دُونَ مَعِينٍ  
أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتَعْلَمَا  
وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاعْلَمَا

ثُمَّ لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْقَضَايَا الْحَمْلِيَّاتِ شَرَعَ فِي الشَّرْطِيَّاتِ فَقَالَ: (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيلِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ) أَيْ: وَإِنْ حُكِمَ فِي الْقَضِيَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيلِ، أَيْ: عَلَى وَجْهِ هُوَ التَّعْلِيلُ، وَالتَّعْلِيلُ: هُوَ رِبْطٌ نِسْبَةٌ بِأُخْرَى بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَى إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى، (فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ) أَيْ: إِذَا كَانَ الْحُكْمُ فِي الْقَضِيَّةِ هُوَ رِبْطٌ نِسْبَةٌ بِأُخْرَى فَبَلَدُ الْقَضِيَّةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا ذَلِكَ الْحُكْمُ تُسَمَّى شَرْطِيَّةً.

فَإِذَا قُلْتُ: «إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ» فَهَذِهِ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ لِأَنَّهَا حُكِمَ فِيهَا بِرِبْطٍ نِسْبَةٌ بِأُخْرَى، أَعْنِي نِسْبَةُ الطُّلُوعِ إِلَى الشَّمْسِ، وَنِسْبَةُ الْوُجُودِ إِلَى النَّهَارِ.

وَوَجَّهَ بِذَلِكَ مَا إِذَا حُكِمَ بِمُفْرَدٍ أَوْ مَا فِي قُوَّتِهِ عَلَى مُفْرَدٍ أَوْ مَا فِي قُوَّتِهِ، فَإِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْحَمْلِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ، بِخِلَافِ الشَّرْطِيَّةِ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهَا هُوَ تَعْلِيلٌ نِسْبَةٌ بِأُخْرَى، أَيْ: رِبْطُهَا بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ دَوَاتِي نِسْبَتَيْنِ.

فَالنَّاطِقُ أَرَادَ بِالتَّعْلِيلِ هُنَا الرِّبْطَ بَيْنَ النَّسْبَتَيْنِ، وَأَرَادَ بِخِلَافِهِ الرِّبْطَ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّمَثِيلُ هُنَا وَفِيمَا تَقَدَّمَ، سَوَاءٌ كَانَ الرِّبْطُ هُنَا اتِّصَالِيًّا كَقَوْلِكَ: «إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ» كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ انْفِصَالِيًّا كَقَوْلِكَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ زَوْجًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرْدًا»، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ كُلِّ مِنْهُمَا.

وَأِنَّمَا شَمِلَهُمَا التَّعْلِيقُ مَعَ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ - أَيْ: الرِّبْطَ - وَجَدَ فِيهِمَا مَعَ لِأَنَّا نَعْنِي بِالرِّبْطِ هُنَا كَوْنُ إِحْدَى النَّسْبَتَيْنِ لَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا بِدُونِ الْأُخْرَى، فَالشَّرْطِيَّةُ تَشْتَمِلُ عَلَى الَّتِي فِيهَا الْإِتِّصَالُ وَعَلَى الَّتِي فِيهَا الْإِنْفِصَالُ.

وَأِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَتَنْقَسِمُ) الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ (أَيْضًا) أَيْ: كَمَا أَنَّهَا هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيقِ تَنْقَسِمُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ (إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ) فَزِيَادَةُ «أَيْضًا» لِتَقْدِيرِهِ أَنَّهُ يَقُولُ: كَمَا تَبَيَّنَتْ عَلَى أَنَّ الْقَضِيَّةَ الشَّرْطِيَّةَ هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيقِ نَبَتْهُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهَا تَنْقَسِمُ إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ وَإِلَى شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ، وَعَبَّرَ عَنْ هَذَا التَّقْسِيمِ بِقَوْلِهِ: (وَمِثْلُهَا) أَيْ: وَمِثْلُ الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ فِي الْإِنْفِصَامِ إِلَيْهَا (شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ).

وَلَا يَخْفَى مَا فِي التَّعْبِيرِ بِ«أَيْضًا» هُنَا مِنَ التَّكْلُفِ، وَلَا مَا فِي التَّعْبِيرِ عَنْ مُقَابَلَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْمِنْثَلَةِ مِنَ التَّسَاهُلِ، إِذْ يَكْفِي عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ كَمَا قُلْنَا: وَإِلَى شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ، إِلَّا أَنَّ ضَرُورَةَ الْوَزْنِ أَخْرَجَتْ إِلَى ذَلِكَ.

(جُزْءَاهُمَا) أَيْ: جُزْءَا الْقَضِيَّتَيْنِ وَهُمَا الْمُتَّصِلَةُ وَالْمُنْفَصِلَةُ: (مُقَدَّمٌ وَتَالٍ) أَيْ: يُسَمَّى أَوَّلُهُمَا مُقَدِّمًا وَالْآخِرُ تَالِيًا، فَإِذَا قُلْتَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا»، فَكَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا مُقَدِّمًا، وَكَانَ

حَيَوَانًا تَالِي، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ»، فَ«كَانَ أَبْيَضَ» مُقَدَّمٌ، وَ«كَانَ أَسْوَدَ» تَالِي.

هَذَا ظَاهِرُ النَّظْمِ، وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ فِي الْأَصْطِلَاحِ أَنَّ الْمُقَدَّمَ هُوَ مَذْخُولُ أَدَاةِ الشَّرْطِ فِي الْمُتَّصِلَةِ، وَأَمَّا الْمُتَّصِلَةُ فَلَا مُقَدَّمَ لَهَا وَلَا تَالِي لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا بِالتَّقْدِمِ وَلَا بِالتَّأَخُّرِ.

ثُمَّ إِنَّ الشَّرْطِيَّةَ الْمُتَّصِلَةَ مِنْهُمَا: هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِصِحَّةٍ مَعْنَى إِخْدَايِ الْقَضِيَّتَيْنِ لِمَعْنَى الْأُخْرَى، كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا»، فَقَدْ حُكِمَ بِصِحَّةِ ثُبُوتِ الْحَيَوَانِيَّةِ لِثُبُوتِ الْإِنْسَانِيَّةِ، فَهِيَ مُتَّصِلَةٌ.

إِلَّا أَنَّ الصُّحْبَةَ إِنْ كَانَتْ لِمَوْجِبٍ سُمِّيَتْ لُزُومِيَّةً، وَالْمَوْجِبُ:

- كَكَوْنِ مَضْمُونٍ إِحْدَاهُمَا كُلًّا وَمَضْمُونِ الْأُخْرَى جُزْءًا كَمَا فِي الْمِثَالِ؛ إِذْ ثُبُوتُ الْإِنْسَانِيَّةِ مُتَضَمِّنٌ لِثُبُوتِ الْحَيَوَانِيَّةِ.

- أَوْ كَكَوْنِ الْمَضْمُونِ سَبَبًا لِمَضْمُونِ الْأُخْرَى، كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ»، لِأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ سَبَبٌ فِي وُجُودِ النَّهَارِ.

- أَوْ كَكَوْنِ الْمَضْمُونِ مُسَبَّبًا عَنْ مَضْمُونِ الْأُخْرَى كَعَكْسِ هَذَا الْمِثَالِ وَهُوَ قَوْلُكَ: «كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مُوجُودًا فَالشَّمْسُ طَالِعَةً».

— أَوْ كَكُونَ الْمَضْمُونَيْنِ مُسَبِّبَيْنِ عَنْ سَبَبٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَزْجُودًا فَالْكَوَاكِبُ خَفِيَّةً»، فَخَفَاءُ الْكَوَاكِبِ وَوُجُودُ النَّهَارِ مُسَبِّبَانِ مَعًا عَنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَيَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ أَحَدِهِمَا وَجُودُ الْآخَرِ؛ إِذْ لَا يَتَّبِعُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِسَبَبِهِ، وَالسَّبَبُ يُوجِبُ الْآخَرَ.

إِلَّا أَنَّ السَّبَبِيَّةَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ عَادِيَّةٌ، لَا عَقْلِيَّةٌ؛ لِصِحَّةِ تَحَلُّفِ النَّهَارِ وَخَفَاءِ الْكَوَاكِبِ عَنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ عَقْلًا.

وَقَدْ تَكُونُ السَّبَبِيَّةُ شَرْعِيَّةً كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا زَالَتْ الشَّمْسُ وَجَبَ الظُّهْرُ» لِأَنَّ الزَّوَالَ نَصَبَهُ الشَّرْعُ سَبَبًا لَوُجُوبِ الظُّهْرِ.

وَقَدْ تَكُونُ عَقْلِيَّةً كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا أَرَادَ الرَّبُّ أَنْ يَكُونَ فَهَوَ مُوجُودٌ فِيمَا لَا يَزَالُ» لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْإِرَادَةِ لَا يَتَحَلَّفُ عَنِ الْمَرَادِ عَقْلًا.

وَكُلَّمَا وَجَدَ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْمَوْجِبَاتِ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ لَزُومِيَّةً.

وَأِنْ كَانَتْ الصُّحْبَةُ مِنْ جُزْئِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ لَا لِمَوْجِبٍ، بَلِ اتَّفَقَ أَنْ صَاحِبَ وَقُوعٍ مَعْنَى إِحْدَاهُمَا وَقُوعَ مَعْنَى الْآخَرِ سُمِّيَتْ تِلْكَ الْقَضِيَّةُ اتِّفَاقِيَّةً، كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ كَانَ الْإِنْسَانُ عَاقِلًا»؛ إِذْ لَا لَزُومَ بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَكَوْنِ الْإِنْسَانِ عَاقِلًا، بَلِ اتَّفَقَ صِدْقُ أَحَدِهِمَا عِنْدَ صِدْقِ الْآخَرِ.

هَذَا مَعْنَى الاتِّفَاقِيَّةِ بِالتَّفْسِيرِ الْأَخْصِ، وَهُوَ أَنَّهَا هِيَ الَّتِي اتَّفَقَ

وُقُوعُ طَرَفَيْهَا، وَأَمَّا مَعْنَاهَا بِالتَّفْسِيرِ الْأَعْمِ فَهُوَ أَنَّهَا هِيَ الَّتِي بَيَّنَّ فِيهَا أَنَّ مُقَدِّمَهَا لَا يُتَابَعُ تَحَقُّقُ تَالِيهَا، وَإِنَّمَا كَانَتْ بِهَذَا الْمَعْنَى أَعْمَ لِصِدْقِهَا بِالَّتِي وَقَعَ طَرَفَاهَا مَعًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِنَا: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الْإِنْسَانُ عَاقِلًا»، إِذْ لَا مُتَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِ الْإِنْسَانِ عَاقِلًا وَكَوْنِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَاقِعًا، وَبِالَّتِي لَمْ يَقَعْ مُقَدِّمُهَا أَصْلًا، إِلَّا أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَمْ يُتَابَعِ وَجُودُ التَّالِي، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] الْآيَةُ؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّمَ وَهُوَ كَوْنُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَقْلَامًا لَمْ يَقَعْ، وَلَكِنْ لَوْ وَقَعَ لَمْ يُتَابَعِ التَّالِي وَهُوَ عَدَمُ نَفَادِ كَلِمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعُهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ لِأَنَّ إِسْمَاعَهُمْ لَمْ يَقَعْ عَلَى الرَّجْهِ الْمَخْصُوصِ، وَلَكِنْ لَوْ وَقَعَ لَمْ يُتَابَعِ التَّوَلَّى وَلَا الْإِعْرَاضَ الدَّائِمَ مِنْهُمْ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «نِعَمَ الْعَبْدُ صُهْبَبٌ، لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ»<sup>(١)</sup> لِأَنَّ عَدَمَ الْخَوْفِ لَمْ يَقَعْ، وَلَكِنْ لَوْ وَقَعَ لَمْ يُتَابَعِ عَدَمُ الْعِصْيَانِ.

وَالْغَرَضُ مِنَ الْإِتِّفَاقِيَّةِ فِي الْغَالِبِ هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ بَيَانُ أَنَّ لَا مُتَافَاةَ بَيْنَ الْمُقَدَّمَ وَالتَّالِي عِنْدَ تَوَهُّمِ الْمُتَافَاةِ، فَإِذَا تَوَهُّمَ إِنْسَانٌ أَنَّ عَدُوًّا مِنْ أَعْدَائِكَ مَثَلًا إِذَا أَحْسَنَ وَاعْتَذَرَ قَبِلْتَ مِنْهُ، وَأَنْ اغْتِذَارَهُ وَإِحْسَانَهُ

(١) قال حفاظ الحديث: لا يعرف له أصل عن النبي ﷺ وهو أشبه بكلام النحلة.

يُنَافِي عَدَمَ قَبُولِهِ، قُلْتُ لَهُ دَافِعًا لِهَذَا التَّوَهُّمِ: «لَوْ أَحْسَنَ فَلَانٌ إِلَيَّ وَاعْتَدَرَ بِمَا أَمْكَنَ مَا قَبِلْتُ مِنْهُ».

إِلَّا أَنَّ الاتِّفَاقِيَّةَ بِهَذَا التَّفْسِيرِ تَشْمَلُ الزُّوْمِيَّةَ أَيْضًا لِأَنَّ الزُّوْمِيَّةَ تَصُدِّقُ عَلَيْهَا أَنَّ مُقَدَّمَهَا لَا يُنَافِي تَالِيَهَا.

وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ الْمُتَفَصِّلَةُ: فَهِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ بَيْنَ جُزْئَيْهَا، وَسَتَأْتِي أَفْسَاؤُهَا.

وَإِلَى مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ تَفْسِيرِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُتَفَصِّلَةِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ) بِعِنْيِ الزُّوْمِيَّةِ، فَنَقُولُ فِيهِ: هِيَ (مَا) أَيْ: الَّتِي (أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الْجُزْئَيْنِ) أَيْ: هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالزُّوْمِ بَيْنَ جُزْئَيْهَا.

وَإِنَّمَا فَسَّرْنَا التَّلَازُمَ بِالزُّوْمِ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ الْمُتَّصِلَةَ الزُّوْمِيَّةَ لَا يَجِبُ مُلَازِمَةُ كُلِّ مِنْ جُزْئَيْهَا لِلْآخَرِ؛ لِصِحَّةِ أَنْ يَكُونَ التَّلَازُمُ فِيهَا أَعَمَّ، كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا»، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الزُّوْمِيَّةَ هِيَ الَّتِي افْتَضَتْ الصُّحْبَةَ بَيْنَ جُزْئَيْهَا مُوجِبًا، كَكَوْنِ أَحَدِهِمَا سَبَبًا فِي الْآخَرِ، وَتَقَدَّمَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ وَأَمْلَيْتُهُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي النِّظْمِ لِلِاتِّفَاقِيَّةِ لِقِلَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهَا.

(و) أَمَّا بَيَانُ (ذَاتِ الْإِنْفِصَالِ) فَنَقُولُ فِي بَيَانِهَا (دُونَ مَيْنِ) أَيْ كَذِبٍ: هِيَ (مَا) أَيْ: الَّتِي (أَوْجَبَتْ) أَيْ: أَوْجَبَ الْحَاكِمُ فِيهَا (تَنَافُرًا

بَيْنَهُمَا) أَي: تَعَانِدًا وَتَنَافِيًا بَيْنَ جُزْئَيْهَا ، وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا قَرَرْنَا أَنَّهُ حَذَفَ  
الْقَاءَ مِنْ جَوَابِ «أَمَّا» لِتَقْدِيرِ الْقَوْلِ مَعَهُ ، وَهُوَ جَائِزٌ ، وَرَدْنَاهَا فِي بَيَانِ  
الْمُنْفَصِلَةِ عَلَى سَبِيلِ مَا ذُكِرَ فِي الْمُنْتَصِلَةِ لِيَسْقَى الْكَلَامُ وَيَجْرِيَ عَلَى  
نَمَطٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: «دُونَ مَيْنٍ» تَكْمِيلٌ لِلشَّطْرِ فَقَطْ .  
ثُمَّ التَّنَافِي الْمَحْكُومُ بِهِ فِي الْقَضِيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ  
أَوْجُهٍ:

- تَنَافٍ فِي الثُّبُوتِ فَقَطْ ، بِمَعْنَى أَنَّ جُزْئَيْهَا لَا يَثْبُتَانِ مَعًا .
- وَتَنَافٍ فِي النَّفْيِ فَقَطْ ، بِمَعْنَى أَنَّ الْجُزْئَيْنِ فِيهَا لَا يَنْتَفِيَانِ مَعًا .
- وَتَنَافٍ فِيهِمَا مَعًا ، أَغْنِي الثُّبُوتَ وَالنَّفْيَ مَعًا ، فَلَا يَثْبُتَانِ مَعًا وَلَا  
يَنْتَفِيَانِ مَعًا .

وَيُسَمَّى مَا وُجِدَ فِيهِ التَّنَافِي الْأَوَّلُ: «مَانِعَةٌ جَمْعٌ» لِأَنَّهَا حَكَمَتْ  
بِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ فِي جُزْئَيْهَا فِي الثُّبُوتِ <sup>(١)</sup> ، وَهِيَ أَبَدًا مُرَكَّبَةٌ مِنْ شَيْئَيْنِ

(١) قال الإمام ابن عرفة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَأَخْرُوجَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِنَّمَا  
يُؤْتِيهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [التوبة: ١٠٦]: هذه القضية ليست مانعة الخلط المنع  
الاصطلاحي ، وإنما هي مانعة الجمع ، وأما الخلط من الأمرين فلا . (تقييد الأبي ، ص ٢٣٢  
تحقيق د. حواله).

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿كَأَلَوْ أَنَّهُ تَفْتَوَى نَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَمًا أَوْ تَكُونَ  
مِنَ الْهَاطِلِينَ﴾ [يوسف: ٨٥] «أَوْ» مانعة الجمع فقط ، وليست مانعة الجمع والخلو .  
(تقييد الأبي ص ٣٤٤ تحقيق د. حواله).

- أَوْ أَشْيَاءَ - كُلُّ وَاحِدٍ فِيهَا أَخْصَصَ مِنْ نَقِيضِ مُصَاحِبِهِ، كَقَوْلِكَ فِي الْمُرَكَّبَةِ مِنْ شَيْئَيْنِ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَبْيَضَ»، وَلَوْ زِدْتَ: «وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحْمَرَ» لَكَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ أَكْثَرِ مِنْ شَيْئَيْنِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ أَسْوَدَ أَخْصَصَ مِنْ نَقِيضِ كَوْنِهِ أَبْيَضَ<sup>(١)</sup> أَوْ أَحْمَرَ، وَكَذَا الْاِثْنَانِ الْبَاقِيَانِ ضَرُورَةً أَنَّهُ كُلَّمَا صَدَقَ كَوْنُهُ أَسْوَدَ صَدَقَ كَوْنُهُ لَا أَبْيَضَ وَلَا أَحْمَرَ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ صِدْقِ نَقِيضِ كُلِّ مِنْ الْجُزْأَيْنِ صِدْقُ كَوْنِهِ أَسْوَدَ<sup>(٣)</sup>؛ لِصِحَّةِ أَنْ لَا يَكُونَ أَسْوَدَ وَلَا أَحْمَرَ وَلَا أَبْيَضَ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ أَخْصَرَ أَوْ أَضْفَرَ مَثَلًا، وَكَذَا كُلُّ مِنَ الْجُزْأَيْنِ الْآخَرَيْنِ مَعَ نَقِيضِ مَا سِوَاهُ.

فَكُلُّ اثْنَيْنِ مِمَّا تَرَكَّبَتْ مِنْهُ مَا نَبَعَهُ الْجَمْعُ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الثَّبُوتِ<sup>(٤)</sup>، وَيَصِحُّ اجْتِمَاعُ الْجَمِيعِ فِي النَفْيِ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ لَمَّا كَانَ أَخْصَصَ مِنْ نَقِيضِ مَا سِوَاهُ، فَكُلَّمَا صَدَقَ<sup>(٦)</sup> صَدَقَ نَقِيضُ الْآخَرِ<sup>(٧)</sup>،

(١) لِأَنَّ نَقِيضَ أَبْيَضَ: «لَا أَبْيَضَ»، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ السَّوَادِ لَصَدَقَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ.

(٢) لِلْقَاعِدَةِ الْقَائِلَةِ: يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْأَخْصَصِ وَجُودُ الْأَعْمِ، فَالسَّوَادُ أَخْصَصٌ مِنَ اللَّابْيَضِ، فَكُلَّمَا صَدَقَ السَّوَادُ صَدَقَ اللَّابْيَضُ.

(٣) لِلْقَاعِدَةِ الْقَائِلَةِ: لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْأَعْمِ وَجُودُ الْأَخْصَصِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ لَا أَبْيَضَ كَوْنَهُ أَسْوَدَ.

(٤) إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ.

(٥) إِذْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ لَا أَسْوَدَ وَلَا أَبْيَضَ.

(٦) أَيِ السَّوَادِ.

(٧) أَيِ اللَّابْيَضِ.

فَيَلْزَمُ انْتِفَاءُ الْآخِرِ<sup>(١)</sup>، فَلَا يَجْتَمِعَانِ<sup>(٢)</sup> فِي الثُّبُوتِ.

وَلَمَّا كَانَ أَحْصَى مِنَ النَّقِیْضِ<sup>(٣)</sup> لَمْ يَلْزَمْ مِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءُ نَقِیْضِ الْآخِرِ<sup>(٤)</sup>، فَلَا يَلْزَمُ ثُبُوتُ الْآخِرِ<sup>(٥)</sup>، فَيَصِحُّ اجْتِمَاعُ نَقِیْضِ الْجُزْئَيْنِ بِنَفْسِهِمَا مَعًا<sup>(٦)</sup>، فَقَوْلُنَا: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَسْوَدَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَبْيَضَ» لَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُ الْجُزْئَيْنِ فِيهِ، وَيَصِحُّ ارْتِفَاعُهُمَا بِكَوْنِ الشَّيْءِ أَحْمَرَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَتُسَمَّى الَّتِي وُجِدَ فِيهَا التَّنَافِي الثَّانِي - أَغْنَى التَّنَافِي فِي النَّقْيِ - فَقَطُّ «مَانِعَةً خُلُوٍّ»<sup>(٧)</sup> لِأَنَّهَا حَكَمَتْ بِامْتِنَاعِ الْخُلُوِّ عَنْ جُزْئَيْهَا، فَلَا يَصِحُّ نَقْيُهُمَا مَعًا، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ شَيْئَيْنِ - أَوْ أَشْيَاءَ - كُلُّ وَاحِدٍ فِيهَا أَعْمٌ مِنْ نَقِیْضِ مَا سِوَاهُ<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: البياض.

(٢) أي: السواد والبياض.

(٣) أي: لما كان السواد أخص من اللابياض.

(٤) أي: فلا يلزم من انتفاء السواد انتفاء اللابياض؛ للقاعدة الفاتلة: لَا يَلْزَمُ مِنْ نَقْيِ الْأَخْصِ نَقْيُ الْأَعْمِ.

(٥) الذي هو البياض.

(٦) أي: يصح اجتماع اللابياض واللاسواد في الشيء بنفي السواد ونفي البياض عنه وثبوت الحمرة له مثلاً.

(٧) القطب: سميت مانعة خلوٍّ لأن الواقع ليس يخلو عن أحد جزئيهما. (شرح الشمسية، ج ٢/ص ٩٤).

(٨) قال الهلالي: مانعة الخلوٍّ هي التي لا يجتمع طرفاها على الكذب، ويجتمعان على الصدق، فهما متنافران في الكذب لا في الصدق، وسميت مانعة خلوٍّ لأن طرفيهما خلو=

وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِتَرْكِيبِهِمَا مِنْ نَقَائِضٍ مَا تَرَكَّيْنَا مِنْهُ مَانِعَةُ الْجَمْعِ،  
فَإِذَا قُلْتُ فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ

= الوجود عنهما، فمفهوما نقيض مفهوم مانعة الجمع، ولذلك تتركب موجبها العلية  
الصادقة من نقيضي طرفي مانعة الجمع، فتتركب مانعة الخلو من الشيء والأعم من نقيضه،  
نحو: «إما أن يكون الجسم غير أبيض وإما أن يكون غير أسود»، فيصح اجتماعهما بأن  
يكون الشيء غير أبيض وغير أسود، ولا يصح ارتفاعهما بأن يكون أبيض أسود لأن نقيض  
«غير أبيض» هو أبيض، و«غير أسود» أعم منه لصدقه بالأحمر وغيره، ونقيض «غير أسود»  
هو الأسود، و«غير أبيض» أعم منه لصدقه بما ذكر، ولتركبها من الشيء والأعم من نقيضه  
امتنع كذب طرفيها لأن كلا منهما أعم من نقيض الآخر، وكذب الأعم يستلزم كذب  
الأخص، فلو كذبا معا لكذب الشيء مع نقيضه. وصَحَّ صدقهما معا لأن صدق الأعم لا  
يستلزم صدق الأخص، فلم يلزم من صدقهما صدق الشيء ونقيضه. (شرح نظر القادري،  
من/ص ١٥١).

قال الإمام السنوسي: مانعة الخلو تتركب من الشيء والأعم من نقيضه، كقولنا: «وَيُتَدَّ إِمَّا فِي  
الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَفْرَقَ»، فَإِنْ لَا يَفْرَقُ أعم من نقيض البحر وهو كونه ليس فيه؛ لأن عدم  
الفرق يصدق مع الحر ومع عدمه، وكذلك قوله: «فِي الْبَحْرِ» أعم من نقيض «لَا يَفْرَقُ»  
وهو «يفرق» لأن كون الشيء في البحر يصدق مع غرقه ومع عدم غرقه. وإنما كان التركيب  
من الشيء والأعم من نقيضه موجبا لمنع الخلو - دون منع الجمع - لأنه لو كذب الشيء  
والأعم من نقيضه لكان كاذبا هو ونقيضه، لوجوب كذبه الأخص عند كذب ما هو أعم منه،  
ولو صدقا لم يلزم منه صدق النقيضين لأن صدق الأعم لا يلزم منه صدق الأخص. (شرح  
إساعوجي الرباطي، ق ١٨/ب)

وقال الإمام السنوسي في شرح مختصر ابن عرفة المنطقي: مانعة الخلو إنما تصدق إذا كان  
كل واحد من طرفيها أعم من نقيض الآخر، ولهذا استحال كذبهما معا؛ إذ لو كذبنا لزِم  
كذب النقيضين؛ لكذب الأعم منهما، وكذب الأعم يستلزم كذب الأخص، وجاز  
اجتماعهما على الصدق؛ لعدم استلزام صدقهما صدق النقيضين؛ إذ لا يلزم من صدق  
الأعم صدق الأخص. ومثالها: «إما أن يكون زيد في البحر وما أن لا يفرق»، وقولنا: «إما  
أن يكون الحائط ذا أساس وإما أن يكون مختلا». (ق ١٨٦/أ)

أَسْوَدَ» ، فَقُلْ فِي تَرْكِيبِ مَانِعَةِ الْخُلُوِّ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ غَيْرَ أَبْيَضَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَسْوَدَ» ، فَلَا يَصِحُّ خُلُوُّ الشَّيْءِ عَنْ غَيْرِ أَبْيَضَ وَغَيْرِ أَسْوَدَ؛ لِأَنَّهُمَا نَقِيضَا الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ ، فَلَوْ اِرْتَفَعَا - أَعْنِي الْغَيْرَانِ - لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ فِي الشَّيْءِ وَهُوَ مُحَالٌ ، فَارْتِفَاعُهُمَا غَيْرُ صَحِيحٍ لِاسْتِلْزَامِهِ اجْتِمَاعَ مَا تَرَكَّبَتْ مِنْهُمَا مَانِعَةُ الْجَمْعِ ، وَهُوَ مُحَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَالْمَمْنُوعُ هُوَ الْخُلُوُّ عَنِ الْغَيْرَيْنِ .

وَأَمَّا اجْتِمَاعُ الْغَيْرَيْنِ فَصَحِيحٌ ؛ إِذْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ غَيْرَ أَبْيَضَ وَغَيْرَ أَسْوَدَ مَعًا ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ أَحْمَرَ أَوْ أَصْفَرَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

وَتُسَمَّى الَّتِي وُجِدَ فِيهَا التَّنَافِي الثَّلَاثُ - أَعْنِي التَّنَافِي فِي الثَّبُوتِ وَالانْتِفَاءِ مَعًا - حَقِيقَةً لِأَنَّ التَّنَافِي فِيهَا أَحَقُّ بِاسْمِ التَّنَافُرِ مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّ طَرَفَيْهَا لَا أَلْفَةَ بَيْنَهُمَا ثُبُوتًا وَلَا نَفْيًا<sup>(١)</sup> ، وَهِيَ تَرَكَّبَتْ مِنَ النَّقِيضَيْنِ

(١) قال الهلالي: المنفصلة الحقيقية: هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق ولا على الكذب، أي: لا يصدقان معا ولا يكذبان معا، بل لابد من صدق أحدهما وكذب الأخرى، ولا تتركب موجبها العنادية الصادقة إلا من الشيء ونقيضه أو مساوي نقيضه، فطرفاها أبدا إما نقيضان نحو: «إما أن يكون الموجود قديما وإما أن يكون ليس قديما»، أو كل منهما مسار لنقيض الآخر نحو: «إما أن يكون الموجود قديما وإما أن يكون حادثا»، ونقيض قديم ليس قديما، وهو مساو لحادث، ونقيض حاد ليس بحادث، وهو مساو لقديم عند حملهما على الموجود كما في المثال وإلا فالسلب أعم كما لا يخفى لصدقه بما لم يوجد. وبتركبهما من النقيضين أو مساوريهما يقتسم طرفاها الصدق والكذب لأن النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا كذب، وكذا ما يساورهما، وهو واضح. (شرح نظم القادري لمنطق السنوسي، مخ/ص/١٤٨).

أَوْ مَا يُسَاوِي النَّقِیْضَیْنِ، كَقَوْلِكَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا»، فَإِنَّ الْإِنْسَانِيَّةَ وَنَقِيضَهَا نَقِیْضَانِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، وَكَقَوْلِكَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيمًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَدِيثًا» لِأَنَّ الْقَدَمَ وَالْحُدُوثَ يُسَاوِي كُلُّ مِنْهُمَا نَقِیْضَ الْآخَرِ، فَكُلَّمَا صَدَقَ الْقَدَمُ صَدَقَ لَا حُدُوثَ وَالْعَكْسُ، وَكَذَا كُلَّمَا صَدَقَ الْحُدُوثُ صَدَقَ لَا قَدَمَ وَالْعَكْسُ.

وَلَمَّا كَانَ تَرَكُّبُ الْحَقِيقَةِ مِنَ النَّقِیْضَیْنِ أَوْ مَا يُسَاوِيهِمَا لَمْ تَتَرَكَّبْ إِلَّا مِنْ جُزْئَيْنِ، إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ النَّقِیْضَیْنِ وَمَا يُسَاوِيهِمَا، وَأَمَّا مَانِعَةُ الْجَمْعِ وَمَانِعَةُ الْخُلُوعِ فَيَصِحُّ تَرَكُّبُهُمَا مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جُزْئَيْنِ؛ لِأَنَّ مَانِعَةَ الْجَمْعِ تُرَكَّبُ مِنَ الضَّدَيْنِ وَمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الضَّدَيْنِ فِي التَّنَافِي، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ مُتَافِيَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَكُلَّمَا تَعَدَّدَ أَجْزَاءُ مَانِعَةِ الْجَمْعِ صَحَّ تَعَدُّدُ أَجْزَاءِ مَانِعَةِ الْخُلُوعِ لِأَنَّهَا تَرَكَّبَتْ مِنْ نَقَائِصِ أَجْزَاءِ مَانِعَةِ الْجَمْعِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا.

ثُمَّ مَا فُسِّرَتْ بِهِ كُلُّ مِنْ مَانِعَتَي الْجَمْعِ وَالْخُلُوعِ يَقْتَضِي مُبَايَنَتَهُمَا لِلْحَقِيقَةِ وَتَبَايُنَهُمَا فِي أَنْفُسِهِمَا؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا فِي تَفْسِيرِ مَانِعَةِ الْجَمْعِ: «هِيَ الَّتِي اقْتَضَتْ التَّنَافُرَ فِي الثَّبُوتِ فَقَطُ» يُخْرِجُ الَّتِي اقْتَضَتْ التَّنَافُرَ فِيهِمَا مَعَ وَهِيَ الْحَقِيقَةُ؛ إِذْ لَمْ تَقْتَضِ التَّنَافُرَ فِي الثَّبُوتِ فَقَطُ، كَمَا تَخْرُجُ مَانِعَةُ الْخُلُوعِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا التَّنَافُرُ فِي الثَّبُوتِ أَصْلًا.

وَمِثْلُ هَذَا يُعْهَمُ فِي تَفْسِيرِ مَانِعَةِ الْخُلُوِّ؛ فَإِنَّهَا: «هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ فِي النَّفْيِ فَقَطْ»، إِذْ يَخْرُجُ عَنْهُ مَا لَا تَنَافُرَ فِيهَا فِي النَّفْيِ وَهِيَ مَانِعَةُ الْجَمْعِ، وَالَّتِي فِيهَا التَّنَافُرُ فِي النَّفْيِ وَالتَّبُوتِ مَعًا.

وَأَمَّا إِنْ أُسْقِطَ قَيْدُ «فَقَطْ» مِنْ تَفْسِيرِ كُلِّ مِنْهُمَا فَقِيلَ فِي مَانِعَةِ الْجَمْعِ: «هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ فِي التَّبُوتِ»، وَفِي مَانِعَةِ الْخُلُوِّ: «هِيَ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ فِي النَّفْيِ»، صَدَقْنَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهَا حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ فِي النَّفْيِ وَبِالتَّنَافُرِ فِي التَّبُوتِ، فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا أَعَمَّ مِنَ الْحَقِيقَةِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا فِي أَنْفُسِهِمَا الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الْحَقِيقَةِ وَانْفِرَادِ مَانِعَةِ الْجَمْعِ عَنْ مَانِعَةِ الْخُلُوِّ بِمَا فِيهِ التَّنَافُرُ فِي التَّبُوتِ فَقَطْ، وَانْفِرَادِ مَانِعَةِ الْخُلُوِّ عَنْ مَانِعَةِ الْجَمْعِ بِمَا فِيهِ التَّنَافُرُ فِي النَّفْيِ فَقَطْ.

وَهَذَا التَّفْسِيرُ الْآخَرُ هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (أَقْسَامُهَا) أَيِ: أَقْسَامُ الْمُتَنَصِّلَةِ (ثَلَاثَةٌ فَلْتَعْلَمَا) ذَلِكَ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ، وَالْأَلِفُ مِنْ «تَعْلَمَا» مُبَدَلَةٌ مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْحَقِيقَةِ لِلْوَقْفِ.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْهَا: (مَانِعُ جَمْعٍ) أَيِ: تُسَمَّى قَضِيَّةً مَانِعَةً الْجَمْعِ، (أَوْ خُلُوٍّ) أَيِ: وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنْهَا مَا تُسَمَّى قَضِيَّةً مَانِعَةً الْخُلُوِّ، وَأُسْقِطَ التَّاءُ مِنْ مَانِعَةٍ لِإِعْتِبَارِ الْقِسْمِ وَهُوَ مُذَكَّرٌ.

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ هِيَ قَضِيَّةٌ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ بَيْنَ مَا

رُكِبَتْ مِنْهُ فِي الثُّبُوتِ ، سَوَاءٌ كَانَ التَّنَافُرُ فِيهَا فِي النَّفْيِ أَيْضًا - وَهِيَ الْحَقِيقِيَّةُ - أَوْ لَا ، وَأَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِي هِيَ قَضِيَّةٌ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ بَيْنَ مَا رُكِبَتْ مِنْهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ ، سَوَاءٌ كَانَ التَّنَافُرُ فِيهَا فِي الثُّبُوتِ أَيْضًا - وَهِيَ الْحَقِيقِيَّةُ - أَوْ لَا .

(أَوْ هُمَا) أَيُّ الْقِسْمِ الثَّلَاثُ هِيَ قَضِيَّةٌ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافُرِ بَيْنَ مَا رُكِبَتْ مِنْهُ فِيهِمَا مَعًا ، أَعْنِي الثُّبُوتَ وَالْإِنْتِفَاءَ ، (وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ) أَيُّ: وَهِيَ الْقَضِيَّةُ الْحَقِيقِيَّةُ ، وَذَكَرَ الْحَقِيقِيَّ رِعَايَةً لِلْقِسْمِ وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةً ، (الْأَخْصَ) يَعْنِي أَنَّ الْقَضِيَّةَ الْحَقِيقِيَّةَ أَخْصَ مِنْ كُلِّ مِنْ مَانِعَتِي الْجَمْعِ وَالْخُلُوعِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ لِصِدْقِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَيْهَا ، مَعَ الزِّيَادَةِ بِمَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ التَّنَافُرَانِ .

وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنْ مَانِعَتِي الْجَمْعِ وَالْخُلُوعِ أَعَمَّ مِنَ الْأُخْرَى مِنْ وَجْهِ لاجتماعيهما في الْحَقِيقِيَّةِ ، وَانْفِرَادِ كُلِّ مِنْهُمَا بِمَا لَيْسَ فِيهِ تَنَافُرٌ الْأُخْرَى ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ آنِفًا .

ثُمَّ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ سَوَاءٌ كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَوْ مُتَفَصِّلَةً تَنْقَسِمُ كَالْحَمَلِيَّةِ إِلَى كُلِّيَّةٍ وَإِلَى جُزْئِيَّةٍ وَإِلَى مُهْمَلَةٍ وَإِلَى مَخْصُوصَةٍ ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ تَكُونُ مُوجِبَةً وَسَالِبَةً ، فَمَجْمُوعُ مَا فِي الْمُتَّصِلَةِ ثَمَانِيَّةٌ ، وَكَذَا مَا فِي الْمُتَفَصِّلَةِ ، فَتَنْتَهِي أَقْسَامُ الشَّرْطِيَّةِ إِلَى سِتَّةٍ عَشَرَ ، إِلَّا أَنَّ الْكُلِّيَّةَ وَالْجُزْئِيَّةَ هُنَا لَيْسَنَا بِإِعْتِبَارِ الْمَوْضُوعِ ، بَلْ بِإِعْتِبَارِ عُمُومِ

الِاتِّصَالِ فِي الْمُتَّصِلَةِ جَمِيعِ الْأَزْمَانِ وَالْأَحْوَالِ، وَعُمُومِ الْعِنَادِ فِي الْمُتَّفَصِّلَةِ جَمِيعِ الْأَزْمَانِ وَالْأَحْوَالِ.

وَالْخُصُوصُ لَيْسَ هُنَا بِتَشْخِصِ الْمَوْضُوعِ كَمَا فِي الْحَمَلِيَّةِ، بَلْ يَجْعَلُ اللَّزُومَ أَوِ الْعِنَادَ مَخْصُوصًا بِحَالٍ أَوْ زَمَانٍ مُعَيَّنٍ، وَكَذَلِكَ يَصِحُّ كَوْنُ الْمَخْصُوصَةِ هُنَا كُلِّيَّةً أَوْ جُزْئِيَّةً إِنْ اتَّسَعَ الزَّمَانُ أَوْ الْحَالُ، وَذَلِكَ بِتَغْمِيمِ الْعِنَادِ أَوِ الْإِتِّصَالِ أَوْ بِتَجْزِئَتِهِمَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ أَوْ ذَلِكَ الْحَالِ. وَتَتَبَيَّنُ هَذِهِ الْأَقْسَامُ بِذِكْرِ السُّورِ فِي أَفْئِلَتِهَا، أَمَّا الْكُلِّيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ فَسُورُهَا: «كُلَّمَا» وَمَا فِي مَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا - وَمَتَى مَا - كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً قَالَتْهَا مُوجُودٌ».

وَأَمَّا الْمُتَّفَصِّلَةُ فَسُورُهَا «دَائِمًا» وَمَا فِي مَعْنَاهُ، كَقَوْلِكَ: «دَائِمًا - أَوْ أَبَدًا - إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَعْدُومًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُوجُودًا».

وَسُورُ السَّلْبِ الْكُلِّيِّ فِيهِمَا: «لَيْسَ أَلْبَتَّةَ» وَمَا فِي مَعْنَاهُ، كَقَوْلِكَ: «لَيْسَ أَلْبَتَّةَ - أَوْ جُزْمًا - كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ قَرَسًا». وَ«لَيْسَ أَلْبَتَّةَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاطِقًا».

فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْعُمُومَ يُمَيِّزُ اللَّزُومَ أَوِ الْعِنَادَ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ أَوِ الْأَحْوَالِ كَمَا فِي الْمِثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، أَوْ سَلْبَهُمَا كَذَلِكَ كَمَا فِي الْمِثَالَيْنِ الثَّانِيَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي يُعْبَرُ الْعُمُومُ فِيهَا فِي الْمُتَّصِلَةِ

أَنْ تَكُونَ مُمَكِّنَةً الْمُلَاقَاةِ لِلْمَقْدَمِ، فَإِذَا قُلْتَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا» فَالْمَعْنَى أَنَّ الْحَيَوَانِيَّةَ تَلْزِمُ الْإِنْسَانِيَّةَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ الْمُمَكِّنَةِ الْمُلَاقَاةِ لِلْإِنْسَانِيَّةِ، لَا الْمُسْتَحِيلَةِ كَكَوْنِهِ حَجَرًا، وَإِلَّا لَمْ تَصْدُقْ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ أَصْلًا؛ لِأَنَّا نَنْقُضُ هَذِهِ مَثَلًا بِأَنْ نَقُولَ: «قَدْ لَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا»، أَيْ: قَدْ لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِنْسَانُ الْحَيَوَانَ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ حَجَرًا.

وَأَمَّا الْجُزْئِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ فَسُورَهَا «قَدْ يَكُونُ» وَمَا فِي مَعْنَاهُ فِي الْإِجَابِ، وَ«قَدْ لَا يَكُونُ» فِي السَّلْبِ، كَقَوْلِكَ: «قَدْ يَكُونُ - أَوْ رُبَّمَا يَكُونُ - إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا كَانَ إِنْسَانًا»، وَ«قَدْ - أَوْ رُبَّمَا لَا يَكُونُ - إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا كَانَ إِنْسَانًا»، بِمَعْنَى أَنَّ الْحَيَوَانِيَّةَ قَدْ تَسْتَلْزِمُ الْإِنْسَانِيَّةَ كَمَا فِي ذَاتِ النَّاطِقِ، وَقَدْ لَا تَسْتَلْزِمُهَا كَمَا فِي ذَاتِ الصَّاهِلِ.

وَكَذَا الْمُتَّصِلَةُ الْجُزْئِيَّةُ كَقَوْلِكَ: «قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِنْسَانًا»، وَ«قَدْ لَا يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا»، بِمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانِيَّةَ وَالْحَيَوَانِيَّةَ قَدْ يَتَعَانَدَانِ كَمَا فِي ذَاتِ الْفَرَسِ، بِمَعْنَى أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ فِيهَا، وَقَدْ لَا يَتَعَانَدَانِ بِأَنْ يَجْتَمِعَا كَمَا فِي ذَاتِ الْإِنْسَانِ.

وَالْإِهْمَالُ فِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِاسْتِعْمَالِ «إِنْ» وَ«إِذَا» وَتَحْوِيهِمَا بِلَا قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّعْمِيمِ أَوْ التَّعْيِضِ، كَقَوْلِكَ: «إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ

أَكْرَمْتُهُ» ، وَفِي الْمُتَفَصِّلَةِ بِاسْتِعْمَالِ «إِمَّا» بِلَا قَرِينَةٍ، كَقَوْلِكَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَبْيَضَ» . وَالسَّلْبُ فِيهِمَا ظَاهِرٌ .

وَأَمَّا الْمَخْصُوصَةُ فَكَقَوْلِكَ فِي الْمُتَفَصِّلَةِ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ إِذَا كَانَ حَيًّا عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا» . وَفِي الْمُتَفَصِّلَةِ: «إِذَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ - أَوْ رَاكِبًا - أَكْرَمْتُكَ» .

وَلَوْ قُلْتَ فِي الْمُتَفَصِّلَةِ: «كُلَّمَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ - أَوْ رَاكِبًا - أَكْرَمْتُكَ» ، وَفِي الْمُتَفَصِّلَةِ: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ إِذَا كَانَ حَيًّا عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا» صَارَتَا كَلِمَتَيْنِ .

وَلَوْ بَدَّلْتَ «كُلَّمَا» أَوْ «دَائِمًا» بِـ «قَدْ يَكُونُ» عَادَتْ كُلُّ مِنْهُمَا جُزْئِيَّةً، وَإِهْمَالُهُمَا بِإِطْلَاقِ «إِنْ» وَ«إِمَّا» وَنَحْوِهِمَا فِيهَا كَغَيْرِهَا .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ اللَّزُومِيَّةَ تَكُونُ كَلِمَةً وَجُزْئِيَّةً وَمُهِمَلَةً وَمَخْصُوصَةً، وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِمَّا مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ، الْمَجْمُوعُ ثَمَانِيَّةٌ، وَكَذَا الْمُتَفَصِّلَةُ، فَيَنْتَهِي الْمَجْمُوعُ سِتَّةَ عَشَرَ، وَأَمَثَلُهَا وَاضِحَةٌ مِمَّا قَرَرْنَا، إِلَّا أَنَّ الْمَخْصُوصَةَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِذَا اتَّسَعَ مَا قُبِدَتْ بِهِ مِنْ حَالٍ أَوْ زَمَانٍ جَارَ كَوْنُهَا كَلِمَةً وَجُزْئِيَّةً وَمُهِمَلَةً مُوجِبَةً وَسَالِبَةً، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْكَلِمَةَ وَالْجُزْئِيَّةَ فِي الشَّرْطِيَّاتِ يَتَعَمِّمُ زَمَانِ الْعِنَادِ أَوْ الْإِتِّصَالِ، وَالْخُصُوصَ بِذِكْرِ زَمَانٍ أَوْ حَالٍ .

## فصل في التناقض

تَنَاقُضٌ خُلِفَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيَ

ثُمَّ شَرَعَ فِي أَحْكَامِ الْقَضَايَا وَهِيَ تَنَاقُضَاتُهَا وَعُكُوسَاتُهَا، وَإِنَّمَا  
اِحْتِجَّ إِلَى بَيَانِ الْعَكْسِ وَالتَّنَاقُضِ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَوَصَّلُ بِهِمَا إِلَى إِبْتَاتِ  
الْمَطْلُوبِ، فَإِذَا أُقِيمَ الدَّلِيلُ عَلَى إِبْطَالِ شَيْءٍ كَانَ نَقِيضُهُ ثَابِتًا، فَإِذَا كَانَ  
ذَلِكَ النَّقِيضُ هُوَ الْمُدَّعَى ثَبَتَ بِهِ الْمَطْلُوبُ، وَإِذَا أُقِيمَ عَلَى إِبْتَاتِ  
حُكْمٍ فِي قَضِيَّةٍ لَزِمَ ثُبُوتُ عَكْسِهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْعَكْسُ هُوَ الْمُدَّعَى  
ثَبَتَ بِهِ الْمَطْلُوبُ.

وَالنَّاطِظُ بَدَأَ بِالتَّنَاقُضِ فَقَالَ: (فَصَلِّ فِي التَّنَاقُضِ<sup>(١)</sup>). تَنَاقُضٌ أَي:

(١) قال الخرنجي في الجمل: التَّنَاقُضُ: هُوَ اخْتِلَافُ قَضِيَّتَيْنِ بِالْإِبْتَاتِ وَالسَّلْبِ، بِحَيْثُ  
يَقْتَضِي لِذَاتِهِ صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبَ الْأُخْرَى. فكتب الشريف التلمساني في شرحه: التَّحَابُلُ  
بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مُحْصَرٌ فِي أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ، الْأَوَّلُ: الضِّدَانِ، فَإِنَّهُمَا يَتَقَابَلَانِ كَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ،  
وَالنَّوْعُ الثَّانِي: الْمُتَضَادَّانِ، فَإِنَّهُمَا يَتَقَابَلَانِ كَالْأَبِّ وَالْإِبْنِ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ  
الوَاحِدُ أَمَّا وَابْنًا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَالْفَوْقِ وَالتَّحْتَ. وَالنَّوْعُ الثَّلَاثُ: الْعَدَمُ وَالْمَلَكَةُ، وَهُوَ أَنْ  
يَكُونَ أَحَدُ الْمُتَقَابِلَيْنِ وَجُودِيَا وَالْآخَرُ عَدَمِيًّا، لَكِنْ يَكُونُ الْعَدَمِيُّ سَلْبَ الطَّرْفِ الْوُجُودِيِّ عَنْ  
الْمَحَلِّ الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يَتَصَفَّ بِه، كَالْعَمَى وَالْبَصَرِ فَإِنَّ الْعَمَى لَيْسَ سَلْبَ الْبَصَرِ بِإِطْلَاقٍ وَإِلَّا  
لَصَدَقَ عَلَى الْحَاطِّ أَنَّهُ أَعْمَى، وَعَلَى الشَّجَرِ أَنَّهُ أَعْمَى، بَلْ سَلْبَ الْبَصَرِ عَنِ الَّذِي يَقْبَلُ =

التَّنَاقُضُ فِي الْقَضَايَا: هُوَ (خُلْفٌ) أَيْ اخْتِلَافٌ (الْقَضِيَّتَيْنِ) خَرَجَ بِهِ  
اخْتِلَافٌ مُفْرَدَيْنِ كـ «إِنْسَانٌ» وَ«غَيْرُ إِنْسَانٍ»، وَخُلْفٌ إِنْشَائِيْنِ كـ «قُمْ»  
وَ«لَا تَقُمْ» فَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ هُنَا تَنَاقُضًا.

(فِي كَيْفٍ) أَيْ: فِي الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، خَرَجَ بِهِ اخْتِلَافٌ  
الْقَضِيَّتَيْنِ فِي الْمَوْضُوعِ كـ «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«عَمَرٌ قَائِمٌ»، وَفِي الْمَحْمُولِ  
كـ «زَيْدٌ قَاعِدٌ» وَ«زَيْدٌ قَائِمٌ»، أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِخْتِلَافَاتِ،  
كَالْاخْتِلَافِ فِي الْعُدُولِ وَالتَّخْصِيلِ وَالْحَمَلَةِ وَالشَّرْطِيَّةِ وَالْانْحِرَافِ  
وَعَدَمِهِ وَالتَّوْجِيهِ وَعَدَمِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى شَرْطِ كَوْنِ الْاخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ تَنَاقُضًا بِقَوْلِهِ:  
(وَصِدْقٌ وَاحِدٌ أَمْرٌ قُفِّي) أَيْ: وَإِنَّمَا يَكُونُ الْاخْتِلَافُ فِي الْكَيْفِ تَنَاقُضًا  
إِنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ: وَهِيَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْاخْتِلَافُ عَلَى وَجْهِ  
يَقْتَضِي صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبَ الْأُخْرَى، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْاِفْتِضَاءِ  
قَوْلُهُ: «أَمْرٌ قُفِّي» أَيْ: أَمْرٌ مُتَّبِعٌ دَائِمًا.

= البصر، فنقول في زيد: إنه أعمى إذا كان لا يبصر شيئا. والنوع الرابع: النقيضان، وهما  
طرفان أحدهما إيجاب والآخر سلبٌ، سواء كان السلب عن المحل الذي يقبل الإيجاب أو  
عن المحل الذي لا يقبله، كما نقول في الحائط: إنه ليس بصيرا، وذلك كقولنا: إنسان ولا  
إنسان، وفرس ولا فرس. فأنواع التقابل أربعة: تقابل الضدين، وتقابل المتضايين، وتقابل  
العدم والملكة، وتقابل الإيجاب والسلب وهو تقابل النقيضين.  
واعلم أن التقابل في النقيضين قد يكون في المفردات كقولنا: إنسان ولا إنسان، وفرس ولا  
فرس، وقد يكون في القضايا وهو أن يكون أحد القضيتين موجبة فنسلب قضية أخرى ما  
أوجبه الأولى، كقولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، «زيد ليس بقائم». (شرح الجمل، ق ٦٩/ب).

أَي: وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ لَا يَقْتَضِي صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبَ  
الْأُخْرَى، بَلْ يَصِحُّ مَعَهُ صِدْقُهُمَا مَعًا كَالْجُزْئَيْنِ، إِذْ يَصِحُّ صِدْقُهُمَا مَعَ  
الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ، كَقَوْلِكَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَ«لَيْسَ  
بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، أَوْ كَذِبُهُمَا مَعًا كَالْكُلْيَيْنِ إِذْ يَصِحُّ كَذِبُهُمَا  
كَقَوْلِكَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وَ«لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، فَلَا  
يُسَمَّى ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ تَنَاقُضًا.

وَالرَّجُحُ الَّذِي يُوجِبُ كَوْنَ إِحْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ صَادِقَةً وَالْأُخْرَى  
كَاذِبَةً مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ هُوَ اِخْتِلَافُهُمَا فِي الْكَمِّ إِنْ كَانَتَا غَيْرَ  
شَخْصِيَّتَيْنِ، وَسَيَأْتِي تَنْبِيهُ النَّاطِلِ عَلَيْهِ، وَاتِّحَادُهُمَا فِي مَا سِوَى ذَلِكَ.  
وَمَا يَتَّحِدَانِ فِيهِ لِمَانِيَّةُ أُمُورٍ:

ـ أَوَّلُهَا: الْمَوْضُوعُ، فَإِنْ اِخْتَلَفَتَا فِي الْمَوْضُوعِ فَلَا تَنَاقُضَ،  
كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«عَمْرُو لَيْسَ بِقَائِمٍ».

ـ وَثَانِيهَا: الْمَحْمُولُ، فَإِنْ اِخْتَلَفَتَا فِيهِ فَلَا تَنَاقُضَ، كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ  
قَائِمٌ»، «زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ».

ـ وَثَالِثُهَا: الزَّمَانُ، فَإِنْ اِخْتَلَفَ زَمَانُ النَّهْيِ وَالْإِثْبَاتِ فَلَا تَنَاقُضَ،  
كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ صَائِمٌ» نَعْنِي أَمْسٍ، وَ«زَيْدٌ لَيْسَ بِصَائِمٍ» نَعْنِي الْيَوْمَ، فَلَا  
تَنَاقُضَ.

- وَرَابِعُهَا: الْمَكَانُ، فَإِنْ اخْتَلَفَ مَكَانُ التَّعْيِي وَالْإِبْتَاتِ فَلَا تَنَاقُضَ، كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ مُعْتَكِفٌ» تَعْنِي فِي الْمَسْجِدِ، وَ«زَيْدٌ لَيْسَ بِمُعْتَكِفٍ» تَعْنِي فِي الدَّارِ.

- وَخَامِسُهَا: النَّسَبُ، فَإِنْ اخْتَلَفَتَا فِي النَّسَبِ فَلَا تَنَاقُضَ، كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ أَبٌ» تَعْنِي بِالنَّسَبِ لَزَيْدٍ، وَ«لَيْسَ زَيْدٌ بِأَبٍ» تَعْنِي بِالنَّسَبِ لِعُمَرَ، إِذَا بَصَحُ صِدْقُهُمَا مَعًا، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ أَبَا لَزَيْدٍ وَلَمْ يَكُنْ أَبَا لِعُمَرَ.

- وَسَادِسُهَا: الْقُوَّةُ وَالْفِعْلُ، فَإِنْ اخْتَلَفَتَا فِيهِمَا فَلَا تَنَاقُضَ، كَقَوْلِكَ: «الْخَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ» تَعْنِي بِالْقُوَّةِ، تَعْنِي أَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُسْكِرَ عِنْدَ الشُّرْبِ، وَ«لَيْسَ الْخَمْرُ فِي الدَّنِّ بِمُسْكِرٍ» تَعْنِي بِالْفِعْلِ، تَعْنِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ إِسْكَارٌ مَا دَامَ فِي الدَّنِّ لِعَدَمِ شُرْبِهِ.

إِلَّا أَنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ - أَعْنِي الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ وَالنَّسَبَ وَالْقُوَّةَ وَالْفِعْلَ - يَرْجِعُ اشْتِرَاطُ الْإِتِّحَادِ فِيهَا إِلَى اشْتِرَاطِ الْإِتِّحَادِ فِي الْمَحْمُولِ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ خِلَافُهُ فِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ آخَرَيْنِ، وَالْأُبُوَّةُ الْمَنْسُوبَةُ لَزَيْدٍ خِلَافُ الْمَنْسُوبَةِ لِعُمَرَ، وَالْإِسْكَارُ بِالْقُوَّةِ مَعْنَاهُ كَوْنُ الْخَمْرِ يَصْغُ مِنْهُ أَنْ يُسْكِرَ وَبِالْفِعْلِ كَوْنُهُ وَقَعَ مِنْهُ الْإِسْكَارُ، وَصِحَّةُ وَقُوعِ الشَّيْءِ خِلَافُ نَفْسِ الْوُقُوعِ.

- وَسَابِعُهَا: الشَّرْطُ، فَإِنْ اخْتَلَفَ شَرْطُ الْحُكْمِ فَلَا تَنَاقُضَ، كَقَوْلِكَ: «الَّلَوْنُ بَيَاضٌ» أَيْ: بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُفَرَّقًا لِلْبَصَرِ، وَ«الَّلَوْنُ لَيْسَ

هُوَ بَيَاضٌ» أَي: بِشَرْطِ كَوْنِهِ غَيْرَ مُفَرَّقٍ لِلْبَصَرِ.

- وَتَأْمِنُهَا: الْكُلُّ وَالْجُزْءُ، فَإِنْ اخْتَلَفَتَا فِي الْكُلِّ وَالْجُزْءِ فَلَا تَنَاقُضَ، كَقَوْلِكَ: «الْخَمْسَةُ فَرْدٌ» تَعْنِي كُلُّهَا أَي: مَجْمُوعَهَا، وَ«لَيْسَ الْخَمْسَةُ بِفَرْدٍ» تَعْنِي الْأَرْبَعَةَ مِنْهَا وَأَطْلَقْتَ الْخَمْسَةَ عَلَيْهَا مَجَازًا.

وَكَقَوْلِكَ: «الزَّنْجِيُّ أَسْوَدٌ» تَعْنِي بَعْضُهُ وَهُوَ الْجِلْدُ، وَ«لَيْسَ الزَّنْجِيُّ بِأَسْوَدٍ» تَعْنِي مَجْمُوعَهُ الشَّامِلَ لِلْأَسْنَانِ وَالْعِظَامِ وَالْعَيْنِ وَفِيهَا بَيَاضٌ.

إِلَّا أَنَّ هَازِنِينَ - أَغْنِي الشَّرْطَ وَالْكُلُّ وَالْجُزْءُ - يَرْجِعُ شَرْطُ الْإِتِّحَادِ فِيهِمَا إِلَى الْإِتِّحَادِ فِي الْمَوْضُوعِ لِأَنَّ اللَّوْنَ الْمُفَرَّقَ لِلْبَصَرِ وَهُوَ الْمَوْضُوعُ خِلَافَ غَيْرِ الْمُفَرَّقِ، وَمَجْمُوعُ الْخَمْسَةِ خِلَافَ بَعْضِهَا، وَكَذَا مَجْمُوعُ الزَّنْجِيِّ وَبَعْضُهُ.

وَلِأَجْلِ عَوْدِ هَازِنِينَ إِلَى الْإِتِّحَادِ فِي الْمَوْضُوعِ وَالْأَرْبَعَةَ قَبْلَهُمَا إِلَى الْإِتِّحَادِ فِي الْمَحْمُولِ اقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى شَرْطِ الْإِتِّحَادِ فِي الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ، وَلَمَّا كَانَتِ النَّسَبَةُ الَّتِي هِيَ مُورِدُ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ تَسْتَلِزِمُ إِذَا اتَّحَدَتْ اتَّحَدَ مَوْضُوعُهَا وَمَحْمُولُهَا اقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى شَرْطِ الْإِتِّحَادِ فِي النَّسَبَةِ.

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً      فَتَقْضُهَا بِالْكَفِّفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ  
وَلِنْ تَكُنْ مَخْصُورَةً بِالسُّورِ      فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ

وَلَمَّا كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْكَفِّفِ مَعَ الْاِتِّحَادِ فِيمَا ذَكَرَ لَا يَكْفِي فِي  
التَّنَاقُضِ إِلَّا فِي بَعْضِ الْقَضَايَا كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ، نَبَّهَ عَلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ  
فَقَالَ: (فَإِنْ تَكُنِ الْقَضِيَّةُ الَّتِي يُرَادُ نَقِيضُهَا (شَخْصِيَّةً) وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا هِيَ  
الَّتِي يَكُونُ مَوْضُوعُهَا شَخْصًا مُعَيَّنًا كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

(أَوْ) تَكُنْ (مُهْمَلَةً) وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا هِيَ الَّتِي يَكُونُ مَوْضُوعُهَا كُلِّيًا إِلَّا  
أَنَّهُ لَمْ يَقْتَرِنْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَعْيِيمِ الْحُكْمِ فِي أَفْرَادِهِ وَلَا عَلَى تَتَبُعِيضِهِ،  
كَقَوْلِكَ: «الْإِنْسَانُ قَائِمٌ» حَيْثُ لَا يُرَادُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عُمُومٌ وَلَا  
خُصُوصٌ، بَلْ يُرَادُ بِهَا الْحَقِيقَةُ فِي ضَمَنِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْمَوْضُوعُ فِي  
الْجُمْلَةِ.

(فَتَقْضُهَا بِالْكَفِّفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ) أَي: إِنْ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ إِحْدَى  
الْمَذْكُورَتَيْنِ فَتَقْضُهَا بِكَفْفِي فِيهِ مُجَرَّدُ تَبْدِيلِ الْكَفِّفِ مَعَ الْوَحْدَةِ فِي  
الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَتَقْبِضُ قَوْلَكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»: «لَيْسَ  
زَيْدٌ بِقَائِمٍ»، وَبِالْعَكْسِ، وَنَقْبِضُ «الْإِنْسَانُ قَائِمٌ» حَيْثُ يُرَادُ مَا تُوجَدُ  
فِيهِ حَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ فِي الْجُمْلَةِ: «لَيْسَ الْإِنْسَانُ بِقَائِمٍ» وَبِالْعَكْسِ.

أَمَّا الشَّخْصِيَّةُ فَالْتَقْبِضُ فِيهَا كَمَا ذَكَرَ، إِذِ الْأُولَى فِي الْمِثَالِ

حَكَمْتُ بِبُيُوتِ الْقِيَامِ لِرَبِّدٍ، فَإِنْ ثَبَتَ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَقَدْ انْسَلَبَ عَنْهُ،  
وَذَلِكَ حُكْمُ الثَّانِيَةِ، فَجَاءَ التَّقْيِضُ.

وَأَمَّا الْمُهْمَلَةُ فَلَا يَصِحُّ مَا ذُكِرَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْإِنْسَانِ فِي  
الْمِثَالِ شَخْصًا مُعَيَّنًا فَعَوْدُ شَخْصِيَّةٍ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ ذِكْرُهَا مَعَ الشَّخْصِيَّةِ  
تَكَرَّرًا، مَعَ ظُهُورِ إِرَادَةِ خِلَافِ الْمُرَادِ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمُهْمَلَةِ خِلَافُ  
ذَلِكَ.

وَأِنَّمَا لَمْ يَصَحَّ فِي الْمُهْمَلَةِ مَا ذُكِرَ لِأَنَّ الْمُهْمَلَةَ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ  
عِنْدَ أَهْلِ الْقَرْنِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ لِمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْمَوْضُوعُ فِي  
الْجُمْلَةِ، وَالْمُحَقِّقُ لِمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ بَعْضُ أَفْرَادِهِ، فَحَمَلُوهَا عَلَى  
الْمُحَقِّقِ الَّذِي هُوَ بَعْضُ الْأَفْرَادِ فِي الْجُمْلَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ فَتَقْيِضُهَا نَقِيضُ الْجُزْئِيَّةِ وَهِيَ الْكُلِّيَّةُ  
عَلَى مَا يَذْكُرُ ذَلِكَ، فَالْمُوجِبَةُ كَقَوْلِكَ: «الْإِنْسَانُ قَائِمٌ» نَقِيضُهَا سَائِلِيَّةٌ  
كُلِّيَّةٌ وَهِيَ «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ يَقَائِمُ»، وَالسَّائِلِيَّةُ كَقَوْلِكَ: «الْإِنْسَانُ  
لَيْسَ هُوَ يَقَائِمُ» نَقِيضُهَا مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ وَهِيَ «كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ».

(وَأِنْ لَمْ تَكُنِ) الْقَضِيَّةُ الَّتِي أُرِيدَ نَقْضُهَا شَخْصِيَّةً وَلَا مُهْمَلَةً عَلَى  
مَا فِي النِّظْمِ، بَلْ كَانَتْ (مَخْصُورَةً بِالسُّورِ) الْكُلِّيَّ وَالْجُزْئِيَّ، (فَانْقُضَ)  
هِيَ (بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ) أَي: إِنْ كَانَتْ مُسَوَّرَةٌ فَلَا بُدَّ فِي نَقْضِهَا مَعَ  
الْاِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ وَالْاِتِّحَادِ فِيمَا ذُكِرَ مِنْ ذِكْرِ ضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ

فِيهَا، فَتَقِيضُ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ سَالِيَةً كُلِّيَّةً وَبِالْعَكْسِ، وَتَقِيضُ الْمُوجِبَةِ  
الْجُزْئِيَّةِ سَالِيَةً كُلِّيَّةً وَبِالْعَكْسِ.

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْمُهِمَلَةِ كَوْنُهَا كَالْجُزْئِيَّةِ، فَتَقِيضُ  
مُوجِبَهَا سَالِيَةً كُلِّيَّةً، وَسَالِيَتُهَا مُوجِبَةً كُلِّيَّةً كَمَا تَقَدَّمَ.

فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً      تَقِيضُهَا سَالِيَةً جُزْئِيَّةً  
وَإِنْ تَكُنْ سَالِيَةً كُلِّيَّةً      تَقِيضُهَا مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً

وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي تَقِيضِ الْمَحْصُورَاتِ نَبَّهَ مُرَبِّا لَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ  
يَقُولُهُ: (فَإِنْ تَكُنِ) الْفَضِيَّةُ الْمَحْصُورَةُ الَّتِي أُرِيدَ نَقْضُهَا (مُوجِبَةً كُلِّيَّةً  
فَتَقِيضُهَا سَالِيَةً جُزْئِيَّةً) لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُخَالِفُهَا فِي الْكِيفِ وَضِدَّ الْكَمِّ،  
فَقَوْلُكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» تَقِيضُهَا الْكَاذِبُ «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ  
بِحَيَوَانٍ» وَبِالْعَكْسِ.

وَأِنَّمَا كَانَتْ السَّالِيَةُ الْجُزْئِيَّةُ تَقِيضُهَا لِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ الْمُوجِبَةَ حَكَمَتْ  
بِثْبُوتِ الْمَحْمُولِ لِجَمِيعِ الْأَفْرَادِ، وَالسَّالِيَةُ الْجُزْئِيَّةُ حَكَمَتْ بِسَلْبِهِ عَنْ  
بَعْضِ الْأَفْرَادِ، فَإِنْ ثَبَتَ لِلْجَمِيعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَطْلُ سَلْبِهِ عَنِ الْبَعْضِ  
فَتَصْدُقُ الْكُلِّيَّةُ الْمُوجِبَةُ وَتَكْذِبُ السَّالِيَةُ الْجُزْئِيَّةُ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ لِلْجَمِيعِ  
فَقَدْ انْسَلَبَ إِمَّا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ أَوْ عَنِ الْبَعْضِ، وَأَيًّا مَا كَانَ تَصْدُقُ السَّالِيَةُ  
الْجُزْئِيَّةُ وَتَكْذِبُ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ، فَقَدْ افْتَسَمْنَا الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ.

وَأِنَّمَا لَمْ تُنَاقِضْهَا مُساوِيَّتُهَا فِي الْكَمِّ وَهِيَ السَّالِيَةُ الْكُلِّيَّةُ لِأَنَّهُمَا لَا يَفْتَسِمَانِ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِصِحَّةِ كَذِبِهِمَا مَعًا، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وَ«لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ» كَذَبْتَا مَعًا.

(وَأِنْ تَكُنِ) الْمَحْصُورَةُ الَّتِي أُرِيدَ نَقْضُهَا (سَّالِيَةُ كُلِّيَّةٌ فَتَقْبِضُهَا) مُخَالَفَتُهَا فِي الْكَمِّ وَالْكِيفِ وَهِيَ الـ (مُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةِ) وَبِالْعَكْسِ، أَعْنِي أَنَّ نَقِيضَةَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ هِيَ السَّالِيَةُ الْكُلِّيَّةُ، فَقَوْلُكَ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» نَقِيضُهُ الْكَاذِبُ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَجَرٌ» وَبِالْعَكْسِ.

وَأِنَّمَا افْتَسَمَتَا الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ السَّالِيَةَ حَكَمَتْ بِسَلْبِ الْمَحْمُولِ عَنْ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ، وَالْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ حَكَمَتْ بِثُبُوتِهِ لِبَعْضِ الْأَفْرَادِ، فَإِنْ كَانَ مَسْلُوبًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عَنِ الْجَمِيعِ صَدَقَتِ السَّالِيَةُ الْكُلِّيَّةُ وَكَذَبَ ثُبُوتُهُ لِبَعْضٍ، فَتَكْذِيبُ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَبْ عَنِ الْجَمِيعِ فَقَدْ ثَبَتَ إِمَّا لِكُلِّ فَرْدٍ أَوْ لِبَعْضٍ، وَأَيًّا مَا كَانَ تَصَدَّقُ الْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ لِدُخُولِ الْبَعْضِ فِي الْكُلِّ.

وَأِنَّمَا لَمْ تُنَاقِضْهَا مُساوِيَّتُهَا فِي الْكَمِّ - وَهِيَ الْجُزْئِيَّةُ السَّالِيَةُ - لِعَدَمِ افْتِسَامِيَّتِهِمَا الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ، إِذْ يَصِحُّ صِدْقُهُمَا مَعًا، كَقَوْلِكَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَ«لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ».

وَأِنَّمَا لَرِمَ مِنْ كَوْنِ الْقَضِيَّةِ نَقِيضَةَ أُخْرَى كَوْنُ الْأُخْرَى كَذَلِكَ وَهُوَ

الَّذِي نَبَّهْنَا عَلَيْهِ بِقَوْلِنَا: «وَالْعَكْسُ» لِأَنَّ التَّنَاقُضَ نِسْبَةٌ لَا تُعْقَلُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ، فَيُسْتَحِيلُ كَوْنُ الْقَضِيَّةِ نَقِيضَةً وَلَا تَكُونُ مَنْقُوضَةً نَقِيضَتِهَا، وَذَلِكَ مُفْتَضًى تَعْرِيفِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

\*\*\*

## فصل في العكس المستوي

العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصَّدَقِ وَالْكِفَايَةِ  
وَالْكَمِّ إِلَّا الْمُوجِبَ الْكُلِّيَّ فَعَوَّضُوهَا الْمُوجِبَ الْجُزْئِيَّ

(فَصْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ<sup>(١)</sup>) احْتَرَزَ بِالْمُسْتَوِيِّ مِنْ عَكْسِ  
النَّقِیْضِ الْمُوَافِقِ وَالْمُخَالِفِ، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُمَا فِي التَّنْظِيمِ لِقِلَّةِ  
اسْتِعْمَالِهِمَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَوِيِّ، وَسَنَذْكُرُهُمَا عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ تَقْرِيرِ مَا ذَكَرَ  
فِي الْمُسْتَوِيِّ.

وَقَدْ عَرَفَهُ يَقُولُهُ: (الْعَكْسُ) فِي اضْطِلَاحِ الْمَنَاطِقَةِ (قَلْبُ جُزْئِي  
الْقَضِيَّةِ) ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ، وَذَلِكَ بِأَنْ يُجْعَلَ كُلُّ مِنْ جُزْئِي  
الْقَضِيَّةِ مَكَانَ الْآخَرِ<sup>(٢)</sup>.

وَخَرَجَ بِذَلِكَ عَكْسُ النَّقِیْضِ الْمُوَافِقِ وَالْمُخَالِفِ؛ لِأَنَّ الْمُوَافِقَ

(١) احتج إلى العكس لمستوي للاستعانة به على تمييز صادق القضايا من كاذبها.

(٢) أي: بجعل الموضوع محمولا والموضوع محمولا في القضية الحملية، وبجعل المقدم تابعا والتالي مقدما في الشرطية المتصلة.

إِنَّمَا فِيهِ تَبْدِيلُ كُلِّ مِنْ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ بِنَقِيضِ الْآخَرِ<sup>(١)</sup>، وَالْمُخَالَفَ إِنَّمَا فِيهِ تَبْدِيلُ الْأَوَّلِ بِنَقِيضِ الثَّانِي، وَالثَّانِي بِعَيْنِ الْأَوَّلِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْقَلْبِ مُطْلَقَ التَّبْدِيلِ، فَيُخْرِجُ الْمَوَافِقَ بِالتَّزْجِمَةِ، وَالْمُخَالَفَ بِقَوْلِهِ بَعْدُ: «وَالْكَيْفِيَّةِ» لِأَنَّ الْمُخَالَفَ لَا يَبْقَى فِيهِ الْكَيْفُ عَلَى مَا يَأْتِي تَحْقِيقُ ذَلِكَ.

وَخَرَجَ بِذَلِكَ أَيْضًا قَلْبُ جُزْئِي جُمْلَةِ الْجَوَابِ مَثَلًا، إِذْ لَيْسَتْ قَضِيَّةٌ وَحْدَهَا، كَأَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِ: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَعُمُرٌ قَائِمٌ»، فَ«قَائِمٌ عُمُرٌ».

وَخَرَجَ بِذَلِكَ أَيْضًا قَلْبُ الْمُتَصَافِيَيْنِ، كَأَنْ يُقَالَ فِي «ضَارِبِ الصَّاحِبِ»: «صَاحِبُ الضَّارِبِ»، وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَكَذَا قَلْبُ - أَيْ تَبْدِيلُ - وَاحِدٍ مِنْ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ فَقَطْ، كَقَوْلِكَ فِي «زَيْدٌ قَائِمٌ»: «عُمُرٌ قَائِمٌ» أَوْ «زَيْدٌ جَالِسٌ».

وَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ جُزْءَا الْقَضِيَّةِ الْحَمَلِيَّةِ كَقَوْلِكَ فِي «زَيْدٌ قَائِمٌ» «الْقَائِمُ زَيْدٌ»، وَجُزْءَا الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَصِلَةِ كَقَوْلِكَ فِي «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عُمُرٌ»، «إِنْ جَاءَ عُمُرٌ جَاءَ زَيْدٌ»، بِخِلَافِ الْمُتَفَصِّلَةِ فَإِنَّ قَلْبَ

(١) قَالَ الْيُوسُفِيُّ: قَوْلُهُ ﷺ «مَنْ يَرِدَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُ فِي الدِّينِ» يَقْتَضِي أَنْ كُلِّ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ الْخَيْرَ يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ، وَنَعَكْسُ بِالنَّقِيضِ الْمَوَافِقَ إِلَى قَوْلِنَا: «كُلُّ مَنْ لَمْ يَفْقَهُهُ اللَّهُ فِي الدِّينِ فَهُوَ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْخَيْرُ». (قانون العلم، ص ٤٦١)

جُزئَتِهَا لَا يُسَمَّى عَكْسًا لِعَدَمِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ بَيْنَ جُزئَتَيْهَا، وَسَيَأْتِي  
ذَلِكَ فِي النَّظْمِ.

(مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ) الَّذِي كَانَ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَعْكُوسَةِ<sup>(١)</sup>، كَقَوْلِكَ  
فِي «كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فَهُوَ عَكْسٌ لِبَقَاءِ  
الصَّدْقِ.

بِخِلَافِ قَوْلِكَ فِيهِ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» فَلَا يُسَمَّى عَكْسًا فِي  
الاضْطِّلاَحِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ قَلْبُ جُزئِي الْقَضِيَّةِ لِعَدَمِ بَقَاءِ الصَّدْقِ الَّذِي  
كَانَ فِي الْأَصْلِ.

وَيَرَادُ هُنَا: «عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ» لِيَخْرُجَ مَا لَا يَلْزَمُ صِدْقُهُ وَإِنْ اتَّفَقَ  
صِدْقُهُ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا، فَعَكْسُ الْكُلِّيَّةِ الْمُوجِبَةِ كَنَفْسِهَا فِي قَوْلِكَ:  
«كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، إِذْ يَصْدُقُ فِيهَا: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» لَا يُسَمَّى  
عَكْسًا لِعَدَمِ لُزُومِهِ، فَإِنَّ قَوْلَكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» لَا يَصْدُقُ فِيهِ «كُلُّ  
حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ».

(و) مَعَ بَقَاءِ (الْكَيْفِيَّةِ)<sup>(٢)</sup> وَخَرَجَ بِهِ مَا لَا تَبْقَى مَعَهُ الْكَيْفِيَّةُ وَإِنْ  
بَقِيَ الصَّدْقُ، كَقَوْلِكَ فِي «كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ

(١) أي: عن كان الأصل صادقًا لزم صدق العكس.

(٢) أي الكيفية التي كانت في الأصل، فإن كان الأصل موجبا فالعكس موجب، وإن كان سالبا  
فالعكس سالب.

بِإِنْسَانٍ»، فَإِنَّ الصَّدَقَ بَاقٍ مَعَ التَّبْدِيلِ دُونَ الْكِيفِ.

وَخَرَجَ بِهِ أَيْضًا عَكْسُ التَّقْبِضِ الْمُخَالَفِ لِأَنَّهُ كَمَا يَأْتِي لَا تَبْقَى مَعَهُ الْكِيفِيَّةُ.

وَالِإِلَى مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ اللَّزُومُ كَمَا ذَكَرْنَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (و) مَعَ بَقَاءِ (الْكَمِّ) بِمَعْنَى أَنَّ لُزُومَ الْعَكْسِ يَتَحَقَّقُ بِبَقَاءِ الْكَمِّ<sup>(١)</sup> فِي جَمِيعِ الْقَضَايَا (إِلَّا) فِي (الْمُوجِبَةِ) (الْكَلْبَةِ) فَيَتَحَقَّقُ لُزُومُ الْعَكْسِ فِيهَا بِأَنَّ لَا يَبْقَى كَمُّهَا فِي عَكْسِهَا، (فَ) لِذَلِكَ (عَوَّضُوهَا) أَيِ أَعْطَاهَا أَهْلُ الْفَنِّ بَدَلًا مِنْ كَوْنِ عَكْسِهَا كَنَفْسِهَا (الْمُوجِبَةِ) (الْجُزْئِيَّةِ).

فَالْعَكْسُ اللَّازِمُ لِلْكَلْبَةِ الْمُوجِبَةِ حَمَلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ سَرَطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ هُوَ الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ، فَقَوْلُكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عَكْسُهُ اللَّازِمُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»؛ إِذْ لَا يَصْدُقُ عَكْسُهَا كَنَفْسِهَا بِأَنَّ يُقَالَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» وَإِنْ صَدَقَ فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» عَلَى مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ اتِّفَاقِيٌّ لَا لُزُومِيٌّ.

وَكَذَا قَوْلُكَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا» عَكْسُهُ اللَّازِمُ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ، أَيِ: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا كَانَ إِنْسَانًا»، لَا عَكْسُهَا كَنَفْسِهَا إِذْ لَا يَصْدُقُ «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا كَانَ إِنْسَانًا» وَإِنْ

(١) أي: الكلية والجزئية، فإن كان الأصل كلياً فالعكس كلياً، وإن كان الأصل جزئياً فالعكس

اتَّفَقَ صِدْقُهَا كَتَنَفُّسُهَا فِي قَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ نَاطِقًا». وَتَدْخُلُ فِيْمَا حُكِمَ عَلَيْهِ بِأَنَّ عَكْسَهُ يَكُونُ مَعَ بَقَاءِ الْكَمِّ: الْكُلِّيَّةُ السَّالِبَةُ وَالْمُهِمَلَةُ وَالْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَتَانِ، وَالشَّخْصِيَّةُ مُوجِبَةٌ وَسَّالِبَةٌ. وَأَمَّا الْجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ وَالْمُهِمَلَةُ السَّالِبَةُ فَسَيَأْتِي أَنَّهُمَا لَا تَنْعَكِسَانِ أَصْلًا، أَمَّا الْكُلِّيَّةُ السَّالِبَةُ فَهِيَ كَمَا قَالَ، فَإِذَا صَدَقَ «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» صَدَقَ عَكْسُهُ كَتَنَفُّسِهِ وَهُوَ «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ» لِأَنَّ الْأَصْلَ حَكَمَ بِأَنَّ الْمَحْمُولَ وَالْمَوْضُوعَ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ، فَلَا فَرْقَ فِي إِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى بَيْنَ جَعْلِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ مَحْمُولًا وَالْآخَرَ مَوْضُوعًا وَبَيَّنَّ الْعَكْسَ.

وَأَمَّا الْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ وَمِثْلُهَا الْمُهِمَلَةُ الْمُوجِبَةُ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ فَكَذَلِكَ أَيْضًا، فَإِذَا صَدَقَ «بَعْضُ الْإِنْسَانِ - أَوْ الْإِنْسَانُ - حَيَوَانٌ» صَدَقَ «بَعْضُ الْحَيَوَانِ - أَوْ الْحَيَوَانُ - إِنْسَانٌ» لِأَنَّ الْأَصْلَ حَكَمَ بِاجْتِمَاعِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَيَصِحُّ إِفَادَةُ هَذَا الْجَمْعِ الصَّادِقِ بِالتَّعْيِيرِ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِالْمَحْمُولِ حَالِ كَوْنِهِ مَوْضُوعًا وَيَصِيرُ الْمَوْضُوعُ مَحْمُولًا.

وَأَمَّا الشَّخْصِيَّةُ فَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً كَقَوْلِكَ «زَيْدٌ قَائِمٌ» انْعَكَسَتْ جُزْئِيَّةً، فَتَقُولُ: «بَعْضُ الْقَائِمِ زَيْدٌ»، وَلَا يَصِحُّ «كُلُّ الْقَائِمِ زَيْدٌ» لِأَنَّ الْقَائِمَ لَا يَصْدُقُ إِلَّا عَلَى بَعْضِ الْقَائِمِينَ.

وَإِنْ كَانَتْ سَالِيَةً فَإِنْ كَانَ مَسْلُوبُهَا جُزْئِيًّا اِنْعَكَسَتْ كَنَفْسِهَا،  
فَقَوْلُكَ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعُمَرَ» يَنْعَكِسُ إِلَى قَوْلِكَ: «لَيْسَ عُمَرُ بِزَيْدٍ».

وَإِنْ كَانَ مَسْلُوبُهَا كُلِّيًّا اِنْعَكَسَتْ كُلِّيَّةً، فَقَوْلُكَ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ»  
عَكْسُهُ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْقَائِمِ بِزَيْدٍ» لِأَنَّ الْأَصْلَ حَكَمَ بِمُنَاقَاةِ الْقَائِمِيَّةِ  
لِلزَيْدِيَّةِ، فَلَزِمَ نَفْيُ الزَيْدِيَّةِ عَنْ كُلِّ قَائِمِيَّةٍ.

فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ بَقَاءَ الْكَمِّ فِي الشَّخْصِيَّةِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

وَالْعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وَجَدَ بِهِ اجْتِمَاعُ الْخَصَّتَيْنِ فَأَقْصِدْ  
وَمِثْلَهَا الْمُهِمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ  
وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّنْعِ وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

ثُمَّ تَبَيَّنَ عَلَى مَا لَا يَنْعَكِسُ مِنَ الْقَضَايَا، وَعَلَى أَنَّ الْعَكْسَ لَازِمٌ  
كَمَا قَرَرْنَا، إِذْ لَا عِبْرَةَ بِغَيْرِ اللَّازِمِ فَقَالَ: (وَالْعَكْسُ) لِلْقَضِيَّةِ (لَازِمٌ)  
لَهَا، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا فِيهِ التَّبْدِيلُ الْمَذْكُورُ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ دُونَ اللُّزُومِ،  
فَقَوْلُكَ فِي الْمَوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» لَا يَكُونُ عَكْسُهُ: «كُلُّ  
نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» لِأَنَّهُ - وَإِنْ صَدَقَ غَيْرُ - لَازِمٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ فِي  
قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ،  
وَتَقَدَّمَ بَيَانُ مَا يُلَازِمُ كُلَّ قَضِيَّةٍ، وَأَنَّ الْكُلِّيَّةَ وَالْجُزْئِيَّةَ وَالْمُهِمَلَةَ  
وَالشَّخْصِيَّةَ الْمَوْجِبَاتِ عَكْسُهُنَّ مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ.

نَعَمْ، إِنْ كَانَ مَحْمُولُ الشَّخْصِيَّةِ جُزْئِيًّا اُنْعَكَسَتْ كَنَفْسِهَا، فَقَوْلُكَ: «زَيْدٌ بَدُرُ الدِّينِ» عَكْسُهُ: «بَدُرُ الدِّينِ زَيْدٌ». وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْكُلِّيَّةَ السَّالِئَةَ وَالشَّخْصِيَّةَ الَّتِي مَحْمُولُهَا كُلِّيٌّ تَنْعَكِسَانِ كُلِّيَّتَيْنِ سَالِبَتَيْنِ، ذَا «لَا شَيْءٍ» مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» عَكْسُهُ: «لَا شَيْءٍ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ»، وَ«لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ» عَكْسُهُ: «لَا شَيْءٍ مِنَ الْقَائِمِ بِزَيْدٍ».

وَتَقَدَّمَ أَنَّ الشَّخْصِيَّةَ السَّالِئَةَ الَّتِي مَحْمُولُهَا جُزْئِيٌّ تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا، فَقَوْلُكَ: «لَيْسَ زَيْدٌ بِعَمْرٍ» عَكْسُهُ: «لَيْسَ عُمَرُ بِزَيْدٍ».

فَإِذَا عُرِفَ الْعَكْسُ كَمَا قَرَّرْنَا هُنَا وَآيِفًا عُرِفَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ (لِغَيْرِ مَا وَجَدَ بِهِ اجْتِمَاعُ الْخِسْتَيْنِ<sup>(١)</sup>) فَاقْتَصِدْ) أَي: فَارْتَكِبِ الْقَصْدَ وَهُوَ عَدَمُ التَّعَالِي فِي ادِّعَاءِ عَكْسٍ مَا ذُكِرَ، وَهُوَ تَكْمِيلٌ لِلْبَيْتِ.

وَحِسَّةُ الْكَمِّ: الْجُزْئِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ أَجُودُ مِنْهُ.

وَحِسَّةُ الْكِيفِ: السَّلْبُ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَاتَ أَجُودُ مِنْهُ.

وَالَّذِي وَجَدَ فِيهِ الْخِسْتَانِ فَلَا يَنْعَكِسُ هُوَ الْقَضِيَّةُ الْجُزْئِيَّةُ السَّالِئَةُ.

(وَمِثْلُهَا<sup>(٢)</sup>) الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ وَيَكْفِي فِي عَدَمِ اُنْعَاكِسِهَا أَنَّهُ يَصْدُقُ: «لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ - أَوْ لَيْسَ الْحَيَوَانُ فِي

(١) أي: السلب والجزئية.

(٢) أي: مثل السالبة الجزئية في عدم لزوم العكس: المهملة السالبة لأنها في قوة الجزئية السلبية.

الْجُمْلَةُ - إِنْسَانًا ، وَلَا يَصْدُقُ : «لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ» ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

ثُمَّ مَا ذَكَرَ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لِلْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ الْمُبَوَّبِ لَهُ ، وَأَمَّا عَكْسُ النَّقِیْضِ الْمُوَافِقِ وَالْمُخَالَفِ فَلَا مُرُّ فِيهِمَا بِالْعَكْسِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ، بِمَعْنَى أَنَّ مَا يَنْعَكِسُ بِالْمُسْتَوِيِّ جُزْئِيًّا - وَهِيَ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ - يَنْعَكِسُ بِهِمَا كُلِّيًّا ، وَمَا يَنْعَكِسُ بِهِ كُلِّيًّا - وَهِيَ الشَّخْصِيَّةُ السَّالِیَّةُ الَّتِي مَحْمُولُهَا كُلِّيًّا - وَالْكُلِّيَّةُ السَّالِیَّةُ يَنْعَكِسُ بِهِمَا جُزْئِيًّا ، وَالْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ مَعَ الْمُهِمَّةِ الْمُوجِبَةِ تَنْعَكِسَانِ كَأَنْفُسِهِمَا ، دُونَ سَالِيَتِهِمَا ، وَهُمَا بِعَكْسِ النَّقِیْضِ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، بِمَعْنَى أَنَّهُمَا تَنْعَكِسَانِ بِهِمَا سَالِيَتَيْنِ وَلَا تَنْعَكِسَانِ مُوجِبَتَيْنِ .

وَعَكْسُ النَّقِیْضِ الْمُوَافِقِ : هُوَ تَبْدِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ طَرَفَيْ الْقَضِيَّةِ ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ بِنَقِیْضِ الْآخَرِ ، مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكِيفِ عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ .

فَإِذَا قُلْتَ فِي الْحَمَلِيَّةِ : «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» فَعَكْسُهُ بِالْمُوَافِقِ : «كُلُّ مَا لَيْسَ حَيَوَانًا فَلَيْسَ بِإِنْسَانٍ» ، فَقَدْ بَدَّلْنَا الْإِنْسَانَ الَّذِي هُوَ الطَّرْفُ الْأَوَّلُ بِنَقِیْضِ الثَّانِي وَهُوَ «مَا لَيْسَ حَيَوَانًا» ، وَبَدَّلْنَا الْحَيَوَانَ وَهُوَ الطَّرْفُ الثَّانِي فِيهَا بِمَا لَيْسَ بِإِنْسَانٍ وَهُوَ نَقِیْضُ الْأَوَّلِ .

وَإِذَا قُلْتَ فِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ : «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ

حَيَوَانًا» فَعَكْسُهُ بِالْمُوَافِقِ: «كُلَّمَا لَمْ يَكُنِ الشَّيْءُ حَيَوَانًا لَمْ يَكُنْ إِنْسَانًا».

وإِنَّمَا انْعَكَسَتِ الْكَلِمَةُ الْمُوجِبَةُ هُنَا كَنَفْسِهَا لِأَنَّ صِدْقَهَا إِذَا بِكَوْنِ الْمَحْمُولِ مُسَاوِيًا لِلْمَوْضُوعِ، أَوْ بِكَوْنِهِ أَعَمَّ فِي الْحَمَلِيَّةِ، وَإِذَا بِكَوْنِ التَّالِي فِي الشَّرْطِيَّةِ مُسَاوِيًا لِلْمُقَدَّمِ أَوْ أَعَمَّ، فَإِذَا أَتَيْنَا بِتَقْيِصِ الْمَحْمُولِ أَوْ التَّالِي وَقَدَّمْنَاهُ انْسَلَبَ عَنْهُ الْمَوْضُوعُ فِي الْحَمَلِيَّةِ، وَانْسَلَبَ عَنْهُ الْمُقَدَّمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ، فَصَدَقَ الْعَكْسُ؛ لِأَنَّ تَقْيِ الْمُسَاوِيِ أَوْ الْأَعَمِّ يَسْتَلْزِمُ تَقْيِ مُسَاوِيِهِ أَوْ أَخَصِّ مِنْهُ.

فَقُولْنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» يَسْتَلْزِمُ أَنَّ كُلَّ مَا انْتَقَتْ عَنْهُ الْحَيَوَانِيَّةُ فَلَا إِنْسَانِيَّةَ لَهُ، وَهُوَ حَاصِلُ عَكْسِ الْمُوَافِقِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ.

وَالسَّالِبَةُ الْكَلِمَةُ هُنَا تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً، فَإِذَا صَدَقَ: «لَا شَيْءٌ مِنْ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» لَمْ يَصْدُقْ: «لَا شَيْءٌ مِنْ لَا حَجَرٍ بِلَا إِنْسَانٍ»، وَإِنَّمَا يَصْدُقُ جُزْئِيًّا، أَيُّ: «لَيْسَ بَعْضُ لَا حَجَرٍ بِلَا إِنْسَانٍ»، وَإِنَّمَا لَمْ يَصْدُقْ لِأَنَّ «لَا حَجَرٍ» يَصْدُقُ بِ«لَا إِنْسَانٍ» كَالْفَرَسِ، فَلَا يَصِحُّ سَلْبُ الْإِنْسَانِ عَنْهُ، وَإِلَّا صَدَقَ عَلَى الْفَرَسِ مَثَلًا أَنَّهُ إِنْسَانٌ، فَلَمْ يَلْزَمْ إِلَّا صِدْقُ الْجُزْئِيَّةِ، وَإِذَا لَمْ تَنْعَكِسِ الْكَلِمَةُ السَّالِبَةُ إِلَّا جُزْئِيَّةً فَالْجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ أُخْرَى.

وإِنَّمَا انْعَكَسَتْ هُنَا الْجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: «لَيْسَ بَعْضُ

الْحَيَوَانُ إِنْسَانًا» فَقَدْ عَرَفْنَا اجْتِمَاعَ سَلْبِ الْإِنْسَانِيَّةِ مَعَ الْحَيَوَانِيَّةِ فِي قَرْدٍ مَا، فَ«لَا إِنْسَانٌ» يُسَلَبُ عَنْهُ «لَا حَيَوَانٌ» فِي ذَلِكَ الْقَرْدِ لِيَكُونَ حَيَوَانًا لَا إِنْسَانًا كَمَا حَكَمَ بِهِ الْأَصْلُ، فَيَصْدُقُ: «لَيْسَ بَعْضُ لَا إِنْسَانٍ بِلَا حَيَوَانٍ»، أَيْ: بَلْ هُوَ حَيَوَانٌ كَمَا حَكَمَ الْأَصْلُ، وَهُوَ الْعَكْسُ.

وَأَمَّا الْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ فَيَكْفِي فِي عَدَمِ عَكْسِهَا هُنَا نَقْضُ عَكْسِهَا فِي قَوْلِكَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فَلَا يَصِحُّ فِيهِ «بَعْضُ لَا حَيَوَانٍ لَيْسَ هُوَ بِلَا إِنْسَانٍ»، أَيْ: بَلْ هُوَ إِنْسَانٌ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّ نَفْيَ الْحَيَوَانِيَّةِ لَا يَصِحُّ مَعَهُ سَلْبُ نَفْيِ الْإِنْسَانِيَّةِ لِيَتَبَيَّنَ الْإِنْسَانِيَّةُ فِيهِ.

وَأَمَّا الشَّخْصِيَّةُ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْكُلِّيَّةِ مُوجِبَةٌ وَسَالِيَّةٌ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا لَيْسَ جُزْئِيًّا، بَلْ مُحِيطٌ بِالْمَوْضُوعِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ.

وَإِذَا عَرَفْتَ حُكْمَ عَكْسِ النَّقِیضِ الْمُوَافِقِ سَهَّلَ عَلَيْكَ إِدْرَاكُ حُكْمِ الْمُخَالَفِ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْهُ: فَهُوَ تَبْدِيلُ الطَّرَفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَضِيَّةِ ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ بِنَقِیضِ الثَّانِي، وَتَبْدِيلُ الثَّانِي بِعَيْنِ الْأَوَّلِ، مَعَ بَقَاءِ الصَّدَقِ<sup>(١)</sup> دُونَ الْكَيْفِ عَلَى وَجْهِ اللَّزُومِ.

فَقَوْلُكَ فِي الْحَمَلِيَّةِ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» عَكْسُهُ بِالْمُخَالَفِ: «لَا شَيْءٌ مِنْ لَا حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ»، فَلَمْ يَبْقَ الْكَيْفُ، فَهُوَ كَعَكْسِ النَّقِیضِ

(١) المراد ببقاء الصدق أن الأصل لو كان صادقا كان العكس صادقا لأن العكس لازم القضية، فلو فرض صدق القضية لزوم صدق العكس، وإلا لزم صدق الملزوم بدون اللزوم.

المُؤَافِقِ، إِلَّا أَنَّ السَّلْبَ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَحْمُولِ قُدِّمَ فِيهِ عَلَى الْمَوْضُوعِ لِتَكُونَ الْقَضِيَّةُ سَالِبَةً حَيْثُ كَانَ الْأَصْلُ مُوجِبًا.

وَلَوْ كَانَ الْأَصْلُ سَالِبًا كَانَ الْعَكْسُ مُوجِبًا، فَإِذَا قُلْتُ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ» فَعَكْسُهُ بِالْمُخَالَفِ<sup>(١)</sup> كَمَا فِي الْمُؤَافِقِ: «بَعْضُ لَا حَجَرٍ إِنْسَانٌ»، كَمَا تَقُولُ فِي الْمُؤَافِقِ لِيَبْقَى الْكَيْفُ: «لَيْسَ بَعْضُ لَا حَجَرٍ بِلَا إِنْسَانٍ» أَيْ: بَلْ هُوَ إِنْسَانٌ لِأَنَّ سَلْبَ السَّلْبِ إِثْبَاتٌ، وَذَلِكَ حَاصِلُ الْمُخَالَفِ.

فَالْمُؤَافِقُ وَالْمُخَالَفُ مُتَقَارِبَانِ فِي الْمَعْنَى، وَالْمُؤَافِقُ أَخْصَرُ، وَكُلَّمَا صَدَقَ صَدَقَ الْمُخَالَفُ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ إِجْرَاؤُهُ فِي بَقِيَّةِ الْقَضَايَا، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

\*\*\* \*\* \*

(١) سمي مخالفا لتخالف طرفيه إيجابا وسلبا.

## باب في القياس

إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا مُسْتَلَزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا

وَلَمَّا قَرَعَ مِنَ الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا، شَرَعَ فِيهَا يَتَرَكَّبُ مِنَ الْقَضَايَا وَهُوَ الْأَقْسَى، فَقَالَ: (بَابُ فِي الْقِيَاسِ) وَهُوَ الَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى أَشْرَفِ الْعِلْمَيْنِ وَهُوَ التَّصْدِيقُ لِأَنَّ فِيهِ مَا فِي الْعِلْمِ التَّصَوُّرِيِّ وَزِيَادَةٌ، وَلِذَلِكَ كَانَ هُوَ الْمَقْصَدَ الْأَعْظَمَ مِنْ هَذَا الْقَنْ.

وَنَبَّهَ عَلَى مَا يُعْرَفُ بِهِ بِقَوْلِهِ: (إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا، مُسْتَلَزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا) فَالْقِيَاسُ فِي هَذَا الْإِصْطِلَاحِ: مَا صُوِّرَ - أَيْ رُكِّبَ - مِنْ جِنْسِ الْقَضَايَا حَالِ كَوْنِهِ مُسْتَلَزِمًا لِذَاتِهِ قَوْلًا آخَرَ.

فَخَرَجَ بِكَوْنِهِ مُرَكَّبًا مِنْ جِنْسِ الْقَضَايَا مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُفْرَدَيْنِ أَوْ مَا فِي قُوَّتِهِمَا وَهُوَ الْقَضِيَّةُ، فَلَا تُسَمَّى قِيَاسًا بِاسْتِلْزَامِهَا لِعَكْسِهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُرَكَّبٍ غَيْرِ الْقَضِيَّةِ كَمَا فِي الْحَدِّ، وَالرَّسْمِ، وَالْمُتَصَّافِيَيْنِ، وَالشَّرْطِ وَخَدِّهِ، وَالْجَوَابِ وَخَدِّهِ؛ لِأَنَّ تَرَكَّبَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ الْمُفْرَدَاتِ.

وَخَرَجَ بِكَوْنِهِ مُسْتَلَزِمًا مَا تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ وَلَا يَسْتَلْزِمُ شَيْئًا،  
كَقِيَاسِ التَّمْثِيلِ وَالِاسْتِفْرَاءِ لِأَنَّهُمَا لَا يَسْتَلْزِمَانِ شَيْئًا لِإِمْكَانِ تَخَلُّفِ  
مَذْلُولِهِمَا.

كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُمَا إِنْ رُكِّبَا عَلَى صُورَةِ الْإِنْتِاجِ اسْتَلْزَمَا  
قَوْلًا آخَرَ مَظْنُونًا، وَإِنْ لَمْ يُرْكَبَا كَذَلِكَ خَرَجَا مِنْ قَوْلِهِ: «رُكَّبَ مِنْ  
جِنْسِ الْقَضَايَا»، أَوْ مِنْ قَوْلِهِ: «مُسْتَلْزِمًا»، وَأَمَّا إِمْكَانُ تَخَلُّفِ الْمَذْلُولِ  
فَلَيْسَ مِنْ جِهَةِ صُورَةِ الْقِيَاسِ، بَلْ مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي  
الصُّورَةِ لَا فِي الْمَادَّةِ كَمَا سَنُحَقِّقُهُ.

وَخَرَجَ بِكَوْنِهِ مُسْتَلْزِمًا قَوْلًا آخَرَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ خَالِيَتَيْنِ عَنِ  
الْحَدِّ الْوَسْطِ، كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ»، وَ«كُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، فَإِنَّهُ  
يَسْتَلْزِمُ قَوْلًا هُوَ أَحَدُ مُقَدِّمَتَيْهِ، فَلَا يُسَمَّى بِاسْتِلْزَامِهِ إِحْدَاهُمَا قِيَاسًا لِأَنَّ  
الْإِلْزَامَ لَيْسَ قَوْلًا آخَرَ.

وَخَرَجَ بِكَوْنِ الْإِسْتِلْزَامِ لِدَاتِ الْقِيَاسِ - أَيِ لِمُصَوَّرَتِهِ - مَا لَا  
يَسْتَلْزِمُ بِالذَّاتِ، بَلْ بِوَاسِطَةِ قَوْلٍ أَجْنَبِيٍّ عَنِ صُورَةِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ  
الْقِيَاسُ الَّذِي كَانَ الْحَدُّ الْوَسْطُ فِيهِ مُتَعَلِّقٌ مَحْمُولٍ الصُّغْرَى، لَا نَفْسَ  
الْمَحْمُولِ، كَقَوْلِكَ:

الْإِنْسَانُ مُسَاوٍ لِلْفَرَسِ فِي الْحَيَوَانِيَّةِ

وَالْفَرَسُ مُسَاوٍ لِلْحَوْتِ فِيهَا

فَإِنَّهُ يُنتِجُ: الْإِنْسَانَ مُسَاوٍ لِلْخَوْتِ فِي الْحَيَوَانِيَّةِ.

وَلَكِنْ لَا لِذَاتِ الْقِيَاسِ، بَلْ بِوَاسِطَةِ قَضِيَّةٍ أَجَنِبِيَّةٍ وَهِيَ أَنَّ  
الْمُسَاوِي لِلْمُسَاوِي لِلشَّيْءِ مُسَاوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: وَهِيَ  
أَنَّ الْمُسَاوَاةَ تَتَّحِدُ فِيهَا الْمُسَاوَاةُ.

وَإِنَّمَا افْتَقَرَ فِيهِ إِلَى مُقَدِّمَةِ أَجَنِبِيَّةٍ مَتَى لَمْ تَصُدِّقْ لَمْ يُنتِجْ لِأَنَّ  
التَّرَكِيبَ الْمَذْكُورَ لَوْ أَنْتَجَّ لَمْ يَخْتَلِفْ فِي مَادَّةٍ صَدَقَ فِيهَا، وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: الْأَرْبَعَةُ نِصْفُ الثَّمَانِيَّةِ، وَالثَّمَانِيَّةُ نِصْفُ السَّتَّةِ  
عَشَرَ، لَمْ يُنتِجْ الْأَرْبَعَةُ نِصْفُ السَّتَّةِ عَشَرَ، مَعَ أَنَّهُ عَلَى صُورَةِ قِيَاسِ  
الْمُسَاوَاةِ؛ لِأَنَّ الْوَسْطَ فِيهِ مُتَعَلِّقٌ مَحْمُولٍ الصُّغْرَى، إِذِ الثَّمَانِيَّةُ تَتَعَلَّقُ  
بِمَحْمُولِ الصُّغْرَى وَهُوَ النِّصْفُ، كَالْفَرَسِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمُسَاوِي الَّذِي هُوَ  
مَحْمُولٌ فِي قِيَاسِ الْمُسَاوَاةِ.

وَفِي قَوْلِهِ: «مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَ» إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْقِيَاسَ لَا  
يُسْتَرْطُ فِيهِ صَدَقُ مُقَدِّمَاتِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا شَرْطُ الِاسْتِلْزَامِ،  
وَالِاسْتِلْزَامُ لَا يَفْتَضِي صِدْقًا وَلَا عَدَمَهُ، بَلْ أَنْ يَكُونَ الْمَلْزُومُ مَتَى  
صَدَقَ صَدَقَ اللَّازِمُ، فَيَشْمَلُ التَّعْرِيفُ الْقِيَاسَ الصَّادِقَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ  
وَالْكَاذِبَ؛ لِأَنَّ الْكَاذِبَ مَتَى سُلِّمَ لَزِمَ قَوْلٌ آخَرُ.

فَقَوْلُكَ: كُلُّ إِنْسَانٍ فَرَسٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ، قِيَاسٌ لِأَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ  
أَنْتَجَ: كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَّالٌ، وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ الْمُعْتَبَرَ هُنَا الصُّورَةُ لَا الْمَادَّةُ،

فَالْمُعْتَبَرُ هُوَ كَوْنُ الصُّورَةِ مَتَى سُلِّمَتْ لَزِمَ الْقَوْلُ، وَعَلَى هَذَا فَلَمْ يَشْتَمِلِ التَّعْرِيفُ عَلَى الْقِيَاسِ الْعَادِمِ لِشُرُوطِ الْإِنْتِاجِ.

ثُمَّ اللَّازِمُ لِلْقِيَاسِ يُسَمَّى قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي تَرْكِيبِ الْقِيَاسِ «دَعْوَى»<sup>(١)</sup>، وَعِنْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ «مَطْلُوبًا»<sup>(٢)</sup>، وَعِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ «نَتِيجَةً»<sup>(٣)</sup>.

فَإِذَا قُلْتُ: «الْعَالَمُ حَادِثٌ» فَهُوَ دَعْوَى، وَإِذَا شَرَعْتَ فِي إِقَامَةِ دَلِيلِهِ وَهُوَ قَوْلُكَ: «الْعَالَمُ أَجْرَامٌ مُلَازِمَةٌ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ»، فَهُوَ مَطْلُوبٌ، وَإِذَا قَرَعْتَ مِنْ إِقَامَةِ دَلِيلِهِ صُورَةً وَإِتْبَانًا فَهُوَ نَتِيجَةٌ.

ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِيِّ وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَاخْتِصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَقْسِيمِ فِي الْقِيَاسِ بِقَوْلِهِ: (ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ، فَمِنْهُ مَا يُدْعَى) أَيُّ: يُسَمَّى (بِالِاقْتِرَانِيِّ) وَقَدَّمَهُ عَلَى مُقَابِلِهِ وَهُوَ الْاسْتِثْنَائِيُّ كَمَا يَأْتِي لِقَلَّةِ الْكَلَامِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ.

عَرَّفَ الْاقْتِرَانِيَّ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ) أَيُّ: الْقِيَاسُ الْاقْتِرَانِيُّ هُوَ (الَّذِي

(١) لأن المتكلم ادعى ثبوتها بلا دليل.

(٢) لأنها لما سبق الدليل على ثبوتها صارت مطلوبة البوت.

(٣) وتسمى أيضا حجة لأن من تمسك بها حجج خصمه أي غلبه.

دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ خَرَجَ بِالدَّلَالَةِ بِالْقُوَّةِ الاسْتِثْنَائِيَّةِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِالْفِعْلِ .

وَالْمُرَادُ بِالدَّلَالَةِ بِالْقُوَّةِ أَنَّ يَشْتَمِلَ الدَّلِيلُ عَلَى مَا تُرَكَّبُ مِنْهُ النَّتِيجَةُ مُفَرَّقًا .

وَالْمُرَادُ بِالدَّلَالَةِ بِالْفِعْلِ أَنَّ يَشْتَمِلَ الدَّلِيلُ عَلَى صُورَةِ النَّتِيجَةِ ، وَذَلِكَ بِأَن تُوَجَدَ فِيهِ مَجْمُوعَةٌ لَا مُفَرَّقَةَ الْأَجْزَاءِ .  
فَالأَوَّلُ كَقَوْلِكَ :

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ

يَنْتُجُ : كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ

فَهَذِهِ النَّتِيجَةُ وَجِدَتْ أَجْزَاؤُهَا مُفَرَّقَةً فِي الْقِيَاسِ ، فَهُوَ الْاِفتِرَاقِي .

وَالثَّانِي وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى صُورَةِ النَّتِيجَةِ كَقَوْلِكَ : «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ ، يَنْتُجُ : فَهُوَ حَيَوَانٌ» .

فَهَذِهِ النَّتِيجَةُ وَجِدَتْ صُورَتُهَا فِي الْقِيَاسِ فَلَيْسَ بِاِفتِرَاقِي ، بَلْ هُوَ اسْتِثْنَائِيٌّ كَمَا سَبَقَ .

وَقَوْلُنَا : «عَلَى صُورَةِ النَّتِيجَةِ» فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهَا فِي الْقِيَاسِ خِلَافُهَا

نَتِيجَةٌ، وَإِنَّمَا تُمَائِلُ مَا أَتَتْجَ وَمَا كَانَ فِي الْقِيَاسِ فِي الصُّورَةِ  
الاجْتِمَاعِيَّةِ، وَأَمَّا فِي الْقَصْدِ فَمُخْتَلِفَانِ لِأَنَّهَا فِي الْقِيَاسِ لَازِمٌ، وَاللَّازِمُ  
لَا يُدْرَى ثُبُوتُهُ وَلَا عَدَمُهُ، وَلَا يُقَالُ لِلْآتِي بِهِ فِي التَّرْكِيبِ صَدَقَ فِي  
مَذْلُومِهِ وَلَا كَذَبَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَازِمٌ، وَإِذَا ثَبَتَ بِالِاسْتِثْنَائِيَّةِ مَلْزُومُ ذَلِكَ  
اللَّازِمِ صَارَ اللَّازِمُ ثَابِتًا فَيَكُونُ نَتِيجَةً، وَأَمَّا لَوْ اتَّحَدَا فِي الْقَصْدِ صَارَ  
الْكَلَامُ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ عَلَى الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْقِيَاسَ الْاِفْتِرَائِيَّ  
يَخْتَصُّ بِأَنَّهُ لَا يُرَكَّبُ إِلَّا مِنَ الْجِنْسِ الْمُسَمَّى بِالْحَمَلِيِّ مِنَ الْقَضَايَا،  
بِخِلَافِ الْاِسْتِثْنَائِيِّ فَإِنَّهُ يُرَكَّبُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ وَالْحَمَلِيَّةِ عَلَى مَا سَيَقَرُّ.  
وَيَعْنِي بِالْاِفْتِرَائِيِّ الْمُخْتَصَّ بِالْقَضَايَا الْحَمَلِيَّةِ الْاِفْتِرَائِيِّ الْمَشْهُورِ  
الكَثِيرِ الْاِسْتِعْمَالِ، وَهُوَ الَّذِي وُجِدَ فِي كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ، وَهُوَ الَّذِي  
يُقَابِلُ الْاِسْتِثْنَائِيَّ فِي كُتُبِهِمْ.

وَأَمَّا الْحَمَلِيُّ الْقَلِيلُ الْاِسْتِعْمَالِ وَلَا يُوجَدُ فِي كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ، بَلْ  
فِي كُتُبِ الْمُتَأَخِّرِينَ كـ«ابن سينا» وَأَتْبَاعِهِ، فَلَا يَخْتَصُّ بِالْقَضَايَا  
الْحَمَلِيَّاتِ، بَلْ يُرَكَّبُ مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ وَخِذَاهَا، أَوْ مَعَ الْحَمَلِيَّاتِ،  
كَقَوْلِكَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحَيَوَانُ إِنْسَانًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَرَسًا وَإِمَّا أَنْ  
يَكُونَ كَذَا، إِلَى آخِرِ أَنْوَاعِهِ، ثُمَّ تَقُولُ، «وَكُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ قَرَسٍ  
جِسْمٌ»، إِلَى آخِرِ أَنْوَاعِهِ، فَيَنْتُجُ: الْحَيَوَانُ جِسْمٌ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا

اَقْتِرَانِي، لَكِنَّهُ سَرَطِي.

وَالاَقْتِرَانَاتُ الشَّرْطِيَّةُ يُذَكِّرُ أَنَّ «ابْنَ سِينَا» هُوَ الَّذِي اسْتَبْطَهَا فِي  
سِنِينَ كَثِيرَةٍ، وَكَانَ يَفْتَخِرُ بِذَلِكَ.

فَإِنْ تُرِدَ تَرْكِيبُهُ فَرَكَّبَا مُقَدِّمَانِهِ عَلَى مَا وَجَبَا  
وَرَتَّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَاَنْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا  
فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتِ

ثُمَّ أَشَارَ إِشَارَةً إِيْجَمَالِيَّةً إِلَى كَيْفِيَّةِ تَرْكِيبِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ الَّذِي  
هُوَ أَخْصَرُ مِنْ مُطْلَقِ الْقِيَاسِ الَّذِي تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ بِمَا يُعْمُ الصَّحِيحُ  
الْمُقَدِّمَاتِ وَفَاسِدِهَا لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ هُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صُورَةٍ لَوْ  
سَلَّمَ بِهَا أَنْتَجَ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْمُقَدِّمَاتُ فِي نَفْسِهَا صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً،  
فَقَوْلُهُ: (فَإِنْ تُرِدَ تَرْكِيبُهُ) أَي: تَرْكِيبِ الْقِيَاسِ (فَرَكَّبَا، مُقَدِّمَانِهِ عَلَى مَا  
وَجَبَا).

وَتَرْكِيبِ الْمُقَدِّمَاتِ عَلَى مَا يَجِبُ هُوَ أَنْ تَشْتَمِلَ الْمُقَدِّمَتَانِ عَلَى  
الْوَسْطِ الْجَامِعِ بَيْنَ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ، وَلَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيمِ الصُّغْرَى  
عَلَى الْكُبْرَى، وَيَأْتِي الْآنَ تَفْسِيرُ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى.

وَالِى هَذَا التَّقْسِيمِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَرَتَّبِ الْمُقَدِّمَاتِ) أَي: اجْعَلِ  
الصُّغْرَى قَبْلَ الْكُبْرَى لِيسَهِّلَ إدْرَاكُ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا. وَأَطْلَقَ الْمُقَدِّمَاتِ

عَلَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ التَّرْكِيبَ اللَّازِمَ هُوَ مَا يَكُونُ فِي مُقَدَّمَتَيْنِ، وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ. وَالْأَلِفُ فِي «رَكَّبَا» بَدَلٌ مِنْ نُونِ التَّرْكِيدِ الْخَفِيفَةِ.

وَقَوْلُهُ: (وَانْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرًا) إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَرْكِيبِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا أَرَدْتَ تَرْكِيبَ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ قَرَّاعٍ مَا يَلْزَمُ فِي صُورَتِهِ مِنْ وُجُودِ الْحَدِّ الْأَوْسَطِ، وَتَرْتِيبِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، يَعْنِي مَعَ رِعَايَةِ شُرُوطِ الْإِنْتِاجِ الْآتِيَةِ، وَرَاعٍ أَيْضًا مَا يَلْزَمُ فِي مَادَّةِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، مِنْ كَوْنِهِمَا صَحِيحَتَيِ الْمَعْنَى، وَمَيِّزَ صَحِيحَتِهَا مِنْ فَاسِدِهَا وَصَادِقِهَا مِنْ كَاذِبِهَا لِتَتْرَكَ الْكَاذِبَ وَتُرَكَّبَ مِنَ الصَّادِقِ الصَّحِيحِ.

(فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدَّمَاتِ) أَيُّ: وَإِنَّمَا قُلْنَا تُرَاعِ الصَّحِيحُ لِتُرَكَّبَ مِنْهُ لِأَنَّ لَازِمَ الْمُقَدَّمَاتِ - وَهُوَ النَّتِيجَةُ - (يَحَسِبُ الْمُقَدَّمَاتِ آتٍ) أَيُّ: يَأْتِي ذَلِكَ اللَّازِمُ فِي صِحَّتِهِ وَفَسَادِهِ عَلَى حَسَبِ صِحَّةِ الْمُقَدَّمَاتِ وَفَسَادِهَا، فَإِنْ صَحَّتَا صَحَّ قَطْعًا، وَإِلَّا فَلَا تُحَقِّقُ الصَّحَّةُ.

فَإِذَا قُلْتُ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، كَانَ اللَّازِمُ نَتِيجَةً صَحِيحَةً وَهِيَ قَوْلُكَ: كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّمَاتِ صَحِيحَةٌ.

وَلَوْ قُلْتُ بَدَلِ الْكُبْرَى: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جَمَادٌ» كَانَ اللَّازِمُ: «وَكُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ»، فَيَكُونُ فَاسِدًا لِفَسَادِ الْكُبْرَى، فَأَخْرَى إِذَا فَسَدْنَا مَعًا.

وَالْمُرَادُ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْ فَسَادِهِ عِنْدَ فَسَادِ  
الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَإِنَّمَا يُؤْمَنُ إِذَا صَحَّحْنَا كَالْمِثَالِ الْأَوَّلِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا كَذَلِكَ لِصِحَّةِ أَنْ يَكُونَ اللَّازِمُ لِمُصَوِّرَةِ الدَّلِيلِ صَحِيحًا  
وَلَوْ فَسَدَتِ الْمُقَدِّمَتَانِ، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ قَرَسٌ

وَكُلُّ قَرَسٍ نَاطِقٌ

فَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ

فَهَذَا لَا زِمَ صَحِيحٌ مَعَ فَسَادِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ.

ثُمَّ التَّيْسِيَةُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ رِعَايَةُ مَادَّةِ الْقَضَايَا لِصِحَّةِ الدَّلِيلِ،  
وَاللَّازِمُ تَبَرُّعٌ مِنَ النَّاطِلِمِ هُنَا لِأَنَّ الْغَرَضَ هُنَا تَصْحِيحُ صُورَةِ الْقِيَاسِ،  
وَسَيَبِيهُ فِي آخِرِ النِّظَمِ عَلَى لُزُومِ رِعَايَةِ الْمَادَّةِ فِي لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ.

وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى  
وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ كُبْرَاهُمَا  
وَأَصْغَرُ فَذَلِكَ ذُو انْدِرَاجٍ وَوَسْطُ بُلْغَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ الْقِيَاسُ أَنْتَجَ كَمَا نَصَّ عَلَى رِعَايَتِهِ،  
وَهُوَ مَا يُحَقِّقُهُ شَرْطُ الْإِنْتِاجِ، فَقَالَ (وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى) أَيِ:  
وَالْمُقَدِّمَةِ الَّتِي هِيَ الصُّغْرَى مِنَ مُقَدِّمَتَيْ الْقِيَاسِ الْإِفْرَاقِيِّ، وَهِيَ

أولاهما، (فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى) أَيْ: يَجِبُ دُخُولُهَا تَحْتَ حُكْمِ الْكُبْرَى، وَأَدْخَلَ «الْفَاءَ» عَلَى خَبَرِ «مَا» لِأَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِالشَّرْطِيَّةِ.

وَالانْدِرَاجُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ لِمَوْضُوعِ الصُّغْرَى، وَالْمُنْدَرَجُ فِيهِ هُوَ مَوْضُوعُ الْكُبْرَى، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الانْدِرَاجَ فِي حُكْمِهَا، وَقَدْ يَكُونُ الْمُنْدَرَجُ فِيهِ هُوَ نَفْسُ الْحُكْمِ بِوَاسِطَةِ الْمَحْمُولِ، وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي كُلِّ شَكْلِ بِحْسَبِهِ.

فَالشَّكْلُ الْأَوَّلُ يَكُونُ الانْدِرَاجُ فِيهِ بَيْنَ الْمَوْضُوعَيْنِ، فَإِذَا قُلْتُ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، أَوْ: لَا شَيْءَ مِنَ الْحَيَوَانِ بِجَمَادٍ، فَقَدْ انْدَرَجَ مَوْضُوعُ الْأُولَى فِي مَوْضُوعِ الثَّانِيَةِ، وَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ انْدِرَاجُ مَوْضُوعِ الصُّغْرَى فِي حُكْمِ الْكُبْرَى، فَيَنْتِجُ الْأَوَّلُ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَالثَّانِي: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِجَمَادٍ.

وَكَذَا الثَّلَاثُ، فَإِذَا قُلْتُ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، فَقَدْ انْدَرَجَ مَوْضُوعُ الْأُولَى فِي مَوْضُوعِ الثَّانِيَةِ، بِمَعْنَى أَنَّ الثَّانِي صَادِقٌ عَلَى نَفْسِ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ لِاتِّحَادِهِمَا مَعْنًى وَلَفْظًا، وَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَنَاوُلُ حُكْمِ الْكُبْرَى لِمَا صَدَقَ عَلَيْهِ مَوْضُوعُ الْأُولَى وَهُوَ الْحَيَوَانُ فِي الْجُمْلَةِ، فَانْتَجَى: بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ، وَلَمْ يَنْتِجِ الْكُلِّيَّةُ لِاحْتِمَالِ كَوْنِ مَوْضُوعِ الْأُولَى أَخْصَ مِنْ مَحْمُولِهَا، فَلَمْ يَتَنَاوَلْ حُكْمُ الْكُبْرَى إِلَّا بَعْضَهُ.

وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ مَعْنَى الانْدِرَاجِ مَا يُعْمُ الْمَصَادَقَةُ فِي الْجُمْلَةِ، لَا مَا يَكُونُ فِيهِ الْمُتَدَرِّجُ أَحْصَى مِنَ الْمُتَدَرِّجِ فِيهِ.

وَأَمَّا الشَّكْلُ الثَّانِي فَلَمْ يَتَدَرَّجْ فِيهِ أَحَدُ الْمَوْضُوعَيْنِ فِي الْآخَرِ، وَلَكِنْ انْدَرَجَ مَوْضُوعُ الصَّغَرَى فِي حُكْمِ الْكُبْرَى، فَإِذَا قُلْتَ فِيهِ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْجَمَادِ بِحَيَوَانٍ، فَلَمْ يَتَدَرَّجِ الْإِنْسَانُ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُ الْأُولَى فِي مَوْضُوعِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ الْجَمَادُ، وَلَكِنْ سَلَبَ الْحَيَوَانِ عَنْ كُلِّ جَمَادٍ يَسْتَلْزِمُ سَلَبَ الْإِنْسَانِ عَنْ كُلِّ جَمَادٍ، فَيَلْزِمُ سَلَبَ الْجَمَادِ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ، فَتَكُونُ النَّتِيجَةُ: لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِجَمَادٍ، فَقَدْ انْدَرَجَ الْأَصْغَرُ فِي حُكْمِ التَّقْيِ الَّذِي هُوَ حُكْمُ الْكُبْرَى فِي الْجُمْلَةِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الرَّابِعُ فَإِذَا قُلْتَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، فَقَدْ انْدَرَجَ الْإِنْسَانُ فِي النَّاطِقِ بِوَاسِطَةِ مَحْمُولِ الْكُبْرَى، فَلَزِمَ انْدِرَاجُهُ فِي

(١) ومثاله في العقائد قولنا: صَانِعُ الْعَالَمِ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الطَّبِيعَةِ أَوْ الْعِلَّةِ بِفَاعِلٍ مُخْتَارٍ، يُنتِجُ: صَانِعُ الْعَالَمِ لَيْسَ بِطَبِيعَةٍ وَلَا بِعِلَّةٍ. فلم يندرج صانع العالم الذي هو موضوع الأولى في موضوع الثانية وهو الطبيعة أو العلة، ولكن سلب الاختيار عن الطبيعة والعلة يستلزم سلب الطبيعة والعلة عن صانع العالم.

ومثاله أيضا قولنا: «الْأَجْرَامُ مُلَازِمَةٌ لِلْحَوَادِثِ»، وَلَا شَيْءٌ مِنْ مُلَازِمِ الْحَادِثِ بِقَدِيمٍ، يُنتِجُ: لَا شَيْءٌ مِنَ الْجَزْمِ بِقَدِيمٍ. فلم تندرج الأجرام الذي هو موضوع الأولى في ملازم الحوادث الذي هو موضوع الثانية، ولكن سلب القدم عن ملازم الحوادث يستلزم سلب القدم عن الأجرام.

حُكْمِ الْكُبْرَى الَّذِي هُوَ الثَّبُوتُ فِي الْجُمْلَةِ.

وَهَذَا غَايَةُ مَا يَتَكَلَّفُ فِي تَصْحِيحِ كَلَامِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالْحَقُّ أَنَّ  
الْإِنْدِرَاجَ إِنَّمَا هُوَ لِمَوْضُوعِ الصُّغْرَى فِي مَوْضُوعِ الْكُبْرَى، وَذَلِكَ فِي  
الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَلَا يَتَحَقَّقُ فِي سَائِرِ الْأَشْكَالِ إِلَّا عِنْدَ رَدِّهَا  
لِلأَوَّلِ، فَبِالْكَلَامِ نَجُوزُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَمِنْ جِهَةِ الْإِنْدِرَاجِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا عِنْدَ عُمُومِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ، لَا  
عِنْدَ الْمُسَاوَةِ، كَقَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ».

وَالْعُدْرُ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ أَنَّ الْأَشْكَالَ تُرَدُّ لِلأَوَّلِ مَعَ زِيَادَةِ أَنَّ الْغَالِبَ  
كَوْنُ الثَّانِي أَعَمَّ، وَالنَّاطِقُ تَبَعَ «ابْنِ الْحَاجِبِ» فِي مُقَدِّمَتِهِ، وَاعْتَرَضَ  
عَلَيْهِ، وَأُجِيبَ بِمَا ذُكِرَ.

وَلَوْ صُرِفَ الْإِنْدِرَاجُ إِلَى الْأَصْغَرِ وَهُوَ مَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ، فَيَكُونُ  
الْمُنْدَرِجُ فِيهِ هُوَ مَحْمُولُهُ سَلْبًا وَإِثْبَاتًا، أَمَكَنَ أَيْضًا، وَذَلِكَ فِي الشَّكْلِ  
الْأَوَّلِ ظَاهِرٌ، وَفِي سَائِرِ الْأَشْكَالِ بَيِّنَانِ الْإِنْدِرَاجِ كَمَا يَأْتِي، وَهُوَ الَّذِي  
يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدُ: «وَأَصْغَرُ فَذَلِكَ ذُو إِنْدِرَاجٍ».

ثُمَّ تَبَيَّنَ عَلَى الْحُدُودِ الْمُفْتَرَقَةِ فِي الْقِيَاسِ الْاِقْتِرَانِيُّ، وَمِنْ أَجْلِ  
ذَلِكَ سُمِّيَ اقْتِرَانِيًّا فَقَالَ: (و) الْمُقَدِّمَةُ (ذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ) وَهُوَ مَوْضُوعُ  
النَّتِيجَةِ، هِيَ (صُغْرَاهُمَا) أَي: هِيَ الْمُسَمَّاءُ بِالصُّغْرَى مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ

لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الْأَصْغَرِ مِنَ الْمَطْلُوبِ وَهُوَ مَوْضُوعُهُ.

(و) الْمُقَدَّمَةُ (ذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ) هِيَ (كُبْرَاهُمَا) أَي: تُسَمَّى كُبْرَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الْأَكْبَرِ وَهُوَ مَحْمُولُ الْمَطْلُوبِ الَّذِي هُوَ النَّتِيجَةُ.

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْإِنْدِرَاجَ الَّذِي ذُكِرَ فِي الصُّغْرَى إِنَّمَا هُوَ إِنْدِرَاجُ الْحَدِّ الْأَصْغَرِ فِي الْأَكْبَرِ بِأَنْ يَبْتَدَأَ لَهُ أَوْ يَنْسَلِبَ عَنْهُ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ فَقَالَ: (وَأَصْغَرُ) أَي: وَالْحَدُّ الْأَصْغَرُ وَهُوَ مَوْضُوعُ النَّتِيجَةِ كَمَا ذَكَرْنَا (فَذَلِكَ ذُو إِنْدِرَاجٍ) فِي الْحُكْمِ بِالْأَكْبَرِ سَلْبًا وَثُبُوتًا لِأَنَّ الْوَسْطَ وَهُوَ الْحَدُّ الْمُكَرَّرُ يَفْتَضِي ذَلِكَ كَمَا يُفِيدُهُ مَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ الْإِنْتِاجِ.

وَأَذْخَلَ «الْفَاءَ» فِي خَبَرِ «أَصْغَرٍ» لِتَقْدِيرِ «أَمَّا»، أَي: وَأَمَّا الْأَصْغَرُ فَذَلِكَ، إِلَى آخِرِهِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «الْفَاءُ» زَائِدَةً كَمَا هُوَ وَارِدٌ عَلَى وَجْهِ الْقَلَّةِ.

ثُمَّ الْوَسْطُ إِذَا حَقَّقَ الْإِنْتِاجَ بِأَنْ اقْتَضَى ثُبُوتَ الْأَكْبَرِ لِلْأَصْغَرِ أَوْ سَلْبَهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَعْنَى بِالْإِنْدِرَاجِ عَلَى مَا قَرَّرْنَا الْمَعْنَى لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ إِبْتِاثُ الْأَكْبَرِ لِلْأَصْغَرِ أَوْ سَلْبُهُ عَنْهُ، وَعَلَى ذَلِكَ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: (وَوَسْطٌ يُلْفَى عِنْدَ الْإِنْتِاجِ) أَي: يُرْمَى بِهِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَطْلُوبِ كَمَا يُؤْخَذُ فِيهِ الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِنْدِرَاجَ بَيْنَ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي الشَّكْلِ

الْأَوَّلِ فَيَنْدَرُجُ فِي ثُبُوتِهِ لَهُ أَوْ سَلْبِهِ عَنْهُ، وَأَمَّا فِي سَائِرِ الْأَشْكَالِ فَيُظْهِرُ فِيهَا بِرَدِّهَا لِلْأَوَّلِ بِعَكْسِ بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ أَوْ كِلَيْهِمَا، أَوْ عَكْسِ تَرْتِيبِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ عَلَى مَا يَظْهَرُ فِي تَحْقِيقِ الْإِنْتِاجِ بِذَلِكَ الرَّدِّ، وَأَمَّا حَمْلُ الْإِنْدِرَاجِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَكْبَرِ لِلْأَصْغَرِ ثُبُوتًا أَوْ نَفْيًا كَمَا يُفِيدُهُ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ فَفِيهِ تَكَلُّفٌ.

وَيَسِينُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ مِنْ بَيَانِ الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ - أَغْنِي الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ وَالْوَسْطَ - بِأَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْمَطْلُوبَ - الَّذِي هُوَ النَّتِيجَةُ وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى كَمَا تَقَدَّمَ دَعْوَى قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْاسْتِدْلَالِ، وَمَطْلُوبًا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ، وَنَتِيجَةً بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ - لَا بُدَّ فِيهِ إِنْ كَانَ قَضِيَّةً حَمَلِيَّةً مِنْ مَوْضُوعٍ وَمَحْمُولٍ، فَمَوْضُوعُهُ هُوَ الْأَصْغَرُ، وَمَحْمُولُهُ هُوَ الْأَكْبَرُ، وَيُسَمَّى مَوْضُوعُ النَّتِيجَةِ أَصْغَرُ وَالْمَحْمُولُ أَكْبَرُ لِأَنَّ الْعَالِبَ كَوْنُ الْمَحْمُولِ أَعَمَّ، وَالْأَعَمُّ أَكْبَرُ، أَيُّ: أَكْثَرُ أَفْرَادًا مِنَ الْأَخْصَصِ.

وَحَيْثُ كَانَ الْمَطْلُوبُ هُوَ اثْبَاتٌ ذَلِكَ الْمَحْمُولِ لِذَلِكَ الْمَوْضُوعِ أَوْ سَلْبُهُ عَنْهُ، اخْتِيجَ إِلَى سَبَبٍ يُحَقِّقُ بَيْنَهُمَا ذَلِكَ الثَّبُوتَ أَوْ ذَلِكَ النَّفْيَ، وَذَلِكَ السَّبَبُ هُوَ الْوَسْطُ، فَيُضَمُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا ثُبُوتًا أَوْ نَفْيًا حَتَّى يَتَحَقَّقَ بِهِ الْمُدَّعَى الَّذِي هُوَ الْمَطْلُوبُ، فَجَنَيْنِدُ يَرْمِي بِهِ، فَضَمُّهُ لِلْمَوْضُوعِ تَتَحَقَّقُ بِهِ قَضِيَّةٌ هِيَ الصُّغْرَى لِاسْتِمَالِهَا عَلَى الْأَصْغَرِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَضَمُّهُ لِلْأَكْبَرِ تَتَحَقَّقُ بِهِ قَضِيَّةٌ هِيَ الْكُبْرَى لِاسْتِمَالِهَا عَلَى

الأكبر كما ذكرنا أيضا.

وَيُسَمَّى كُلٌّ مِنَ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ وَالْوَسْطِ حَدًّا لِأَنَّهُ كُلُّ حَدٍّ - أَيْ  
طَرَفٌ - فِي إِحْدَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ مُقَدِّمًا أَوْ مُؤَخَّرًا، فَالْحُدُودُ فِي أَنْفُسِهَا  
ثَلَاثَةٌ، وَعِنْدَ الضَّمِّ تَصِيرُ أَرْبَعَةٌ لِأَنَّ الْحَدَّ الْوَسْطَ يَتَكَرَّرُ فَيَحْصُلُ بِهِ عِنْدَ  
التَّكَرُّرِ حَدَانِ فِي الْقَضِيَّتَيْنِ.

مَثَلًا إِذَا حَاوَلْنَا إِثْبَاتَ مَعْنَى قَوْلِنَا: «الْعَالَمُ حَادِثٌ»، فَمَوْضُوعُ  
هَذَا الْمَطْلُوبِ هُوَ الْعَالَمُ، وَهُوَ الْحَدُّ الْأَصْغَرُ، وَمَحْمُولُهُ «حَادِثٌ» وَهُوَ  
الْحَدُّ الْأَكْبَرُ، فَإِذَا جَاءَنَا الْوَسْطَ وَرَكَّبْنَاهُ مَعَ الْعَالِمِ فَقُلْنَا: «الْعَالَمُ أَجْرَامٌ  
مُلَازِمَةٌ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ» تَحَقَّقَتِ الصُّغْرَى، وَإِذَا رَكَّبْنَاهُ مَعَ الْأَكْبَرِ  
وَقُلْنَا: «وَكُلُّ مَا هُوَ مُلَازِمٌ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ» تَحَقَّقَتِ الْكُبْرَى، فَإِذَا  
ضَمَمْنَا الْكُبْرَى إِلَى الصُّغْرَى وَقُلْنَا:

الْعَالَمُ أَجْرَامٌ مُلَازِمَةٌ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ

وَكُلُّ مَا هُوَ مُلَازِمٌ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ

أَنْتَجَ الدَّلِيلُ الْمَطْلُوبُ وَهُوَ: الْعَالَمُ حَادِثٌ

فَقَدْ أُلْغِيَ الْوَسْطُ عِنْدَ الْإِتِّجَاعِ، وَكَذَا فِي السَّلْبِ، فَإِذَا حَاوَلْنَا  
إِثْبَاتَ قَوْلِنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْجِزْمِ بِقَدِيمٍ، قُلْنَا:

الْأَجْرَامُ مُلَازِمَةٌ لِلْحَوَادِثِ

وَلَا شَيْءٌ مِنْ لَازِمِ الْحَادِثِ بِقَدِيمٍ

يُنتَبِجُ: لَا شَيْءٌ مِنَ الْحِزْمِ بِقَدِيمٍ

وَالْغِيَّ الْوَسْطُ ، وَعَلَى هَذَا فَتَقَسُّ .

\*\*\*

## فصل

الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتِي قِيَاسٍ  
 مِنْ غَيْرِ أَنْ تُغْتَبَرَ الْأَسْوَارُ إِذْ ذَلِكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ  
 ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَفْصِيلِ أَقْسَامِ الْقِيَاسِ الْاِفْتِرَائِيِّ فَقَالَ: (فَصُلِّ) فِي  
 بَيَانِ أَقْسَامِ الْقِيَاسِ الْاِفْتِرَائِيِّ وَهِيَ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ.

وَعَرَفَ مُطْلَقَ الشَّكْلِ الصَّادِقِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ يَقُولُهُ: (الشَّكْلُ عِنْدَ  
 هَؤُلَاءِ النَّاسِ) أَيُّ: عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ (يُطْلَقُ) أَيُّ: يُعْبَرُ بِهِ (عَنْ قَضِيَّتِي  
 قِيَاسٍ) أَيُّ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَوْضُوعٌ وَمَحْمُولٌ،  
 وَلَا يُشْتَرَطُ فِي تَسْمِيَةِ مُقَدِّمَتِي الْقِيَاسِ شَكْلًا كَوْنُهُمَا مُوجِبَتَيْنِ أَوْ  
 إِحْدَاهُمَا، وَلَا كَوْنُهُمَا سَالِبَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا، وَلَوْ كَانَتَا لَا تَخْلُوَانِ عَنْ  
 ذَلِكَ، وَأَمَّا تَفْصِيلُ شَكْلِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ إِلَى الْأَرْبَعَةِ الْآتِيَةِ فَإِنَّمَا هُوَ كَمَا  
 يَأْتِي بِإِعْتِبَارِ مَوْضِعِ الْحَدِّ الْوَسْطِيِّ فِيهِمَا.

نَعَمْ! كُلُّ شَكْلٍ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ يَنْقَسِمُ بِإِعْتِبَارِ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ  
 فِي مُقَدِّمَتَيْهِ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ فِيهِمَا إِلَى ضَرْوَيْهِ يَأْتِي قَدْرُهَا، وَعَلَى

هَذَا نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: (مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ) فِيهِ (الْأَسْوَارُ، إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ) أَيْ: وَتَحَقُّقِ الشَّكْلِ بِمُجَرَّدِ وُجُودِ مُقَدِّمَيْنِ مُرَكَّبَيْنِ مِنَ الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْأَسْوَارِ، إِذْ اعْتِبَارُهَا فِيمَا هِيَ فِيهِ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالضُّرُوبِ، بِمَعْنَى أَنَّ مَا فِيهِ تِلْكَ الْأَسْوَارُ يُسَمَّى بِاعْتِبَارِهَا ضَرْبًا، أَيْ: نَوْعًا مِنَ الشَّكْلِ.

وَاسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِذِكْرِ الْأَسْوَارِ لِأَنَّ الْأَسْوَارَ مِنْهَا مَا هُوَ لِلْإِيجَابِ وَمِنْهَا مَا هُوَ لِلسَّلْبِ، فَلَا أَسْوَارَ تُدُلُّ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ وَعَلَى الْكَمِّيَّةِ.

وإِنَّمَا سُمِّيَتْ قَضِيَّتَا الْقِيَاسِ مُقَدِّمَتَيْنِ - كَمَا تَقَدَّمَ - لِتَقَدُّمِهِمَا عَلَى النَّتِيجَةِ.

وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ      أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطِ  
حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى      يُدْعَى بِشَكْلِ أَوَّلٍ وَيُدْرَى

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَفْسِيمِ الشَّكْلِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَفْسَامٍ كَمَا ذَكَرْنَا، وَإِلَى مَرَاتِبِ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ فَقَالَ: (وَلِلْمُقَدِّمَاتِ) أَيْ: وَلِلْمُقَدِّمَتَيْنِ الْقِيَاسِ فَأَكْثَرَ (أَشْكَالًا فَقَطْ أَرْبَعَةً) أَيْ: أَرْبَعَةُ أَشْكَالٍ فَقَطْ، لَا زَائِدَ عَلَيْهَا.

وَإِطْلَاقُ الْجَمْعِ عَلَى اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ مَوْجُودٌ وَإِنْ قَلَّ كَمَا هُنَا، وَتَفْسِيمُ الشَّكْلِ إِلَى الْأَرْبَعَةِ يَكُونُ (بِحَسَبِ) مَوْضِعِ (الْحَدِّ الْوَسَطِ) مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ.

فَإِنْ كَانَ الْوَسْطُ مَحْمُولًا فِي الصُّغْرَى مَوْضُوعًا فِي الْكُبْرَى فَذَلِكَ هُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ.

وَإِنْ كَانَ مَحْمُولًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّانِي.

وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّالِثُ.

وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا فِي الصُّغْرَى مَحْمُولًا فِي الْكُبْرَى عَكْسَ الْأَوَّلِ فَهُوَ الرَّابِعُ.

وَالِإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (حَمَلُ بِصُغْرَى) الْقِيَاسِ (وَوَضْعُهُ) أَي: مَعَ وَضْعِهِ (يَكْبُرًا) هُ، كَقَوْلِكَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، فَ«الْحَيَوَانُ» وَهُوَ الْحَدُّ الْمُكَرَّرُ، لَهُ حَمَلٌ بِالصُّغْرَى وَوَضْعٌ بِالْكَبْرَى كَمَا رَأَيْتَ، فَهَذَا الْقِيَاسُ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ لِلْحَدِّ الْأَوْسَطِ مَا ذُكِرَ (بِذَعَى) أَي: يُسَمَّى (بِشَكْلِ أَوَّلٍ وَبُذْرَى) أَي: يُعْلَمُ بِتِلْكَ التَّسْمِيَةِ، وَسَيَأْتِي وَجْهَ تَقْدِيمِهِ وَتَسْمِيَّتِهِ أَوَّلًا، كَوَجْهِ كَوْنِ الثَّانِي ثَانِيًا، وَالثَّالِثِ ثَالِثًا، وَالرَّابِعِ رَابِعًا.

وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أُلْفَ وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمِيلِ

(و) إِمَّا أَنْ يَكُونَ (حَمْلُهُ فِي الْكُلِّ) أَي: فِي كُلِّ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، كَقَوْلِكَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ، فَ«الْحَيَوَانُ»

الَّذِي هُوَ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ مَحْمُولٌ فِي كِلَا الْمُقَدَّمَتَيْنِ وَإِنْ كَانَ مَنْفَعِيًّا فِي الثَّانِيَةِ، فَهَذَا الْقِيَاسُ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ مَحْمُولًا فِي الْمُقَدَّمَتَيْنِ مَعًا (ثَانِيًا عُرِفَ) أَيُّ: عُرِفَ بِتَسْمِيَّتِهِ ثَانِيًا.

(و) إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ (وَضْعُهُ) أَيُّ: وَضِعَ (فِي الْكُلِّ) أَيُّ: فِي كُلِّ مِنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، كَقَوْلِكَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ، فَ«الْإِنْسَانُ» - وَهُوَ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ - مَوْضُوعٌ فِيهِمَا مَعًا، فَهَذَا الْقِيَاسُ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْوَسْطُ مَوْضُوعًا فِي كِلَا الْمُقَدَّمَتَيْنِ (ثَالِثًا أَلْفَ) أَيُّ: أَلْفَ وَعُرِفَ بِتَسْمِيَّتِهِ ثَالِثًا.

(و) أَمَّا (رَابِعُ الْأَشْكَالِ) فَهُوَ (عَكْسُ الْأَوَّلِ) فِي مَكَانِ الْحَدِّ الْوَسْطِ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ مَحْمُولٌ فِي الصُّغْرَى مَوْضُوعٌ فِي الْكُبْرَى، وَفِي الرَّابِعِ مَوْضُوعٌ فِي الصُّغْرَى مَحْمُولٌ فِي الْكُبْرَى، كَقَوْلِكَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، فَ«الْإِنْسَانُ» مَوْضُوعٌ فِي الصُّغْرَى مَحْمُولٌ فِي الْكُبْرَى، وَهُوَ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ، وَذَلِكَ عَكْسُ الْأَوَّلِ، فَهُوَ الرَّابِعُ.

فَهَذِهِ أَشْكَالُ أَرْبَعَةٍ تَسَاوَتْ فِي وُجُودِ الْحَدِّ الْأَوْسَطِ وَاخْتَلَفَتْ فِي مَكَانِهِ، (وَهِيَ عَلَى) هَذَا (التَّرْتِيبِ) الْمَذْكُورِ فِي النَّظْمِ (فِي التَّكْمُلِ) فَلَاوُلُ أَكْمَلُهَا، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَوَّلًا لِأَنَّهُ أَكْمَلُ، فَاسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى وَضْعًا وَتَسْمِيَةً، وَكَمَالُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: سُهولة إدْرَاكِهِ إِنْتِاجِهِ، فَإِذَا قِيلَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ،

وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، اِتْتَجَ: كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ، بَلَا تَكْلُفٍ فِي إِدْرَاكِ وَجْهِ  
الِإِتْتَاكِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَسْطَ صَادِقٌ فِي الصُّغْرَى عَلَى الْأَصْغَرِ، وَقَدْ  
حُكِمَ عَلَى جَمِيعٍ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ فِي الْكُبْرَى، وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا يَصْدُقُ  
عَلَيْهِ: الْأَصْغَرُ، فَيَعْلَمُ أَنَّ حُكْمَ الْكُبْرَى، ثَابِتٌ لِلْأَصْغَرِ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ  
الْحُكْمُ ثُبُوتًا كَمَا فِي الْمِثَالِ، أَوْ كَانَ سَلْبًا كَمَا لَوْ قُلْتَ بَدَلًا عَنِ  
الْكُبْرَى: وَلَا شَيْءَ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ، وَثُبُوتُ حُكْمِ الْكُبْرَى لِلْأَصْغَرِ  
هُوَ مَعْنَى النَّتِيجَةِ، وَلِظُهُورِ إِتْتَاكِهِ يُسَمَّى النِّظْمُ الْكَامِلُ.

- وَثَانِيهِمَا: إِتْتَاكِهُ لِلْمَطَالِبِ الْأَرْبَعَةِ، أَعْنِي: الْإِيجَابَ الْكُلِّيَّ،  
وَالسَّلْبَ الْكُلِّيَّ، وَالْإِيجَابَ الْجُزْئِيَّ، وَالسَّلْبَ الْجُزْئِيَّ، وَلَيْسَ شَيْءٌ  
مِنَ الْأَشْكَالِ كَذَلِكَ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي شُرُوطِ الْإِتْتَاكِ.

وَوَلِيَّهُ الثَّانِي لِمُوَافَقَتِهِ إِيَّاهُ فِي الصُّغْرَى الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ مِنَ  
الْكُبْرَى لِإِسْتِمَالِهَا عَلَى الْحَدِّ الْأَصْغَرِ الَّذِي هُوَ أَرْفَعُ مِنَ الْحَدِّ الْأَكْبَرِ،  
وَأِنَّمَا كَانَ الْحَدُّ الْأَصْغَرُ أَرْفَعُ لِأَنَّهُ مَوْضُوعُ النَّتِيجَةِ، وَالْمَوْضُوعُ  
مَوْصُوفٌ وَذَاتٌ غَالِبًا، وَالْمَحْمُولُ وَصْفٌ وَعَرَضٌ غَالِبًا، وَالذَّاتُ  
وَالْمَوْصُوفُ أَشْرَفُ مِنَ الْوَصْفِ وَالْعَارِضِ.

وَلِأَنَّهُ يُنْتِجُ السَّلْبَ الْكُلِّيَّ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ مِنَ الْإِيجَابِ الْجُزْئِيَّ  
الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ مَا يُنْتِجُهُ الثَّالِثُ، وَلِأَنَّهُ أَسْهَلُ مِنَ الثَّالِثِ فِي ظُهُورِ  
الِإِتْتَاكِ، فَإِذَا قِيلَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ

أَنْتَجَ: لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ

أَمَّا بِعَكْسِ الْكُبْرَى فَقَطْ كَنَفْسَهَا فَعُودُ لِلأَوَّلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَأَمَّا بِمُلاحَظَةِ أَنَّ الْأَصْغَرَ اسْتَلْزَمَ إِبْهَاتِ الشَّيْءِ وَالْأَكْبَرَ اسْتَلْزَمَ نَفْيَهُ، وَذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ، فَتَنَاقَى اللَّازِمَانِ لِلْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ، فَيَكُونَانِ مُتَنَاقِضَيْنِ، فَيَنْفَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَهُوَ مَعْنَى النَّيْجَةِ فِي الْمِثَالِ، وَلَوْ كَانَتْ الصُّغْرَى هِيَ اسْتَلْزَامُ الْأَصْغَرِ السَّلْبِ وَالْأَكْبَرِ الثَّبُوتِ تَنَاقُضًا أَيْضًا.

وَوَلِيَ الثَّالِثُ الثَّانِي لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ فِي الْكُبْرَى لِلنَّظْمِ الْكَامِلِ، بِخِلَافِ الرَّابِعِ فَلَا يُوَافِقُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَلِأَنَّهُ أَسْهَلُ فِي الْإِنْتِاجِ مِنَ الرَّابِعِ؛ إِذْ إِنْتِاجُهُ بِعَكْسِ صُغْرَاهُ قَبُودُ لِلأَوَّلِ، بِخِلَافِ الرَّابِعِ، أَوْ بِمُلاحَظَةِ أَنَّ الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ فِي إِيْجَابِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ تَلَاقِيَا فِي الْأَوْسَطِ فَتَبَيَّتَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ، وَتَلَاقَى سَلْبُ الْأَكْبَرِ مَعَ ثُبُوتِ الْأَصْغَرِ فِيهِ عِنْدَ عَدَمِ إِيْجَابِهِمَا، فَيَنْسَلِبُ الْأَكْبَرُ عَنِ الْأَصْغَرِ، وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى النَّيْجَةِ فِيهِ، فَلَمْ يَبْقَ لِعَبْرِهِ إِلَّا الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ.

وَلِإِبْعَادِ الرَّابِعِ وَصُغُوبَةِ إِنْتِاجِهِ أَسْقَطَهُ بَعْضُ الْأَقْدَمِينَ، وَاقْتَصَرُوا عَلَى الثَّلَاثَةِ إِسْقَاطًا لِكُلْفَةِ التَّأَمُّلِ فِي وَجْهِ إِنْتِاجِهِ.

فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعَدَّلُ      فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الْأَوَّلُ  
فَشَرْطُهُ الْإِنْبَجَابُ فِي صُفْرَاهُ      وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةُ كُفْرَاهُ

وَلَمَّا ذَكَرَ أَنَّ كُلَّ شَكْلٍ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْحَدِّ الْأَوْسَطِ وَالْأَكْبَرِ  
وَالْأَصْغَرِ، نَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّكْلُ كَذَلِكَ فَهُوَ فَاسِدٌ، فَقَالَ:  
(فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يُعَدَّلُ) أَيُّ: وَحَيْثُ عُدِلَ - أَيُّ: مِيلَ - فِي نَظْمِ  
الشَّكْلِ عَمَّا ذَكَرَ، وَذَلِكَ بِأَنْ لَا يُذَكَّرَ فِيهِ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ، كَقَوْلِكَ: كُلُّ  
إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ جَمَادٍ جِسْمٌ، (فَذَلِكَ الشَّكْلُ) (فَاسِدُ النِّظَامِ) أَيُّ:  
فَاسِدٌ فِي نَظْمِهِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُذَكَّرْ مَوْضِعُ النَّبِيَّةِ أَوْ مَحْمُولُهَا، كَمَا لَوْ  
أَرَدْنَا إِيْتَاجَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ» وَلَمْ يُذَكَّرْ أَحَدُهُمَا فِي النِّظْمِ فَهُوَ فَاسِدٌ.

هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِهِ، إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّةَ عَلَى هَذَا مِمَّا يُسْتَعْنَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ  
إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ أَحَدُ الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ لَا إِيْتَاجَ بِالضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا  
يُنْبَغِي أَنْ يُذَكَّرَ هَذَا الْكَلَامُ بَعْدَ ذِكْرِ شَرْطِ الْإِيْتَاجِ لِئَعْلَمَ أَنَّ شَرْطَ  
الْإِيْتَاجِ إِذَا انْتَقَى فَلَا إِيْتَاجَ قَطْعًا، وَلَكِنَّ هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا يُغْنِي عَنْهُ  
ذِكْرُ شُرُوطِ الْإِيْتَاجِ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا انْتَقَى انْتَقَى الْمَشْرُوطُ.

وَلَمَّا كَانَ كُلُّ شَكْلٍ تَتَعَقَّدُ فِيهِ سِتَّةُ عَشَرَ ضَرْبًا بِإِعْتِبَارِ السُّورِ  
الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ وَالسَّلْبِيِّ وَالْإِيجَابِيِّ فِي مُقَدِّمَتَيْهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ  
يَقُولُهُ: «إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ»، شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُنْتِجُ مِنْ تِلْكَ  
الضَّرُوبِ وَمَا لَا يُنْتِجُ، بِإِدْنَاءِ بِشَرْطِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فَقَالَ:

(أما) الشَّكْلُ (الأوَّل) فَتَنَعِدُ فِيهِ كَثِيرُهُ مِنْ سَائِرِ الْأَشْكَالِ سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْبًا؛ لِأَنَّ الْقَضَايَا ثَمَانِيَّةٌ: الْكُلِّيَّةُ مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ، وَالْجُزْئِيَّةُ مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ، وَالْمُهْمَلَّةُ مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ، وَالشَّخْصِيَّةُ مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ.

إِلَّا أَنَّ الْمُهْمَلَّةَ يُسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهَا فِي الضُّرُوبِ بِالْجُزْئِيَّةِ بِقِسْمِهَا لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ، وَتُسْتَعْنَى عَنِ الشَّخْصِيَّةِ بِقِسْمِهَا بِالْكُلِّيَّةِ لِأَنَّهَا كَهَيِّ فِي عَدَمِ اخْتِمَالِ زِيَادَةِ مَوْضُوعَيْهَا عَلَى الْمَحْمُولِ، إِذْ لَا يَصْدُقُ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ مَوْضُوعَ الْكُلِّيَّةِ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ الْمَحْمُولِ فَتُسَدُّ مَسَدَّ الْكُلِّيَّةِ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ كُبْرَى فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ كَقَوْلِكَ: هَذَا زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، فَيَنْتُجُ: هَذَا قَائِمٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يَنْدُرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْأَشْكَالِ، فَيُسْتَعْنَى عَنْهَا بِالْكُلِّيَّةِ.

فَإِذَا كَانَ مَا يُعْتَبَرُ فِي الضُّرُوبِ أَرْبَعَ قَضَايَا وَهِيَ الْكُلِّيَّةُ الْمُوجِبَةُ، وَالْكُلِّيَّةُ السَّالِبَةُ، وَالْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ، وَالْجُزْئِيَّةُ السَّالِبَةُ، فَتَقْرَضُ كُلُّ وَاحِدٍ صُغْرَى، وَتَقْرَضُ عَلَيْهَا تِلْكَ الْأَرْبَعُ كُبْرَيَاتٍ، فَتَنَعِدُ بِسَبَبِ ذَلِكَ سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْبًا فِي كُلِّ شَكْلٍ، مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ.

(فَشَرْطُهُ) أَيْ فَشَرْطُ إِنتَاجِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فِي تِلْكَ الضُّرُوبِ (الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ) أَيْ تَكُونُ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً، سَوَاءً كَانَتْ جُزْئِيَّةً أَوْ كُلِّيَّةً، فَلَوْ كَانَ صُغْرَاهُ إِحْدَى السَّالِبَتَيْنِ فَلَا إِنتَاجَ.

(وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ) أَيْ: وَأَنْ تَكُونَ كُبْرَاهُ كُلِّيَّةً، سَوَاءً كَانَتْ

مُرْجَبَةٌ أَوْ سَالِيَةٌ، فَلَوْ كَانَتْ كُبْرَاهُ إِخْدَى الْجُرَيْتَيْنِ فَلَا إِنْتِاجَ.

وَمُقْتَضَى هَذَا الشَّرْطِ أَنْ لَا يَنْتِجَ مِنْ تِلْكَ الضَّرُوبِ السَّتَّةِ عَشَرَ ضَرْباً إِلَّا أَرْبَعَةٌ لِأَنَّا شَرَطْنَا إِيْجَابَ الصُّغْرَى، فَإِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى سَالِيَةً كُلِّتَهُ لَمْ يَنْتِجَ مَعَ الْأَرْبَعِ كُبْرَيَاتٍ، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ سَالِيَةً جُرَيْتَةً، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ ثَمَانِيَةٌ.

وَيَدْخُلُ فِيْمَا ذُكِرَ السَّلْبُ الصَّرِيحُ وَالسَّلْبُ الضَّمْنِيُّ كَقَوْلِكَ: الْإِنْسَانُ وَخَدَهُ صَاحِكٌ، وَكُلُّ صَاحِكٍ حَيَوَانٌ، يَنْتِجُ: الْإِنْسَانُ وَخَدَهُ حَيَوَانٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَنْتِجَ لِأَنَّ مَعْنَى الصُّغْرَى عَلَى أَنْ يَكُونَ لَفْظُ «وَحَدَهُ» قَيْدًا فِي الْمَوْضُوعِ: لَا شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ الْإِنْسَانِ بِصَاحِكٍ، وَهِيَ قَضِيَّةٌ سَالِيَةٌ لَا تَنْتِجُ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، وَلِذَلِكَ بَطَلَ إِنْتِاجُهَا، وَلَوْ كَانَ «وَحَدَهُ» قَيْدًا فِي الْمَحْمُولِ أُنْتِجَ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ «وَحَدَهُ» إِنْ كَانَ قَيْدًا فِي الْمَوْضُوعِ كَانَ الْمَعْنَى: الْإِنْسَانُ لَا غَيْرُهُ صَاحِكٌ، فَيَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي زَاوِيَةِ الْإِهْمَالِ لِصِغَرِهِ الْقَصْدِ إِلَى: لَيْسَ غَيْرُ الْإِنْسَانِ صَاحِكًا، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «لَا غَيْرُ الْإِنْسَانِ صَاحِكٌ» فِي الْمَعْنَى، وَهِيَ قَضِيَّةٌ سَالِيَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ تَكَلَّفَ فِي إِدْخَالِ الْإِنْسَانِ فِي الْحُكْمِ لَفْظًا وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى «صَاحِكٌ وَخَدَهُ».

فَإِنْ كَانَ «وَحَدَهُ» قَيْدًا فِي الْمَحْمُولِ - الَّذِي هُوَ الْوَسْطُ - أُنْتِجَ:

الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهَذِهِ مِنَ الْأَعَالِطِ بِإِدْخَالِ غَيْرِ  
الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ.

وَبَعْدَ كَوْنِ الصُّغْرَى إِحْدَى الْمُوجِبَتَيْنِ فَقَدْ شَرَطْنَا أَنْ تَكُونَ  
الْكُبْرَى كُلِّيَّةً، فَإِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى مُوجِبَةً كُلِّيَّةً لَمْ تُنتِجْ مَعَ كُبْرَى جُزْئِيَّةٍ  
سَالِبَةٍ، وَلَا مَعَهَا جُزْئِيَّةً مُوجِبَةً، فَهَذَانِ اثْنَانِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً لَا تُنتِجْ مَعَ كُبْرَى جُزْئِيَّةٍ  
مُوجِبَةٍ، وَلَا مَعَهَا جُزْئِيَّةً سَالِبَةً، فَهَذَانِ اثْنَانِ آخَرَانِ تَضُمُّ إِلَى الثَّمَانِيَّةِ  
الَّتِي تَتَعَقَّدُ فِي الصُّغْرَى بَيْنَ السَّالِبَتَيْنِ، فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ اثْنَيْ عَشَرَ،  
فَبَقِيَ أَرْبَعَةٌ مِنَ السَّتَّةِ عَشَرَ مُنْتَجَةً، وَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُمَثِّلَ بِهَا جَمِيعًا عَلَى  
هَذَا التَّرْتِيبِ، ثُمَّ نَخْتِمُهَا بِالْمُنْتِجِ.

وَأَعْلَمْ أَنَّ أَهْلَ الْقَنِّ اضْطَلَحُوا فِي تُمَثِيلِ الْقَضَايَا عَلَى أَنْ يُعَبَّرُوا  
عَنِ الْمَوْضُوعِ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْهِجَاءِ، وَعَنِ الْمَحْمُولِ كَذَلِكَ،  
فَيَقُولُونَ مَثَلًا: كُلُّ ج ب، وَيَنْزِلُونَ ذَلِكَ مَنْزِلَةً كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ،  
وَقَصْدُهُمْ بِذَلِكَ الْإِخْتِصَارِ مَعَ إِسْقَاطِ كُلْفَةِ تَطَلُّبِ مَوَادِّ الْقَضَايَا الصَّادِقَةِ  
عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَمَعَ دَفْعِ تَوَهُّمِ أَنَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ مَخْصُوصٌ بِمَادَّةٍ  
قَضِيَّةٍ دُونَ أُخْرَى، وَتَعْنِي بِمَادَّةِ الْقَضِيَّةِ مَعْنَاهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَنَحْنُ  
تَرَكْنَا ذَلِكَ الْإِصْطِلَاحَ فِي أَمَثِلَةِ هَذَا الشَّرْحِ دَفْعًا لِلتَّغْرِيبِ وَازْتِكَابًا  
لِلتَّفْرِيبِ، فَلْنَبْدَأْ بِسَوَالِبِ الصُّغْرَى:

فَالصُّغْرَى السَّالِيَةُ الْكُلِّيَّةُ مَعَ الْكُلِّيَّةِ الْمُوجِبَةِ كَقَوْلِنَا: لَا شَيْءَ مِنَ  
الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، وَكُلُّ حَجَرٍ جِسْمٌ، فَلَا يُنتِجُ: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ  
بِحِسْمٍ» الَّذِي هُوَ مُقْتَضَى وَجُودِ السَّلْبِ لِأَنَّ النَّتِيجَةَ تَتَّبِعُ الْأَخْسَّ كَمَا  
يَأْتِي.

وَمَعَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ كَقَوْلِكَ: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ،  
وَبَعْضُ الْحَجَرِ جِسْمٌ، فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِحِسْمٍ.

وَمَعَ الْكُلِّيَّةِ السَّالِيَةِ كَقَوْلِكَ: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَا  
شَيْءَ مِنَ الْفَرَسِ بِنَاطِقٍ، فَلَا يُنتِجُ: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ.

وَمَعَ الْجُزْئِيَّةِ السَّالِيَةِ كَقَوْلِكَ: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ، وَلَيْسَ  
بَعْضُ الْفَرَسِ بِنَاطِقٍ، فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ، الَّذِي هُوَ  
حَقُّ النَّتِيجَةِ لِأَنَّهَا تَتَّبِعُ الْأَخْسَّ حَيْثُ كَانَ.

فَهَلِهِ أَرْبَعَةٌ فِي الصُّغْرَى الْكُلِّيَّةِ السَّالِيَةِ، وَلَوْ بَدَّلْنَاهَا بِجُزْئِيَّتِهَا  
وَرَكَّبْنَاهَا مَعَ تِلْكَ الْكُبْرَيَاتِ لَمْ يُنتِجْ أَيْضاً لِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ إِذَا لَمْ تُنتِجْ  
فَالْجُزْئِيَّةُ أُخْرَى لِأَنَّ مَا لَا يُنتِجُهُ الْأَخْسُّ لَا يُنتِجُهُ الْأَعْمُ، وَذَلِكَ  
ظَاهِرٌ.

وَأَمَّا مُوجِبَاتُ الصُّغْرَى مَعَ جُزْئِيَّاتِ الْكُبْرَى فَالْكُلِّيَّةُ الْمُوجِبَةُ  
الصُّغْرَى مَعَ الْكُبْرَى الْجُزْئِيَّةِ الْمُوجِبَةِ كَقَوْلِكَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ،  
وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ فَرَسٌ، فَلَا يُنتِجُ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ.

وَمَعَ الْكُبْرَى الْجُزْئِيَّةِ السَّالِيَةِ، كَقَوْلِكَ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَيْسَ  
بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ، فَلَا يُنْتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ الَّذِي هُوَ  
حَقُّ الْإِنْتِاجِ لِأَنَّ النَّبِيْجَةَ تَتَّبِعُ الْأَخْصَّ.

وَلَوْ بَدَّلْتَ الصُّغْرَى بِجُزْئِيَّتَيْهَا فِي الضَّرْبَيْنِ وَقُلْتَ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ  
حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ فَرَسٌ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ، لَمْ يُنْتِجْ  
أَيْضًا لِأَنَّ مَا تُنْتِجُهُ الْكُبْرَى مَعَ الْكُلِّيَّةِ الَّتِي هِيَ أَخْصُّ فَلَا تُنْتِجُهُ مَعَ  
الْجُزْئِيَّةِ، إِذِ النَّبِيْجَةُ لَازِمَةٌ، وَمَا لَا يَلْزَمُ الْأَخْصَّ لَا يَلْزَمُ الْأَعَمَّ.

هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى الضَّرُوبِ الْعَقِيمَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّا عَدَمَ إِنْتِاجِهَا  
بِعَدَمِ اسْتِلْزَامِهَا لِلنَّبِيْجَةِ فِي تِلْكَ الْمَوَادِّ مَعَ صِحَّةِ الْمَوَادِّ نَفْسِهَا، فَيَعْلَمُ  
أَنَّ النَّبِيْجَةَ لَا تَسْتَلْزِمُهَا وَلَوْ سَلِمَتْ بِنَفْسِهَا، وَمَا لَا تَلْزَمُهُ النَّبِيْجَةُ إِذَا  
سَلِمَ عَقِيمٌ.

وَأَمَّا الضَّرُوبُ الْمُنتِجَةُ الْأَرْبَعَةُ:

فَأَوَّلُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً مَعَ مِثْلِهَا يُنْتِجُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً،  
وَهِيَ أَشْرَفُ الْقَضَايَا لِكُلِّيَّتِهَا وَإِجَابِهَا، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ

فَيُنْتِجُ: كُلُّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ

وَنَائِيهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً، مَعَ سَالِيَةِ كُلِّيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ

فَيُنْتِجُ سَالِيَةً كُلِّيَّةً وَهِيَ: لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ

وَهِيَ أَشْرَفُ مِنَ الْجُزْئِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً لِأَنَّ السَّلْبَ الْكُلِّيَّ أَنْفَعُ وَأَزِيدُ عِلْماً مِنَ الْإِثْبَاتِ الْجُزْئِيِّ، وَلِذَلِكَ وَلِيَ الْأَوَّلَ.

وَقَائِلُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً مَعَ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ

وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ

يُنْتِجُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً وَهِيَ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ

وَرَابِعُهَا مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً أَيْضاً مَعَ سَالِيَةٍ كُلِّيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ

وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ

يُنْتِجُ سَالِيَةً جُزْئِيَّةً وَهِيَ: لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ

وَوَجْهُ الْإِنْتِاجِ فِي الْأَرْبَعَةِ أَنَّ الْحَدَّ الْوَسْطَ صَدَقَ عَلَى الْأَصْغَرِ فِي

الصُّغْرَى، وَقَدْ حُكِمَ عَلَى جَمِيعِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ فِي الْكُبْرَى، وَالْأَصْغَرُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ، فَيَتَنَاوَلُ حُكْمُ الْكُبْرَى ذَلِكَ الْأَصْغَرُ إيجاباً أَوْ سلباً، وَذَلِكَ وَاضِحٌ.

فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الشَّكْلَ الْأَوَّلَ يُنتِجُ الْمَطَالِبَ الْأَرْبَعَةَ كَمَا ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ، أَغْنَى الْإِيجَابَ الْكُلِّيَّ، وَالسَّلْبَ الْكُلِّيَّ، وَالْإِيجَابَ الْجُزْئِيَّ، وَالسَّلْبَ الْجُزْئِيَّ، وَأَنَّهُ أَسْهَلُ فِي الْإِتِّجَاعِ.

وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكِيفِ مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعَ  
ثُمَّ أَشَارَ إِلَى شَرْطِ إِتِّجَاعِ الشَّكْلِ الثَّانِي فَقَالَ: (و) أَمَّا شَرْطُ إِتِّجَاعِ الشَّكْلِ (الثَّانِي) فَهُوَ (أَنْ يَخْتَلِفَا) أَيُّ: أَنْ يَخْتَلِفَ الْمُقَدِّمَتَانِ فِيهِ (فِي الْكِيفِ) بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةً وَالْأُخْرَى سَالِيَةً، فَإِنْ اتَّفَقَتَا فِي الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ فَلَا إِتِّجَاعَ، (مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعَ) أَيُّ: وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا مَعَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْكِيفِ أَنْ تَكُونَ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً، فَلَوْ كَانَتْ جُزْئِيَّةً مُوجِبَةً أَوْ سَالِيَةً فَلَا إِتِّجَاعَ.

فَسَقَطَ بِمُقْتَضَى شَرْطِ الْإِتِّجَاعِ اثْنِي عَشَرَ مِنَ الصُّرُوبِ السِّتَّةِ عَشَرَ كُلِّهَا عَقِيمَةً، وَبَقِيَ الْمُنْتِجُ مِنْهَا وَهُوَ أَرْبَعَةٌ، وَبَيَّنَّ ذَلِكَ أَنَّا شَرَطْنَا كُلِّيَّةَ الْكُبْرَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً كَانَتْ جُزْئِيَّةً مُوجِبَةً أَوْ جُزْئِيَّةً سَالِيَةً، وَكِلَاهُمَا لَا تُنتِجُ، مَعَ أَرْبَعِ صُغَرَيَاتٍ، مَجْمُوعُ ذَلِكَ ثَمَانِيَّةٌ.

ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً فَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً فَلَا تُنتِجُ مَعَ مُمَائِلَتَيْهَا  
الْمُوجِبَتَيْنِ عَلَى مُقْتَضَى شَرْطِ الاختِلَافِ فِي الْكِيفِ، وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً  
فَلَا تُنتِجُ أَيْضًا مَعَ مُمَائِلَتَيْهَا السَّالِبَتَيْنِ، فَهَذِهِ أَرْبَعُ تَصَنُّمَاتٍ لِلثَّمَانِيَةِ الْأُولَى  
فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ اثْنَيْ عَشَرَ، فَتَبْقَى أَرْبَعَةٌ هِيَ الْمُنْتِجَةُ.

وَهَذَا عَلَى طَرِيقِ الإِسْقَاطِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِذَا حَصَلَ شَرْطُ  
كَوْنِ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً فَهِيَ إِمَّا مُوجِبَةٌ فَلَا تُنتِجُ بِمُقْتَضَى شَرْطِ الاختِلَافِ  
إِلَّا مَعَ السَّالِبَتَيْنِ، وَإِمَّا سَالِبَةٌ فَلَا تُنتِجُ إِلَّا مَعَ الْمُوجِبَتَيْنِ، فَمَجْمُوعُ مَا  
يُنْتِجُ أَرْبَعَةٌ.

وَنَحْنُ نُمَثِّلُ عَلَى سَبِيلِ مَا تَقَدَّمَ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ بِالْعَقِيمَةِ فِي  
مَادَّةٍ تَحَلَّفَ فِيهَا الْإِنْتِاجُ لِيُظْهَرَ عُقْمُهَا كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ فِي بَيَانِ الْعُقْمِ،  
وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى بِمَادَّةٍ تَحَلَّفَ فِيهَا الْإِنْتِاجُ ثُمَّ نُمَثِّلُ بِالْمُنْتِجِ مَعَ بَيَانِ وَجْهِ  
إِنْتِاجِهِ وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِنْتِاجُ فِي أَيِّ مَادَّةٍ.

أَمَّا الْعُقْمُ الْحَاصِلُ بِتَحَلُّفِ كَوْنِ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً، وَهُوَ فِي ثَمَانِيَةِ  
أَضْرِبٍ:

— فَأَوَّلُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً مَعَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَبَعْضُ الْفَرَسِ حَيَوَانٌ

فَلَا يُنْتِجُ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ، وَهُوَ حَقُّ الْإِنْتِاجِ.

- وَثَانِيهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ السَّالِيَةِ الْجُزْئِيَّةِ، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِحَيَوَانٍ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ، وَهُوَ حَقُّ الْإِنْتِاجِ لِأَنَّهَا تَتَّبِعُ الْأَخْسَّ كَمَا يَأْتِي.

- وَقَالَتْهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ سَالِيَةً كُلِّيَّةً مَعَ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ

وَبَعْضُ الْجِسْمِ فَرَسٌ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ.

- وَرَابِعُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِيَةٍ جُزْئِيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ

وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِفَرَسٍ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ.

- وَخَامِسُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً مَعَ مِثْلِهَا، كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ

وَبَعْضُ الْفَرَسِ حَيَوَانٌ

فَلَا يُنتِجُ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ قَرَسٌ.

- وَسَادِسُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِيَةِ جُزْئِيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ

وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِحَيَوَانٍ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ.

- وَسَابِعُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ سَالِيَةً جُزْئِيَّةً مَعَ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ،

كَقَوْلِكَ:

لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ

وَبَعْضُ الْجِسْمِ إِنْسَانٌ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِجِسْمٍ.

- وَثَامِنُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ مِثْلِهَا، كَقَوْلِكَ:

لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ

وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِإِنْسَانٍ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ.

فَهَذِهِ ثَمَانِيَّةٌ ظَهَرَ عَقْمُهَا لِتَخْلُفِ مَا بَحْوُ لَهَا فِي الْإِتِّجَاعِ، وَلَا

يَخْفَى أَنَّ مَا تَسَاوَى فِيهِ الْمُقَدِّمَتَانِ بِالْكَيفِ عَقَمَ بِالْشَّرْطَيْنِ مَعًا، وَمَا

اِخْتَلَفْنَا فِيهِ كَيْفًا فَإِنَّمَا عَقِمَ بِإِنْتِقَاءِ شَرْطِ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى .  
وَأَمَّا الْعَقْمُ الْحَاصِلُ بِتَخَلُّفِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ فَقَطُّ فَهُوَ كَمَا  
تَقَدَّمَ فِي أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ:

ـ أَوَّلُهَا: مَا كَانَتْ كُبْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً مَعَ مِثْلِهَا، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ

فَلَا يُنْتِجُ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ.

ـ وَثَانِيهَا: مَا كَانَتْ كُبْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ

وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ

فَلَا يُنْتِجُ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ.

ـ وَثَالِثُهَا: مَا كَانَتْ كُبْرَاهُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً مَعَ مِثْلِهَا، كَقَوْلِكَ:

لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ

وَلَا شَيْءٌ مِنَ النَّاطِقِ بِفَرَسٍ

فَلَا يُنْتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ.

- وَرَابِعُهَا: مَا كَانَتْ كُبْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِيَةِ جُزْئِيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ

وَلَا شَيْءٌ مِنَ النَّاطِقِ بِفَرَسٍ

فَلَا يُنْتِجُ كَمَا قَبْلَهُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ.

هَذَا تَمَامُ الْعَقِيمِ، وَأَمَّا الْمُنتِجُ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ:

- فَأَوَّلُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً، وَكُبْرَاهُ سَالِيَةً كُلِّيَّةً،

كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِحَيَوَانٍ

يُنْتِجُ: لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ.

وَيَتَّبِعُ بَعْكُسِ الْكُبْرَى كَتَفْسِهَا لِأَنَّهَا سَالِيَةٌ كُلِّيَّةٌ، فَتَصِيرُ: لَا شَيْءٌ

مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ، فَيَعُودُ لِيَضْرِبَ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ الْبَيِّنِ.

- وَثَانِيهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً كَهَذَا الْمِثَالِ بِتَبْدِيلِ

الصُّغْرَى يَقُولُكَ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، فَيُنْتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ

بِحَجَرٍ، وَيَتَّبِعُ كَمَا قَبْلَهُ بَعْكُسِ الْكُبْرَى فَيَعُودُ لِلأَوَّلِ.

- وَثَالِثُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ سَالِيَةً كُلِّيَّةً مَعَ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِجَمَادٍ

وَكُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ

فَيَنْتِجُ: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ.

وَيَنْتِجُ بِعَكْسِ الصُّغَرَى إِلَى قَوْلِكَ: لَا شَيْءَ مِنَ الْجَمَادِ بِإِنْسَانٍ،

ثُمَّ جَعَلَهَا كُبْرَى، فَتَصِيرُ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ هَكَذَا:

كُلُّ حَجَرٍ جَمَادٌ

وَلَا شَيْءَ مِنَ الْجَمَادِ بِإِنْسَانٍ

فَيَنْتِجُ: لَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ

ثُمَّ تُعَكَّسُ هَذِهِ النَّتِيجَةُ لِصِبْغَةِ الْأَصْغَرِ أَكْبَرَ وَالْعَكْسِ يَسَبِّحُ

تَقْدِيمِ الْكُبْرَى عَلَى الصُّغَرَى، فَتَصِيرُ إِلَى: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ،  
وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

- وَرَابِعُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً مَعَ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ

وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ

يَنْتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ

وَهَذَا لَا يُرَدُّ إِلَى الْأَوَّلِ بِعَكْسِ تَرْتِيبِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَلَا بِعَكْسِ

إِخْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ؛ لِأَنَّ الصُّغْرَى سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ لَا تَنَعَكِسُ، وَالْكُبْرَى تَنَعَكِسُ جُزْئِيَّةٌ لِإِيجَابِهَا، فَيَقُوتُ بِذَلِكَ كَوْنُهَا كَلْبَةً وَهُوَ شَرْطُ الْإِتِّجَاعِ، وَعَكْسُ التَّرْتِيبِ يَقُوتُ كَوْنُ الْكُبْرَى كَلْبَةً، وَلَكِنْ يَتَّبِعُ بِطَرِيقِ الْخُلْفِ وَهُوَ أَنْ يُضْمَّ نَقِیضُ النَّتِیجَةِ الصَّادِقِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ صِحَّتِهَا إِلَى الْكُبْرَى فَيَنْتُجُ نَقِیضُ الْأُخْرَى، وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّهَا مُسَلِّمَةٌ، فَيَكُونُ مَا أَدَّى إِلَيْهِ وَهُوَ صِحَّةُ نَقِیضِ النَّتِیجَةِ بَاطِلًا، فَتَكُونُ النَّتِیجَةُ حَقًّا.

وَكَيْفِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ فِي الْمِثَالِ: إِذَا صَدَقَ لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، صَدَقَتِ النَّتِیجَةُ وَهِيَ: لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ؛ وَإِلَّا لَصَدَقَ نَقِیضُهَا وَهُوَ: كُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ.

فَيُضْمُّ صُغْرَى لِكُبْرَى الْقِيَاسِ هَكَذَا: كُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ، وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ، يَنْتُجُ مِنَ الْأَوَّلِ: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، وَهُوَ نَقِیضُ الصُّغْرَى الَّتِي هِيَ: لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ، وَلَا خَلَلَ إِلَّا مِنْ نَقِیضِ النَّتِیجَةِ فَيَكُونُ بَاطِلًا، وَتَكُونُ النَّتِیجَةُ حَقًّا.

وَبَطَرِيقِ الْخُلْفِ يَصِحُّ أَنْ يُبَيَّنَّ بِهِ الْإِتِّجَاعُ فِي كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ حَتَّى فِي الْمُخْتَلِطَاتِ وَهِيَ الْأَقِسَةُ الْمُركَّبَةُ مِنَ الْمُوجَّهَاتِ.

وَالثَّالِثُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كَلْبِيَّةٌ إِخْدَاهُمَا ثُمَّ أَشَارَ إِلَى شَرْطِ الْإِتِّجَاعِ فِي الشَّكْلِ الثَّالِثِ فَقَالَ: (و) أَمَّا شَرْطُ

إِنْتاجِ الشَّكْلِ (الثَّالِثِ) فَهُوَ (الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا) أَيُّ فِي صُغْرَى مُقَدِّمَتَيْهِ، فَإِنْ كَانَتِ الصُّغْرَى فِيهِ إِحْدَى السَّالِبَتَيْنِ فَلَا إِنْتاجَ، (وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا) أَيُّ: وَأَنْ تَكُونَ إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ كُلِّيَّةً، سَوَاءً كَانَتْ تِلْكَ الْكُلِّيَّةُ صُغْرَى أَوْ كُبْرَى، فَإِنْ كَانَتَا مَعًا جُزْئِيَّتَيْنِ فَلَا إِنْتاجَ لَهُ، وَإِنْ كَانَتْ صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةً فَيَقَعُ.

فَمُقْتَضَى هَذَا الشَّرْطِ فِي الشَّكْلِ الثَّالِثِ عَشْرَةَ أَضْرِبَ مِنَ الضُّرُوبِ السَّتَّةِ عَشَرَ، وَذَلِكَ أَنَّا شَرَطْنَا إِيْجَابَ الصُّغْرَى، فَإِنْ كَانَتِ الصُّغْرَى إِحْدَى السَّالِبَتَيْنِ كُلِّيَّةً أَوْ جُزْئِيَّةً لَمْ تُنْتِجْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَعَ الْأَرْبَعِ كُبْرَيَاتٍ، فَتَقَعُ بِذَلِكَ ثَمَانِيَّةٌ.

وَبَعْدَ كَوْنِ الصُّغْرَى مُوجِبَةً فَلَا بُدَّ مِنْ كُلِّيَّةٍ إِحْدَاهُمَا، فَلَا تُنْتِجُ الصُّغْرَى الْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ كُبْرَى، وَلَا مَعَ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ كُبْرَى، فَهَذَانِ اثْنَانِ إِلَى الثَّمَانِيَّةِ فَمَجْمُوعُ ذَلِكَ عَشْرَةٌ، فَتَبْقَى سِتَّةٌ مُنْتِجَةٌ، هَذَا طَرِيقُ الْإِسْقَاطِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ عَلَى طَرِيقِ الْإِثْبَاتِ: قَدْ شَرَطْنَا إِيْجَابَ الصُّغْرَى مَعَ كُلِّيَّةٍ إِحْدَاهُمَا، فَإِنْ كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً حَصَلَ الشَّرْطُ بِهَا فَتُنْتِجُ مَعَ الْأَرْبَعِ كُبْرَيَاتٍ، وَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً فَلَا تُنْتِجُ مَعَ الْجُزْئِيَّتَيْنِ كُبْرَيَّتَيْنِ، وَلَكِنْ تُنْتِجُ مَعَ الْكُلِّيَّتَيْنِ، أَعْنِي السَّالِبَةَ وَالْمُوجِبَةَ الْكُلِّيَّتَيْنِ، فَمَجْمُوعُ ذَلِكَ سِتَّةٌ، وَلَا إِنْتاجَ لِغَيْرِهَا.

فَلْتُمَثِّلْ لِلْعَقِيمِ مِنَ الضُّرُوبِ، ثُمَّ بِالْمُتَّحِ عَلَى سَبِيلِ مَا تَقَدَّمَ فِي  
الشَّكَلَيْنِ، فَأَمَّا الضُّرُوبُ الَّتِي عَقُمَهَا مِنْ عَدَمِ إِيْجَابِ الصُّغْرَى وَهِيَ  
ثَمَانِيَّةٌ:

- فَأُولَئِهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ سَالِيَةً كُلِّيَّةً مَعَ كُلِّيَّةٍ مُوجِبَةٍ، كَقَوْلِكَ:

لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ

وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِحَيَوَانٍ الَّذِي هُوَ حَقُّ الْإِنْتِاجِ؛ لِأَنَّهَا  
تَتَّبِعُ السَّلْبَ.

- وَثَانِيهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كَقَوْلِكَ:

لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ

وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِحَيَوَانٍ كَمَا قَبْلَهُ.

- وَثَالِثُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِيَةٍ كُلِّيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ

وَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِصَاهِلٍ.

- وَرَابِعُهَا: مَا كَانَتْ كَذَلِكَ مَعَ سَالِبَةِ جُزْئِيَّةٍ كَهَذَا الْمِثَالِ، بِتَبْدِيلِ الْكُبْرَى بِصُغَرَاهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

- وَخَامِسُهَا: كَأَوَّلِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ مَعَ تَبْدِيلِ الصُّغْرَى بِجُزْئِيَّتِهَا.

- وَسَادِسُهَا: كَثَانِي الْأَرْبَعَةِ، مَعَ تَبْدِيلِ الصُّغْرَى بِجُزْئِيَّتِهَا أَيْضًا.

- وَسَابِعُهَا: كَثَالِثِ الْأَرْبَعَةِ مَعَ تَبْدِيلِ الصُّغْرَى أَيْضًا بِجُزْئِيَّتِهَا.

- وَثَامِنُهَا: كَرَابِعِ الْأَرْبَعَةِ مَعَ تَبْدِيلِ صُغَرَاهُ بِجُزْئِيَّتِهَا.

وَعَدَمُ الْإِنْتِاجِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ مَعْلُومٌ مِنْ عَدَمِ إِنْتِاجِ الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْأَرْبَعَ الْأَوَّلَ اشْتَمَلَتْ عَلَى سَالِبَةِ كُلِّيَّةٍ، وَهِيَ أَخْصَصٌ مِنَ الْجُزْئِيَّةِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مَا لَا يُنْتِجُهُ الْأَخْصَصُ لَا يُنْتِجُهُ الْأَعْمُ لِأَنَّ النَّبِيْجَةَ لَازِمَةٌ، وَمَا لَا يَلْزَمُ الْأَخْصَصُ لَا يَلْزَمُ الْأَعْمَ، وَقَدْ بَيَّنَّاهَا عَلَى هَذَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا تَرَكَّبَ مِنْ جُزْئِيَّتَيْنِ مِنْ هَذِهِ الضُّرُوبِ يَعْقُمُ بِالشَّرْطَيْنِ مَعًا، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ يَعْقُمُ بِالْأَوَّلِ فَقَطْ.

وَأَمَّا الضَّرْبَانِ اللَّذَانِ تَكْمُلُ بِهِمَا الْعَشْرَةُ الْعَقِيمَةُ وَهُمَا اللَّذَانِ عَقُمْتُهُمَا مِنْ عَدَمِ كُلِّيَّةٍ إِحْدَاهُمَا، فَأَوَّلُهُمَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ جُزْئِيَّةً مُوجِبَةً مَعَ جُزْئِيَّةٍ مُوجِبَةٍ، كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ

وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ فَرَسٌ

فَلَا يُنتِجُ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ قَرَسٌ.

وَتَأْنِيهِمَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ جُزْئِيَّةٍ سَالِيَةٍ، كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ

وَلَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِنَاطِقٍ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ.

هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى الْعَشْرَةِ الْعَقِيمَةِ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ، وَأَمَّا السَّتَّةُ

الْمُنْتِجَةُ:

- فَأَوَّلُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ

يُنتِجُ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ.

وَلَمْ يُنتِجْ كُلِّيَّةً لِصِحَّةِ كَوْنِ الْأَصْغَرِ أَعَمَّ مِنَ الْأَوْسَطِ الْمُسَاوِي لِلْأَكْبَرِ كَمَا فِي الْمِثَالِ، فَلَا يَتَّبِثُ الْأَكْبَرُ لِجَمِيعِ الْأَصْغَرِ لِكَوْنِهِ أَعَمَّ مِنْهُ، وَيَتَّبِثُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى وَهِيَ مُوجِبَةٌ فَتَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةٌ وَيَصِيرُ إِلَى الْأَوَّلِ الْبَيِّنِ الْإِنْتِاجِ.

- وَتَأْنِيهِمَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كَمَا فِي

الْمِثَالِ مَعَ تَبْدِيلِ الْكُبْرَى بِجُزْئِيَّتِهَا ثُمَّ جَعَلَهَا صُغْرَى ، فَيَصِيرُ هَكَذَا :

بَعْضُ النَّاطِقِ إِنْسَانٌ

وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

فَيَنْتِجُ مِنَ الْأَوَّلِ : بَعْضُ النَّاطِقِ حَيَوَانٌ .

ثُمَّ تُعَكَّسُ هَذِهِ النَّتِيجَةُ إِلَى : بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ ، وَهُوَ الْمُدَّعَى .

— وَثَالِثُهَا : مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِيَةِ كُلِّيَّةٍ ، كَقَوْلِكَ :

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ

فَيَنْتِجُ : لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِصَاهِلٍ

وَيَكْبَنُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى إِلَى جُزْئِيَّةٍ ، فَيَعُودُ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الشَّكْلِ

الْأَوَّلِ هَكَذَا :

بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ

وَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ

يَنْتِجُ مِنَ الْأَوَّلِ : لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِصَاهِلٍ

وَهُوَ الْمَطْلُوبُ .

- وَرَابِعُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِبَةِ جُزْئِيَّةٍ، كَهَذَا الْمِثَالِ  
بِتَبْدِيلِ كِبَرَاهُ بِجُزْئِيَّتِهَا فَيَصِيرُ هَكَذَا:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَلَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ

فَيَنْتُجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِصَاهِلٍ

وَيَنْبَيِّنُ هَذَا بِطَرِيقِ الْخُلْفِ لَا بِعَكْسٍ فِي مُقَدِّمَتَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ،  
فَقُولُ: إِذَا صَدَقَ الْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ صَدَقَتْ نَتِيجَتُهُ، وَإِلَّا صَدَقَ نَقِیْضُهَا  
وَهُوَ كُلُّ حَيَوَانٍ صَاهِلٌ، بَصْمٌ إِلَى صُغْرَى الْقِيَاسِ هَكَذَا:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَكُلُّ حَيَوَانٍ صَاهِلٌ

يَنْتُجُ مِنَ الْأَوَّلِ: كُلُّ إِنْسَانٍ صَاهِلٌ، وَهُوَ نَقِیْضُ كِبَرَى الْقِيَاسِ  
الْمُسَلَّمَةِ الصَّدَقِ وَهِيَ لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ، وَنَقِیْضُ الصَّادِقِ  
كَاذِبٌ، وَلَا خَلَلَ إِلَّا مِنْ نَقِیْضِ النَّتِیْجَةِ، فَالنَّتِیْجَةُ حَقٌّ.

- وَخَامِسُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ جُزْئِيَّةً مُوجِبَةً مَعَ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ،  
كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ

وَكُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ

يُنْتِجُ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ نَاطِقٌ

وَوَجْهُهُ إِنْتَاجُ الْجُزْئِيَّةِ ظَاهِرٌ، وَيَتَبَيَّنُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى قَبْصِيرٌ إِلَى  
الْأَوَّلِ.

- وَسَادِسُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِيَةٍ كُلِّيَّةٍ كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ

وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ

يُنْتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ

وَيَتَبَيَّنُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى أَيْضًا، فَيَعُودُ لِلْأَوَّلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ ضُرُوبَ الشَّكْلِ الثَّالِثِ لَا تُنْتِجُ إِلَّا جُزْئِيَّةً كَمَا هُوَ  
ظَاهِرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَرَابِعُ عَدَمِ جَمْعِ الْخِسْتَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ فِيهَا تَسْتَبِينُ  
صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً كُبْرَاهُمَا سَالِيَةً كُلِّيَّةً

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى شَرْطِ الْإِنْتَاجِ فِي الشَّكْلِ الرَّابِعِ فَقَالَ: (و) أَمَّا شَرْطُ  
إِنْتَاجِ الشَّكْلِ الـ(رَابِعِ) فَهُوَ (عَدَمُ جَمْعِ) أَي: عَدَمُ اجْتِمَاعِ (الْخِسْتَيْنِ)  
فَكُلُّ ضَرْبٍ اجْتَمَعَتْ فِيهِ الْخِسْتَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ جِنْسَيْنِ فِي  
مُقَدِّمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي مُقَدِّمَتَيْنِ فَلَا إِنْتَاجَ لَهُ، (إِلَّا) إِذَا اجْتَمَعَتَا (بِصُورَةٍ)

مِنْ تِلْكَ الضُّرُوبِ السَّتَّةِ عَشَرَ (فَ) إِنَّ اجْتِمَاعَهُمَا (فِيهَا) أَيُّ: فِي تِلْكَ  
الصُّورَةِ (بَسْتَيْنِ) الْإِنتَاجُ، وَتِلْكَ الصُّورَةُ هِيَ الضَّرْبُ الَّذِي  
(صُغْرَاهُمَا) أَيُّ صُغْرَى مُقَدِّمَتَيْهِ (مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ) وَتَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةُ  
أَرْبَعَ صُورٍ لِأَنَّ الْكُبْرَى فِيهَا إِمَّا مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ أَوْ سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ أَوْ مُوجِبَةٌ  
جُزْئِيَّةٌ أَوْ سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَلَكِنْ لَا يُنتِجُ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ مَعَ الْمُوجِبَةِ  
الْجُزْئِيَّةِ صُغْرَى إِلَّا فِي الضَّرْبِ الَّذِي (كُبْرَاهُمَا) أَيُّ كُبْرَى مُقَدِّمَتَيْهِ  
(سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ) فَمَا كَانَتْ كُبْرَاهُ غَيْرَ ذَلِكَ لَا إِنتَاجَ لَهُ.

فَقَرَّرَ بِهَذَا أَنَّ مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً مِنْ ضُرُوبِ الشَّكْلِ  
الرَّابِعِ لَا يُنتِجُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَتْ كُبْرَاهُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَمَا لَمْ تَكُنْ صُغْرَاهُ  
مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً لَا يُنتِجُ مِنْهَا مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ الْخِصَّتَانِ، فَاشْتِرَاطُ عَدَمِ  
الْاجْتِمَاعِ الْخِصَّتَيْنِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَمْ تَكُنْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، وَهِيَ اثْنَا  
عَشَرَ ضَرْبًا.

وَأَمَّا مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً وَهِيَ أَرْبَعَةٌ فَشَرَطُ إِنتَاجِهِ أَنْ  
تَكُونَ كُبْرَاهُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَخِصَّةُ الْكِيفِ السَّلْبُ، وَخِصَّةُ الْكَمِّ الْجُزْئِيَّةُ،  
فَيَعْقُمُ بِمُقْتَضَى مَا شَرِطَ فِي الشَّكْلِ الرَّابِعِ أَحَدُ عَشَرَ، فَيَكُونُ الْمُنْتِجُ  
خَمْسَةً، وَذَلِكَ أَنَّا شَرَطْنَا فِي الضُّرُوبِ الَّتِي صُغْرَاهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ وَهِيَ  
أَرْبَعَةٌ أَنْ تَكُونَ الْكُبْرَى سَالِبَةً كُلِّيَّةً فَتَسْقُطُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ مَا كَانَتْ كُبْرَاهَا  
كُلِّيَّةً مُوجِبَةً أَوْ جُزْئِيَّةً مُوجِبَةً أَوْ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً، وَشَرَطْنَا فِي الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ

الْبَاقِيَةِ أَنْ لَا تَجْتَمَعَ فِيهِ الْخِصَّتَانِ، فَإِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى مُوجِبَةً كُلِّيَّةً لَمْ تُنتِجْ مَعَ السَّالِيَةِ الْجُزْئِيَّةِ لاجْتِمَاعِ الْخِصَّتَيْنِ فِي كُبْرَاهَا، هَذَا وَاحِدٌ.

وَإِنْ كَانَتِ الصُّغْرَى سَالِيَةً كُلِّيَّةً لَمْ تُنتِجْ مَعَ السَّالِيَتَيْنِ وَلَا مَعَ الْجُزْئِيَّةِ الْمُوجِبَةِ، هَذِهِ ثَلَاثَةٌ إِلَى الْوَاحِدِ مَجْمُوعُهَا أَرْبَعَةٌ.

وَإِنْ كَانَتِ الصُّغْرَى سَالِيَةً جُزْئِيَّةً لَمْ تُنتِجْ مَعَ أَرْبَعِ كُبَرَيَاتِ لاجْتِمَاعِ الْخِصَّتَيْنِ فِيهَا بِنَفْسِهَا، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ إِلَى أَرْبَعَةٍ قَبْلَهَا مَجْمُوعُهَا ثَمَانِيَةٌ، إِلَى الثَّلَاثَةِ الْأُولَى الَّتِي تَعْقُمُ عِنْدَ كَوْنِ الصُّغْرَى مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، مَجْمُوعُ ذَلِكَ إِحْدَى عَشَرَ سَاقِطَةً، فَتَبْقَى خَمْسَةٌ هِيَ الْمُنتِجَةُ، وَهَذَا طَرِيقُ الْإِسْقَاطِ.

وَأَمَّا طَرِيقُ الْإِثْبَاتِ فَتَقُولُ: إِذَا كَانَتِ الصُّغْرَى جُزْئِيَّةً مُوجِبَةً لَمْ تُنتِجْ إِلَّا مَعَ السَّالِيَةِ الْكُلِّيَّةِ، هَذَا ضَرْبٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ كَانَتِ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً أَتَتْجَتْ مِنْ غَيْرِ السَّالِيَةِ الْجُزْئِيَّةِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، إِلَى وَاحِدِ الْمَجْمُوعِ أَرْبَعَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ سَالِيَةً كُلِّيَّةً لَمْ تُنتِجْ إِلَّا مَعَ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، فَهَذَا وَاحِدٌ إِلَى أَرْبَعِ الْمَجْمُوعِ خَمْسَةٌ. وَإِنْ كَانَتْ سَالِيَةً جُزْئِيَّةً لَمْ تُنتِجْ مَعَ شَيْءٍ.

فَلَنُتِمَّلَ لِلْعَقِيمِ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ فِي مَادَّةٍ يَتَخَلَّفُ فِيهَا الْإِنْتِاجُ، ثُمَّ الْمُنْتِجُ مَعَ بَيَانِ وَجْهِ إِسْتِاجِهِ.

أَمَّا الصُّرُوبُ الْأُولَى مِنَ الْعَقِيمَةِ الَّتِي صُغَّرَافَا مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

- فَأَوَّلُهَا: مَا كَانَتْ كُبْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً، كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ

وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ

فَلَا يُنتِجُ: بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ الَّذِي هُوَ حَقُّ الْإِنْتِاجِ.

- وَثَانِيهَا: مَا كَانَتْ كُبْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، كَمَا لَوْ بَدَلْتَ الْكُبْرَى

فِي الْمِثَالِ بِقَوْلِكَ: وَبَعْضُ الْفَرَسِ حَيَوَانٌ، وَعَدَمُ إِنْتِاجِهِ ظَاهِرٌ.

- وَثَالِثُهَا: مَا كَانَتْ كُبْرَاهُ سَالِيَةً جُزْئِيَّةً، كَمَا لَوْ بَدَلْتَ الْكُبْرَى فِي

الْمِثَالِ بِقَوْلِكَ: «وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِحَيَوَانٍ»، فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ

الْإِنْسَانِ بِجِسْمٍ، وَهُوَ حَقُّ الْإِنْتِاجِ لِأَنَّ النَّبِيْجَةَ تَنْبُغُ الْأَخْصَ.

وَأَمَّا الضَّرُوبُ الْعَقِيْمَةُ الَّتِي لَيْسَتْ صُغَرَاهَا مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً وَهِيَ

الَّتِي عُقْمُهَا مِنْ اجْتِمَاعِ الْخِسْتَيْنِ:

- فَأَوَّلُهَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً مَعَ سَالِيَةٍ جُزْئِيَّةً، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ

وَلَيْسَ بَعْضُ الْجِسْمِ بِإِنْسَانٍ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ النَّاطِقِ بِجِسْمٍ.

- وَثَانِيهَا: مَا كَانَتْ صُغَرَاهُ سَالِيَةً كُلِّيَّةً مَعَ مِثْلِهَا، كَقَوْلِكَ:

لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ  
وَلَا شَيْءَ مِنَ الصَّاهِلِ بِإِنْسَانٍ

فَلَا يُنْتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِصَاهِلٍ

- وَثَالِثُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ وَكُبْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، كَمَا لَوْ  
بَدَّلْتَ الْكُبْرَى بِقَوْلِكَ: «وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فَلَا يُنْتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ  
الْفَرَسِ بِحَيَوَانٍ.

- وَرَابِعُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَالِيَةِ جُزْئِيَّةً، كَمَا لَوْ  
بَدَّلْتَ الْكُبْرَى بِقَوْلِكَ: «وَلَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، فَلَا يُنْتِجُ:  
«لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِحَيَوَانٍ».

- وَخَامِسُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ سَالِيَةً جُزْئِيَّةً مَعَ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةً،  
كَقَوْلِكَ:

لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ  
وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ

فَلَا يُنْتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ.

- وَسَادِسُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةً، كَمَا لَوْ  
بَدَّلْتَ الْكُبْرَى فِي الْمِثَالِ بِقَوْلِكَ: «وَبَعْضُ النَّاطِقِ حَيَوَانٌ»، فَلَا يُنْتِجُ:  
لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ.

- وَسَائِبُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَائِلَةِ كُلِّيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

لَيْسَ بَعْضُ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ

وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ

فَلَا يُنتِجُ: لَيْسَ بَعْضُ الصَّاهِلِ بِفَرَسٍ.

- وَلِثَامُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ سَائِلَةِ جُزْئِيَّةٍ، كَمَا لَوْ بَدَّلْتَ

الْكُبْرَى بِقَوْلِكَ: «لَيْسَ بَعْضُ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ»، فَلَا يُنتِجُ كَمَا قَبْلَهُ لَيْسَ

بَعْضُ الصَّاهِلِ بِفَرَسٍ.

وَهَذَا تَمَامُ أَمَثِلَةِ الْعَقِيمِ مِنَ الضَّرُوبِ السَّتَةِ عَشَرَ، وَهُوَ أَحَدُ عَشَرَ،

وَقَدْ مَثَّلْنَا بِهَا مُرْتَبَةً عَلَى مَا يَنْبَغِي لَهَا مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ بِأَن قَدَّمْنَا مَا

فِيهِ الْإِيجَابُ الْكُلِّيُّ ثُمَّ الْجُزْئِيُّ ثُمَّ السَّلْبُ الْكُلِّيُّ ثُمَّ الْجُزْئِيُّ، وَكَذَلِكَ

فَعَلْنَا فِي الْعَقِيمِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الشَّكْلِ، وَبَقِيَ خَمْسَةُ مُنْتِجَةٍ فَلْنُمَثِّلْ بِهَا

عَلَى مَا يَنْبَغِي لَهَا مِنَ التَّرْتِيبِ كَمَا فَعَلْنَا فِي مُنْتِجِ مَا قَبْلَهُ وَذَلِكَ بِتَقْدِيمِ

مَا فِيهِ الْإِيجَابُ الْكُلِّيُّ ثُمَّ الْجُزْئِيُّ ثُمَّ السَّلْبُ الْكُلِّيُّ ثُمَّ الْجُزْئِيُّ، إِلَّا مَا

فِيهِ إِتْنَاجُ السَّلْبِ الْكُلِّيِّ فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى مَا فِيهِ إِتْنَاجُ الْإِيجَابِ الْجُزْئِيِّ

كَمَا تَقَدَّمَ فِي الشَّكْلِ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ، فَتَقُولُ:

- أَوَّلُ الْمُنْتِجِ مَا تَرَكَّبَ مِنْ سَائِلَةِ كُلِّيَّةٍ صُغْرَى مَعَ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ

كُبْرَى، كَقَوْلِكَ:

لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ

وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ

يُنتِجُ: لَا شَيْءَ مِنَ الْفَرَسِ بِنَاطِقٍ

وَبَيَانُهُ بِعَكْسِ الصُّغْرَى كَنَفْسِهَا فَيَعُودُ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الشَّكْلِ  
الثَّانِي وَقَدْ تَقَدَّمَ وَجْهُ إِنتَاجِهِ .

- وَثَانِيهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً مَعَ سَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَلَا شَيْءَ مِنَ الْفَرَسِ بِإِنْسَانٍ

يُنتِجُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً وَهِيَ: لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ .

وَبَيَانُهُ بِعَكْسِ كُلِّ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ فَيَعُودُ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ  
مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، أَوْ بِعَكْسِ الصُّغْرَى فَيَعُودُ إِلَى ضَرْبٍ  
مِنَ الثَّانِي كَذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ .

- وَثَالِثُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ .

- وَرَابِعُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ كَذَلِكَ مَعَ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ، كَمَا لَوْ

بَدَّلْتَ الْكُبْرَى يَقُولُكَ: بَعْضُ الْجِسْمِ إِنْسَانٌ، وَبَيَانُهُ بِعَكْسِ تَرْتِيبِ  
 الْمُقَدَّمَتَيْنِ بِتَقْدِيمِ الْكُبْرَى عَلَى الصَّغْرَى ثُمَّ عَكْسُ النَّاتِجَةِ لِصِبْوَرةِ  
 الْأَصْغَرِ أَكْبَرَ وَالْعَكْسِ فَيَرْجِعُ إِلَى صَرَّتَيْنِ مِنَ الْأَوَّلِ، فَيَنْتِجَانِ: بَعْضُ  
 الْإِنْسَانِ جِسْمٌ، ثُمَّ يُعَكَّسُ إِلَى بَعْضِ الْحَيَوَانِ جِسْمٌ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.  
 - وَخَامِسُهَا: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً مَعَ سَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كَقَوْلِكَ:

بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ

وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَسِ يَأْنَسَانِ

يُنْتِجُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً وَهِيَ: لَيْسَ بَعْضُ الْحَيَوَانِ بِفَرَسٍ، وَبَيَانُهُ  
 بِعَكْسِ كُلِّ مِنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ فَيَعُودُ إِلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يَضَعُوا هُنَا شَكْلًا مُرْتَبِعًا فِيهِ أَرْبَعُ طَبَقَاتٍ  
 وَكُلُّ طَبَقَةٍ تَتَّصِفُ بِضُرُوبٍ أَحَدِ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ مَكْتُوبًا عَلَى كُلِّ طَبَقَةٍ  
 تَسْمِيَةُ ضُرُوبِ أَيِّ شَكْلٍ هِيَ لَهُ، وَيَقْدُمُونَ الْمُنْتِجَ ثُمَّ الْعَقِيمَ تَحْتَهُ،  
 وَيُمَيِّزُونَ كُلَّ أَرْبَعَةٍ مُتَنَاسِبَةٍ بِحِطِّ يَحُولُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا، وَيَكْتُبُونَ  
 عَلَى الْعَقِيمِ حَرْفَ الْعَيْنِ وَعَلَى الْمُنْتِجِ حَرْفَ النَّاءِ، وَيَكُونُ التَّمثِيلُ  
 بِحُرُوفِ الْهَجَاءِ، وَنَحْنُ بَيَّنَّا الْعَقِيمَ بِتَخْلُفِ الْإِنْتِاجِ فِي مَوَادِّ ذَلِكَ  
 وَالْمُنْتِجِ بِدَلِيلِهِ، وَمَثَلْنَا بِالْمَوَادِّ تَقْرِيبًا، وَرَأَيْنَا أَنَّ نَضَعُ ذَلِكَ الشَّكْلَ وَلَوْ  
 كَانَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بَعْدَ إِدْرَاكِ الْمُنْتِجِ مِنْ غَيْرِهِ لَتَحْضَرَ بِمَرَأَى الْعَيْنِ

لِمُرِيدِ إِحْصَارِ الضُّرُوبِ مِنْ كُلِّ شَكْلٍ ، وَهَذِهِ صُورَتُهُ :

ضُرُوبُ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ
كل ج ب - كل ب د منتج
كل ج ب - لا شيء من ب د منتج
بعض ج ب - كل ب د منتج
بعض ج ب - لا شيء من ب د منتج
كل ج ب - وبعض ب د عقيم
كل ج ب - وليس ب د عقيم
بعض ج ب - وبعض ب د عقيم
بعض ج ب - وليس ب د عقيم
لا شيء من ج ب - وكل ج د عقيم
لا شيء من ج ب - وبعض ج د عقيم
لا شيء من ج ب - وبعض ج د عقيم
لا شيء من ج ب - وليس ج د عقيم
ليس بعض ج ب - وكل ب د عقيم
ليس بعض ج ب - ولا شيء من ب د عقيم

ليس بعض ج ب - وبعض ب د عقيم
ليس بعض ج ب - وليس ب د عقيم

صُرُوبُ الشَّكْلِ الثَّانِي
كل ج ب - ولا شيء من د ب منتج
بعض ج ب - ولا شيء من د ب منتج
لا شيء من ج ب - وكل د ب منتج
ليس بعض ج ب - وكل د ب منتج
كل ج ب - وليس بعض د ب عقيم
بعض ج ب - وليس بعض د ب عقيم
لا شيء من ج ب - وبعض د ب عقيم
ليس بعض ج ب - وبعض د ب عقيم
لا شيء من ج ب - ولا شيء من د ب عقيم
لا شيء من ج ب - وليس بعض د ب عقيم
ليس بعض ج ب - ولا شيء من د ب عقيم
ليس بعض ج ب - وليس بعض من د ب عقيم

كل ج ب - وكل د ب عقيم
كل ج ب - وبعض د ب عقيم
بعض ج ب - وكل د ب عقيم
بعض ج ب - وبعض د ب عقيم

ضُرُوبُ الشَّكْلِ الثَّالِثِ
كل ج ب - كل ج د منتج
كل ج ب - ولا شيء من ج د منتج
كل ج ب - وبعض ج د منتج
كل ج ب - وليس بعض ج د منتج
بعض ج ب - وكل ج د منتج
بعض ج ب - ولا شيء من ج د منتج
لا شيء من ج ب - وكل ج د عقيم
لا شيء من ج ب - وبعض ج د عقيم
لا شيء من ج ب - ولا شيء من ج د عقيم
لا شيء من ج ب - وليس بعض ج د عقيم

لیس بعض ج ب - وکل ج د عقیم
لیس بعض ج ب - وبعض ج د عقیم
لیس بعض ج ب - ولا شيء من ج د عقیم
لیس بعض ج ب - ولیس بعض ج د عقیم
بعض ج ب - وبعض ج د عقیم
بعض ج ب - ولیس ج د عقیم

ضُرُوبُ الشَّكْلِ الرَّابِعِ
کل ج ب - کل ج د منتج
کل ج ب - لا شيء من ج د منتج
لا شيء من ج ب - وکل ج د منتج
کل ج ب - وبعض ج د منتج
بعض ج ب - ولا شيء من ج د منتج
بعض ج ب - کل ج د عقیم
بعض ج ب - وبعض ج د عقیم
بعض ج ب - ولیس ج د عقیم

كل ج ب - وليس بعض د ج عقيم
لا شيء من ج ب - ولا شيء من د ج عقيم
لا شيء من ج ب - وليس بعض د ج عقيم
لا شيء من ج ب - وبعض د ج عقيم
ليس بعض ج ب - وكل د ج عقيم
ليس بعض ج ب - وبعض د ج عقيم
ليس بعض ج ب - ولا شيء من د ج عقيم
ليس بعض ج ب - ليس بعض د ج عقيم

\* \* \*

فَمُنْتِجُ لِأَوَّلِ أَرْبَعَةٍ      كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثُ فَسِتَّةٌ  
وَرَابِعُ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَبَجا      وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يُنْتَبَجا

وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ فِي شَرْطِ الْإِنْتَابِ فِي الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ كَمَا هُوَ  
ظَاهِرٌ فِي أَضْرِبِ كُلِّ مِنْ هَذَا الْمُرْتَبِعِ أَنَّ الْمُنْتَبِجَ مِنَ الضُّرُوبِ السَّتَّةِ  
عَسَرَ لِلأَوَّلِ أَرْبَعَةً، وَكَذَا الثَّانِي، وَأَنَّ الثَّالِثَ تُنْتَبِجُ لَهُ سِتَّةٌ، وَأَنَّ الرَّابِعَ  
تُنْتَبِجُ لَهُ خَمْسَةٌ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (فَمُنْتَبِجُ لِلأَوَّلِ أَرْبَعَةً) أَضْرِبِ  
كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ (كَمَا لِلثَّانِي) أَي: كَمَا أَنَّ الْمُنْتَبِجَ لِلثَّانِي مِنْ

الْأَشْكَالِ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ، (ثُمَّ) نَقُولُ: وَأَمَّا (ثَالِثُ) الْأَشْكَالِ (فَ) مُنْتَجِ لَهُ (سِتَّةٌ) أَضْرِبُ (و) أَمَّا (رَابِعُ) تِلْكَ الْأَشْكَالِ (فَحَمْسَةٌ قَدْ انْتَجَا) أَيُّ: فَاخْتَصَّ بِإِنْتاجِ حَمْسَةٍ أَضْرِبُ، وَلِتَتَضَمَّنِ أَنْتَجَ مَعْنَى اخْتَصَّ عَدَاهُ بِالْبَاءِ.

(وَعَبَّرَ مَا ذَكَرْتَهُ) مِنْ ضُرُوبِ كُلِّ شَكْلٍ (لَنْ يُنْتَجَا) كَمَا عَلِمَ مِنْ شَرْطِ الْإِنْتاجِ وَعُلِمَ بِتَخَلُّفِ اسْتِلْزَامِهِ لِلنَّيِّجَةِ حَسَبًا بَيِّنًا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

وَتَنَبُّعُ النَّيِّجَةِ الْأَخْسَرُ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا رُكِّنَ ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ النَّيِّجَةَ تَتَّبِعُ فِي الْكَمِّ وَالْكِيفِ أَحْسَهُمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ خِسَةَ الْكِيفِ السَّلْبُ، وَخِسَةُ الْكَمِّ الْجُزْئِيَّةُ، بِقَوْلِهِ: (وَتَتَّبِعُ النَّيِّجَةُ) فِي كَيْفِهَا وَكَمِّهَا (الْأَخْسَرُ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ) أَيُّ: تَتَّبِعُ النَّيِّجَةُ الْمُقَدَّمَةَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى أَحْسَرِ الْكَمِّ وَأَخْسَرِ الْكِيفِ، سَوَاءً كَانَا فِي مُقَدِّمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي مُقَدَّمَتَيْنِ، وَإِطْلَاقُ الْمُقَدَّمَاتِ عَلَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ عَلَى الْمُثْنَى، وَقَرَّبَهُ هُنَا عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ صِحَّةً كَوْنِ الْقِيَاسِ مِنْ ثَلَاثِ مُقَدَّمَاتٍ كَمَا يَأْتِي.

(هَكَذَا رُكِّنَ) أَيُّ: هَكَذَا عَلِمَ فِي أَمْرِ النَّيِّجَةِ، بِمَعْنَى أَنَّ مَنْ تَتَّبَعَ وَجْهَ الْإِنْتاجِ عَلِمَ أَنَّ النَّيِّجَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا تَابِعَةً لِلْأَخْسَرِ أَيْنَمَا كَانَ، وَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَ الْإِنْتاجِ فِيمَا تَقَدَّمَ فَيَعْلَمُ بِهِ مَا ذُكِرَ.

وَأَيْضًا الْوَسْطُ هُوَ الَّذِي يُوصِلُ نِسْبَةَ الْأَكْبَرِ إِلَى الْأَصْغَرِ ثُبُوتًا أَوْ نَفْيًا، وَهُوَ فِي الضَّرُوبِ الْمُنتِجَةِ إِمَّا ثَابِتٌ لِلْأَصْغَرِ ثَابِتٌ لَهُ الْأَكْبَرُ كَمَا فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، أَوْ هُمَا ثَابِتَانِ لَهُ كَمَا فِي الثَّلَاثِ، أَوْ أَحَدُهُمَا ثَابِتٌ لَهُ وَهُوَ ثَابِتٌ لِلْآخِرِ كَمَا فِي الرَّابِعِ فَيَلْزَمُ ثُبُوتُ أَحَدِهِمَا لِلْآخِرِ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِيهِ.

وَلِذَلِكَ يُقَالُ: ضَابِطُ إِجَابِ النَّتِيجَةِ إِجَابُ الْمُقَدِّمَتَيْنِ مَعًا، وَإِمَّا أَنْ يَفْعَ بَيْنَهُ وَيَبْنَ أَحَدُهُمَا سَلْبٌ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخِرِ ثُبُوتٌ إِذْ لَا يَفْعُ إِتْنَاجٌ عِنْدَ وَقُوعِ السَّلْبِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا مَعًا إِذْ لَا تُنْتِجُ السَّالِبَتَانِ مَعًا فَيَلْزَمُ اسْتِلْزَامُ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا ثُبُوتَهُ وَالْآخِرِ نَفْيَهُ، فَيَلْزَمُ تَنَافِيهِمَا - أَغْنِي الْأَكْبَرُ - وَالْأَصْغَرُ لِتَنَافِي لَازِمِيهِمَا وَهُمَا سَلْبُ الْأَوْسَطِ وَثُبُوتُهُ، وَإِذَا تَحَقَّقَ تَنَافِيهِمَا كَانَ الْمُحَقَّقُ سَلْبُ الْأَكْبَرِ عَنِ الْأَصْغَرِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِإِثْبَاتِهِ لَهُ مَعَ أَنَّ الْمُحَقَّقَ تَنَافِيهِمَا، فَالسَّلْبُ مَتَى وَجَدَ فِي إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ أَوْجَبَ التَّنَافِي فَلَا يُنْتِجُ ذَلِكَ الضَّرْبُ إِلَّا السَّلْبَ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: ضَابِطُ سَلْبِ النَّتِيجَةِ وَجُودُ السَّلْبِ فِي إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ.

وَأَمَّا اتِّبَاعُهُ لِلْعُزْزِيَّةِ فَالْقِيَاسُ لَا يَشْهَدُ بِالْحُكْمِ سَلْبًا وَإِثْبَاتًا إِلَّا لِمَا وَجَدَ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ الْمَوْجُودُ فِي بَعْضِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَمْ يَتَعَدَّ الْحُكْمُ عَلَى وَجْهِ التَّيَقُّنِ إِلَّا لِذَلِكَ الْبَعْضِ، وَقَدْ تُتَّبَعُ مَا وَجَدَ فِيهِ الْإِتْنَاجُ الْكُلِّيُّ فَوَجَدَ فِي كُلِّ ضَرْبٍ كَانَ فِيهِ الْأَصْغَرُ مَوْضُوعًا لِلْأَوْسَطِ عَلَى وَجْهِ

الْعُمُومِ، إِمَّا بِالْفِعْلِ كَمَا فِي بَعْضِ ضُرُوبِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَإِمَّا بِالْقُوَّةِ كَمَا إِذَا كَانَ الْأَوْسَطُ هُوَ الْمَوْضُوعُ إِلَّا أَنَّهُ فِي سَالِبَةِ كُلِّيَّةٍ لِأَنَّهَا تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا فَيَلْزَمُ عِنْدَ الْعَكْسِ صَيْرُورَتُهُ مَوْضُوعًا لِلْأَوْسَطِ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ كَمَا فِي ضَرْبٍ مِنَ الرَّابِعِ وَهُوَ مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً وَكُبْرَاهُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الشَّكْلَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي لَا تَكُونُ كُبْرَاهُمَا إِلَّا كُلِّيَّةً، وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ الرَّابِعِ كُبْرَاهُ كُلِّيَّةٌ وَلِذَلِكَ يُقَالُ: ضَابِطُ إِنتَاجِ الْكُلِّيَّةِ عُمُومٌ وَضَعُ الْأَصْغَرِ لِلْأَوْسَطِ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقُوَّةِ مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى إِلَّا إِنْ قُدِّ كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى، إِنَّمَا يُرَادُ لِيَزَادَ الْبَيَانُ لِأَنَّ الْعُمُومَ الْمَذْكُورَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا فِيمَا كَانَتْ كُبْرَاهُ كُلِّيَّةً فَانْهَمَ.

وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ  
وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ أَوْ النَّسِيجَةِ لِعِلْمِ آتِ

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْأَشْكَالَ الْأَرْبَعَةَ لَا تَكُونُ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي الْحَمَلِيِّ فَقَالَ: (وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ، مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ) أَيُّ: هَذِهِ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ مُخْتَصَّةٌ بِالْقِيَاسِ الْحَمَلِيِّ وَلَا تَتَصَوَّرُ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا تُتَرَكَّبُ إِلَّا مِنْ الْقَضَايَا الْحَمَلِيَّةِ وَلَا يَتَصَوَّرُ تَرَكُّبُهَا مِنْ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ وَحَدَّهَا وَلَا مَعَ حَمَلِيَّةٍ.

وَكَوْنُهَا مُخْتَصَّةً بِالْحَمَلِيِّ ذَكَرَهُ «ابْنُ الْحَاجِبِ» وَتَبَعَهُ النَّاطِمُ كَعَبْرِهِ، مَعَ أَنَّهَا تَتَصَوَّرُ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ لَا سِيَّمَا الْمُرَكَّبِ مِنْ

مُتَّصِلَتَيْنِ فَإِنَّ الْأَشْكَالَ ظَاهِرَةً فِيهِ، فَإِذَا كَانَ الْحَدُّ الْوَسْطُ تَالِيًا فِي الصُّغْرَى مُقَدِّمًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الْأَوَّلُ، كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، وَكُلَّمَا كَانَ حَيَوَانًا كَانَ جِسْمًا».

وَإِذَا كَانَ تَالِيًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّانِي كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، وَلَيْسَ أَلْبَنَةً إِذَا كَانَ حَيَوَانًا كَانَ حَجَرًا».

وَإِذَا كَانَ مُقَدِّمًا فِيهِمَا فَهُوَ الثَّلَاثُ كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، وَكُلَّمَا كَانَ إِنْسَانًا كَانَ نَاطِقًا».

وَإِذَا كَانَ مُقَدِّمًا فِي الصُّغْرَى تَالِيًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الرَّابِعُ، كَقَوْلِكَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، وَكُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ نَاطِقًا كَانَ إِنْسَانًا».

وَالْعُذْرُ لِلنَّاطِقِ فِيمَا ذَكَرَ كَمَا اعْتَذَرَ عَنْ غَيْرِهِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْأَقْسَمِ الشَّرْطِيَّةِ قَلِيلٌ، وَلَمْ تُذَكَّرْ فِي كُتُبِ الْأَقْدَمِينَ، فَعُدَّتِ الْأَشْكَالُ مِنْهَا كَالْعَدَمِ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يُذَكَّرُ الدَّلِيلُ مُنْتَجِبًا مِنْ غَيْرِ تَرْكِبٍ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، فَقَدْ يَتَرَهَّمُ عَدَمُ اسْتِثْنَاءِ التَّرَكِبِ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، كَمَا لَوْ قِيلَ: مَا دَلِيلُ حَدُوثِ الْعَالَمِ؟ فَقِيلَ: «الْعَالَمُ مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الْحَادِثَةِ، فَهُوَ حَادِثٌ»، فَقَوْلُهُ: «فَهُوَ حَادِثٌ» نَتِيجَةُ قَوْلِهِ: «الْعَالَمُ مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الْحَادِثَةِ»، فَتَبَّهَ عَلَى

أَنَّ الدَّلِيلَ لَا بُدَّ مِنْ تَرْكِيهِ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تُحَذَفُ إِحْدَاهُمَا لِلْعِلْمِ بِهَا، فَيَقْدَرُ فِي الْمِثَالِ: «وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلصِّفَاتِ الْحَادِثَةِ حَادِثٌ»، وَهِيَ الْكُبْرَى، وَاتَّكِلَ فِي حَذْفِهَا عَلَى ظُهُورِ أَنَّ مُلَازِمَ الْحَادِثِ حَادِثٌ، فَقَالَ: (وَالْحَذَفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ، أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتٍ بِمَعْنَى أَنَّ حَذَفَ بَعْضِ مُقَدِّمَتِي الْقِيَاسِ كَمَا مَثَلْنَا آتٍ أَيْ جَاءَ فِي كَلَامِ الْمُسْتَدِلِّينَ).

وَكَذَلِكَ حَذَفَ ذِكْرَ النَّتِيجَةِ الَّتِي هِيَ ثَمَرَةُ الِاسْتِدْلَالِ وَارِدٌ فِي كَلَامِهِمْ أَيْضًا إِمَّا مَعَ حَذْفِ بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ كَمَا لَوْ قِيلَ: مَا دَلِيلُ حَدُوثِ الْعَالَمِ؟ فَيَقِيلُ: لِأَنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْحَوَادِثِ؛ لِأَنَّ التَّفْقِيرَ: «إِنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْحَوَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ الْحَادِثِ حَادِثٌ، فَالْعَالَمُ حَادِثٌ»، أَوْ بِدُونِ حَذْفِ الْمُقَدِّمَةِ كَأَن يُقَالَ: إِنَّهُ مُلَازِمٌ الْحَادِثِ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ، فَتُحَذَفُ النَّتِيجَةُ لِلْعِلْمِ بِهَا وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالِاسْتِدْلَالِ.

وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى شَرْطٍ فِي مُقَدِّمَاتِ الدَّلِيلِ لَا يَقْيِدُ كَوْنَهُ مِنَ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ فَقَالَ: (وَتَنْتَهِي) مُقَدِّمَاتُ كُلِّ دَلِيلٍ مَنْطِقِيٌّ (إِلَى ضَرُورَةٍ) أَيْ: إِلَى مَا يَكُونُ ضَرُورِيًّا لَا يَقْتَضِرُ إِلَى دَلِيلٍ، بِمَعْنَى أَنَّ مُقَدِّمَتِي الدَّلِيلِ إِنْ كَانَتَا نَظَرِيَّتَيْنِ تَقْتَضِرَانِ إِلَى دَلِيلٍ يُحَقِّقُهُمَا فَدَلِيلُهُمَا لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُقَدِّمَتَاهُ

ضُرُورِيَّتَيْنِ أَوْ يَنْتَهِي مَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ إِلَى مَا يَكُونُ ضُرُورِيًّا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ دَلِيلٍ تَفْتَقَرُ إِلَيْهِ مُقَدِّمًا الدَّلِيلِ نَظَرِيًّا لَزِمَ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ فِي الاسْتِدْلَالِ فَلَا يَتَحَقَّقُ الاسْتِدْلَالُ.

وَيَبَيَّنُ لِرُومٍ مَا ذَكَرَ أَنَّ مَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ الدَّلِيلِ النَّظَرِيُّ إِنْ كَانَ مُتَوَقِّفًا بِدُونِ وَاسِطَةٍ أَوْ مَعَ الْوَاسِطَةِ عَلَى ذَلِكَ الدَّلِيلِ النَّظَرِيِّ لَزِمَ الدَّوْرُ، وَإِلَّا بِأَنِ افْتَقَرَ كُلُّ دَلِيلٍ إِلَى غَيْرِ مَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ لَزِمَ التَّسْلُسُ وَهُوَ وَجُودُ مَا لَا يَنْتَهِي مُرْتَبًا بِالزَّمَانِ لَا دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ بِالضَّرُورَةِ.

وَالِإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسٍ قَدْ لَزِمَا) أَي: إِنَّمَا شُرْطَ كَوْنِ مُقَدِّمَي الدَّلِيلِ ضُرُورِيَّةً أَوْ تَنْتَهِي إِلَى الضَّرُورِيَّةِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ دَلِيلٍ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ نَظَرِيًّا لَزِمَ إِمَّا الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ كَمَا بَيَّنَّاهُ، وَهُوَ مُحَالٌ، فَتَبْطُلُ فَائِدَةُ الاسْتِدْلَالِ.

\*\*\*

## فصل في الاستثنائي

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَاءِ يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلا امْتِرَاءٍ  
وَمَوْ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدُّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ  
ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ الْاسْتِثْنَائِيُّ فَقَالَ: (فَصْلٌ فِي  
الِاسْتِثْنَائِيِّ. وَمِنْهُ) أَي: مِنَ الْقِيَاسِ الْمَنْطِقِيِّ (مَا يُدْعَى) أَي: يُسَمَّى  
(بِالِاسْتِثْنَائِيِّ) لِوُجُودِ قَضِيَّةٍ فِيهِ تُسَمَّى اسْتِثْنَائِيَّةً لِاسْتِمَالِهَا عَلَى حَرْفِ  
الِاسْتِذْرَاكِ الشَّيْبَةِ بِحَرْفِ الْاسْتِثْنَاءِ فِي إِحْدَاثِهِ فِيمَا قَبْلَهُ شَيْئًا لَمْ يُوجَدْ  
فِيهِ.

فَإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْنَهَارُ مُوجُودًا، لَكِنَّ  
الشَّمْسَ طَالِعَةً»، فَقَدْ أَخَذْتَ فِي الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ إِبْتِاتَ مُقَدِّمِهَا، وَلَا  
إِشْعَارَ لَهَا بِهِ، كَمَا إِذَا قُلْتَ فِي الْاسْتِثْنَائِيِّ: «جَاءَ النَّاسُ إِلَّا زَيْدًا» فَقَدْ  
أَخَذْتَ إِخْرَاجَ زَيْدٍ وَلَمْ يُشْعَرْ بِهِ مَا قَبْلَهُ.

وَأَصْلُ الْاسْتِذْرَاكِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ كَلَامٍ قَدْ يُوْهِمُ خِلَافَ مَا بَعْدَهُ،

فَيُؤْتَى بِـ «لَكِنْ» دَفْعًا لِدَلِّكَ الْإِيهَامِ، فَإِذَا قُلْتَ: «رَبُّدُ شُجَاعٍ» فَقَدْ يُوهِمُ أَنَّهُ كَرِيمٌ لِمُلَازَمَتَيْهِمَا غَالِبًا لِأَنَّ السَّخَاءَ بِالنَّفْسِ أَقْوَى مِنَ السَّخَاءِ بِالْمَالِ، فَإِذَا قُلْتَ: «لَكِنَّهُ بَخِيلٌ» دَفَعْتَ مَا يُوهِمُهُ مَا قَبْلَهُ.

وَالْمُشَابَهَةُ بَيْنَ الْأِسْتِثْنَاءِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ ظَاهِرَةٌ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَرْفَعُ مَا قَدْ يُؤْخَذُ خِلَافَهُ مِنَ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، فَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يَأْتِي إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ لِرَفْعِ مَا يُلَايِمُهُ.

وَالْمَعْرُوفُ هَذَا الْأِسْتِثْنَائِيُّ أَيْضًا (بِ) الْقِيَاسِ (الشَّرْطِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ) أَي: بِلَا شَكٍّ، وَهُوَ تَكْمِيلٌ لِلنِّتِ، وَسُمِّيَ شَرْطِيًّا لِاسْتِمَالِهِ عَلَى قَضِيَّةٍ شَرْطِيَّةٍ كَمَا اشْتَمَلَ عَلَى الْأِسْتِثْنَائِيَّةِ، فَسُمِّيَ بِاللَّقْبَيْنِ بِاعْتِبَارِ الْقَضِيَّتَيْنِ.

ثُمَّ عَرَفَهُ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ) أَيِ الْأِسْتِثْنَائِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالشَّرْطِيِّ (الَّذِي دَلَّ) أَيِ اشْتَمَلَتْ أَلْفَاظُهُ (عَلَى النَّتِيجَةِ) أَيِ عَلَى صُورَتِهَا (أَوْ) لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى النَّتِيجَةِ بِنَفْسِهَا، لَكِنْ اشْتَمَلَ عَلَى (ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ) مُتَعَلِقٌ بِـ «دَلَّ»، وَهُوَ عَائِدٌ لِلنَّتِيجَةِ، وَدَلَّالَةٌ بِالْفِعْلِ عَلَى النَّتِيجَةِ بِأَن تَوْجَدَ صُورَتُهَا فِيهِ كَمَا قُلْنَا.

فَإِذَا قُلْتَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ، يُنْتِجُ: فَهُوَ حَيَوَانٌ»، وَقَوْلُنَا: «هُوَ حَيَوَانٌ» مَوْجُودٌ بِصُورَتِهِ فِي الْقِيَاسِ.

وَكَذَا إِذَا قُلْتَ فِي الْأِسْتِثْنَائِيَّةِ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» وَأَنْتَجَ:

«فَلَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، فَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى ضِدِّ هَذِهِ النَّتِيجَةِ وَهُوَ ثُبُوتُ  
الْإِنْسَانِيَّةِ لِأَنَّ النَّتِيجَةَ نَعْيُهَا.

وَأَرَادَ بِالضِّدِّ هُنَا النَّقِيضَ، وَبَيَّنَّا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ «بِالْفِعْلِ» عَائِدٌ  
لِلنَّاتِيجَةِ لِأَنَّ عَوْدَهُ لِلنَّقِيضِ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، إِذْ لَا  
يَخْرُجُ بِهِ شَيْءٌ، بِخِلَافِ عَوْدِهِ لِلنَّاتِيجَةِ فَيَخْرُجُ الْاِفْتِرَائِيُّ لِعَدَمِ دَلَالَتِهِ -  
أَيِ اشْتِمَالِهِ - عَلَى صُورَةِ النَّتِيجَةِ بِالْفِعْلِ، بَلِ اشْتَمَلَ عَلَى أَجْزَائِهَا  
مُفَرَّقَةً، فَهِيَ فِيهِ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ، بِمَنْزِلَةِ الْحَسْبِ وَالْمَسَامِيرِ لِلسَّرِيرِ،  
فَإِنَّهَا نَفْسُ السَّرِيرِ بِالْقُوَّةِ، فَإِذَا رُكِبَتْ صَارَتْ سَرِيرًا بِالْفِعْلِ، وَتَقَدَّمَ  
بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْاِفْتِرَائِيِّ.

وَأَشْرْنَا بِقَوْلِنَا: «عَلَى صُورَةِ النَّتِيجَةِ» إِلَى أَنَّ النَّتِيجَةَ لَمْ تَوْجَدْ  
بِنَفْسِهَا فِي الْقِيَاسِ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «هُوَ حَيَوَانٌ» فِي الْقِيَاسِ وَهُوَ النَّتِيجَةُ إِنَّمَا  
كَانَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ تَالِي وَجْزُهُ قَضِيَّةٌ لَا يَحْتَمِلُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا، وَعِنْدَ  
كَوْنِهِ نَتِيجَةً صَارَ قَضِيَّةً تَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذِبَ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ هُوَ فِي  
الْقِيَاسِ كَمَا هُوَ عِنْدَ كَوْنِهِ نَتِيجَةً صَارَ الاسْتِدْلَالُ فَاسِدًا لِأَنَّهُ مِنَ  
الاسْتِدْلَالِ عَلَى الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ الْمُصَادَرَةُ.

وَقَوْلُنَا: «يَخْرُجُ الْاِفْتِرَائِيُّ بِكَوْنِ النَّتِيجَةِ فِيهِ بِالْقُوَّةِ» هُوَ  
الْمَشْهُورُ فِي كَلَامِهِمْ، وَلَكَ إِخْرَاجُهُ بِاشْتِمَالِهِ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ،  
أَعْنِي النَّتِيجَةَ وَنَقِيضَهَا؛ لِأَنَّ الْاِفْتِرَائِيَّ لَا يَشْتَمِلُ عَلَى أَحَدِهِمَا لَا

بِعَيْنِهِ، بَلْ عَلَى النَّتِيجَةِ فَقَطْ.

وَأَشْرَكْنَا بِتَفْسِيرِ الدَّلَالَةِ بِالِاشْتِمَالِ دُونَ تَفْسِيرِهَا بِالِإِقَادَةِ - الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الدَّلَالَةِ - إِلَى دَفْعِ مَا قَدْ يُقَالُ مِنْ أَنَّ الْاِفْتِرَائِيَّ يُفِيدُهَا بِالْفِعْلِ أَيْضًا بَعْدَ تَمَامِهِ، فَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى صُورَتِهَا وَلَا عَلَى صُورَةِ نَقِيضِهَا، فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ أَتَنَجَّ وَضَعُ ذَلِكَ وَضَعَ التَّالِي  
وَرَفَعُ تَالٍ رَفَعَ أَوَّلٍ وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى كَيْفِيَّةِ الْإِتْنَجِ فِي الْاِسْتِثْنَائِيِّ إِذَا كَانَتِ الشَّرْطِيَّةُ فِيهِ مُتَّصِلَةً بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ يَكُ) الْقِيَاسُ (الشَّرْطِيُّ) الْمَذْكُورُ (ذَا اتِّصَالٍ) أَي: ذَا قَضِيَّةٍ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ (أَتَنَجَّ وَضَعُ ذَلِكَ وَضَعَ التَّالِي، وَرَفَعَ تَالٍ رَفَعَ أَوَّلٍ) أَي: إِذَا كَانَتِ الشَّرْطِيَّةُ فِيهِ مُتَّصِلَةً فَلَهُ نَتِيجَتَانِ، أَحَدُهُمَا: نَتِيجَةُ الْوَضْعِ، وَالْأُخْرَى: نَتِيجَةُ الرَّفْعِ.

فَإِذَا نَتِيجَةُ الْوَضْعِ فِيهِ ثُبُوتُ التَّالِي، بِمَعْنَى أَنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ - أَي: أَثْبَتْتَ - بِالِاسْتِثْنَائِيَّةِ الْمُقَدَّمِ كَانَتِ النَّتِيجَةُ وَضَعَ التَّالِي، أَي: ثُبُوتَهُ.

وَلَمَّا قَابَلَ بِالتَّالِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ «ذَلِكَ» عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ هُوَ الْمُقَدَّمُ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ: «كُلَّمَا كَانَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ  
إِنْسَانٌ، يُنتِجُ: فَهُوَ حَيَوَانٌ»، فَقَدْ وَضَعْتَ - أَي: أَثْبَتْتَ - الْمُقَدَّمَ فَأَنْتَجَ  
ثُبُوتُ التَّالِي. .

وَأَمَّا نَتِيجَةُ الرَّفْعِ فَهِيَ: سَلْبُ الْمُقَدَّمَ، بِمَعْنَى أَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ فِي  
الِاسْتِثْنَائِيَّةِ تَالِي الشَّرْطِيَّةِ أَنْتَجَ رَفْعَ الْمُقَدَّمَ، فَإِذَا قُلْتَ: «كُلَّمَا كَانَ  
الشَّيْءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، أَنْتَجَ: فَهُوَ لَيْسَ  
بِإِنْسَانٍ» .

وَيَبَيِّنُ النَّتِيجَةُ الْأُولَى الْوَضْعِيَّةُ أَنَّ الْمُقَدَّمَ فِي الشَّرْطِيَّةِ مَلْزُومٌ  
لِلتَّالِي، فَإِذَا اسْتَنْتَبْتَ ثُبُوتَهُ لَزِمَ ثُبُوتُ التَّالِي وَإِلَّا لَزِمَ ثُبُوتُ الْمَلْزُومِ بِلَا  
لَازِمٍ، وَهُوَ مُحَالٌ؛ ضَرُورَةٌ أَنَّ حَقِيقَةَ اللَّازِمِ هُوَ مَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ  
مَلْزُومِهِ ثُبُوتُهُ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلزُّومِ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ثُبُوتِ مَلْزُومِهِ ثُبُوتُهُ .

وَيَبَيِّنُ نَتِيجَةُ الرَّفْعِ - وَهِيَ الثَّانِيَّةُ - أَنَّ التَّالِي لَازِمٌ لِلْمُقَدَّمَ، فَإِذَا  
رَفَعْتَ التَّالِي بِالِاسْتِثْنَائِيَّةِ لَزِمَ رَفْعُ الْمُقَدَّمَ، وَإِلَّا بِأَنْ صَحَّ ثُبُوتُ الْمُقَدَّمَ  
مَعَ رَفْعِ التَّالِي لَزِمَ صِحَّةُ ثُبُوتِ الْمَلْزُومِ بِلَا لَازِمِهِ، وَهُوَ مُحَالٌ كَمَا  
عَلِمْتَ .

وَأَمَّا رَفْعُ الْمُقَدَّمَ بِالِاسْتِثْنَائِيَّةِ كَأَن يُقَالَ فِي الْمِثَالِ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ  
بِإِنْسَانٍ»، فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، وَلَا كَوْنُهُ حَيَوَانًا؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّمَ  
قَدْ يَكُونُ أَحْصَى مِنَ التَّالِي كَمَا فِي الْمِثَالِ؛ إِذْ كَوْنُهُ إِنْسَانًا أَحْصَى مِنْ

كَوْنِهِ حَيَوَانًا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ الْأَخْصِ رَفْعُ الْأَعْمِّ وَلَا ثُبُوتُهُ.

وَكَذَا وَضَعُ التَّالِي لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ الْمُقَدَّمِ وَلَا رَفْعُهُ؛ لِأَنَّ التَّالِي قَدْ يَكُونُ أَعْمً مِّنَ الْمُقَدَّمِ، كَمَا فِي الْمِثَالِ، فَلَا يَسْتَلْزِمُ وَضْعُهُ - أَيْ: إِبْتِائُهُ - ثُبُوتَ الْمُقَدَّمِ وَلَا رَفْعُهُ.

وَالِإِى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَلَا يَلْزَمُ) الْإِتْنَاؤُ (فِي عَكْسِهَا) أَيْ: عَكْسِ الرَّفْعِ وَالْوَضْعِ الْمَذْكُورَيْنِ (لِمَا انْجَلَا) أَيْ: ظَهَرَ مِنْ أَنَّ وَضْعَ الْأَعْمِّ لَا يُنْتِجُ رَفْعَ الْأَخْصِ وَلَا ثُبُوتَهُ، وَرَفْعُ الْأَخْصِ لَا يُنْتِجُ رَفْعَ الْأَعْمِّ وَلَا ثُبُوتَهُ كَمَا قَرَّرْنَا.

وَعَكْسُ وَضْعِ الْمُقَدَّمِ - أَيْ خِلَافُهُ - وَضْعُ التَّالِي، وَعَكْسُ رَفْعِ التَّالِي هُوَ رَفْعُ الْمُقَدَّمِ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْقَضِيَّةَ الشَّرْطِيَّةَ يَصِحُّ فِيهَا بِإِعْتِبَارِ اسْتِثْنَائِيَّتِهَا أَرْبَعَةٌ أَرْجُو:

- الْأَوَّلُ: وَضْعُ مُقَدَّمِهَا بِالْإِسْتِثْنَائِيَّةِ يُنْتِجُ وَضْعَ التَّالِي؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْمَلْزُومِ ثُبُوتُ اللَّازِمِ.

- وَالتَّالِي: رَفْعُ تَالِيهَا بِالْإِسْتِثْنَائِيَّةِ يُنْتِجُ رَفْعَ الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ اللَّازِمِ رَفْعُ الْمَلْزُومِ؛ وَإِلَّا ثَبَتَ الْمُقَدَّمُ بِلَا لَازِمٍ.

- وَالتَّالِي: رَفْعُ الْمُقَدَّمِ، وَلَا يُنْتِجُ شَيْئًا؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْمَلْزُومِ لَا

يُوجِبُ رَفْعَ اللَّازِمِ وَلَا ثُبُوتَهُ؛ لِصِحَّةِ أَنْ يَكُونَ الْمَلْزُومُ أَخْصَصَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ الْأَخْصَصِ رَفْعُ الْأَعَمِّ.

- وَالرَّابِعُ: وَضْعُ التَّالِي، وَلَا يُتَنَجَّ أَيْضًا لِصِحَّةِ أَنْ يَكُونَ أَعَمَّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَضْعِ الْأَعَمِّ وَضْعُ الْأَخْصَصِ وَلَا رَفْعُهُ.

وَشَرُطُ إِتْنَاكِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ مَعَ الْمُتَّصِلَةِ - بَعْدَ كَوْنِ الرَّفْعِ وَالرُّضْعِ  
كَمَا ذَكَرَ - ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

- أَحَدُهَا: كَوْنُهَا مُوجِبَةً، فَإِنْ كَانَتْ سَالِيَةً فَلَا إِتْنَاكِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى السَّالِيَةِ الْمُتَّصِلَةِ: سَلْبُ اللَّزُومِ بَيْنَ طَرَفَيْهَا، وَسَلْبُ اللَّزُومِ لَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عِنْدَ ثُبُوتِ الْآخَرِ وَلَا رَفْعُهُ عِنْدَ رَفْعِهِ؛ لِصِحَّةِ أَنْ يَتَّفِقَ الثُّبُوتُ أَوْ السَّلْبُ عِنْدَ ثُبُوتِ الْآخَرِ أَوْ سَلْبِهِ.

فَإِذَا قِيلَ: «لَيْسَ أَلْبَتَّةَ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا كَانَ الْجِمَارُ نَاهِقًا»  
أَيُّ: لَا لَزُومَ بَيْنَ هَذَيْنِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِكَ: «لَكِنَّ الْإِنْسَانَ نَاطِقًا» أَنَّ  
الْجِمَارَ نَاهِقٌ وَلَا أَنَّهُ غَيْرُ نَاهِقٍ؛ إِذْ لَا لَزُومَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ ثُبُوتًا وَلَا  
نَفْيًا.

وَكَذَا إِذَا قُلْتَ: «لَكِنَّ الْجِمَارَ لَيْسَ بِنَاهِقٍ» لَا يَلْزَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ  
نَاطِقٌ وَلَا غَيْرُ نَاطِقٍ؛ إِذْ لَا لَزُومَ بَيْنَ سَلْبِ الْجِمَارِيَّةِ وَبَيْنَ ثُبُوتِ  
النَّاطِقِيَّةِ، وَلَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَلْبِهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

- وَلِئَانِهَا: كَرُيْهَا لُرُومِيَّةٌ، فَإِنْ كَانَتْ اتَّفَاقِيَّةً فَلَا إِنْتِاجَ، فَإِذَا قُلْتَ: «كُلَّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا» لَمْ يَنْتِجْ بِقَوْلِكَ: «لَكِنْ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ» وَلَا بِقَوْلِكَ: «لَكِنْ لَيْسَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا».

وَأِنَّمَا لَمْ يَنْتِجْ مَعَ الْإِتْفَاقِيَّةِ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِمُقَدَّمَتِي الْقِيَاسِ سَابِقٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالنَّتِيجَةِ، وَالْعِلْمُ بِالْإِتْفَاقِيَّةِ الَّتِي هِيَ إِحْدَى مُقَدَّمَتِي الْقِيَاسِ إِنَّمَا هُوَ الْعِلْمُ بِوُقُوعِ طَرَفَيْهَا فِي الْخَارِجِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ الْعِلْمِ لَا مَعْنَى لِإِنْتِاجِ عِلْمٍ آخَرَ فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ مَعَ أَنَّ اسْتِثْنَاءَ سَلْبِ التَّالِي بِاطِلُّ حِينِيذٍ.

- وَتَالِئُهَا: كَوْنُ الْمُتَّصِلَةِ كُلِّيَّةً، فَإِنْ كَانَتْ جُزْئِيَّةً فَلَا إِنْتِاجَ، فَإِذَا قِيلَ: «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا كَانَ إِنْسَانًا» لَمْ يَنْتِجْ قَوْلُكَ: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» كَوْنُهُ إِنْسَانًا؛ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ثُبُوتُهُ فِي بَعْضِ أَحْوَالٍ غَيْرِ كَوْنِهِ إِنْسَانًا، وَإِذَا لَمْ يَنْتِجْ هَذَا لَمْ يَنْتِجِ الرَّفْعُ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ رَفْعِ الْأَخْصِ رَفْعُ الْأَعْمِ.

وَلِأَجْلِ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْمُتَّصِلَةِ كُلِّيَّةً لِيَشْمَلَ لُرُومُهَا جَمِيعَ الْأَحْوَالِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا حَالُ ثُبُوتِ الْاسْتِثْنَائِيَّةِ قِيلَ: إِنَّ الشَّرْطِيَّةَ هُنَا هِيَ الْكُبْرَى لِتَنَاوُلِهَا حَالَ ثُبُوتِ الْاسْتِثْنَائِيَّةِ كَمَا تَشْمَلُ الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَتَنَاوَلْ حَالَ ثُبُوتِ الْاسْتِثْنَائِيَّةِ لَمْ يَصِحَّ الْإِنْتِاجُ كَمَا فِي الْجُزْئِيَّةِ، إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْمُقَدَّمِ بِهَا ثُبُوتُ التَّالِي لِصِحَّةِ أَنْ يَكُونَ اللَّزُومُ فِيهَا فِي غَيْرِ حَالِ ثُبُوتِ الْاسْتِثْنَائِيَّةِ كَمَا ظَهَرَ فِي الْمِثَالِ.

وَنَفْيِ الْآخَرِ، وَذَلِكَ سَابِقٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالنَّيْجَةِ، فَلَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ  
بِالنَّيْجَةِ الَّتِي هِيَ الْعِلْمُ بِصِدْقِ أَحَدٍ طَرَفِيهَا أَوْ الْعِلْمُ بِنَفْيِهِ لِأَنَّهُ سَابِقٌ  
فِي الْعِلْمِ بِالِاتِّقَايَةِ.

وَأَيْضًا لَا يَصِحُّ رَفْعُ الَّذِي عُلِمَ صِدْقُهُ مِنْهُمَا وَلَا رَفْعُ الَّذِي عُلِمَ  
نَفْيُهُ مِنْهُمَا، وَإِنَّمَا شَرَطُ تَرْكُوبِهَا مِنَ الْمُسَاوِيَيْنِ لِلنَّفْيِضَيْنِ لِأَنَّ تَرْكُوبَهَا مِنَ  
النَّفْيِضَيْنِ لَا يُفِيدُ فِيهِ الْإِسْتِثْنَاءَ، فَإِذَا قُلْتُ: «إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِنْسَانًا  
وَأَمَّا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ»، أَتَنَجَّ فَهُوَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَنَفْيُ  
النَّفْيِ هُوَ جُبُوتُ الْإِنْسَانِيَّةِ بِالضَّرُورَةِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَهُوَ إِنْسَانٌ، وَهُوَ  
نَفْسُ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ فَلَا يُفِيدُ.

وَإِنَّمَا شَرَطُ أَنْ تَكُونَ كُلِّيَّةً لِأَنَّ الْجُزْئِيَّةَ لَا تَتَّأَوَّلُ جَمِيعَ الْأَحْوَالِ  
الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا حَالُ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ، فَإِذَا قِيلَ: «قَدْ يَكُونُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ  
الشَّيْءُ إِنْسَانًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَيَوَانًا» بِمَعْنَى أَنَّ بَيْنَهُمَا عِنَادًا حَقِيقِيًّا فِي  
بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَهُوَ حَالُ الْفَرَسِيَّةِ مَثَلًا إِذْ لَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُهُمَا فِيهَا وَلَا  
رَفْعُهُمَا مَعًا فِيهَا لَمْ يَنْتِجْ قَوْلُنَا: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» أَنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ لِصِحَّةِ  
كَوْنِهِ حَيَوَانًا وَإِنْسَانًا فِي حَالِ النَّاطِقِيَّةِ.

وَإِنَّمَا شَرَطُ أَنْ لَا تَكُونَ سَائِلَةً لِأَنَّ سَلْبَ الْعِنَادِ لَا يُشْعِرُ بِاللُّزُومِ  
بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، لَا فِي النَّفْيِ وَلَا فِي الْإِثْبَاتِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِنْتِجَاجُ لِلنَّفْيِ  
اللزوم، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا قَوْضَعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا  
 وَذَاكَ فِي الْأَخْصِ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعٍ جَمْعٍ قَبَوَضِعِ ذَا زُكُنْ  
 رَفْعُ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعٍ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا  
 ثُمَّ أَشَارَ إِلَى نَتَائِجِ الْاِسْتِثْنَائِيِّ مَعَ الْمُنْفَصِلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ يَكُنْ)  
 الشَّرْطِيُّ (مُنْفَصِلًا) أَي: ذَا قَضِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ، وَيَحْتَمِلُ: وَإِنْ تَكُنْ قَضِيَّةُ  
 الشَّرْطِيَّةِ مُنْفَصِلَةً، وَعَلَيْهِ يَكُونُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ وَتَذْكِيرُ الْوَصْفِ بِإِعْتِبَارِ  
 تَأْوِيلِ الْقَضِيَّةِ بِالْكَلَامِ أَوْ بِالْخَبَرِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَإِنْ يَكُنْ الْخَبَرُ الَّذِي  
 تَرَكَّبَ مِنْهُ الْاِسْتِثْنَائِيُّ مُنْفَصِلًا فَلِذَاكَ الْاِسْتِثْنَائِيُّ أَرْبَعُ نَتَائِجٍ، أَشَارَ  
 لِاثْنَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعِ بِقَوْلِهِ: (قَوْضَعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ) وَلَمَّا لَمْ يُعَيِّنْ مُسَارًا  
 إِلَيْهِ عَلِمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّ وَضَعَ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فِي الْقَضِيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ  
 يُنْتِجُ رَفْعَ الْآخَرِ، فَهَاتَانِ نَتِيجَتَانِ فِي الْوَضْعِ بِإِعْتِبَارِ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ  
 بِخُصُوصِهِ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْاِثْنَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ بِقَوْلِهِ: (وَالْعَكْسُ كَذَا) بِمَعْنَى أَنَّ  
 عَكْسَ مَا ذُكِرَ يُنْتِجُ اثْنَيْنِ، وَعَكْسُ مَا ذُكِرَ هُوَ أَنَّ رَفْعَ كُلِّ مِنْ طَرَفِي  
 الْمُنْفَصِلَةِ يُنْتِجُ وَضَعَ الْآخَرِ، فَهَاتَانِ نَتِيجَتَانِ فِي الرَّفْعِ بِإِعْتِبَارِ كُلِّ مِنَ  
 الطَّرَفَيْنِ بِخُصُوصِهِ.

(وَذَاكَ) أَي: إِنْتَاجُ الْأَرْبَعِ الْمُسَارِ إِلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ (فِي) الْكَلَامِ

الْمُنْتَصِلِ (الْأَخْصُ) وَالْأَخْصُ هُوَ الْقَضِيَّةُ الْحَقِيقِيَّةُ وَهِيَ الَّتِي لَا يَجْتَمِعُ طَرَفَاهَا عَلَى الصِّدْقِ وَلَا عَلَى الْكَذِبِ، وَيُسْتَرْطُ فِيهَا لِلِإِنْتِاجِ أَنْ تَكُونَ عِنَادِيَّةً حَقِيقِيَّةً لَا اتِّفَاقِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ مُرَكَّبَةً مِنَ الْمُسَاوِيَّتَيْنِ لِلنَّقِیْضَيْنِ، وَأَنْ لَا تَكُونَ سَالِبَةً وَأَنْ تَكُونَ كُلِّيَّةً.

مِثَالُ ذَلِكَ: «دَائِمًا إِذَا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيمًا وَإِذَا أَنْ يَكُونَ حَادِثًا»، فَإِنْ قُلْتَ فِي الْاسْتِثْنَائِيَّةِ: «لَكِنَّهُ قَدِيمٌ» أَنْتَجَ: «فَلَيْسَ بِحَادِثٍ»، وَإِنْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ حَادِثٌ» أَنْتَجَ: «فَلَيْسَ بِقَدِيمٍ»، فَهَاتَانِ تَبِيجَتَانِ فِي وَضْعِ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

وَإِنْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ» أَنْتَجَ: فَهُوَ حَادِثٌ.

وَإِنْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ حَادِثًا» أَنْتَجَ: فَهُوَ قَدِيمٌ.

فَهَاتَانِ تَبِيجَتَانِ فِي رَفْعِ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ بِالْاسْتِثْنَائِيَّةِ، وَوَجْهُ الْإِنْتِاجِ وَاضِحٌ لِأَنَّ الطَّرَفَيْنِ لَمَّا كَانَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ لَزِمَ مِنْ وَضْعِ كُلِّ مِنْهُمَا رَفْعُ الْآخَرِ، وَمِنْ رَفْعِ كُلِّ مِنْهُمَا وَضْعُ الْآخَرِ، فَيَتَصَوَّرُ فِي النَّتَائِجِ أَرْبَعٌ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَلْزَمْ مِنَ الْوَضْعِ الرَّفْعُ لَزِمَ صِحَّةُ اجْتِمَاعِ الْوَضْعَيْنِ أَوْ الرَّفْعَيْنِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَفْرُوضِ فِي الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ.

وَإِنَّمَا شَرْطُ أَنْ لَا تَكُونَ اتِّفَاقِيَّةً لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْاتِّفَاقِيَّةِ هُوَ الْعِلْمُ بِعِنَادِ طَرَفَيْهَا، وَالْعِلْمُ بِالْعِنَادِ الْإِتِّفَاقِيُّ هُوَ الْعِلْمُ بِبُيُوتِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ

هَذَا إِذَا كَانَتِ الْقَضِيَّةُ الْمُتَفَصِّلَةُ فِي الْقِيَاسِ حَقِيقَةً وَهِيَ الْأَخْصُ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ مَانِعَةً جَمْعٍ فَقَطْ أَوْ مَانِعَةً خُلُوٍّ فَقَطْ فَأُشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: (ثُمَّ إِنْ يَكُنْ) الْكَلَامُ الْمُتَفَصِّلُ الَّذِي هُوَ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ الْمُتَفَصِّلَةُ (مَانِعَ جَمْعٍ) فَقَطْ، أَيْ: لَيْسَ فِيهَا إِلَّا عِنَادُ الْجَمْعِ دُونَ عِنَادِ الرَّفْعِ، وَهِيَ الَّتِي يَصْدُقُ عَلَيْهَا التَّعْرِيفُ الْمُبَايِنُ لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ، دُونَ التَّعْرِيفِ الَّذِي بِهِ تَكُونُ أَعَمُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ، (فَيُوضَعُ ذَا زَكَنٍ رَفَعٌ لِذَلِكَ) أَيْ: فَإِنْتَاجُهُ يَخْصُلُ بِوَضْعِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ لِيُنتِجَ رَفَعُ الْآخَرِ لِأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ فِي الثَّبُوتِ، فَمَتَى وَضِعَ - أَيْ: أُثْبِتَ - أَحَدُهُمَا ارْتَفَعَ الْآخَرُ.

وَقَوْلُهُ: «زَكِن» أَيْ عُلِمَ تَكْمِيلُ لِلْبَيْتِ.

وَلَمَّا لَمْ يُعَيَّنِ الْمُشَارَ إِلَيْهِ هُنَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ أَيْضًا أَفَادَ أَنَّ وَضْعَ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ يُنتِجُ رَفَعُ الْآخَرِ، فَيَشْتَمِلُ عَلَى نَتِيجَتَيْ الْوَضْعِ كَمَا فِي الْحَقِيقَةِ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ مَانِعَةَ الْجَمْعِ بِالتَّفْسِيرِ الْمُبَايِنِ هِيَ الَّتِي تَتَرَكَّبُ مِنَ الضَّدَيْنِ أَوْ مِمَّا هُوَ بِمَنْزِلَتَيْهِمَا مِمَّا لَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُهُمَا وَيَصِحُّ ارْتِفَاعُهُمَا كَالْتَرَعَيْنِ، فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ أَسْوَدَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَبْيَضَ»، فَإِذَا قُلْتَ: لَكِنَّهُ أَسْوَدَ، أُنتِجَ: فَلَيْسَ بِأَبْيَضَ، وَهُوَ رَفَعُ الْآخَرِ، وَإِذَا قُلْتَ: لَكِنَّهُ أَبْيَضَ، أُنتِجَ: فَلَيْسَ بِأَسْوَدَ.

وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ حَجَرًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ شَجَرًا»، فَاسْتِثْنَاءُ كَوْنِهِ حَجَرًا يُنتِجُ سَلْبَ الشَّجَرِيَّةِ، وَاسْتِثْنَاءُ الشَّجَرِيَّةِ يُنتِجُ سَلْبَ الْحَجَرِيَّةِ.

وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عِنَادُهَا غَيْرَ اتِّفَاقِيٍّ وَإِلَّا لَمْ يُنتِجْ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَقِيقِيَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ مُوجِبَةً، فَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً فَلَا إِنْتِاجَ لِمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي الْحَقِيقِيَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ كَلْبَةً وَإِلَّا لَمْ تُنتِجْ لِصِحَّةِ أَنْ يَكُونَ الْعِنَادُ فِي غَيْرِ حَالِ الْاسْتِثْنَائِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَقِيقِيَّةِ أَيْضًا، وَلَا يُنتِجُ رَفْعُ أَحَدِهِمَا؛ إِذْ لَوْ قُلْتُ: لَكِنَّهُ غَيْرُ أَبْيَضَ لَمْ يُنتِجْ أَنَّهُ أَسْوَدَ وَلَا غَيْرُ أَسْوَدَ؛ إِذْ رَفَعَ أَحَدَ الضَّدَّيْنِ أَوْ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِمَا لَا يُوجِبُ رَفْعَ الْآخَرِ وَلَا ثُبُوتَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (دُونَ عَكْسٍ) أَي: لَا يُنتِجُ رَفْعُ أَحَدِهِمَا ثُبُوتَ الْآخَرِ كَمَا لَا يُنتِجُهُ رَفْعُهُ.

(وَإِذَا مَانَعَ رَفْعٍ كَانَ) أَي: وَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ الْمُتَفَصِّلُ الَّذِي هُوَ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ فِي الْاسْتِثْنَائِيِّ مَانِعَ رَفْعٍ فَقَطْ، أَي: قَضِيَّةٌ مَانِعَةٌ خُلُوًّا فَقَطْ، (فَهُوَ) فِي الْإِنْتِاجِ (عَكْسُ دَا) أَي: عَكْسُ مَانِعَةِ الْجَمْعِ فَقَطْ فِي قِيَاسِهَا، فَالْقِيَاسُ مَعَ مَانِعَةِ الْجَمْعِ فَقَطْ يُنتِجُ وَضْعٌ - أَي: إِثْبَاتٌ - كُلُّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ رَفْعَ الْآخَرِ، وَهُوَ مَعَ مَانِعَةِ الْخُلُوِّ فَقَطْ يُنتِجُ رَفْعَ كُلِّ مِنَ طَرَفَيْهَا فِيهِ وَضْعَ الْآخَرِ، فَبِالْأَوَّلِ تَنَبُّجَتِي الْوَضْعُ، وَفِي الثَّانِي تَنَبُّجَتِي الرَّفْعُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَانِعَةَ الْخُلُوِّ فَقَطْ وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّرُ بِالْمَعْنَى الَّذِي  
تُتَنَافَى بِهِ الْحَقِيقَةُ لَا بِالْمَعْنَى الَّذِي تَكُونُ بِهِ أَعَمٌّ مِنْهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ  
ذَلِكَ، إِنَّمَا تُرَكَّبُ مِنْ نَقِیضِي مَا تُرَكَّبُ مِنْهُ مَانِعَةُ الْجَمْعِ فَقَطْ، وَذَلِكَ  
كَقَوْلِكَ: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ غَيْرَ أَبْيَضَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ  
أَسْوَدَ»، فَإِذَا قُلْتَ فِي الْاسْتِثْنَائِيَّةِ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ أَبْيَضَ» أَنتَجَ أَنَّهُ غَيْرَ  
أَسْوَدَ، وَإِذَا قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ أَسْوَدَ»، أَنتَجَ أَنَّهُ غَيْرَ أَبْيَضَ.

وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ نَفْيَ غَيْرِ أَبْيَضَ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ أَبْيَضَ لِأَنَّ نَفْيَ النَّفْيِ  
إِثْبَاتٌ، وَإِذَا كَانَ أَبْيَضَ فَهُوَ غَيْرُ أَسْوَدَ قَطْعًا، وَهُوَ النَّتِيجَةُ.

وَكَذَلِكَ نَفْيُ غَيْرِ أَسْوَدَ يَقْتَضِي ثُبُوتَ أَسْوَدَ لِأَنَّ نَفْيَ كُلِّ مَا هُوَ  
غَيْرِ أَسْوَدَ يُحَقِّقُ كَوْنَ الشَّيْءِ أَسْوَدَ، وَإِذَا كَانَ أَسْوَدَ فَهُوَ غَيْرُ أَبْيَضَ  
قَطْعًا، وَهُوَ مَعْنَى النَّتِيجَةِ فِي الطَّرَفِ الْآخَرِ.

وَيُسْتَرْطُ هُنَا أَيْضًا أَنْ لَا تَكُونَ اتِّفَاقِيَّةً وَلَا سَالِبَةً وَلَا جُزْئِيَّةً لِمَا  
تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي مَنَعِ الْجَمْعِ أَيْضًا.

وَالْحَاصِلُ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ الْقِيَاسَ الْاسْتِثْنَائِيَّ إِنْ كَانَتْ السَّرَطِيَّةُ فِيهِ  
مُتَّصِلَةً سُرْطَ لُزُومِهَا وَإِجَابُهَا وَكُلِّيَّتُهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ، فَتُنْتِجُ  
نَتِيجَتَيْنِ: وَضَعَ التَّالِي بِوَضْعِ الْمُقَدَّمِ بِالْاسْتِثْنَائِيَّةِ وَرَفَعَ الْمُقَدَّمِ بِرَفْعِ  
التَّالِي، وَلَا تُنْتِجُ بِرَفْعِ الْمُقَدَّمِ وَلَا بِوَضْعِ التَّالِي، فَإِذَا قُلْتَ: «كُلَّمَا كَانَ  
الشَّيْءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ»، أَنتَجَ: فَهُوَ حَيَوَانٌ بِقَوْلِكَ: لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ،

وَلَيْسَ بِإِنْسَانٍ يَقُولُكَ: لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، وَلَا يُنتِجُ يَقُولُكَ: لَكِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَلَا يَقُولُكَ: لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ.

إِلَّا أَنَّ الْعَالِبَ فِي إِتْنَجِ سَلْبِ الْمُقَدَّمِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي الشَّرْطِيَّةِ «لَوْ»، وَفِي إِتْنَجِ ثُبُوتِ التَّالِيِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِيهَا «إِنْ».

وَإِنْ كَانَتْ مُنْصَلَّةً شُرْطَ فِيهَا أَيْضًا أَنْ لَا تَكُونَ اتِّفَاقِيَّةً وَلَا سَالِيَةً وَلَا جُزْئِيَّةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

ثُمَّ إِنْ كَانَتْ حَقِيقِيَّةً أَتَتْجَتْ أَرْبَعُ نَتَائِجٍ لِأَنَّ طَرَفَيْهَا لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، فَإِذَا قُلْتَ: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيمًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَادِثًا»، فَإِنْ قُلْتَ فِي الاسْتِثْنَائِيَّةِ: لَكِنَّهُ قَدِيمٌ، أَتَتْجَ: فَلَيْسَ بِحَادِثٍ، وَإِنْ قُلْتَ فِيهَا: لَكِنَّهُ حَادِثٌ، أَتَتْجَ: فَلَيْسَ بِقَدِيمٍ، وَإِنْ قُلْتَ: لَكِنَّهُ لَيْسَ قَدِيمًا، أَتَتْجَ: فَهُوَ حَادِثٌ، أَوْ قُلْتَ: لَكِنَّهُ لَيْسَ حَادِثًا، أَتَتْجَ: فَهُوَ قَدِيمٌ.

وَإِنْ كَانَتْ مَانِعَةً جَمَعَ فَقَطُ أَتَتْجَتْ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطُ لِمَا فِيهَا مِنْ مَنَعِ الْجَمْعِ، فَإِذَا قُلْتَ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ أَبْيَضَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ»، فَإِنْ قُلْتَ: لَكِنَّهُ أَبْيَضَ، أَتَتْجَ: فَلَيْسَ بِأَسْوَدَ، أَوْ: لَكِنَّهُ أَسْوَدَ، أَتَتْجَ: فَلَيْسَ بِأَبْيَضَ.

وَلَا يُنتِجُ يَقُولُكَ: لَيْسَ بِأَبْيَضَ، وَلَا لَيْسَ بِأَسْوَدَ.

وَإِنْ كَانَتْ مَانِعَةً خُلُوٌّ فَقَطُ أَنْتَجَتْ الْأَخِيرَيْنِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَنَعٍ  
 [معنى] الخُلُوٌّ، فَإِذَا قُلْتُ: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ غَيْرَ أَبْيَضٍ وَإِمَّا  
 أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَسْوَدٍ»، فَإِنْ قُلْتُ: لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ أَبْيَضٍ، كَانَ أَبْيَضٌ،  
 فَيَنْتَجِ أَنَّهُ غَيْرَ أَسْوَدٍ، وَإِنْ قُلْتُ: لَكِنَّهُ لَيْسَ غَيْرَ أَسْوَدٍ، كَانَ أَسْوَدٌ،  
 فَيَنْتَجِ أَنَّهُ غَيْرَ أَبْيَضٍ.

وَكُلُّ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَكَرَّرْنَاهُ عَلَى وَجْهِ الْإِبْجَازِ لِقَلَّةِ الْفِ  
 النَّفْسِ لِلْمَعْقُولَاتِ.

\*\*\* \*\* \*

## فصل في لواحق القياس

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُرَكَّبًا      لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا  
فَرَكَّبْنَاهُ إِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْلَمَنَاهُ      وَأَقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدَّمَةً  
يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى      نَتِيجَةً إِلَى هَلَمَّ جَرَا  
مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى      يَكُونُ أَوْ مَقْضُولَهَا كُلُّ سَوَا

وَلَمَّا قَرَعْنَا مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَنْطِقِيِّ، شَرَعَ فِي لَوَاحِقِ  
الْقِيَاسِ مُطْلَقًا فَقَالَ: (فَصَلِّ فِي لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ) أَيِ الْأُمُورِ الَّتِي تَلْحَقُ  
الْقِيَاسَ، أَيِ الدَّلِيلِ فِي الْجُمْلَةِ، سَوَاءٌ كَانَ قِيَاسًا مَنْطِقِيًّا أَوْ غَيْرُهُ.

وَذَلِكَ أَنَّ الدَّلِيلَ فِي الْجُمْلَةِ تَعْرِضٌ لَهُ أَشْيَاءُ:

— أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى عَقْلِيٍّ وَنَقْلِيٍّ.

— وَثَانِيهَا: أَنَّ الْعَقْلِيَّ يَنْقَسِمُ بِإِعْتِبَارِ صُورَتِهِ إِلَى مَنْطِقِيٍّ وَتَمَثِيلِيٍّ

وَاسْتِقْرَائِيٍّ.

— وَثَالِثُهَا: أَنَّ الْمَنْطِقِيَّ يَنْقَسِمُ إِلَى مُرَكَّبٍ وَبَسِيطٍ.

- وَرَأْبُهَا: أَنَّ الْمَنْطِقِيَّ يَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى بُرْهَانٍ وَجَدَلٍ وَغَيْرِهِمَا.

- وَخَامِسُهَا: أَنَّهُ يَعْرِضُ لِلْقِيَاسِ فِي الْجُمْلَةِ التَّحَرُّزُ عَنِ الْمَعَالِطَاتِ وَالْخَطَأِ بِإِبْعَادِ مُقَدِّمَاتِهِ عَنْ ذَلِكَ، وَفِي ضَمَنِ ذَلِكَ اسْتِطْرَادُ ذِكْرِ أَوْجِهِ الْغَلَطِ وَشُرُوطِ الصَّحَّةِ بِاعْتِبَارِ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ.

فَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَوَاحِقَ الْقِيَاسِ لِأَنَّهَا مِمَّا يَعْرِضُ لَهُ وَيَلْحَقُهُ، إِلَّا أَنَّ النَّاطِقَ لَمْ يُرْتَبَهَا هَكَذَا، وَلَكِنْ أَشَارَ لَهَا حَسَبَ مَا اتَّفَقَ لَهُ، فَأَشَارَ إِلَى تَرْكِبِ الْقِيَاسِ وَعَدَمِهِ بِقَوْلِهِ: (وَمِنْهُ) أَيُّ: وَمِنْ الْقِيَاسِ الْمَنْطِقِيِّ (مَا يَدْعُوهُ) أَيُّ: يُسَمُّوهُ (مُرَكَّبًا) وَمِنْهُ مَا يُسَمُّوهُ بَسِيطًا وَهُوَ ضِدُّ الْمُرَكَّبِ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْأَوَّلُ مُرَكَّبًا (لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا) أَيُّ: لِكَوْنِهِ قَدْ رُكِّبَ مِنْ حُجَجٍ، يَعْنِي حُجَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ، فَأَطْلَقَ الْجَمْعَ عَلَى مَا يَعُمُّ الْأَتْنَيْنِ، إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّرْكِيبِ ثَلَاثُ حُجَجٍ.

(فَرَكَّبْنَاهُ إِنْ تُرِدَ أَنْ تَعْلَمَهُ) أَيُّ: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ صُورَةَ الْمُرَكَّبِ فَأَعْلَمْ الْكَيْفِيَّةَ الَّتِي أُبَيِّنُهَا لَكَ، وَإِنَّمَا قُلْنَا كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُرَتَّبَ عَلَى إِرَادَةِ عِلْمِ التَّرْكِيبِ عِلْمُ الْكَيْفِيَّةِ، لَا إِيجَادُهَا الَّذِي هُوَ مَذْلُولُ قَوْلِهِ: «فَرَكَّبْنَاهُ».

وَالْكَيفِيَّةُ هِيَ أَنْ نَأْتِيَ بِقِيَاسٍ مُرَكَّبٍ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ مُسَلَّمَتَيْنِ أَوْ

تَنْتَهِيَانِ إِلَى مَا يُسَلَّمُ، ثُمَّ تَأْخُذُ نَتِيجَتَهَا وَتَجْعَلُهَا مُقَدِّمَةً صُغْرَى أَوْ كُبْرَى لِمُقَدِّمَةٍ أُخْرَى، وَهَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْكَيْفِيَّةِ يَكْفِي فِي تَسْمِيَةِ الْقِيَاسِ مُرَكَّبًا.

ثُمَّ إِنْ احْتَجَجْتَ إِلَى زِيَادَةٍ فِي التَّرْكِيبِ لِكَوْنِ الْمَقْصُودِ فِي الْإِنْتِاجِ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ بَعْدُ فَخُذْ نَتِيجَةَ التَّرْكِيبِ الثَّانِي وَاجْعَلْهَا مُقَدِّمَةً صُغْرَى أَوْ كُبْرَى لِقِيَاسٍ آخَرَ، ثُمَّ تَأْخُذْ نَتِيجَةَ الثَّالِثِ وَنَتِيجَةَ مَا بَعْدَهُ إِنْ احْتَجَجْتَ لِذَلِكَ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى إِنْتِاجِ الْمَقْصُودِ.

وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ لِذَلِكَ التَّرْكِيبِ إِنْ كَانَ الْخَصْمُ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ النَّتِيجَةَ الْأُولَى لَا تَقُومُ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَلَا يَحْصُلُ مَقْصُودُ الْمُسْتَدِلِّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ الْمُدَّعَى، فَيُؤْتَى بِالْكَلَامِ عَلَى وَجْهِ التَّدْرِيجِ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْمَقْصُودِ.

وَالِإِى هَذَا أَشَارَ يَقُولُهُ: (وَاقْلِبْ نَتِيجَةَ بِهِ مُقَدِّمَةً) أَي: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ الْمُرَكَّبَ فَاعْلَمْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ الَّتِي أَمَرْتُكَ بِالْإِثْبَاتِ بِهَا، وَهِيَ أَنْ تُرَكِّبَهُ ثُمَّ تَأْخُذْ النَّتِيجَةَ الَّتِي كَانَتْ بِهِ، أَي كَانَتْ فِي ذَلِكَ الْقِيَاسِ وَتَقْلِبُهَا أَي تُصَبِّرُهَا مُقَدِّمَةً لِقِيَاسٍ آخَرَ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ تِلْكَ النَّتِيجَةَ إِذَا جُعِلَتْ مُقَدِّمَةً (يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِ) مُقَدِّمَةٍ (أُخْرَى نَتِيجَةً) أَيْضًا، ثُمَّ تِلْكَ النَّتِيجَةُ تَجْعَلُهَا مُقَدِّمَةً تُرَكَّبُ مَعَ مُقَدِّمَةٍ أُخْرَى فَتَلْزَمُ نَتِيجَةُ ثَالِثَةٍ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الْمَقْصُودُ بِالنَّتِيجَةِ الْأَخِيرَةِ الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودُ، وَهَذَا مَعْنَى (إِلَى هَلُمَّ جَرًّا)

وَأَصْلُ «هَلَمْ» أَنْ تُسْتَعْمَلَ لِطَلَبِ الْإِقْبَالِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَتْ لِمُجَرَّدِ  
الْأَمْرِ الِاسْتِمْرَارِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ هُنَا: وَلَيْسَتِ التَّرْكِيبُ هَكَذَا اسْتِمْرَارًا،  
وَعَبَّرَ عَنْ هَذَا الِاسْتِمْرَارِ بِالْجَرِّ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْمُنْجَرَ إِلَيْهِ اسْتَمَرَ، أَيَّ لَمْ  
يَنْقَطِعَ.

وَإِلَى «إِلَى» فِي كَلَامِهِ إِمَّا مُقَدَّرَةُ الدُّخُولِ عَلَى أَمْرِ مَخْذُوفٍ مَوْصُوفٍ  
بِقَوْلٍ مَخْذُوفٍ، أَيَّ: إِلَى أَنْ يَحْصَلَ أَمْرٌ، يُقَالُ فِيهِ لَيْسَتِ التَّرْكِيبُ الْأَمْرُ هَكَذَا  
إِلَى حُصُولِهِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ لِلْمُسْتَدِلِّ، أَوْ مُقَدَّرَةُ الدُّخُولِ عَلَى مَخْذُوفٍ  
بِلَا قَوْلٍ يَكُونُ وَضْفًا لَهُ، وَتَكُونُ «هَلَمْ» لِلِاخْتِارِ لَا لِلطَّلَبِ، فَكَأَنَّهُ  
يَقُولُ: إِلَى نِهَائِهِ يَسْتَمِرُّ التَّرْكِيبُ إِلَى حُصُولِهَا، فَلَا يُحْتَاجُ لِتَقْدِيرِ قَوْلٍ،  
بَلْ لِتَقْدِيرِ مَخْذُوفٍ، وَلَا يَخْلُو مِنَ التَّكْلُفِ.

وَمِثَالُ هَذَا التَّرْكِيبِ أَنْ يَكُونَ الْمَطْلُوبُ مَثَلًا: الْعَالَمُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ  
خَالِقٍ، فَتَقُولُ:

الْعَالَمُ مُلَازِمٌ لِلصِّفَاتِ الْخَادِعَةِ

وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ.

فَالْعَالَمُ حَادِثٌ.

وَكُلُّ حَادِثٍ مُمَكِّنٌ.

فَالْعَالَمُ مُمَكِّنٌ.

وَكُلُّ مُمَكِّنٍ يَحْتَاجُ إِلَى خَالِقٍ .

فَالْعَالَمُ يَحْتَاجُ إِلَى خَالِقٍ ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ .

وَيُسَمَّى هَذَا مَوْصُولَ النَّتَائِجِ لِذِكْرِهَا ، وَلَوْ أَسْقَطْنَاهَا لِنَعْلَمَ بِهَا  
وَقُلْتُ: الْعَالَمُ مُلَازِمٌ لِلْحَوَادِثِ ، وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَوَادِثِ حَدِثٌ ، وَكُلُّ  
حَادِثٍ مُمَكِّنٌ ، وَكُلُّ مُمَكِّنٍ يَحْتَاجُ إِلَى خَالِقٍ ، أَتَنَجَّ النَّبِيَّةُ الْأُولَى  
بِعَيْنِهَا .

وَيُسَمَّى هَذَا مَفْصُولَ النَّتَائِجِ لِأَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ مُتَّصِلَةً بِالْقِيَاسِ ، وَهُوَ  
مُرَكَّبٌ عَلَى كِلَا الْحَالَتَيْنِ ، وَالْمَفْصُولُ النَّتَائِجِ وَمَوْصُولُهَا مُسَوِّيَانِ فِي  
النَّبِيَّةِ وَالْمَالِ .

وَالِى الْقِسْمَيْنِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّتِي حَوَا بِكُونِ) أَيِ:  
يَكُونُ الْقِيَاسُ الْمُرَكَّبُ مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّتِي اخْتَوَى عَلَيْهَا وَاقْتَضَاهَا  
تَرْكِيبُهُ ، وَذَلِكَ بِأَن تَذَكَّرَ النَّتَائِجُ وَتُجْعَلَ مُقَدِّمَاتٍ لِقَضَايَا أُخَرِ .

(أَوْ مَفْصُولُهَا) أَيِ: وَيَكُونُ مَفْصُولَ النَّتَائِجِ بِأَن لَا تُذَكَّرَ فِي  
اللَّفْظِ ، وَيُؤْتَى بِالْقَضَايَا الَّتِي تُرَكَّبُ مَعَهَا كَأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ عَلَى كِبَرِيَّاتٍ مَا  
قَبْلَهَا (كُلُّ سَوَى) أَيِ: كِلَا الْقِسْمَيْنِ مُتَسَاوِيَانِ فِيمَا يَخْصُلُ مِنَ الْإِنْتِجَاجِ  
فِي الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَمْثِيلُ ذَلِكَ .

وَهَذَا الْقِيَاسُ الْمُرَكَّبُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ أَقْسَمَةٌ بَسِيطَةٌ اجْتَمَعَتْ أَوْ

قِيَاسَانِ بَسِيطَانِ اجْتَمَعَ، سَوَاءٌ ذُكِرَتِ النَّتِيجَةُ أَوْ قُدِّرَتْ لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ  
كَالْمَذْكُورِ، إِلَّا أَنَّ تِلْكَ الْأَقْسِمَةَ أَوْ الْقِيَاسَيْنِ لَمَّا احتَاجَ بَعْضُهَا إِلَى  
بَعْضٍ وَرُتَّبَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ سُمِّيَ الْمَجْمُوعُ قِيَاسًا مُرَكَّبًا، وَلَوْ قَالَ  
قَائِلٌ بِأَنَّ الْمُرَكَّبَ هُوَ مَا رُكِّبَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ بِلَا تَقْدِيرِ نَتِيجَةٍ  
لِكُلِّ مُقَدَّمَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً لِأَنَّ الْغَرَضَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَقْدِيرِهَا، كَانَ  
يُقَالُ: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، وَكُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ،  
فَيَنْتُجُ: كُلُّ إِنْسَانٍ مُؤَلَّفٌ، بِلَا تَقْدِيرِ نَتِيجَةٍ أَصْلًا لِأَنَّهَا غَيْرُ كَافِيَةٍ فِي  
الْغَرَضِ مَا بَعْدَ.

وَإِنْ بَجُرْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتُدِلَّ      فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ  
وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِيَّ      وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فَحَقَّقْ  
وَحَيْثُ جُرْئِيٌّ عَلَى جُرْئِيٍّ حُمِلَ      لِجَمَاعٍ فَذَاكَ تَمَثُّلٌ جُعِلَ  
وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالِدَّلِيلِ      قِيَاسُ الْاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمَثُّلِ

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَقْسَامِ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ بِاعْتِبَارِ صُورَتِهِ يَقُولُهُ: (وَإِنْ  
يُجْزَى عَلَى كُلِّ اسْتِدْلٍ) أَيُّ: وَإِنْ اسْتُدِلَّ بِقَضِيَّةٍ جُرْئِيَّةٍ عَلَى قَضِيَّةٍ  
كُلِّيَّةٍ، وَالْمُرَادُ بِالْجُرْئِيَّةِ هُنَا: مَا لَيْسَ مَوْضُوعُهَا مَسُورًا بِالسُّورِ الْكُلِّيِّ،  
فَاطْلُقِ النَّظْمَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا الْجُرْئِيَّ وَعَلَى مُقَابِلِهَا الْكُلِّيَّ تَسَامُحًا.

(فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ) أَيُّ: فَذَاكَ الدَّلِيلُ الَّذِي اسْتُدِلَّ بِهِ  
كَذَاكَ عَقْلٌ، أَيُّ: عُرِفَ بِالدَّلِيلِ الْاسْتِقْرَائِيِّ لِنَشَأَتِهِ عَنِ اسْتِقْرَاءِ أَيِّ تَنْبِيحٍ

أَحْكَامِ مُفْرَدَاتٍ .

وَأَصْلُ الاسْتِقْرَاءِ تَتَبُّعُ قُرَى الْبَلَدِ ، يُقَالُ : اسْتَقْرَأْتُ الْبَلَدَ أَيَّ تَتَبَعْتُ قُرَاهَا ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي مُطْلَقِ التَّتَبُّعِ وَهُوَ تَتَبُّعُ مُفْرَدَاتٍ لِتُذْرِكَ أَحْكَامُهَا الْمُتَّحِدَةُ .

وَيُسْتَرْطُ فِي الاسْتِدْلَالِ عَلَى هَذِهِ الْكُلِّيَّةِ أَنْ تَكُونَ الْجُزْئِيَّةُ الْحَاصِلَةُ بِالِاسْتِقْرَاءِ مُتَعَدِّدَةً كَثِيرَةً بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ مَا لَمْ يُذْرَكَ حُكْمُهُ مِنْ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتِ كَمَا أُذْرَكَ .

مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : الْعَنَمُ تُحَرِّكُ فَكَّهَا الْأَسْفَلَ عِنْدَ الْأَكْلِ ، وَكَذَا الْإِبِلُ ، وَالْبَقَرُ ، وَالْإِنْسَانُ ، وَالْوَحْشُ ، وَالطَّبَّا ، وَبَقَرَةُ الْوَحْشِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا أُذْرَكْنَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ ، فَكُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ .

فَقَدْ اسْتَدْلَلْنَا بِأَحْكَامِ الْجُزْئِيَّاتِ الَّتِي اسْتَقْرَأْنَاهَا عَلَى قَضِيَّةِ كُلِّيَّةٍ وَهِيَ قَوْلُنَا : «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ» ، وَتِلْكَ الْقَضِيَّةُ تَشْتَمِلُ عَلَى الْجُزْئِيَّاتِ الَّتِي بِهَا اسْتُدِلَّ عَلَى اغْتِقَادِ صِحَّةِ حُكْمِهَا ، وَلِهَذَا يُقَالُ : الدَّلِيلُ الْاسْتِقْرَائِيُّ : هُوَ مَا اشْتَمَلَ الْمَطْلُوبُ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ الْاشْتِمَالُ هُوَ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّلِيلِ ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ إِحْقَاقَ الْفَرْدِ بِالْأَغْلَبِ ، وَأَكْثَرُ مَسَائِلِ النَّحْوِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، كَرَفْعِ كُلِّ فَاعِلٍ ، وَنَصْبِ كُلِّ مَفْعُولٍ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَفَادَهُ تَتَبُّعُ كُلِّ مَا سَمِعَ مِنْهُمَا فَوَجَدَ الْأَوَّلُ مَرْفُوعًا وَالثَّانِي

مَنْصُوبًا، فَأَلْحَقَ بِذَلِكَ مَا لَمْ يُسْمَعْ، فَحَصَلَتْ قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ ظَنِّيَّةٌ لِأَنَّهُ يُظَنُّ مِنْ تَسَاوِي الْكَثِيرِ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ فِي الْحُكْمِ أَنَّ مَا لَمْ يُذْرَكْ كَذَلِكَ لِحَرَّتَانِ الْعَادَةِ بِأَنَّ مَا يَطَّرِدُ فِي الْكَثِيرِ يَتَنَاوَلُ مَا سِوَاهُ.

(وَعَكْسُهُ) أَي: وَعَكْسُ مَا ذُكِرَ وَذَلِكَ الْعَكْسُ هُوَ الِاسْتِدْلَالُ بِالْكُلِّيِّ عَلَى الْجُزْئِيِّ (بُذْعَى) أَي: يُسَمَّى الدَّلِيلُ الَّذِي وَقَعَ فِي ذَلِكَ الِاسْتِدْلَالِ (الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ) حَيْثُ بَيَّنْتُ أَنَّهُ يُرَكَّبُ مِنْ مُقَدَّمَتَيْنِ صُغْرَى وَكُبْرَى، وَأَنَّهُ مَتَى سُلِّمَ لَزِمَ قَوْلُ آخَرٍ، وَأَنَّهُ يَكُونُ اقْتِرَانِيًّا وَاسْتِثْنَائِيًّا.

(فَحَقَّقْ) ذَلِكَ وَاعْلَمْ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ، فَإِنَّ مَا قَبْلَهُ حَاصِلُهُ أَخْذُ قَضِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ مِنْ جُزْئِيَّاتٍ كَثِيرَةٍ، وَهَذَا حَاصِلُهُ أَخْذُ قَضِيَّةٍ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ جُزْئِيَّةً مِنْ كُلِّيَّةٍ تَشْمَلُهَا وَغَيْرَهَا، وَقَدْ بَيَّنَّا حَاصِلَ مَا قَبْلَهُ.

وَيَبَيِّنُ هَذَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّكَ إِذَا حَاوَلْتَ مَثَلًا مَطْلُوبًا هُوَ أَنَّ الْجِزْمَ حَادِثٌ، اسْتَخْرَجْتَ قَضِيَّةً صُغْرَى بِفِكْرِكَ وَهِيَ أَنَّ الْجِزْمَ يُلَازِمُ الْأَعْرَاضَ الْحَادِثَةَ كَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ بَدُونَهُمَا، ثُمَّ تَسْتَخْرِجُ قَضِيَّةً كُلِّيَّةً تَكُونُ كُبْرَى لِهَذِهِ وَهِيَ قَوْلُكَ: «وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ»، فَإِذَا رَكَّبْتَ الْقِيَاسَ الْمَنْطِقِيَّ هَكَذَا:

الْجِزْمُ مُلَازِمٌ لِلْحَادِثِ

وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَادِثٌ

أَتَبَّحَ: الْجَزْمُ حَدِثٌ.

وَهَذِهِ النَّتِيجَةُ بِإِعْتِبَارِ مَوْضُوعِهَا مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَدْخُلُ فِي قَوْلِكَ: «وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ حَدِثٌ»، فَقَدْ اسْتَدَلَّتْ بِهِدِهِ الْكُبْرَى الْكُلِّيَّةُ عَلَى النَّتِيجَةِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي هِيَ كَالْجُزْئِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الْكُبْرَى، وَالْكُبْرَى بِهَا تَمَّ الْاسْتِدْلَالُ، فَهِيَ الدَّلِيلُ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ تَوَقَّفَ الْإِنْتِاجُ عَلَى الصَّغَرَى أَيْضًا لِأَنَّهَا هِيَ الْمُدْخِلَةُ لِلْجَزْمِ فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ الَّذِي هُوَ الْمَطْلُوبُ ثُبُوتُهُ لِلْأَصْغَرِ.

(وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْءٍ حُمِلَ) أَيْ: وَحَيْثُ حُمِلَ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيٍّ، أَيْ الْحَقَّ بِهِ فِي حُكْمِهِ (لِجَمَاعٍ) مُوْجُودٍ فِيهِمَا مَعًا، وَذَلِكَ الْجَمَاعُ هُوَ عِلَّةُ حُكْمِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ، (فَذَلِكَ تَمَثِيلُ جُمْلٍ) أَيْ: فَذَلِكَ الْقِيَاسُ الْحَاصِلُ مِنْ حَمْلِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ يُسَمَّى قِيَاسَ التَّمَثِيلِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ إِحْقَاقُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ لِتَمَانُّلِهِمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ.

وَالْمُرَادُ بِالْجُزْئِيِّ هُنَا: أَمْرٌ مُتَّصِرٌ، سَوَاءً كَانَ كُلِّيًّا أَوْ جُزْئِيًّا، مِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ: النَّبَاشُ كَالسَّارِقِ فَتَقْطَعُ يَدُهُ بِجَمَاعٍ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا أَخَذَ لِلْمَالِ خُفِيَّةً، فَقَدْ حَمَلْنَا النَّبَاشَ<sup>(١)</sup> وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ - أَيْ مُتَّصِرٌ - عَلَى السَّارِقِ فِي حُكْمٍ قَطَعَ الْبَيْدَ بِجَمَاعٍ هُوَ أَخَذَ الْمَالَ خُفِيَّةً<sup>(٢)</sup>.

(١) نَبَشَ الشَّيْءَ يَبْشُهُ نَبْشًا: اسْتَخْرَجَهُ بَعْدَ الدَّفْنِ، وَنَبَشَ الْمَوْتَى: اسْتَخْرَجَهُمْ، وَالنَّبَاشُ: الْفَاعِلُ لِذَلِكَ، وَجِزْفَةُ النَّبَاشَةِ. (لسان العرب - مادة: مبش)

(٢) قَالَ الْإِمَامُ سَعِيدُ الْعَقْبَانِي فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ الْأَصُولِيِّ لِابْنِ الْحَاجِبِ: الْمَقْصُودُ بِاللَّذِيلِ =

وَتَسَاهَلُ النَّاطِقُ فِي إِطْلَاقِ الْجُزْئِيِّ عَلَى مُطْلَقِ الْمُتَصَوِّرِ، كَمَا  
تَسَاهَلُ فِي إِسْقَاطِ الْبَاءِ مِنَ الْجُزْئِيِّ الثَّانِي.

وَالْحَاصِلُ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ هُنَا أَقْسَسَ ثَلَاثَةٌ:

١ - أَحَدُهَا: الْمَنْطِقِيُّ وَهُوَ الْمُرَكَّبُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ لِإِتِّجَاعِ ثَالِثَةٍ، يَشْتَمِلُ  
ذَلِكَ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا بِكِبَرَاهُ مَعَ صُغَرَاهُ، وَيُقَالُ فِيهِ اسْتِدْلَالٌ بِكَلِّيَّةٍ عَلَى  
جُزْئِيَّةٍ، أَيْ: بِأَمْرِ عَامٍّ عَلَى أَمْرٍ خَاصٍّ، كَقَوْلِكَ:

كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ

وَكُلُّ حَيَوَانٍ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ

فَالْإِنْسَانُ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَةِ

= أبدأ وجه الربط بين أحد طرفي المطلوب وهو المحمول إلى الطرف الآخر الذي هو  
الموضوع، إيجاباً أو سلباً. فإذا أردنا أن نستدل على أن النباش يُقَطَّعُ، فموضوع المطلوب  
هو «النباش»، ومحموله «يُقَطَّعُ»، فإذا حاولنا الاستدلال على هذا المطلوب بصورة الشكل  
الأول فإننا نطلب وسطاً جامعاً بين موضوع المطلوب ومحموله، فتجعل موضوع المطلوب  
موضوعاً لذلك الوسط، والوسط هنا هو قولنا: «سارق»، فتشأ لنا مقدمة وهي قولنا:  
«النباش سارق»، وهذه المقدمة هي الصغرى لاشتغالها على الأصغر وهو موضوع  
المطلوب، ونجعل أيضاً محمول المطلوب محمولاً على ذلك الوسط فنقول: وكل سارق  
يقطع، فتشأ مقدمة أخرى وهي الكبرى لاشتغالها على الأكبر وهو محمول المطلوب.

ثم الصغرى إنما حكمت على النباش بخصوصه بأنه سارق، والكبرى حكمت على السارق  
بعمومه، نباشاً كان أو غيره، فوجب اندراج النباش في حكم الكبرى بالأحرى، فالتقى  
لأجل ذلك موضوع الصغرى وهو «نباش» مع محمول الكبرى وهو «يقطع» فصحت  
النتيجة. (شرح المختصر (ق/١٩/١).

- وَثَانِيهَا: الاسْتِفْرَافُ، وَيُقَالُ فِي تَحْقِيقِهِ: اسْتِدْلَالُ بِجُزْئِيَّاتٍ أَيْ بِقَضَايَا جُزْئِيَّاتٍ عَلَى قَضِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ، وَتِلْكَ الْجُزْئِيَّاتُ حَاصِلَةٌ بِتَتَبُعِ أَحْكَامِ الْمُفْرَدَاتِ، كَمَا إِذَا تَتَبَعْنَا أَحْكَامَ الْحَيَوَانَاتِ وَهِيَ تَحْرِيقُهَا فَكَيْفَ الْأَسْفَلِ عِنْدَ الْأَكْلِ فَوَجَدْنَا مَا أَذْرَكْنَا مِنْهَا كَذَلِكَ، فَيَنْبَغُ لَكَ ذَلِكَ أَنَّ حَرَكَةَ الْفَكِّ الْأَسْفَلِ عِنْدَ الْأَكْلِ عَامٌّ لِجَمِيعِ الْحَيَوَانَاتِ، فَنَقُولُ: كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ؛ لِأَنَّ مَا أَذْرَكْنَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ كَذَلِكَ.

وَيُسَمَّى: إِنْحَاؤُ الْقَرْدِ بِالْأَغْلَبِ، وَلَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ نَمَّ قَرْدٌ لَيْسَ كَذَلِكَ، كَمَا قِيلَ أَنَّ التَّمْسَاحَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

- وَثَالِثُهَا: التَّمْيِيلِيُّ، وَيُقَالُ فِي تَحْقِيقِهِ: اسْتِدْلَالُ بِجُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ، أَيْ: اسْتِدْلَالُ بِأَمْرِ مَعْلُومٍ عَلَى أَمْرِ مَعْلُومٍ لِجَمِيعِ بَيْنَهُمَا، وَيُسَمَّى قِيَاسَ التَّمْيِيلِ، كَمَا إِذَا نَظَرْنَا فِي أَمْرِ الْحَمْرِ فَوَجَدْنَاهُ حَرَامًا لِعِلَّةٍ هِيَ الْإِسْكَارُ، فَتَحْمِلُ عَلَيْهِ النَّبِيذَ فِي التَّحْرِيمِ لَوْجُودِ الْجَمِيعِ فِيهِ وَعِلَّةِ التَّحْرِيمِ الَّتِي هِيَ الْإِسْكَارُ.

وَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ لِأَنَّ الْقَرَعَ - وَهُوَ الْمَقْيِسُ - يُحْتَمَلُ أَنْ يُوْجَدَ فِيهِ مَانِعٌ مِنَ الْحُكْمِ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ؛ أَوْ تَكُونَ الْعِلَّةُ نَاقِصَةً فِيهِ. وَرَبِّحُ أَنْ يَكُونَ قَطْعِيًّا إِنْ قُطِعَ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ بِتَمَامِهَا، وَأَنَّهَا هِيَ الْعِلَّةُ الْمُسْتَلْزِمَةُ، وَأَنَّهُ لَا مُعَارِضَ لَهَا فِي الْقَرَعَ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ بِتَصْوِيرِ هَذِهِ الْأَقْسَةِ أَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ الصُّورَةُ، وَيَصِحُّ أَنْ تَرَدَّ صُورَةُ الْمُنْطِقِيِّ فِي مَادَّةِ التَّمْثِيلِيِّ، كَأَن يُقَالَ:

النَّبِيذُ مُسْكِرٌ

وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ

وَيُسَمَّى حَبْنُذٌ مُنْطِقِيًّا.

وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا قَرَرْنَا أَيْضًا أَنَّ التَّمْثِيلِيَّ وَالْاِسْتِقْرَائِيَّ لَا يُفِيدَانِ الْقَطْعَ إِلَّا بِشَرْطِ قَلِيلِ الْوُجُودِ فِي التَّمْثِيلِيِّ كَمَا ذَكَرْنَا، وَأَمَّا الْمُنْطِقِيُّ فَهُوَ عَلَى حَسَبِ الْمَادَّةِ، فَإِنْ كَانَ مَادَّتُهُ قَطْعِيَّةً فَهُوَ قَطْعِيٌّ، وَإِلَّا فَلَا، إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ إِرَادَةُ لِلْقَطْعِ، وَعَلَى هَذَا نَبَّهَ بِقَوْلِهِ:

(وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالْدَّلِيلِ) أَيُّ: بِصَحَّةِ الْمَذْلُولِ (قِيَاسُ الْاِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ) وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا فِي ذَلِكَ، وَإِطْلَاقُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَذْلُولِ كَمَا هُنَا تَجَوُّزٌ، وَمَقْهُومُهُ أَنَّ الْمُنْطِقِيَّ يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالْمَذْلُولِ وَهُوَ كَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ مَادَّةُ مُقَدِّمَاتِهِ قَطْعِيَّةً، وَتَقَدَّمَ أَنَّ التَّمْثِيلِيَّ قَدْ يُفِيدُ الْقَطْعَ عَلَى وَجْهِ الْقِلَّةِ لَوْجُودِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الشُّرُوطِ.

\*\*\*

## أَقْسَامُ الْحُجَّةِ

وَحُجَّةٌ نَفْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ      أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ  
 خُطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُزْهَانٌ جَدَلٌ      وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلَتْ الْأَمْلَ  
 أَجْلَاهَا الْبُزْهَانُ مَا أَلْفَ مِنْ      مُقَدَّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ  
 ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَقْسَامِ الْحُجَّةِ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى وَجْهِ آخِرٍ مَعَ مَا يَتَّبِعُ  
 ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْنَا أَنَّهُ مِنَ اللَّوَاحِقِ فَقَالَ: (أَقْسَامُ الْحُجَّةِ) أَيْ:  
 الدَّلِيلِ فِي الْجُمْلَةِ، يَعْنِي لَا بِإِعْتِبَارِ كَوْنِهَا مَنْطِقِيَّةً أَوْ تَمَثِيلًا أَوْ اسْتِقْرَاءً،  
 بَلْ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، مَعَ تَقْسِيمِ الْعَقْلِيِّ وَمَعَ مَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ بَيَانِ  
 كَيْفِيَّةِ بَعْضِ الْحُجَجِ مَادَّةً وَصُورَةً.

(وَحُجَّةٌ عَقْلِيَّةٌ نَفْلِيَّةٌ) أَيْ: وَالْحُجَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى نَفْلِيَّةٍ وَإِلَى عَقْلِيَّةٍ،  
 فَالنَّفْلِيَّةُ: مَا يَتَلَقَّى مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَمَا يَرْجِعُ لِذَلِكَ،  
 وَمِثَالُهَا أَنْ يُقَالَ: الْبُعْثُ حَقٌّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾  
 [التغابن: ٧].

وَالْعَقْلِيَّةُ يَتَقَسَّمُ الْمَنْطِقِيُّ مِنْهَا إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ:

(أَقْسَامُ هَازِي) يَعْنِي الْعَقْلِيَّةُ (خَمْسَةُ جَلِيَّةٍ) أَيْ: ظَاهِرَةٌ عِنْدَ أَزْيَابِهَا، وَهُوَ تَكْمِيلٌ لِلثَبِتِ .

(خَطَابَةٌ، شِعْرٌ، وَبُرْهَانٌ، جَدَلٌ، وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ) أَيْ: وَتِلْكَ الْخَمْسَةُ هِيَ مَا يُسَمَّى خَطَابَةً، وَمَا يُسَمَّى شِعْرًا، وَمَا يُسَمَّى بُرْهَانًا، وَمَا يُسَمَّى جَدَلًا، وَمَا يُسَمَّى سَفْسَطَةً .

وَنَقْسِمُ الْمُنْطَقِيَّ إِلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِنَّمَا هُوَ بِإِعْتِبَارِ مَادَّةِ الْقَضَايَا الْمُرَكَّبِ مِنْهَا كَمَا سَيُظْهِرُ .

وَأَسْقِطُ النَّاطِقُ حَرَفَ الْعَطْفِ لِلضَّرُورَةِ مِنْ هَذِهِ الْمَعْطُوفَاتِ وَلَمْ يُرْتَبِهَا بِحَسَبِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ، بَلْ أَتَى بِهَا عَلَى حَسَبِ مَا سَمَحَ لَهُ الْوِزْنُ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا تَتَرَكَّبُ مِنْهُ الَّذِي هُوَ أَصْلُ تَبَايُهِهَا، إِلَّا الْبُرْهَانَ مِنْهَا كَمَا يَأْتِي .

وَأَقَوَّاهَا الْبُرْهَانُ كَمَا سَيَذْكُرُهُ، ثُمَّ الْجَدَلُ، ثُمَّ الْخَطَابَةُ، ثُمَّ الشُّعْرُ، ثُمَّ السَّفْسَطَةُ .

فَالْبُرْهَانُ مِنْهَا: هُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ، وَسَيَّآتِي .

وَالْجَدَلُ: مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورٍ أَوْ مُسَلَّمَةٍ، فَالْمَشْهُورَةُ: مَا اعْتَرَفَ بِهِ الْجُمْهُورُ لِأَمْرِ يُعْمُ كَمَصْلَحَةٍ، كَمَا يُقَالُ:

هَذَا الْفِعْلُ عَدْلٌ

وَكُلُّ عَذْلٍ مَمْدُوحٌ

فَهَذَا الْفِعْلُ مَمْدُوحٌ

وَكَرَفَةٌ، كَمَا يُقَالُ:

هَذَا مُسْكِينٌ

وَكُلُّ مُسْكِينٍ تُحَمَدُ مُوَاسَاتُهُ

فَهَذَا تُحَمَدُ مُوَاسَاتُهُ.

وَكَحْمِيَّةٌ كَمَا يُقَالُ:

هَذَا كَاشِفٌ لِعَوْرَتِهِ

وَكُلُّ كَاشِفٍ لِعَوْرَتِهِ فَهُوَ مَذْمُومٌ.


فَهَذَا مَذْمُومٌ

وَالْمُسْلَمَةُ: هِيَ مَا يَعْتَرَفُ بِهِ الْخَصْمُ وَيُسَلِّمُهُ، سَوَاءً كَانَ صَحِيحًا  
فِي نَفْسِهِ أَوْ فَاسِدًا، مَشْهُورًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، وَلِهَذَا يُقَالُ: قِيَاسُ التَّسْلِيمِ  
أَعَمُّ مِنْ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ كَانَ يُقَالُ لِلْفَقِيهِ الَّذِي يُسَلِّمُ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْآحَادِ  
فِي حُلِيِّ الصَّبِيِّ:

هَذَا حُلِيٌّ

وَكُلُّ حُلِيٍّ تَجِبُ زَكَاتُهُ

فَهَذَا يَجِبُ زَكَاتُهُ

دَلِيلُ الصُّغَرَى: الْمُشَاهَدَةُ. وَدَلِيلُ الْكُبْرَى لَا تَخْتِاجُ إِلَيْهِ لِأَنَّكَ تُسَلِّمُهَا لِعِلْمِكَ بِأَنَّهُ وَرَدَ فِيهَا خَبَرُ أَحَادٍ وَهُوَ قَوْلُهُ : «فِي الْحُلِيِّ زَكَاتٌ»، وَخَبَرُ الْأَحَادِ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَكَ.

وَالْغَرَضُ مِنَ الْجَدَلِ إِفْتِنَاعُ قَاصِرٍ عَنِ الْبِرّهَانِ، وَقَدْ يَكُونُ اِزْتِكَابُهُ لِعَدَمِ حُضُورِ غَيْرِهِ.

وَالْخَطَابَةُ: مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ شَأْنُهَا أَنْ تُظَنَّ لِأَمْرِ عَارِضٍ أَوْ تُقْبَلَ لِصُدُورِهَا مِنْ مَقْبُولٍ كَلَامُهُ، فَالْمَظْنُونَةُ كَمَا يُقَالُ:

هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ

وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ فَهُوَ لِيَصَّ

فَهَذَا لِيَصَّ

فَالْكُبْرَى شَأْنُهَا أَنْ يُظَنَّ صِدْقُهَا لِعَارِضٍ أَنَّ الْغَالِبَ مِمَّنْ يَدُورُ بِالسَّلَاحِ لَيْلًا كَوْنُهُ كَذَلِكَ.

وَالْمَقْبُولَةُ مِنْ مَقْبُولٍ لَا ضَابِطَ لَهَا، وَلَمْ يَتَّعَيْنْ لَهَا مِثَالٌ لِاخْتِلَافِهَا بِوَقَائِعِ الْأَشْخَاصِ، إِلَّا أَنْ قُبُولَهَا مِنَ الشَّخْصِ إِمَّا لِيَسِّرَ لَا يَتَعَلَّمُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَلِهَذَا يُقَالُ: عَلَيْكَ بِمَا يَقُولُ فَلَانٌ فَإِنْ كَلَامُهُ مَقْبُولٌ عِنْدَ النَّاسِ، أَوْ لِحَصْلَةِ جَمِيلَةٍ كَرِيذَةِ عِلْمٍ وَوَرَعٍ، فَيُقَالُ مَثَلًا: هَذَا قَوْلُ

فُلَانٍ، وَكُلُّ مَا يَقُولُ فُلَانٌ فَهُوَ حَقٌّ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَطْنُونَةَ وَالْمُقَبَّلَةَ مُتَدَاخِلَةٌ لِأَنَّ الْقَبُولَ يَسْتَلْزِمُ ظَنَّ الصَّحَّةِ، وَظَنُّ الصَّحَّةِ قَدْ يَكُونُ لَا بِإِعْتِبَارِ الصُّدُورِ مِنْ شَخْصٍ، ثُمَّ إِنَّ كَانَتْ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ وَسَلَّمَتْ دَخَلَتْ فِي الْمُسَلَّمَاتِ، وَإِلَّا فَهِيَ لِمُجَرَّدِ التَّنْبِيهِ عَلَى مَا يُظَنُّ لِيُعْمَلَ بِمُقْتَضَاهُ، فَكَأَنَّمَا أَعْمُ مِنَ الْجَدَلِ.

وَلَمَّا كَانَ كَلَامُ الْخَطِيبِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْمَرَاشِدِ، وَالظَّنُّ وَالْقَبُولُ فِي ذَلِكَ كَافٍ، سُمِّيَتْ الْحُجَّةُ الْمُرَكَّبَةُ مِنْ مَظْنُونٍ أَوْ مَقْبُولٍ خَطَابَةً.

وَالشَّعْرُ هُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تُوجِبُ بَسْطًا أَوْ قَبْضًا، سَوَاءٌ كَانَ الْبَسْطُ إِلَى حَسَنِ أَوْ إِلَى قَبِيحٍ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْقَبْضُ عَنْ حَسَنِ أَوْ عَنْ قَبِيحٍ، وَيَزِيدُهَا فِي هَذَا الْمَعْنَى كَوْنُهَا بِوِزْنِ الشَّعْرِ، إِذِ الشَّعْرُ شَأْنُهُ تَقْبِيحُ الْحَسَنِ وَتَحْسِينُ الْقَبِيحِ، وَلِهَذَا سُمِّيَ الدَّلِيلُ الْمُرَكَّبُ مِمَّا يُوجِبُ ذَلِكَ شِعْرًا، وَذَلِكَ كَمَا يُقَالُ فِي تَقْبِيحِ الْعَسَلِ وَإِنْ كَانَ حَسَنًا: هَذِهِ مُرَّةٌ مُتَهَوِّعَةٌ وَفِيهِ الذُّبَابُ، وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ قَبِيحٌ.

وَفِي تَرْبِيهِ الْخَمْرِ وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا:

هَذِهِ يَاقُوتَةٌ سَيَّالَةٌ

وَكُلُّ يَاقُوتَةٍ سَيَّالَةٍ فَهِيَ رَفِيعَةٌ

فَهَذِهِ رَفِيعَةٌ

وَالسَّفْطَةُ: مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ وَلَيْسَ بِحَقٍّ، كَمَا يُقَالُ فِي صُورَةِ فَرَسٍ فِي حَانِطٍ:

هَذَا فَرَسٌ

وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ

فَهَذَا صَهَّالٌ

إِلَّا أَنَّ مُسْتَعْمِلَ السَّفْطَةِ إِنْ قَابَلَ بِهَا صَاحِبَ الْبُرْهَانِ سُمِّيَ سُوفِسْطَانِيًّا، أَيْ: ذُو حِكْمَةٍ مُمَوَّهَةٍ لِأَنَّ «سُوفَ» هُوَ الْحِكْمَةُ، وَ«سَطَا» هُوَ التَّمْوِيهُ وَالتَّلْوِيسُ، وَإِنْ قَابَلَ بِهَا الْمُجَادِلَ سُمِّيَ مُشَاغِبًا.

وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ لَا يُشْتَرَطُ فِي تَسْمِيَتِهَا بِأَسْمَائِهَا كَوْنُ كُلِّهَا الْمُقَدِّمَتَيْنِ فِيهَا مِنْ جِنْسٍ مَا شُرِطَ فِيهَا، بَلْ يَكْفِي فِي التَّسْمِيَةِ كَوْنُ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ مِنْ جِنْسٍ مَا شُرِطَ، وَلِهَذَا قِيلَ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: «هَذَا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ» إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُ خَطَائِيٌّ مَعَ أَنَّ الصُّغْرَى فِيهِ قَدْ تَكُونُ يَقِينِيَّةً، بِخِلَافِ الْبُرْهَانِ فَيُشْتَرَطُ فِي كِلَا مُقَدِّمَتَيْهِ أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةً.

وَالِئِذَا أَسَارَ بِقَوْلِهِ: (أَجْلُهَا) أَيْ: أَكْمَلَهَا فِي قَطْعِ حُجَّةِ الْحَضَمِ (الْبُرْهَانِ) وَهُوَ مَا خُوِّدَ مِنْ بَرَهَتْ الْعُودِ إِذَا قَطَعَتْهُ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ حُجَّةَ الْحَضَمِ وَيُوجِبُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى الْقَطْعَ بِثُبُوتِ الْمَطْلُوبِ.

وَهُوَ (مَا أَلْفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ) أَيْ: هُوَ الَّذِي يُشْتَرَطُ

فِي مُقَدِّمَاتِهِ أَنْ تَكُونَ مُفْتَرِيَةً بِالْيَقِينِ، أَيْ: مُثَبِّتَةً.

وَالْيَقِينُ: هُوَ الْاِعْتِقَادُ الْمُطَابِقُ لِمَوْجِبٍ، فَخَرَجَ عَنِ الْاِعْتِقَادِ الظَّنِّ وَالشَّكِّ وَالْوَهْمِ، وَخَرَجَ بِالْمُطَابِقِ الْاِعْتِقَادُ الْفَاسِدُ كَاِعْتِقَادِ الْمُعْتَزِّلِيِّ أَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ أَعْمَالَهُ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿خَلَقْتُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

وَخَرَجَ بِالْمَوْجِبِ الْاِعْتِقَادُ الْمُطَابِقُ بِلَا مَوْجِبٍ أَيْ مُثَبِّتٍ، كَاِعْتِقَادِ الْمُقَلِّدِ أَنَّ الْعَالَمَ حَدِثٌ بِلَا دَلِيلٍ وَلَا ضَرُورَةٍ، فَإِنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بِمَوْجِبٍ - أَيْ مُثَبِّتٍ - يَقْبَلُ الْاِئْتِفَاءَ بِتَشْكِيكِكَ الْمُسَكِّكِ.

وَلِهَذَا يُقَالُ: إِنَّ الْيَقِينَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْجَزْمِ وَالْمُطَابَقَةِ وَالْجَبَاتِ لِضَرُورَةٍ أَوْ بُرْهَانٍ، فَإِنْ كَانَتْ مُقَدِّمَاتُ الدَّلِيلِ غَيْرَ يَقِينِيَّةٍ كَالْمَشْهُورَاتِ وَالْمَظْنُونَاتِ وَالْمُسَلَّمَاتِ بِلَا يَقِينٍ لَمْ يُسَمَّ كَمَا تَقَدَّمَ بُرْهَانًا.

مِنْ أَوَّلِيَّاتِ مُشَاهَدَاتٍ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ وَحَدِثِيَّاتٍ وَمَخْسُوسَاتٍ فِتْلِكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

ثُمَّ تَبَيَّنَ عَلَى الْيَقِينِيَّاتِ وَأَنَّهَا سِتَّةُ أَنْوَاعٍ فَقَالَ: (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ) هُوَ وَمَا بَعْدَهُ بَدَلُ مُفَصَّلٍ مِنْ مُجْمَلٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تَقْتَرِنُ بِالْيَقِينِ»، وَمِنْ (مُشَاهَدَاتٍ) وَمِنْ (مُجَرَّبَاتٍ) وَمِنْ (مُتَوَاتِرَاتٍ وَ) مِنْ (حَدِثِيَّاتٍ وَ) مِنْ (مَخْسُوسَاتٍ فِتْلِكَ) أَيْ: فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ السَّتَةُ هِيَ (جُمْلَةُ) أَيْ:

مَجْمُوعُ الْقَضَايَا (الْيَقِينِيَّاتِ).

أَمَّا الْأَوَّلِيَّاتُ فَهِيَ الْقَضَايَا الَّتِي لَا يَتَوَقَّفُ الْعَقْلُ فِي الْحُكْمِ  
بِنِسْبَتِهَا إِلَّا عَلَى تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ، مَعَ الْاِلْتِفَاتِ إِلَى الْمَحْمُولِ هَلْ هُوَ  
ثَابِتٌ لِلْمَوْضُوعِ أَوْ لَا، كَالْحُكْمِ بِأَنَّ الْكُلَّ أَكْثَمُ مِنَ الْجُزْءِ، وَأَنَّ الْجُزْءَ  
دَاخِلٌ فِي الْكُلِّ، وَأَنَّ الْكُلَّ لَهُ جُزْءٌ، وَأَنَّ الْبَيَاضَ وَالسَّوَادَ غَيْرُ  
مُجْتَمِعَيْنِ، وَأَنَّ الْجِرْمَ لَا يَحُلُّ مَحَلَّيْنِ فِي آنٍ وَاحِدٍ.

فَإِذَا قِيلَ:

هَذَا كُلُّهُ جُزْءٌ

وَكُلُّ كُلٍّ فَهُوَ أَكْثَمُ مِنْ جُزْءِهِ

فَهَذَا أَكْثَمُ مِنْ جُزْءِهِ

كَانَ قِيَاسًا مُرَكَّبًا مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ.

وَأَمَّا الْمُشَاهَدَاتُ فَهِيَ الْقَضَايَا الَّتِي يَجْزِمُ بِهَا الْعَقْلُ بِوَاسِطَةِ  
الْحِسِّ الظَّاهِرِ، كَالْحُكْمِ بِأَنَّ النَّارَ حَارَّةٌ وَالشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ، فَإِذَا قِيلَ:

هَذِهِ نَارٌ

وَكُلُّ نَارٍ مُخْرِقَةٌ

فَهَذِهِ مُخْرِقَةٌ

كَانَ قِيَاسًا مِنَ الْمُشَاهَدَاتِ.

وَأَمَّا الْمُجَرَّبَاتُ فَهِيَ الْقَضَايَا الَّتِي حُكْمُهَا بِوَاسِطَةِ تَجْرِبٍ مُتَكَرِّرٍ  
مَعَ وَسْطٍ حَاضِرٍ فِي الدَّهْنِ، كَالْحُكْمِ بِأَنَّ السَّقْمُونِيَا - وَهِيَ تَبَاتٌ  
يُسْتَخْرَجُ مِنْ تَجَاوِيفِهِ رُطُونُهُ تُجَفَّفُ وَتُدْعَى بِاسْمِ تَبَاتِهَا، نَحْوُ هَذَا فِي  
«الْقَامُوسِ» - تُسَهِّلُ الصَّفَرَاءُ بِوَاسِطَةِ تَجْرِبٍ وَتَكَرُّرٍ، مَعَ وَسْطٍ حَاضِرٍ  
فِي الدَّهْنِ، وَهُوَ أَنَّ التَّسْهِيلَ الْمَذْكُورَ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِسَبَبٍ يُوجِبُهُ مَا تَكَرَّرَ  
فِي كُلِّ اسْتِعْمَالٍ، فَإِذَا قِيلَ:

هَذِهِ سَقْمُونِيَا

وَكُلُّ سَقْمُونِيَا تُسَهِّلُ الصَّفَرَاءُ

فَهَلْهُ تُسَهِّلُ الصَّفَرَاءُ

كَانَ قِيَامًا فِي الْمُجَرَّبَاتِ .

وَفِي كَوْنِ الْحُكْمِ التَّجْرِبِيِّ يَقِينِيًّا نَظَرًا؛ لِصِحَّةِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ  
عِنْدَ الْمُجَرَّبِ لَا بِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْخَصْمِ لِصِحَّةِ أَنْ  
لَا يَبْهَتَ عِنْدَهُ ذَلِكَ التَّجْرِبُ .

وَأَمَّا الْمُتَوَازِرَاتُ فَهِيَ الَّتِي حُكْمُهَا بِوَاسِطَةِ حِسِّ سَمْعٍ، مَعَ وَسْطٍ  
حَاضِرٍ فِي الدَّهْنِ، كَالْعِلْمِ بِوُجُودِ مَكَّةَ وَبَعْدَادَ بِوَاسِطَةِ سَمَاعٍ مِنْ أَفْرَادٍ  
كَثِيرَةٍ مَعَ وَسْطٍ حَاضِرٍ فِي الدَّهْنِ وَهُوَ أَنَّ هَذَا خَبْرٌ جَمَعَ عَنْ مَحْسُوسٍ  
يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ عَادَةً، فَإِذَا قِيلَ:

بَعْدَادٍ أَخْبَرَ بِوُجُودِهِ جَمْعٌ يَسْتَحِيلُ كَذِبُهُمْ  
وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ كَذَلِكَ فَهُوَ مُوجُودٌ قَطْعًا  
فَبَعْدَادٍ مُوجُودٌ قَطْعًا

كَانَ قِيَاسًا مِنَ الْمُتَوَاتِرَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُومُ حُجَّةٌ عَلَى الْحَصْمِ إِلَّا  
مَا اعْتَرَفَ بِعِلْمِهِ، وَالْمُتَوَاتِرُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَعْلَمَهُ إِلَّا السَّامِعُ، وَالْحَصْمُ قَدْ  
لَا يَسْمَعُ.

وَأَمَّا الْحَدِثِيَّاتُ فَهِيَ الَّتِي حُكْمُهَا بِوَاسِطَةِ تَكَرُّرِ شُهُودٍ خَاصٍّ مَعَ  
وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي الدَّهْنِ، كَالْحُكْمِ بِأَنَّ نُورَ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ  
الشَّمْسِ بِوَاسِطَةِ شُهُودِ نُورِهِ عِنْدَ مُقَابَلَةِ أَجْزَائِهِ الشَّمْسِ عَلَى قَدْرِ  
الْمُقَابَلَةِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، مَعَ وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي الدَّهْنِ وَهُوَ أَنَّ  
النُّورَ لَوْ لَمْ يَحْصُلْ مِنَ الشَّمْسِ بِالْمُقَابَلَةِ مَا رِئَى كَذَلِكَ، فَإِذَا قِيلَ:  
هَذَا نُورُ الْقَمَرِ

وَكُلُّ نُورِ قَمَرٍ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ

كَانَ قِيَاسًا مِنَ الْحَدِثِيَّاتِ.

وَلَا يَقُومُ أَيْضًا حُجَّةٌ عَلَى الْحَصْمِ لِصِحَّةِ أَنْ لَا يُسَلِّمَهُ الْحَصْمُ  
لِاخْتِصَاصِ الشُّهُودِ بِالْمُسْتَدِلِّ مَثَلًا.

وَكَوْنُ حُكْمِ الْحَدْسِ يَقِينًا مَحَلٌّ نَظَرٍ لِصِحَّةِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ عِنْدَ

مَا شُوهِدَ، لَا بِهِ عَقْلًا.

وَحُكْمُ الْحَدْسِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ كَثْرَةُ التَّكْرَارِ، بَلْ يَكْفِي فِيهِ مَا يُوجِبُ مُسَارَعَةَ النَّفْسِ لِلإِذْرَاكِ، بَلْ رُبَّمَا تَكْفِي فِيهِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِيهِ: هُوَ سُرْعَةُ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْمَبَادِي لِلْمَتَاهِي.

وَقَضِيَّتُهُ غَايَةٌ فِي الْقِلَّةِ، وَلِذَلِكَ تَجِدُهُمْ لَا يَكَادُونَ يُمَثِّلُونَ بِغَيْرِ قَضِيَّةِ نُورِ الْقَمَرِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِقِلَّتِهِ، وَلَكِنْ هَذَا إِنْ أُريدَ مَا يُحْصَلُ يَقِينًا كَمَا زَعِمَ فِي نُورِ الْقَمَرِ، وَأَمَّا إِنْ أُريدَ بِالْحَدْسِ مَا يَخْصُلُ عَنْ مُجَرَّدِ حَدْسٍ وَتَخْرِيصٍ فِي قَرِينَةٍ مَا وَإِنْ كَانَ الْحَاصِلُ ظَنًّا فَهُوَ كَثِيرٌ.

وَأَمَّا الْمَحْسُوسَاتُ فَيُعْنِي بِهَا مَا حَصَلَ بِغَيْرِ الْحِسِّ الظَّاهِرِ لِأَنَّ الْمُشَاهَدَ مِنَ الْحِسِّ الظَّاهِرِيِّ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَالَّذِي حَصَلَ بِغَيْرِ الْحِسِّ الظَّاهِرِيِّ وَهِيَ الَّتِي أَرَادَ هُنَا هِيَ الْوُجْدَانِيَّةُ.

وَالْوُجْدَانِيَّاتُ: هِيَ الَّتِي حُكْمُهَا بِوَاسِطَةِ الْحِسِّ الْبَاطِنِيِّ، كَالْحُكْمِ بِحُصُولِ جُوعَتَا وَفَرَحَتَا وَصِحَّتِنَا وَالْمِنَا وَحُزْنِنَا وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِذَا قِيلَ:

هَذَا قَرَحٌ مُوجُودٌ

وَكُلُّ قَرَحٍ مُوجُودٍ فَهُوَ مُحْسُوسٌ فِي الْبَاطِنِ

كَانَ قِيَاسًا مِنَ الْوُجْدَانِيَّاتِ.

وَالْوُجْدَانِيَّاتُ أَيْضًا لَا تَقُومُ حُجَّةً عَلَى الْخَصْمِ؛ إِذْ لَا يُلْزَمُ الْعِلْمُ

بِهَا إِلَّا وَاجِدَهَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَخْتَصَّ.

وَمَثَلُنَا بِأَقْسَةِ هَذِهِ الْقَضَايَا وَإِنْ كَانَتْ فِي مَوَادٍّ غَيْرِ مُفِيدَةٍ لِأَنَّ  
فَائِدَةَ إِبْرَادِهَا كَوْنُهَا تُرْكَبُ مِنْهَا الْأَقْسَةُ، وَهُمْ لَا يُمَثِّلُونَ بِأَقْسَتِهَا اتِّكَالًا  
عَلَى عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَالتَّقْوُسُ قَدْ تَشَوُّفُ لِكَيْفِيَةِ التَّرْكِيبِ.

وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ عَلَى النَّبِيَّةِ خِلَافَ آتِ  
عَقْلِيٍّ أَوْ عَادِيٍّ أَوْ تَوْلُدٍ أَوْ وَاجِبٍ وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْخِلَافِ فِي دَلَالَةِ الدَّلِيلِ عَلَى النَّبِيَّةِ فَقَالَ: (وَفِي  
دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ) أَيُّ: الْمُقَدِّمَتَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ فِي  
غَيْرِ مَا مَكَانٍ، (عَلَى النَّبِيَّةِ خِلَافَ) بَيْنَ الْعُقَلَاءِ (ءَاتِ) الْآنَ، بِمَعْنَى  
أَنَّ الْعُقَلَاءَ اخْتَلَفُوا فِي اسْتِزَامِ الدَّلِيلِ لِلنَّبِيَّةِ، فَقِيلَ: يَسْتَلْزِمُهَا عَقْلًا  
بَلَا تَوْلُدٍ وَلَا تَغْلِيلٍ، فَلَا يَصِحُّ عَقْلًا تَخَلُّفُ عِلْمِهَا عَنْ عِلْمِهِ، وَقِيلَ:  
يَسْتَلْزِمُهَا عَادَةً، فَيَصِحُّ تَخَلُّفُ عِلْمِهَا عَنْ عِلْمِهِ. وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ لِأَهْلِ  
الْحَقِّ.

وَقِيلَ: يَسْتَلْزِمُهَا عَقْلًا أَيْضًا، لَكِنْ بِطَرِيقِ التَّوَلُّدِ وَسَيَبِينُ، وَقِيلَ:  
يَسْتَلْزِمُهَا عَقْلًا أَيْضًا، لَكِنْ بِطَرِيقِ التَّغْلِيلِ، وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ الْأَخِيرَانِ  
لِغَيْرِ أَهْلِ الْحَقِّ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا لِلْمُعْتَرِلَةِ، وَالثَّانِي لِلْفَلَّاسِفَةِ.

وَالِى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (عَقْلِيٍّ) أَيُّ: قِيلَ إِنَّ دَلَالَةَ الدَّلِيلِ عَلَى

النَّيِّجَةِ تَحْصُلُ بِالِاسْتِلْزَامِ الْعَقْلِيِّ، وَلِتَأْوِيلِ الدَّلَالَةِ بِالِاسْتِلْزَامِ أَتَى بِقَوْلِهِ: «عَقْلِي أَوْ عَادِي» بِصِغَةِ التَّذْكِيرِ، وَمُرَادُهُ بِكَوْنِهِ عَقْلِيًّا كَوْنُ الاستِلْزَامِ لَا يَصِحُّ عَقْلًا فَخَلَفَهُ، لَكِنْ بَلَا تَوَلَّدَ وَلَا تَعْلِيلٌ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ، وَتَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مُقَابَلَتُهُ بِالتَّوَلَّدِ الَّذِي هُوَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ عَقْلِيًّا أَيْضًا، وَسَمَّيْنَاهُ أَنَّهُ أَذْخَلَ فِي التَّوَلَّدِ التَّعْلِيلَ.

وَالْقَائِلُ بِهَذَا يَرَى أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْكُبْرَى وَتَنَبَّهَ لِدُخُولِ الْأَصْغَرِ فِي حُكْمِهَا اسْتَحَالَ أَنْ لَا يُدْرِكَ أَنَّ الْأَصْغَرَ لَهُ حُكْمُ الْكُبْرَى وَإِلَّا لَرِمَ وُجُودُ عِلْمِ الْكَلِّيَّةِ بَلَا عِلْمٍ عُمُومٍ حُكْمِهَا وَهُوَ تَدَافُعٌ، فَإِذَا قِيلَ: هَذِهِ بَغْلَةٌ، وَكُلُّ بَغْلَةٍ عَاقِرٌ، وَأَدْرَكَ الْقَائِلُ دُخُولَ هَذِهِ فِي مَوْضِعِ حُكْمِ الْكُبْرَى، اسْتَحَالَ أَنْ لَا يُدْرِكَ أَنَّ هَذِهِ عَاقِرٌ، وَإِلَّا لَرِمَ أَنَّ الْكُبْرَى لَمْ تُعْلَمْ عَلَى أَنَّهَا كَلِّيَّةٌ لِمُخْرَجِ بَعْضِ أَفْرَادِهَا عَنْ حُكْمِهَا، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا بَيِّنَ عِلْمِ الدَّلِيلِ وَعِلْمِ النَّيِّجَةِ لِرُومٍ عَقْلِيٍّ، فَلَا يُمْكِنُ خَلْقُ الْأَوَّلِ بِدُونِ الثَّانِي، كَمَا لَا يُمْكِنُ خَلْقُ الْعَرَضِ بِدُونِ الْجَوْهَرِ.

(أَوْ عَادِي) أَيُّ: وَقِيلَ: إِنَّ اللَّزُومَ عَادِيًّا، أَيُّ جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ بِأَنَّ مَنْ عِلْمٌ مُقَدِّمَتِي الدَّلِيلِ عِلْمٌ تَيَجَّهَتْهُمَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ الدَّلِيلُ دُونَ عِلْمِ النَّيِّجَةِ لِأَنَّهُمَا عِلْمَانِ يَصِحُّ وُجُودُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ كَسَائِرِ أَفْرَادِ الْعِلْمِ، فَيَصِحُّ خَلْقُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلِأَنَّ الدَّلِيلَ عِلْمُهُ نَظَرِيٌّ، وَالنَّظَرِيُّ لَا يُجَامِعُ الْعِلْمَ

بِالْمَنْظُورِ فِيهِ وَهُوَ عِلْمُ النَّتِيجَةِ، وَلَوْ كَانَ اللُّزُومُ عَقْلِيًّا اجْتَمَعَ فِي آيٍ وَاحِدٍ.

وَفِي هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ النَّظَرَ الَّذِي لَا يُجَامِعُ النَّتِيجَةَ الْعِلْمُ بِكُلِّ مَنْ إِخْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ عَلَى حِدَةٍ عِنْدَ مُحَاوَلَةِ انْحِسَابِيهِمَا طَلَبًا لِعِلْمٍ مَا حَصَلَ مِنَ النَّتِيجَةِ، وَأَمَّا بَعْدَ كَمَالِ النَّظَرِ وَتَرْكِيبِهِمَا فِي الْعَقْلِ وَتَمَامِ جَمِيعِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْاسْتِدْلَالِ فَالْعِلْمُ بِذَلِكَ الْكُلِّ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ مُقَارَنَتِهِ لِعِلْمِ النَّتِيجَةِ.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِعِلْمِ النَّتِيجَةِ عِلْمُهَا فِي ضِمَنِ الْكُلِّيَّةِ فَهُوَ مُقَارِنٌ وَلَا يُمكنُ تَخَلُّفُهُ، وَإِنْ أُريدَ عِلْمٌ يَسْبِقُهَا غَيْرُ مُفْتَرَقَةٍ بِنسَبَةِ الْمُفْرَدَاتِ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا مَوْضُوعُ الْكُبْرَى فَهُوَ غَيْرُ مُفْتَرَقٍ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَادِيًّا.

نَعَمْ إِذَا تَقَطَّنَ هَلْ دَخَلَ مَوْضُوعُهَا فِي حُكْمِ الْكُبْرَى أَوْ لَا وَجَبَ حُكْمُهُ بِدُخُولِهِ وَإِلَّا فَلَمْ يُدْرِكِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ وَلَا اِزْتِجَاهَهُمَا، وَهَذَا التَّقَطُّنُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي كَمَالِ الْاسْتِدْلَالِ، وَعِنْدَهُ لَا يَخْلَفُ الْعِلْمُ بِالنَّتِيجَةِ، وَلِهَذَا تَأَيَّدَ هَذَا الْقَوْلُ وَهُوَ الْعَقْلِيُّ عَلَى مَا يَأْتِي.

(أَوْ تَوَلَّدَ) أَي: وَقِيلَ: إِنَّ الْاسْتِلْزَامَ الْمَذْكُورَ تَوَلَّدَ، أَي: عَقْلِيًّا مَتَوَلَّدَ عَنِ النَّظَرِ التَّامِّ وَهُوَ الْعِلْمُ بِالْأَدِلَّةِ بِشُرُوطِهِ.

وَإِطْلَاقُ التَّوَلَّدِ عَلَى الْمُؤَلَّدِ مَجَازٌ لَا مَانِعَ مِنْهُ، وَأَرَادَ بِالتَّوَلَّدِ  
النَّشْأَةَ، أَيْ: نَشْأَةُ الْعِلْمِ بِالنَّبِيَّةِ عَنِ الْعِلْمِ بِالذَّلِيلِ الَّذِي هُوَ النَّظَرُ  
التَّامُّ، وَيُعْنِي بِالنَّشْأَةِ نَشْأَةَ لُزُومِيَّةٍ لَا يُمْكِنُ تَخَلُّفُهَا، وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ  
الْعَقْلِيَّ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا أَيْضًا، وَأَنَّهُ أَرَادَ بِالْعَقْلِيِّ فِي كَلَامِهِ مَا لَيْسَ  
بِالتَّوَلَّدِ، فَشَمِلَ قَوْلَ الْمُعْتَرِزَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ النَّظَرَ اخْتِيَارِيَّ لِلْعَبْدِ يَحْصُلُ  
عَنْ قُدْرَتِهِ فَيَتَوَلَّدُ مِنَ الْعِلْمِ بِمُقَدِّمَتَيْهِ الْعِلْمِ بِالنَّبِيَّةِ، كَمَا تَتَوَلَّدُ حَرَكَةُ  
الْحَجَرِ عَنْ حَرَكَةِ الْبَدَنِ عِنْدَ الرَّمْيِ بِهَا، وَالتَّوَلَّدُ عَنْهُمْ أَنْ يُوجِبَ فِعْلٌ  
لِلْفَاعِلِ بِالِاخْتِيَارِ فِعْلًا آخَرَ، وَهُوَ أَغْنِي الْفِعْلُ الْمُتَوَلَّدُ - اخْتِيَارِيٌّ  
كَالتَّوَلَّدِ.

وَلِنَّمَا قَالُوا إِنَّهُ مُخْتَارٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا يُرِيدُ الْفَاعِلُ، فَإِنَّ  
رَمِيَةَ الْحَجَرِ تَكُونُ فِي مَسَافَتِهَا وَمُنْتَهَاهَا وَقُوَّتِهَا وَضَعْفِهَا وَجِهَتِهَا عَلَى  
حَسَبِ مَا يَخْتَارُ فَاعِلُ الْمُؤَلَّدِ، وَالْمُؤَلَّدُ هُوَ حَرَكَةُ يَدِ الرَّامِي، وَكَذَا  
النَّبِيَّةُ تَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا يُرِيدُ النَّاطِرُ مِنْ كَوْنِهَا كُلِّيَّةً أَوْ جُزِيَّةً  
مُوجِبَةً وَسَالِبَةً قَطْعِيَّةً أَوْ ظَنِّيَّةً، فَيَتَوَلَّدُهَا عَلَى حَسَبِ الْاخْتِيَارِ النَّظَرُ  
الْمُنَاسِبُ، فَالْعِلْمُ عَنْهُمْ لَا زِمَ عَقْلًا، إِلَّا أَنَّهُ اخْتِيَارِيٌّ، وَلِذَلِكَ عَبَّرُوا  
فِيهِ بِالِإِيجَابِ وَشَمِلَ قَوْلَ الْفَلَّاسِفَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ عِلْمَ الدَّلِيلِ عِلَّةٌ لِعِلْمِ  
النَّبِيَّةِ يَسْتَحِيلُ تَخَلُّفُ عِلْمِهَا عَنْهُ كَمَا يَسْتَحِيلُ تَخَلُّفُ الْمَعْمُولِ عَنْ  
الْعِلَّةِ، كَحَرَكَةِ الْحَاقِمِ مَعَ حَرَكَةِ الْإِصْبَعِ، إِذْ يَسْتَحِيلُ حَرَكَةُ الْإِصْبَعِ

دُونَ حَرَكَةِ الْحَاتِمِ، فَقَوْلُ الْمُعْتَرِلةِ وَالْفَلَّاسِفَةِ مُشْتَرِكَانِ فِي إِجَابِ  
 الْعِلْمِ بِالذَّلِيلِ لِلْعِلْمِ بِالنَّيْجَةِ عَلَى وَجْهِ التَّأْثِيرِ، وَلِذَلِكَ جَمَعَ النَّاطِقُ  
 بَيْنَهُمَا فِي التَّعْيِيرِ بِالتَّوَلُّدِ الْمُرَادِ بِهِ النِّشْأَةُ اللَّزُومِيَّةُ، وَتَفْتَرِقَانِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ  
 الْمُعْتَرِلةَ يَجْعَلُونَ النِّشْأَةَ اخْتِيَارِيَّةً وَالْفَلَّاسِفَةَ يَجْعَلُونَهَا مَعْلُومَةً، وَهُمَا  
 مُتَقَارِبَانِ لِأَنَّ الْحَاصِلَ النِّشْأَةُ اللَّزُومِيَّةُ بِالتَّأْثِيرِ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ بَاطِلَانِ  
 لِمَا تَقَرَّرَ فِي أَصُولِ الدِّينِ بِغَيْرِ مَا ذَلِيلٍ قَاطِعٍ أَنَّ التَّأْثِيرَ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ  
 تَعَالَى.

ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ كَوْنَ الدَّلَالَةِ عَقْلِيَّةً بِلَا تَوَلُّدٍ وَلَا تَأْثِيرٍ هُوَ الْمُؤَيَّدُ  
 أَيِ الْمُرتَضَى عِنْدَ الْكَثِيرِ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ بِقَوْلِهِ: (وَالأَوَّلُ) وَهُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ  
 اللَّزُومَ عَقْلِيًّا بِلَا تَأْثِيرٍ هُوَ (المُؤَيَّدُ) وَقَدْ قَرَرْنَا وَجْهَ التَّأْيِيدِ.

\*\*\*

## جَمَاعَةٌ

وَحَطَأَ الْبُرْهَانَ حَيْثُ وُجِدَا فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَأُ  
فِي اللَّفْظِ كَاشِتَرَاكِ أَوْ كَجَعْلٍ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَا أَخَذَا  
وَلَمَّا قَرَعَ مِنْ لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ الَّتِي هِيَ أَفْسَامُهُ وَدَلَالَتُهُ أَشَارَ إِلَى  
أَوْجِهِ الْخَطَأِ فِيهِ لِيَتَّخِذَ الْحَذَرَ مِنْهَا فَقَالَ: (وَحَطَأَ الْبُرْهَانَ حَيْثُ وُجِدَا  
فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ) أَيُّ: حَيْثُ وُجِدَ الْخَطَأُ فِي الْبُرْهَانِ فَهُوَ إِمَّا مِنْ جِهَةٍ  
مَادَّتِهِ، وَمَادَّتُهُ مَعَانِي مُقَدِّمَاتِهِ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ صُورَتِهِ وَهِيَ أَنْ لَا يَكُونَ  
عَلَى صُورَةِ الْإِتِّجَاعِ الْمُشْتَرَطَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

(فَالْمُبْتَدَأُ) أَيُّ: أَمَّا الْخَطَأُ الَّذِي يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ وَهُوَ الْقِسْمُ  
الْأَوَّلُ مِنَ الْخَطَأِ فَهُوَ فِسْمَانِ، أَحَدُهُمَا: مَا يَكُونُ (فِي اللَّفْظِ) أَيُّ: مِنْ  
جِهَةِ أَلْفَاظِ الْقِيَاسِ، وَذَلِكَ (كَاشِتَرَاكِ) أَيُّ: كَلَفْظِ مُشْتَرَكٍ يَكُونُ فِي  
أَلْفَاظِ الْقِيَاسِ فَيَرَادُ بِهِ فِي إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ مَعْنَى وَفِي الْآخَرِ مَعْنَى  
آخَرَ، فَيَنْتِجُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ نَتِيجَةٌ، وَتِلْكَ النَّتِيجَةُ فَاسِدَةٌ، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ  
فِي الْعَيْنِ الْبَاصِرَةِ:

هَذِهِ عَيْنٌ

وَكُلُّ عَيْنٍ سَبَّالَةٌ

وَيُرَادُ بِالْعَيْنِ الثَّانِيَةِ الْعَيْنُ الْمَائِيَّةُ، فَيَنْتِجُ: هَذِهِ سَبَّالَةٌ، وَهِيَ نَتِيجَةُ  
فَاسِدَةٍ وَسَبَّبُهَا عَدَمُ اتِّحَادِ الْوَسْطِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَإِنْ اتَّخَذَ اللَّفْظُ.

وَكَأَنَّ يُقَالُ فِي حَجَرٍ جَامِدٍ:

هَذَا مُخْتَارٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ اخْتَارَهُ مِنْ اخْتِاجٍ إِلَيْهِ لِبِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ.

ثُمَّ يُقَالُ: وَكُلُّ مُخْتَارٍ حَيٌّ، وَيُرَادُ بِالْمُخْتَارِ الثَّانِي مَنْ لَهُ الْاِخْتِيَارُ  
وَالْإِرَادَةُ.

فَيَنْتِجُ: هَذَا حَيٌّ، وَهُوَ فَاسِدٌ، وَسَبَّبُهُ عَدَمُ اتِّحَادِ الْوَسْطِ أَيْضًا لِأَنَّ  
الْأَوَّلَ اسْمُ مَفْعُولٍ وَالثَّانِي اسْمُ فَاعِلٍ وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ وَاحِدًا.

(أَوْ كَجَعْلٍ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخُذًا) أَيْ: وَمِنْ الْخَطِ اللَّفْظِيِّ  
أَن يَسْتَعْمَلَ فِي الْقِيَاسِ لَفْظٌ مُبَايِنٌ لِلْفَظِ آخَرَ فِي مَقَامِ ذَلِكَ الْمُبَايِنِ،  
وَإِذَا اسْتَعْمَلَهُ كَذَلِكَ فَقَدْ أَخَذَ الْمُبَايِنَ كَمَا يُؤْخَذُ الْمُرَادِفُ.

مَثَلًا السِّيفُ هُوَ الْحَدِيدُ الْمَصْنُوعُ بِالصُّورَةِ الْمَعْلُومَةِ لِلسِّيفِ،  
وَالصَّارِمُ مِنْهُ هُوَ الْمَصْنُوعُ كَذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَاطِعًا جَيِّدَ الْحَدِيدِ،  
وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ كَالسِّيفِ فِي الْمِثَالِ مُبَايِنٌ فِي مَفْهُومِهِ لِصِفَتِهِ

كَالصَّارِمِ، فَإِذَا اعْتَقِدَ أَنَّ السَّيْفَ وَالصَّارِمَ مُتَرَادِفَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ اللَّفْظُ فَكُتِبَ الْقِيَاسُ فِي سَيْفٍ رَدِيٍّ فَقِيلَ:

هَذَا سَيْفٌ

وَكُلُّ سَيْفٍ يُسَاوِي لَصَرَامَتِهِ أَلْفَ دِينَارٍ

أَنْتَجَ: هَذَا يُسَاوِي لَصَرَامَتِهِ أَلْفَ دِينَارٍ

وَهُوَ فَاسِدٌ، وَسَبَبُهُ أَخْذُ الْمُتَبَايِنَيْنِ فِي مَكَانٍ الْآخِرِ لِتَوَهُمِ أَنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ، وَأَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى عَدَمِ اتِّحَادِ الْوَسْطِ لِأَنَّ السَّيْفَ فِي الْكُبْرَى أُرِيدَ بِهِ الْمَوْصُوفُ بِالصَّرَامَةِ، وَفِي الصَّغْرَى أُرِيدَ بِهِ مُطْلَقُ السَّيْفِ الصَّادِقِ بِغَيْرِ الصَّارِمِ.

وَهَذَانِ مِثَالَانِ لِلْخَطِّ الَّذِي يَكُونُ فِي الْأَلْفَافِ، وَهُوَ فِي التَّحْقِيقِ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ مَعْنَى الْوَسْطِ كَمَا عَلِمْتَ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ سَبَبُهُ اخْتِلَافٌ وَضِعَ اللَّفْظُ نُسِبَ إِلَى الْأَلْفَافِ، وَذَا فِي قَوْلِهِ: «كَجَعَلِذَا تَبَايِنٌ» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَاسْتَعْمَلَهُ مَقْصُورًا فِي حَالِ الْجَرِّ قِيَاسًا عَلَى مَضْرَابٍ وَتَخَوُّهِ، وَلَكِنْ نَصَّوْا عَلَى امْتِنَاعِ الْقَضْرِ فِيهِ، فَكَانَ صَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ: «كَجَعَلِذَا» وَلِذَا أَضْلَحَهُ بَعْضُهُمْ يَقُولُهُ: «كَاشْتِرَاكِ أَوْ كَجَعَلِذَا» فِي تَبَايِنٍ مُرَادِفًا فِي الْمَأْخِذِ، وَيَصِحُّ مَا ارْتَكَبَ النَّاطِمُ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ فِي إِبْتَاتِ اللَّغَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي الْمَعَانِي لِالْتِبَاسِ الْكَاذِبَةِ      بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ  
 كَمَثَلِ جَعْلِ الْعَرَضِيِّ كَالذَّائِي      أَوْ نَاتِجٍ إِخْدَى الْمُقَدَّمَاتِ  
 (و) أَمَّا الْخَطَأُ الَّذِي يَكُونُ (فِي الْمَعَانِي) أَي: مِنْ جِهَةِ مَعَانِي  
 الْمُقَدَّمَاتِ فَإِنَّهُ يَحَقِّقُ (لِلْتِبَاسِ) أَي: عِنْدَ التِّبَاسِ الْمُقَدَّمَةِ (الْكَاذِبَةِ بِ)  
 مُقَدَّمَةِ (ذَاتِ صِدْقٍ) فَالْلَامُ فِي «لِلْتِبَاسِ» بِمَعْنَى «عِنْدَ»، وَقَوْلُهُ:  
 (فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ) تَكْمِيلٌ لِلْبَيِّنَةِ، أَي: فَافْهَمِ خِطَابِي بِمَعَانِي الْأَمْثَلَةِ  
 الَّتِي فِيهَا التِّبَاسُ الْكَلَامِ الصَّادِقِ بِالْكَاذِبِ، وَعِنْدَ وُجُودِ ذَلِكَ الِالْتِبَاسِ  
 يَصِحُّ التَّغْلِيطُ فَيَقَعُ الْخَطَأُ فِي فَهْمِ الْبُرْهَانِ فَتَوَهَّمُ صِحَّتُهُ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ بِقَوْلِهِ: (كَمَثَلِ جَعْلِ الْعَرَضِيِّ كَالذَّائِي)  
 أَي: وَمِمَّا يَقَعُ بِهِ الِالْتِبَاسُ الْمَذْكُورُ أَنْ يُجْعَلَ الْمَعْنَى الْعَرَضِيَّةُ كَالذَّائِيَّةِ  
 فَيَتَوَهَّمُ إِنْتَاجُ الْقِيَاسِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى ذَائِيًّا، مِثَالُهُ  
 أَنْ يُقَالَ:

السَّقْمُونِيَا - وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهَا - مُبَرِّدٌ

وَكُلُّ مُبَرِّدٍ بَارِدٌ

يُنْتِجُ: السَّقْمُونِيَا بَارِدٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّهَا دَوَاءٌ حَارٌّ.

وَسَبَبُ الْخَطِئِ اخْتِلَافُ الْمُبَرِّدِ فِي الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى لِأَنَّ مَعْنَى  
 التَّبْرِيدِ فِي الصُّغْرَى عَرَضِيٌّ، أَي: عَرَضٌ لِلْسَّقْمُونِيَا بِسَبَبِ تَسْهِيلِهَا

لِلصَّفْرَاءِ، فَإِذَا انْتَقَصَتِ الصَّفْرَاءُ عَنِ الْبَدَنِ صَارَ بَارِدًا، فَلَيْسَ تَبْرِيدُ  
السَّقْمُونِيَّاتِ بِمِلَاقَةٍ ذَاتِهَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ لِلْبَدَنِ، بَلْ ثَانِيًا بِسَبَبِ تَسْهِيلِ  
الصَّفْرَاءِ، وَمَعْنَاهُ فِي الْكُبْرَى الْمُبْرَدُ بِالذَّاتِ، أَيِ الْمُبْرَدِ بِنَفْسِهِ  
وَبِمِلَاقَاتِهِ كَالْتَّلَجِ، لَا بِفِعْلِ يَفْتَضِيهِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ التَّبْرِيدُ.

فَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْمُبْرَدُ الذَّاتِيَّ وَحُكِمَ عَلَى صَاحِبِهِ بِأَنَّهُ بَارِدٌ مَكَانَ  
مُطْلَقِ الْمُبْرَدِ الشَّامِلِ لِلْعَرَضِيِّ، وَلَا تُصَدَّقُ الْقَضِيَّةُ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْعُمُومِ،  
إِلَّا أَنْ لَفْظَهَا وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا يُوْهِمُ صِحَّتَهَا لِأَنَّهُ يَتَّبَادَرُ أَنَّ الْمُبْرَدَ مُطْلَقًا لَا  
يَكُونُ إِلَّا بَارِدًا، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ الْخَاصِّ فِي مَوْضِعِ  
الْعَامِّ - كَالْحُكْمِ عَلَى أَفْرَادِ الْجِنْسِ بِحُكْمِ أَفْرَادِ النَّوعِ كَمَا سَيَأْتِي - مَا  
بُعِدَ، بَلْ لَوْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ شِبْهِ الْمُشْتَرَكِ وَهُوَ الْمَجَازُ وَالْحَقِيقَةُ  
يَنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُبْرَدَ بِالْوَاسِطَةِ مَجَازٌ وَبِالذَّاتِ حَقِيقَةٌ لِأَنَّ الْوَاسِطَةَ هِيَ  
الْمُبْرَدَةُ فِي الْحَقِيقَةِ أَعْنِي تَسْهِيلَ الصَّفْرَاءِ بَلْ نُقْصَانَهَا فِي الْمِثَالِ مَا  
بُعِدَ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالذَّاتِيِّ هُنَا مَا يَنْصِفُ بِالْوَصْفِ بِلَا  
حَاجَةٍ لَوَاسِطَةٍ، وَالْعَرَضِيِّ مَا يَنْصِفُ بِهِ بِالْوَاسِطَةِ، لَا الذَّاتِيَّ وَالْعَرَضِيَّ  
بِالْمَعْنَى السَّابِقِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ.

(أَوْ نَاتِجِ إِحْدَى الْمُقَدِّمَاتِ) أَيِ: مِنْ جُمْلَةِ مَا يَكُونُ بِهِ الْخَطَأُ مِنْ  
جَهَةِ الْمَعْنَى لِلْإِلْتِبَاسِ الْمَذْكُورِ أَنْ تُجْعَلَ النَّتِيجَةُ إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْ

الْقِيَاسِ بِتَغْيِيرِ مَا، كَأَنْ يُقَالَ:

هَذِهِ نُقْلَةٌ

وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ

يُنْتِجُ: هَذِهِ حَرَكَةٌ.

وَهُوَ نَفْسُ قَوْلِكَ: هَذِهِ نُقْلَةٌ، إِذْ مَعْنَى النُّقْلَةِ وَالْحَرَكَةِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ اللَّفْظُ فَلَا يَنْتِجُ مِنْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى لِأَنَّهَا نَفْسُهَا فِي الْمَعْنَى، وَالْعَرَضُ إِتْنَاجُ الْمَعَانِي لَا التَّسَامِي.

وَكَأَنْ يُقَالَ:

هَذَا ابْنٌ لِأَنَّهُ ذُو أَبٍ

وَكُلُّ ذِي أَبٍ ابْنٌ

يُنْتِجُ: هَذَا ابْنٌ

وَهُوَ نَفْسُ الْمُقَدِّمَةِ الصُّغْرَى، إِلَّا أَنَّهُ عُلِّلَ حُكْمُهَا بِأَنَّهُ ذُو أَبٍ، فَأَوَّهَمَ حَيْثُ كَرَّرَ الْعِلَّةَ فِي الْكُبْرَى أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ خِلَافُ الْمَعْلُولِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِظُهُورِ مَعْنَى الْإِبْنِ مِنْ مَعْنَى ذِي الْأَبِ وَالْعَكْسِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ اللَّفْظُ، وَيُسَمَّى هَذَا مُصَادَرَةً عَنِ الْمَطْلُوبِ.

وَمِنْ مَوَاطِنِ ذَلِكَ أَنْ يَسْتَدِلَّ الْمُسْتَدِلُّ بِمُقَدِّمَةٍ يَتَوَقَّفُ ثُبُوتُهَا عَلَى

ثُبُوتِ النَّتِيجَةِ بِوَاسِطَةِ أَوْ يَدُونَهَا.

وَأَيْنَمَا قُلْنَا: «يَتَغَيَّرُ مَا» لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْإِلْتِبَاسُ، وَأَمَّا  
إِنْ أَرَادَ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ حَدِثٌ فَقَالَ: هَذَا عَالَمٌ، وَالْعَالَمُ  
حَادِثٌ، لَمْ يُتَمَرَّ فِي عَدَمٍ صِحَّةِ هَذَا الْاسْتِدْلَالِ لِعَدَمِ الْإِلْتِبَاسِ.

ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْإِلْتِبَاسِ الصَّادِقِ بِالْكَاذِبِ فِي جَعْلِ النَّتِيجَةِ إِحْدَى  
الْمُقَدَّمَتَيْنِ الْإِلْتِبَاسُ كَوْنِ مُقَدَّمَتِهِ مِمَّا يُنْبَغِي سَوْفُهَا فِي الْقِيَاسِ أَوْ لَيْسَ مِمَّا  
يُنْبَغِي، وَإِلَّا فَالنَّتِيجَةُ لَا الْإِلْتِبَاسُ فِيهَا بِكَاذِبٍ آخَرَ.

وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوعِ وَجَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ  
وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرَكَ شَرْطَ النُّشْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

(و) كَذَلِكَ الْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوعِ (أَي: وَمِنْ الْإِلْتِبَاسِ الصَّادِقِ  
بِالْكَاذِبِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْخَطَأُ وَالْعَلَطُ فِي الْبُرْهَانِ أَنْ يُحْكَمَ لِلْجِنْسِ  
بِحُكْمِ النَّوعِ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الْحُكْمَ تَعَدَّى إِلَى الْأَصْغَرِ الَّذِي هُوَ نَوْعٌ آخَرُ  
لِلذَلِكَ الْجِنْسِ، كَأَن يُقَالَ:

الْفَرَسُ حَيَوَانٌ

وَالْحَيَوَانُ نَاطِقٌ

فَيَنْتُجُ: أَنَّ الْفَرَسَ نَاطِقٌ

وَهَذَا فَاسِدٌ، وَالسَّبَبُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْكُبْرَى حُكْمُ نَوْعٍ لِجِنْسِ  
الْحَيَوَانِ وَهُوَ الْإِنْسَانُ جَعِلَ ثَابِتًا لِلْجِنْسِ الَّذِي هُوَ الْحَيَوَانُ الصَّادِقُ  
عَلَى نَوْعٍ آخَرَ لَهُ، فَيَتَوَهَّمُ تَعْدِي النَّاطِقِ إِلَى الْقَرَسِ، وَثُبُوتُ النَّاطِقِ  
لِجِنْسِ الْحَيَوَانِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ كَوْنِهِ فِي ضِمْنِ الْإِنْسَانِ، لَا مُطْلَقًا كَمَا  
أَوْهَمَتْهُ الْكُبْرَى.

وَمِنْ أَمَثِلَتِهِ أَنْ يُقَالَ:

الْبَيَاضُ لَوْنٌ

وَاللَّوْنُ سَوَادٌ

يُنتَجِجُ: أَنَّ الْبَيَاضَ سَوَادٌ.

لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، وَحُكْمُ النَّوعِ فِيهَا لَا يَعْمُ،  
فَالْقَضِيَّةُ الْكُبْرَى كَادِبَةٌ، إِلَّا أَنَّهَا اسْتَعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَ صَادِقَةٍ لِتَوَهَّمِ أَنَّ  
الْجِنْسَ يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ نَوْعِهِ مُطْلَقًا.

هَكَذَا مَثَلُوا، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ: وَكُلُّ حَيَوَانٍ  
نَاطِقٌ، وَفِي الثَّانِي: وَكُلُّ لَوْنٍ بَيَاضٌ، وَيُعْتَدَرُ عَنْ كُلِّتَهُمَا بِأَنَّ الْجِنْسَ  
حُكِمَ عَلَى أَفْرَادِهِ بِحُكْمِ نَوْعِ أَفْرَادِ نَوْعِهِ لِأَنَّهُ يُسَمَّعُ كَثِيرًا أَنَّ الْحَيَوَانَ فِي  
الْجُمْلَةِ نَاطِقُونَ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا كَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِيمَا كَمَلَتْ فِيهِ الصُّورَةُ،

وَالْحَيَوَانُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ وَاللَّوْنُ فِي الثَّانِي إِنَّمَا صَحَّ الْحُكْمُ عَلَيْهِمَا لِكَوْنِ الْقَضِيَّةِ مُهْمَلَةً، وَهِيَ فِي حُكْمِ الْجُزْئِيَّةِ، وَلَا تُنتِجُ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ أُريدَ الكَلِيَّةُ رَجَعَ لِمَا قُلْنَا، فَيَكُونُ صَوَابُ الْعِبَارَةِ كَمَا قُلْنَا، وَالْحُكْمُ لِأَفْرَادِ الْجِنْسِ بِحُكْمِ أَفْرَادِ النَّوعِ، فَلَيَتَأَمَّلُ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَمْثِلَةَ لَمْ تُحَرَّرْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي الْفَرْعِ.

(و) كَ (جَعَلِكَ الْقَطْعِيَّ غَيْرَ الْقَطْعِ) أَي: وَمِنَ الْإِنْبَاسِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَجْعَلَ الْمُسْتَدِلُّ فِي دَلِيلِهِ مُقَدِّمَةً غَيْرَ قَطْعِيَّةٍ فِي مَقَامِ الْقَطْعِيَّةِ، فَ«غَيْرَ» فِي كَلَامِهِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِـ«جَعَلَ».

فَإِذَا سَاقَ الْمُسْتَدِلُّ الْمُقَدِّمَاتِ الْمَشْهُورَةَ أَوْ الْخَطَابِيَّةَ أَوْ الْمُظَنُّونَةَ أَوْ السُّفُسْطَائِيَّةَ فِيمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَطْعِيًّا - لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ يُطْلَبُ فِيهِ الْقَطْعُ - فَإِنَّ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ كَاذِبَةٌ فِي الْقَطْعِ الَّذِي سَيَقُتُّ لَهُ وَالتَّبَسُّتُ بِالْقَطْعِيَّةِ.

فَقَوْلُ الْمُسْتَدِلِّ مَثَلًا فِي طَلَبِ ثُبُوتِ الصَّاهِلِيَّةِ لِصُورَةِ الْفَرَسِ مُشِيرًا لِصُورَتِهِ فِي الْحَاظِ:

هَذِهِ صُورَةُ فَرَسٍ

وَكُلُّ صُورَةٍ فَرَسٍ صَهَّالَةٌ

فَهَذِهِ صَهَّالَةٌ

فَاسِدٌ؛ لِسَوْفِهَا السُّفْسُطَةُ الْكَاذِبَةُ مَسَاقَ الْقَطْعِيَّةِ.

وَكَذَا قَوْلُ الْقَائِلِ فِي إِثْبَاتِ النُّبُوَّةِ لِشَخْصٍ:

هَذَا لَهُ عُلُومٌ بِلَا قِرَاءَةٍ عَلَى أَحَدٍ

وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ بَيِّنٌ

بَاطِلٌ أَيْضًا لِأَنَّهُ سَاقٍ فِي مَقَامِ الْقَطْعِ بِالنُّبُوَّةِ مُقَدِّمَةٌ خَطَائِبَةٌ  
تَحْتَمِلُ الْكَذِبَ لِصِحَّةِ أَنْ تَكُونَ عُلُومُهُ بِمَجَرَّدِ الْفِكْرِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْخَطَأَ اللَّفْظِيَّ هُوَ أَيْضًا مِنَ التَّبَاسِ الصَّادِقِ  
بِالْكَاذِبِ، فَإِنَّ قَوْلَكَ:

هَذِهِ عَيْنٌ تَعْنِي الْبَاصِرَةَ

وَكُلُّ عَيْنٍ سَيِّئَةٌ

التَّبَسُّتُ هَذِهِ الْكِبْرَى الْكَاذِبَةُ بِالصَّادِقَةِ، إِذْ لَا تَصِحُّ الْكُلِّيَّةُ عَلَى  
ظَاهِرِهَا إِلَّا لِاتِّبَاسِ مُسَمَّى اللَّفْظِ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ سَبَبُهُ وَضَعُ  
الْلَفْظِ سُمِّيَ لَفْظِيًّا، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يُشِيرُ لِذَلِكَ.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْخَطِ الصُّورِيِّ فَقَالَ: (وَالثَّانِي) أَيُّ: وَالْخَطَأُ الثَّانِي  
وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الصُّورَةِ (كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ) أَيُّ: كَخُرُوجِ  
الْقِيَاسِ عَنْ صُورَةِ أَشْكَالِهِ السَّابِقَةِ بِأَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا الْحَدُّ الْأَوْسَطُ أَوْ

الْأَضْعَرُ أَوْ الْكَبِيرُ، (و) كَذَلِكَ لِمَشْرُطِ النَّتِجِ).

فَفِي الْاِفْتِرَاقِي هُوَ أَنْ لَا تَكُونَ صُغْرَى الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ مُوجِبَةً، أَوْ لَا تَكُونَ الْكُبْرَى فِي الْأَوَّلِ أَوْ إِحْدَاهُمَا فِي الثَّالِثِ كُلِّيَّةً، وَفِي الثَّانِي بِأَنْ لَا يَخْتَلِفَ كَيْفُ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، أَوْ لَا تَكُونَ كُبْرَاهُ كُلِّيَّةً، وَفِي الرَّابِعِ بِأَنْ تَجْتَمَعَ الْخِصَّتَانِ فِي غَيْرِ ضَرْوبٍ مَا تَكُونُ فِيهِ الصُّغْرَى جُزْئِيَّةً مُوجِبَةً، وَبِأَنْ لَا تَكُونَ الْكُبْرَى فِيمَا كَانَتْ صُغْرَاهُ جُزْئِيَّةً مُوجِبَةً كُلِّيَّةً سَالِبَةً.

وَفِي الْاِسْتِثْنَائِي بِأَنْ لَا تَكُونَ الشَّرْطِيَّةُ كُلِّيَّةً لُزُومِيَّةً مُوجِبَةً، أَوْ لَا يُسْتَعْنَى عَيْنُ الْمُقَدَّمِ، أَوْ تُفْعَى التَّالِي فِي الْاِسْتِثْنَائِيَّةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْقِيَاسُ عَلَى صُورَةِ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ شَرْطُ الْإِنتَاجِ كَانَ خَطَأً، وَلَا تَلْزَمُ نَتِيجَتُهُ صَحِيحَةً.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ إِكْمَالِهِ) تَكْمِيلٌ لِلنَّبِيْتِ، أَي: هَذَا الْمَذْكُورُ الَّذِي هُوَ تَرْكُ شَرْطِ النَّتِجِ مِنْ كَمَالِ الْحَطِّ الصُّورِيِّ، وَفِيهِ بَرَاءَةُ الْاِخْتِامِ وَهُوَ خَتَمُ الْكَلَامِ بِمَا يُشْعِرُ بِتَمَامِهِ.

هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أُمَهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ  
قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَاقِ مَا رُمَتْهُ مِنْ قَنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ  
نَظَّمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُفْتَدِرِ

الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ      الْمُؤْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَانِ  
 مَغْفِرَةٌ تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ      وَتَكْشِفُ الْغَطَا عَنْ الْقُلُوبِ  
 وَأَنْ يُثَبِّتَنَا بِجَنَّةِ الْمُلَى      فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَقَضَّلَا  
 وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحًا      وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا  
 وَأُضْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمَلِ      وَإِنْ بَدِيهَةٌ فَلَا تُبَدِّلِ  
 إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيَّفٍ صَاحِبًا      لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَيِّحًا  
 وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَتَنَصَّفْ لِمَقْصِدِي      الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي

ثُمَّ أَخْبَرَ بِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ النَّظْمِ قَدْ كَمَلَ فَقَالَ: (هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ  
 الْمَقْصُودِ مِنْ أُمّهَاتِ) أَي: ذَلِكَ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ هُوَ نَظْمُ أُمّهَاتِ  
 (الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ) وَأُمّهَاتِ الْمَنْطِقِ: أَوَائِلُ مَسَائِلِهِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِفَهْمِهَا  
 لِفَهْمِ مَا بَعْدَهَا عَادَةً عِنْدَ طَلَبِ ذَلِكَ، وَمَا يَتَوَصَّلُ لِلشَّيْءِ نَسْأً فَهْمُهُ عَنْ  
 فَهْمِهِ كَمَا تَنْسَأُ الْأَجِنَّةُ عَنِ الْأُمّهَاتِ، فَلِذَلِكَ سَمَى أَوَائِلَ الْمَسَائِلِ  
 أُمّهَاتٍ.

وَكَوْنُ الْمَنْطِقِ مَحْمُودًا مِمَّا لَا يُمْتَرَى فِيهِ لِأَنَّهُ يُحَقِّقُ مَا يُوَصَّلُ  
 لِلْعِلْمِ الَّذِي بِهِ شَرَفَ الْإِنْسَانُ دُنْيَا وَآخِرَى، وَالْاِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ مِنْ  
 أَغْرَبِ مَا يَقَعُ فِي الْوُجُودِ بَيْنَ الطَّالِبِينَ لِلْعِلْمِ، وَلِلَّهِ دَرُ الْقَائِلِ:  
 حِكْمَةُ الْمَنْطِقِ شَيْءٌ عَجَبٌ      وَاِخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهِ أَعْجَبُ

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ اخْتِلَافِ الْعُقَلَاءِ فِي الْأَمْرِ الْوَاضِحِ شَرْفُهُ،  
وَصِحَّةُ غَلَطِهِمْ فِي مِثْلِ شَمْسِ الضُّحَى وَضُوحَا اخْتِلَافِهِمْ فِي الْمَنْطِقِ.

ثُمَّ أَكَّدَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ تَمَامُ الْغَرَضِ بِقَوْلِهِ (قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ  
رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمْتُهُ مِنْ قَنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ) أَي: قَدْ انْتَهَى مَا حَاوَلْتُ نَظْمَهُ  
وَقَصَدْتُ جَمْعَهُ مِنْ مَسَائِلِ قَنْ الْمَنْطِقِ مَعَ حَمْدِي لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ  
التَّامِّ وَالانْتِهَاءِ، وَهُوَ رَبُّ فَلَقِ الصُّبْحِ؛ إِذْ لَا يَدُورُ الدُّبُلُ وَالتَّهَارُ إِلَّا  
بِقُدْرَتِهِ.

وَذَكَرَ النَّاطِمُ فِي شَرْحِهِ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِمَّا أُلْقِيَ عَلَى أَبِيهِ فِي  
الْمَتَامِ فَأَمَرَهُ بِالْحَاقَةِ فَالْحَقَهُ لِلتَّبَرُّكِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ إلْحَاقُهُ آخِرًا.

ثُمَّ ذَكَرَ نَفْسَهُ مَعْرِفًا بِهَا بِأَوْصَافِ الْاسْتِعْطَافِ طَالِبًا لِلْعَفْوِ وَالثَّوَابِ  
بِقَوْلِهِ: (نَظَّمَهُ) أَي: نَظَمَ هَذَا الْمَقْصُودَ (العَبْدُ الدَّلِيلُ) لِعَظَمَةِ سَيِّدِهِ  
(الْمُقْتَرِرُ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى) أَي: الْوَلِيُّ النَّاصِرِ، أَوِ الْقَرِيبِ رَحْمَتُهُ لِحَلْفِهِ،  
(الْعَظِيمِ) الَّذِي يَصْغُرُ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَ ذِكْرِهِ (الْمُقْتَدِرُ) عَلَى كُلِّ شَيْءٍ،  
فَلَهُ أَنْ يَرْحَمَ مَنْ شَاءَ وَيُعَذِّبَ مَنْ شَاءَ، فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ، نَسَأَلُهُ  
سُبْحَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنِ عَظِيمِ ذُنُوبِنَا وَيُسَدِّلَ السُّتْرَ السَّابِغَ الْمَتِينِ دُنْيَا  
وَأُخْرَى عَلَى قَبِيحِ عُيُوبِنَا، بِجَاهِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

(الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ) وَالْأَخْضَرِيُّ نِسْبَتُهُ الْمَشْهُورَةُ، وَذَكَرَ  
فِي الشَّرْحِ أَنَّ نِسْبَتَهُ الَّتِي أَخَذَ عَنْ أَسْلَافِهِ إِنَّمَا هِيَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مُزْدَاسٍ

الصَّحَابِيُّ الْمَعْرُوفِ، وَعَابِدُ الرَّحْمَانِ اسْمُهُ.

(الْمَرْتَجِي) أَي: الرَّاجِي (مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ) أَي: الْمُنْطَبِي بِلَا  
وُجُوبٍ عَلَيْهِ مِنَّا لَا تُحْصَى (مَغْفِرَةٌ تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ) فَلَا يَكُونُ ذَنْبٌ  
إِلَّا وَيُمَحِّى بِهَا وَصَارَ مَسْتُورًا لَا يُذَكَّرُ لِلْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ.

(وَتَكْشِفُ) تِلْكَ الْمَغْفِرَةُ (الْغِطَاءُ عَنِ الْقُلُوبِ) لِأَنَّ غِطَاءَ الْقَلْبِ  
عَنْ كَمَالِ الْيَقِينِ وَالْعِلْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الذُّنُوبِ، فَإِذَا غُفِرَتْ  
زَالَ رَيْنُهَا وَكُشِفَ عَنِ الْبَصَائِرِ غِطَاؤُهَا.

(وَأَنْ يُبَيِّنَا) عَطَفَ عَلَى «مَغْفِرَةٍ» أَي: نَرْجُوهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا  
وَيُبَيِّنَا عَلَى قِلَّةِ أَعْمَالِنَا الصَّالِحَةِ (بِجَنَّةِ الْعُلَا) أَي جَنَّةِ الرَّفْعَةِ وَالْعِزِّ  
بِالْكَرَامَةِ الدَّائِمَةِ، (فَإِنَّهُ) تَعَالَى (أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا) بَلْ لَا كَرِيمَ إِلَّا هُوَ،  
وغيرُهُ تَفَضَّلَ عَلَى يَدِهِ، وَنَسَبَ لَهُ تَكْرُمًا عَلَيْهِ بِجَعْلِهِ مُتَفَضِّلًا.

ثُمَّ تَخَضَّعَ وَاعْتَدَرَ عَمَّا عَسَى أَنْ يُوْجَدَ مِنَ الْخَطِإِ الَّذِي لَا يَخْلُو  
عَنْهُ كِتَابٌ غَيْرَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَدِيثِ رَسُولِهِ فَقَالَ: (وَكُنْ أَخِي) أَي:  
يَا أَخِي (لِلْمُتَّبِدِي مُسَامِحًا) إِنْ رَأَيْتَ فِي نَظْمِهِ مَا لَا يُعْجِبُكَ، وَذَلِكَ  
بِأَنْ تَطْلُبَ لِمَا رَأَيْتَ مَخْرَجًا يَصِحُّ بِهِ، (وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ) فِيهِ إِنْ  
ظَهَرَ لَكَ (نَاصِحًا) بِأَنْ تَتَأَوَّلَهُ عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ مَا أَمَكُنْ وَتَظُنَّ أَنَّ ذَلِكَ  
هُوَ الْمَقْصُودُ لِلنَّاطِلِ، (وَ) إِذَا لَمْ يُمْكِنْ لَكَ التَّأْوِيلُ فِيمَا ظَهَرَ  
(فَاصْلِحْ) ذَلِكَ (الْفَسَادَ بِالتَّأْمُلِ) أَي: مَعَ التَّأْمُلِ، فَتَنْبَهَ عَلَى صَوَابِهِ

يُشْرَحُ أَوْ حَاشِيَةٍ.

وَيَخْتِمُ أَنْ يُرِيدَ أَنِّي أَذِنْتُ لَكَ فِي التَّيْدِيلِ فِي نَفْسِ النَّظْمِ،  
وَيُتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَدِيهَةٌ فَلَا تُبَدَّلُ) أَيُّ: لَا تُبَدَّلُ كَلَامِي بِمَا  
تَرَاهُ صَلاَحًا بِمُجَرَّدِ الْبَدِيهَةِ لِأَنَّ الْخَطَأَ فِيمَا يَتَعَنَّ بِالْبَدِيهَةِ كَثِيرٌ، بَلْ مَعَ  
التَّأَمُّلِ الْمُحْتَئِلِّ فَأُخْرَى يَدُونِهِ.

(إِذْ قِيلَ) أَيُّ: إِنَّمَا أَمَرْتُكَ بِالتَّأَمُّلِ وَشَرْطَتُهُ فِي الْإِصْلَاحِ لِأَجْلِ  
أَنَّهُ قِيلَ: (كَمْ) مِنْ وَاحِدٍ (مُزَيَّفٍ صَاحِبًا) أَيُّ: مُزَكَّبٍ تَزْيِيفِ الْمَعْنَى  
الصَّحِيحِ (لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا) فَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّهُ وَقَعَ كَثِيرًا إِنْطَالُ  
الْمَعَانِي الصَّحِيحَةِ بِالدَّغْوَى لِأَجْلِ الْفَهْمِ الْقَبِيحِ مِنْ ذَلِكَ الْمُبْطِلِ  
فَيَجِبُ التَّائِي والتَّأَمُّلُ حَتَّى تَتَحَقَّقَ الصُّحَّةُ مِنَ الْفَسَادِ وَإِلَّا خَافَ  
الْإِنْسَانُ أَنْ يُبْطِلَ الْعِلْمَ بِالْجَهْلِ وَيُتَدَلَّ الصَّحِيحُ بِالْقَاسِدِ، وَذَلِكَ مَسْخُ  
لِلْعِلْمِ بِدَنَاءَةِ الْفَهْمِ.

(وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي: الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَذِرِ)  
أَيُّ: قُلْ لِمَنْ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلِي فِي الْإِعْتِدَارِ وَلَمْ يَنْتَصِفْ لِكَوْنِ قَصْدِي فِي  
الْإِعْتِدَارِ حَقًّا، بَلْ رَأَى أَنَّ طَلَبَ الْإِعْتِدَارِ مِنِّي بَاطِلٌ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ لَا  
يُسَامَحُ فِي التَّأْلِيلِ أَحَدًا أَبًا كَانَ: الْعُذْرُ لِمَنْ هُوَ مِنِّي وَاجِبٌ حَقٌّ مِمَّنْ  
هُوَ أَعْلَى مِنِّي أَوْ أَدْنَى.

وَلَيْسَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً      مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ  
 لَا سَيِّمًا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ      ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ  
 وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ      تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ  
 مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ      مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِئِينَ  
 ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا      عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مَنْ هَدَى  
 وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ الثَّقَاتِ      السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ  
 مَا قَطَعْتَ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجًا      وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى

ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَلَيْسَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً، مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ) أَي: لِمَنْ كَانَ فِي هَذَا السَّنِ أَنْ يَعْتَذَرَ بِصِغَرِ سِنِّهِ لِأَنَّهُ مَظَنَّةٌ عَدَمِ التَّمَهُرِ فِيمَا أَلْفَ فِيهِ، فَصِغَرُهُ عُذْرُهُ، فَلَهُ أَنْ يَعْتَذَرَ بِهِ فَيَقْبَلَ مِنْهُ عُذْرُهُ فَلَا يَنْكَرُ عَلَيْهِ مَا يَرَى مِنَ النُّقْصَانِ فِي تَأْلِيفِهِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ مَنْ كَانَ فِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً فِي سِنِّهِ حَقٌّ عَلَى غَيْرِهِ عُذْرُهُ، أَي: يَقْبُولُ عُذْرَهُ، وَهُمَا مُتَلَازِمَانِ مُتَقَابِلَانِ، فَالْمَعْدِرَةُ إِمَّا بِمَعْنَى إِبْرَادِ الْعُذْرِ، وَإِمَّا بِمَعْنَى قَبُولِهِ.

ثُمَّ أَكَّدَ مَعْدِرَتَهُ بِقَوْلِهِ: (لَا سَيِّمًا) أَي: لَا مِثْلَ مَنْ كَانَ فِي هَذَا السَّنِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ (فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ) فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِقَبُولِ عُذْرِهِ، وَالْقَرْنُ هُوَ مِائَةُ سَنَةٍ، وَقَرْنُ النَّاطِلِ هُوَ الْعَاشِرُ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ.

(ذِي الْجَهْلِ) الْكَثِيرِ (وَالْفَسَادِ) الشَّانِعِ فِي أَهْلِهِ (وَالْفُتُونِ) الشَّاعِلِ لِأَهْلِهِ، فَيَتَقَوَّى مُوجِبُ قُبُولِ الْمَعْدَرَةِ بِالْكُؤُنِ فِي الْقَرْنِ الْكَثِيرِ الْجَهْلِ الْعَامِّ الْفَسَادِ وَالْفِتَنِ، إِذْ هِيَ شَاغِلَةٌ عَنِ الْقُرُوضِ فَضْلًا عَنِ الْعُلُومِ الَّتِي هِيَ نَوَافِلُ.

ثُمَّ بَيَّنَّ تَارِيخَ النَّظْمِ بِقَوْلِهِ: (وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ) الْحَرَامِ (تَأْلِيفَ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنْظَمِ) أَي: (وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَأْلِيفِ هَذَا الرَّجَزِ الْمَنْظُومِ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ، وَوُصِفَ الرَّجَزُ بِالْمُنْظَمِ تَأْكِيدًا).

وَذَلِكَ الْمُحَرَّمُ (مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ) أَي: فَاتِحَ سَنَةِ هِيَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ (مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِثْنِ) أَي: بَعْدَ تِسْعِمَائَةِ سَنَةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، فَالتَّأْلِيفُ فِي الْمَائَةِ الْعَاشِرَةِ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ مِنْهَا، وَتَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ مَائَةِ قَرْنٍ، فَالتَّأْلِيفُ كَمَا قَالَ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ.

ثُمَّ خَتَمَ نَظْمُهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ تَبَرُّكًا بِهَا فَقَالَ: (ثُمَّ الصَّلَاةُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ مَعْنَاهَا (وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا) وَتَقَدَّمَ أَيْضًا مَعْنَاهُ (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مَنْ هَدَى) إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ خَيْرُ الرُّسُلِ الَّذِينَ هَدَوْا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا كَانَ خَيْرُ الرُّسُلِ الْخَيْرِ عَلَى الْخَلْقِ فَهُوَ خَيْرُ الْخَلْقِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَعْصُومَةِ مِنَ الْخَطَا.

وَالْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ، وَالْمُرَادُ بِهَا الدُّعَاءُ، أَيْ: اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مَنْ هَدَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، (وَ) عَلَى (آلِهِ) وَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، (وَصَحْبِهِ) جَمْعُ صَاحِبٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالصَّاحِبُ بِمَعْنَى الصَّحَابِيِّ وَهُوَ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَآمَنَ بِهِ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ وَصَفَ الصَّحَابَةَ بِمَا هُمْ أَهْلُهُ فَقَالَ: (الثَّقَاتِ) فِي أَخْبَارِهِمْ وَفِيمَا رَوَوْا مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِمْ ﷺ، (السَّالِكِينَ) فِي أَعْمَالِهِمْ وَاعْتِقَادِهِمْ (سُبُلَ النَّجَاةِ) مِنْ ظُلُمَاتِ الدُّنْيَا وَمَهَالِكِ الْآخِرَةِ، ثُمَّ أَبَدَ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ بِمُدَّةِ دَوْرَانِ الْفَلَكَ وَهُوَ دَوَامُ الدُّنْيَا فَقَالَ: (مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجًا) أَيْ: مُدَّةُ كَوْنِ الشَّمْسِ قَاطِعَةً لِلْأَبْرُجِ الْاِثْنِي عَشَرَ وَهِيَ الْحَمْلُ وَالْقُورُ وَالْجُوزَاءُ وَالسَّرَطَانُ وَالْأَسَدُ وَالشُّبْلَةُ وَالْمِيزَانُ وَالْعَقْرَبُ وَالْقَوْسُ وَالْجَدْيُ وَالذَّلْوُ وَالْحُوتُ، وَتِلْكَ الْبُرُوجُ قِسْمٌ مِنَ الْفَلَكَ الْأَعْظَمِ وَهُوَ التَّاسِعُ، قَسَمُوهُ إِلَيْهَا اضْطِلَاحًا، فَعِنْدَ مُسَامَتَةِ الشَّمْسِ وَهِيَ فِي فَلَكِهَا وَاحِدَةً مِنْ تِلْكَ الْقِسْمِ يُقَالُ: حَلَّتْ فِي الْبُرْجِ الْفُلَانِي، وَإِذَا فَارَقَتْ مُسَامَتَتَهُ وَابْتَدَأَتْ فِي مُسَامَتَةٍ مَا يَلِيهِ قِيلَ: قَطَعَتْهُ وَدَخَلَتْ فِيمَا يَلِيهِ، وَقَدَرُوا فِي كُلِّ بُرْجٍ ثَلَاثِينَ دَرَجَةً فَتَقَطَّعَ الْبُرْجُ فِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِقْدَارَ الشَّهْرِ، وَالْفَلَكَ تَقَطَّعُ فِي اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا، فَمَجْمُوعُ مَا فِي الْفَلَكَ مِنَ الْأَبْرَاجِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ دَرَجَةً، مِنْ صَرْبِ اثْنِي عَشَرَ بُرْجًا

فِي ثَلَاثِينَ دَرَجَةً.

وَالْقَمَرُ يَقْطَعُ الْبُرْجَ فِي لَيْلَتَيْنِ وَثُلُثٍ، وَيَقْطَعُ الْفَلَكَ فِي شَهْرٍ،  
وَالْيَتِيهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَا) أَي: فِي الظُّلْمَةِ،  
وَسَيَّرَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ الطَّبِيعِيُّ إِنَّمَا هُوَ إِلَى الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ، وَأَمَّا  
سَيَرُهُمَا إِلَى الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ فَهُوَ قَسْرِيٌّ يَدَوْرَانِ الْفَلَكَ الْمُحَرِّكَ  
لِجَمِيعِ الْأَفْلَاقِ، فَعِنْدَ رُجُوعِ الشَّمْسِ لِلْأَفْئِ الْمَائِلِ الشَّمَالِيَّ يَطُولُ قَوْسُ  
النَّهَارِ يَطُولُ النَّهَارُ عَلَى حَسَبِ قُرْبِهَا مِنْ سَمْتِ رُؤُوسِ أَهْلِهِ، وَيَقْصُرُ  
الَلَّيْلُ لِقُصُورِ قَوْسِهِ عَلَى ذَلِكَ الْحَسَبِ، وَعِنْدَ رُجُوعِهَا لِلْأَفْئِ الْمَائِلِ  
الْجَنُوبِيِّ يَكُونُ أَمْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِالْعَكْسِ، فَإِذَا كَمَلَ مَبْلَانِهَا انْقَلَبَتْ،  
وَلَهَا مُنْقَلَبَانِ: مُنْقَلَبٌ شَتَوِيٌّ، وَمُنْقَلَبٌ صَيْفِيٌّ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقْدِرُ اللَّيْلَ  
وَالنَّهَارَ، وَلَهُ التَّدْبِيرُ الْمُحْكَمُ فِي خَلْقِهِ، وَالْإِحْسَانُ التَّامُّ إِلَيْهِمْ فِي رَفْقِهِ.

انْتَهَى الشَّرْحُ الْمُبَارَكُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ، وَكَانَ  
الْفَرَاغُ مِنْ تَأْلِيفِهِ بِمَكْنَسَةِ الْمَخْرُوسَةِ ضَخْوَةً يَوْمِ السَّبْتِ التَّاسِعِ عَشَرَ  
مِنْ ذِي الْحِجَّةِ عَامَ عِشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَجْعَلُهُ مِنَ  
الْأَعْمَالِ الْمَقْبُولَةِ بِمَنِّهِ، وَيَجْعَلُهُ نَافِعًا لِكُلِّ طَالِبٍ بِفَضْلِهِ وَبُيُوتِهِ، بِجَاهِ  
نَبِيِّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

كَمَلَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُسْنِ عَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ الْجَمِيلِ، وَصَلَّى اللَّهُ  
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ.

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق .....	٥
ترجمة موجزة للعلامة أحمد بن يعقوب الولاقي .....	٧
نماذج من النسخ المعتمدة .....	١٧
متن السُّلَمُ الْمُتَوَرَّقِ فِي عِلْمِ الْمُنْطِقِ .....	٢١
الْقَوْلُ الْمُسَلَّمُ فِي تَحْقِيقِ مَعَانِي السُّلَمِ .....	٣٥
مقدمة المؤلف .....	٣٧
فصل في جَوَازِ الاِسْتِغَالِ بِهِ .....	٥٧
أَنْوَاعُ الْعِلْمِ الْحَادِثِ .....	٦٥
أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ .....	٧٦
فصل في مباحثِ الْأَلْفَاظِ .....	٩٠
فصل .....	١٠٩
فصل في بَيَانِ الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ .....	١١٧
فصل في الْمُعَرَّفَاتِ .....	١٢٣

الموضوع	الصفحة
باب في القضايا وأحكامها .....	١٤٤
فصل في التناقض .....	١٧٧
فصل في العكس المستوي .....	١٨٧
باب في القياس .....	١٩٨
فصل .....	٢١٤
فصل في الاستثنائي .....	٢٦٠
فصل في لواحق القياس .....	٢٧٦
أقسام الحجّة .....	٢٨٨
خاتمة .....	٣٠٤

\*\*\* \*\* \*